المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القري
قسم الدراسات العليا العربية
فرع اللغة والنحو

علاقات التراكيب دراسة نحوية

رسالة مقدّمة لنيل درجة (الدكتوراة) في النَّحو والصَّرف

إعداد الطالبة
وفاء عباس حسن الحويت

إشراف
الأستاذ الدكتور/ محمد إبراهيم البنا

١٤١٢هـ - ١٩٩٢م

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

ملّخص عن رسالة

علاقات التراكيب دراسة نحوية

المقدّمه لنيل درجة الدكتوراة في النحو والصرف

البحث بهذا العنوان يشمل الجانب التحليلي لتراكيب العربية ، فدراسة العلاقات هي لبّ الدراسة النحوية ، وقد بدا لي أن منبع العلاقة في التراكيب أمران :

الأول : الفعل وما تضمّن معناه .

الثاني : الموقع . وقد اقتضت الدراسة الفصول السبعة التالية :

الفصل الأول : الفعل ومقتضياته .

الفصل الثاني : الأسماء المضمنة معنى الفعل ومقتضياتُها .

الفصل الثالث : أثر الموقع في اقتضاء الأسماء الجامدة .

الفصل الرابع : تراكيب خلت من الفعل الطالب .

الفصل الخامس : الأدوات الرابطة .

الفصل السادس : حروف المعاني .

الفصل السابع : تعدّد المقتضي .

وقد مهّدت لهذه الدراسة بما يأتي .

١) مصطلح العلاقة ٢) مصطلح التركيب ٣) الاتساق بين أجزاء التراكيب . وفي التمهيد أيضاًعرضت للمصطلحات الآتية : مصطلح البناء ومصطلح المسند والمسند إليه ومصطلح التعدّي والعمل ومصطلح التكرير ، وهذه مصطلحات لبيان العلاقة كما مهّدت بمصطلحات لانتفاء العلاقة وهي مصطلح الصرف والخلاف ومصطلح الخروج ومصطلح القطع ومصطلح الاشتغال .

وقد وقعت هذه الرسالة بفهارسها العلمية في ٥٥٨ صفحة كما قامت على المصادر الأساسية في عصور العربية المختلفة وعُنيت الدراسة ببيان آراء النحاة في القضايا المعروضة وهي دلالة الفعل ، والأمور التي توجّه حدثه وأصول التعليق وأثر الصناعة النحوية في تقدير الأجزاء وأثر الأجزاء نفسها في الطلب والتعليق وحذف المقتضي والمقتضى وقد انتهى البحث إلى النتائج التالية :

أولاً : أن من التراكيب ما لا يحتمل أوجهاً إعرابية وذلك نحو ما كان مقصوراً على ركني الإسناد أو ما يسمى الآن البنية العميقة .

ثانيـــاً : المقتضي هو الفعل أو ما تضمّن معناه من المشتقات ، والاسم بوضعه كما في باب المبتدأ وباب التمييز .

ثالثـــاً : قد يطرأ على التركيب ما يحول دون الاقتضاء .

رابعـــاً : يُعدّ الاستئناف من وسائل تحوّل الاقتضاء .

خامساً : قد يكون الإعراب واحداً ولكن تختلف الوظيفة النحوية وهذا أدلّ ما يكون على قيمة المقتضي وأنه منبع الدلالة النحوية .

هذا تعريف موجز بالرسالة . والحمدُ لله أولاً وأخيراً .

الطالبة	المشرف	العميد
وفاء عباس حسن حويت	الاستاذ الدكتور محمد البنا	الدكتور سعد بن حمدان الغامدي

كلمة شكر وتقدير

أحمَدُ الله سبحانه وتعالى حمداً يليق بجلاله وعظيم سلطانه ، وأثني عليه ثناءً يكافيء إنعامه وجميل امتنانه ، وأصلّي وأسلّم على الهادي البشير وعلى آله وصحابته أجمعين ، ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين .

وأحمده عزّ وجلّ أنْ هيّأ لي فرصة الغوص في كتابه الكريم ، الذّي لايأتيه الباطل من بين يديه ولامن خلفه وسهّل لي طريقَ العلم بمفرداته ومتشابهه ، حتى تمكّنت من إنجاز هذه الرسالة ، فله الحمدُ والمنّة على نعمه التى لاتحصى .

وبعد فإنّى أرى من الواجب عليّ أنْ اسجّلَ شكري وتقديري لكلِ من أسهم وقدّم لي عوناً في سبيل إخراج هذا العمل وإتمامه .

وأخصُّ بالشكر الجزيل والتقدير العميق أستاذي القدير ومربيّ الفاضل الدكتور محمد إبراهيم البناّ أمدّ الله في عمره المشرف على هذه الرسالة - لما أحاطني به من فرطْ عناية وجدّ متابعة ، ولما حباني به من عطف سخي ورعاية صادقة طوال عملي في هذا البحث فبذل من وقته وعلمه وخبرته ما يختلج اللسان عن ذكره ويعجز القلم عن تسطيره فكان المعين الذي لاينضب ، مما كان له الأثر البالغ في إخراج هذا العمل . فله مني أصدق الشكر ومن الله حسن الجزاء .

وأَتقدّم أيضاً بشكري وتقديري إلى القائمين على إدارة جامعة أمّ القرى عامّة ، وإلى القائمين على إدارة كليّة اللغة العربية خاصّة .

والشكر أيضاً لجامعة الملك عبد العزيز بجدة ، التى تكرّمت بابتعاثى وزميلاتي للدراسة . وأخصّ بالشكر وكيلة كلية الآداب الدكتورة سهام البليهد والدكتورة فائزة أكبر . والشكر موصولاً موفوراً للأستاذة القديرة الأخت الدكتورة مريم بغدادي رئيسة قسم اللغة العربية لما قدّمته لي من كريم المعاملة وصادق الودّ .

والشكر والتقدير لكل من تفضّل بملاحظة أو مساعدة من أساتذتي الكرام وزميلاتى الفضليات .

وأخيراً إلى من أعجز عن شكرهما ، إلى أبي وأميّ أمدّ الله في عمريهما وإلي إخوتى الذين كانوا ظلالي طوال البحث والدراسة .

وماتوفيقى الآ بالله عليه توكّلت وهو ربّ العرش العظيم

والحمد لله رب العالمين

أولاً : ـ المقدمة .

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وأصحابه وسلّم

وبعد :

فإنّ هذا البحثَ الذى أتقدّم به لنيل درجة الدكتوراة فى اللغويات عنوانُه : علاقاتُ التراكيب دراسةً نحوية .

والبحثُ بهذا العنوان يشملُ الجانب التّحليلي لتراكيب العربية وبعبارةٍ أخرى يحاول أنْ يتعرّفَ الأصولَ التى كان نحاةُ العربية يرجِعُون إليها فى تقويم التراكيب وبيان علاقات الأجزاء داخل جمل اللغة العربية ولقد اعْتَمَدَتْ طبيعةُ هذا البحث أنْ أرجعَ إلى المصادر الأولى للنحو العربي ، فرجعتُ إلى كتاب سيبويه ومعاني الأخفش والفرّاء والزّجّاج والنّحّاس ، كما رجعتُ إلى كتب المشهورين من النحاة بعدَهم أمثالُ ابن السّراج والسّهيلي ، وابن أبي الربيع والرضي وكتب ابن مالك

ولقد خرجتُ من خلال هذه الجولةِ بزادٍ وفير يتمثّلُ فى المصطلحات وتحليل الجملة ، وقد أدركتُ وأناأتتبّعُ مقالات هؤلاء الأعلام أنّهم يصدرون عن أصول مرعيّةٍ وأنّ بيان العلاقات هي في الدرجة الأولى من وعي هؤلاء النحاة .

فأمّا الجانبُ الشّكلي المتمثّلُ فى مسائل علامات الإعراب ووضع أجزاء

التراكيب بين التقديم والتأخير والذكر والحذف فإنّ هذه الأمور هي فى حقيقتها أثرٌمن آثار العلاقات فى الجمل .

دراسةُ العلاقات إذاً هى لبُّ الدراسة النحوية وقد بدا لي أنّ منبعَ العلاقة في التركيب أمران :

أوّلهما : الفعل وماتضمّن معناه .

ويمثّلُ هذا الجانبُ أهمَّ العلاقات النحوية ويمكن أنْ يقالَ إنّ الفعلَ هو قُطْبُ الرّحَى .

فالفعلُ بما يتضمّنه من دلالات يجذبُ إليه من الأجزاء ماينتمي إلى هذه الدلالات وكذلك القولُ فى المشتقّات والمصادر التى قد تحلّ محلّ الفعل فى بعض التراكيب فتستدعى مايستدعيه الفعل .

أما الأمر الثانى الذى تقومُ عليه العلاقةُ فهو الموقع ، فقد تقع الكلمةُ موقعاً تكون به طالبةً لغيرها وإنْ لم يكن لها من الدلالة ما يقتضي هذا المطلوبَ ونمثّلُ له الآن بالمبتدأ حيث يطلبُ الخبرَ بموقعه لا بدلالته وإلى هذين الأمرين ترجعُ فصولُ دراستي لعلاقات التراكيب .

الفصـــل الأول : الفعل ومقتضياته .

الفصل الثانـــي : الأسماء المتضمّنةُ معنى الفعل ومقتضياته .

الفصل الثالث : أثر الموقع فى اقتضاء الأسماء الجامدة .

الفصل الرابع : تراكيب خلت من الفعل الطالب .

الفصل الخامس : الأدوات الرابطة .

الفصل السادس : حروف المعانى .

الفصل السابع : تعدّد المقتضي .

وإلى هذين الأمرين ترجعُ الفصولُ الثلاثة الأولى من هذه الدراسة **فالفصل الأول عنوانه** : الفعلُ ومقتضياته .

والفصل الثانى عنوانه : الأسماء المتضمّنة معنى الفعل ومقتضياته وهذان يرجعان للأمر الأول .

والفصل الثالث : عنوانه : أثرُ الموقع فى اقتضاء الأسماء الجامدة ، لكنّ الرسالة اقتضت أنْ تُدرسَ فصولٌ ثلاثةٌ أخرى ، ذلك أنّ البحثَ عرَضَ لتراكيب خلت من المقتضيات الثلاثة التى مثّلتها الفصول الثلاثة الأولى فنشأ **فصلٌ رابع عنوانُه** : تراكيبٌ خلت من الفعل الطالب .

ولمّا كان لحروف المعاني والأدوات أثرٌ كبير فى إحداث العلاقات نشأ **فصلٌ خامس عنوانه** : الأدوات الرابطة .

وسادس عنوانه : حروف المعاني

هذا وإنّه إذا كانت بعض الجمل قد تخلو من حيث الظاهر من المقتضي فإنّ كثيراً من الجمل قد تتعدّد في كل منها المقتضيات ومثل هذه الجمل في نظري يرجع إليه السرّ في اختلاف النحاة في التحليل.

ولذلك كانت خاتمةُ فصول الرسالة وهو الفصل السابع عنوانه : تعدّد المقتضي .

في هذا الفصل راعيت وبأهميّة مقصودة تخريج الآيات القرآنية على ما ورد عن كلٍّ من الأخفش والفراء في كتابيهما معاني القرآن ، وذلك بما جاء عن هذين العلمين من أبلغ وأعذب التّحليل لآيات القرآن الكريم ، لأنّهما قدّما الأساس لما بعدهما من العلماء في مجال أعاريب القرآن الكريم .

هذا عرضٌ مجملٌ وموجز لفصول الرسالة وقد قدّمت لها بتمهيد تناولت فيه المصطلحات التي قابلتني وأنا أجمعُ مادةَ البحث .

ثانياً : التمهيد..... وفيه نتناول :

أ/ ١- مصطلح العلاقة.

٢- مصطلح التركيب - وفيه ندرس أنواع التراكيب والحديث فيه يتناول المركّب الإسنادي بين الجملة والكلام والمركبات التقييدية - المركبات غير التقييدية .

٣- الاتّساق بين أجزاء التراكيب .

ب/ مصطلحات لبيان العلاقة .

١- مصطلح البناء في كتاب سيبويه وهو من الأهميّة بمكان لنتعرّف منه نظرية بناء الجملة .

٢- مصطلح المسند والمسند إليه .

٣- مصطلح التعدّي والعمل .

٤- مصطلح الرّد = العطف .

٥- مصطلح التكْرير .

جـ/ مصطلحات لانتفاء العلاقة .

١- مصطلح الصّرف والخِلاف .

٢- مصطلح الخُروج .

٣- مصطلح القَطْع .

٤- مصطلح الاشتغال .

التمهيـــد :

أ-/

١- العلاقة

٢- التركيب

٣- الاتّساق بين أجزاء التراكيب.

١- "العلاقة"

يَحْسُن بنا في مستهَلِّ بحثنا أنْ نُعرِّفَ بعنوانه - وعنوانُ رسالتي هو : "علاقاتُ التّراكيب ، دراسةٌ نحويةٌ ". والذي يهمُّنا فيه هو: هذا المركّبُ الإضافي، علاقاتُ التراكيب.

يقول ابنُ منظورٍ في اللسان: [١]" وقال اللحياني عن الكسائي: لها في قلبي عِلقُ حبٌّ وعَلاقَةُ حُبٌّ وعِلاقَةُ حبّ ، قال: ولم يَعْرِف الأصمعيُ عِلْقَ حُبٌّ ولاعِلاقة حبٌّ ، وإنّما عرفَ عَلاقَةَ حُبٌّ ، بالفتح وعَلَق حُبٌّ ، بفتح العين واللام. والعَلاقة بالفتح قال المُرّار الأسدي:

أعَلاقَةً ، أمَّ الوُلَيِّدِ ، بعدما أ فْنانُ رأْسِكِ كالثَّغامِ المُخْلِسِ ؟

واعْتَلَقَهُ : أيّ أحبَّهُ . ويقال : عَلِقْتُ فلانةً علاقةً : أَحببْتُها .

وعَلِقَتْ هي بقلبي : تشبّثت به .....والعِلاقةُ بالكسر [٢]: عِلاقةُ السَّيف والسَّوْطِ .... وعِلاقةُ القَدَحِ والمُصْحَف والقَوْس وما أشبه ذلك "

ومن الواضح أنّ هناك صِلَةً بين عِلاقة بالكسر وعَلاقة بالفتح ، فكلاهما يدلُّ على ما يربط بين اثنين . فإذا كان ذلك الرّابطُ حسّيّاً عبّروا عن ذلك بالعِلاقة ، بكسر العين . أمّا إذا كان معنوياً فإنّهم يعبّرون عن ذلك بالعَلاقة ، بفتح العين .

---

(١) جمال الدين محمد بن منظور - لسان العرب - (بيروت - دار صادر) الجزء العاشر ١٠ - ص ٢٦٢ - مادة علق

(٢) انظر التّعريفات . الشريف علي بن محمد الجرجاني ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط/الاولى ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م . ص ١٥٥

ولمّا كان عملُ النحويّ بالمعنى الذي اصطلح عليه المتأخّرون إنما هو النظرُ في التركيب ، والتركيب - كما سنذكر - إنما يعني أنّ شيئاً قد ضُمّ إلى آخر ، ولا بُدّ أنْ يكونَ بين الشيئين أو الأشياء التي يشتمل عليها التركيب صِلةٌ وعلاقة . فالعلاقةُ إذاً : هي أهمُّ ما يعنى به النحوي في بيان صلة الأجزاء بعضها ببعض . وقد يبدو حديثُ النحاةِ واضحاً في باب المبتدأ والخبر إذا كان الخبرُ جملةً ، حيثُ قالوا : إنّه لا بُدّ أنْ يشتملَ الخبرُ إذا كان جملةً على رابطٍ يربطُه بالمبتدأ . وتحدّثوا عن نحو ذلك في باب الإضافة . فقالوا: إنّه لا بُدّ أنْ تكونَ هناك رابطةٌ أو ملابسةٌ ما تربط بين المتضايفين " . فمقصودُنا أنْ نتحدّث عن الأجزاء في التركيب. ومنبع ارتباطها ، ففي الجملة الفعلية يكونُ هناك فاعلٌ ومفعولٌ وظرفُ زمانٍ وحال، فنحن نُحاول أن نبيّن ما الذي ربط هذه الأشياءَ بالفعل ؟
ومثلُ ذلك يقال في التّوابع وبِمَ ترتَبط؟ والخبرُ وبمَ يرْتَبِط ؟

من أين تنشأ هذه العلاقة أو هذا الرّبط ؟

تُعدُّ العلاقةُ أقوى من العلامة الإعرابيةِ وأدلّ على المعنى ، وهي التي يُلْجَأُ إليها عندما تختفي العلامةُ الإعرابية . فهي تنشأ بين كلٍّ من الجزأين في التركيب حيثُ نجد كلمةً مُنْجَذِبةً لأخرى .

والمعروفُ أنّ الفعلَ هو المنْبعُ الأساسي للجذب في الجملة ، وليس معنى ذلك أننا لا نجد هذا في الجملة الاسمية الخالية من الفعل بل نجده أيضًا في الجمل الاسمية كما نجده في جملةِ الفعل ، إذ نجد أنّ المبتدأ يطلبُ الخبر وأنّ الموصوفَ يطلبُ الصفةَ كما في نحو : مررْتُ بمحمدٍ الكاتب.

فهنا نجد كلمةَ الكاتب مطلوبةً لمحمد ؛ لأنها قيدٌ لها . هذا الطلبُ أو هذه العلاقةُ هي التي جعلت العرب يعتمدون عليها في بعضِ الأساليب وإنْ كانت العلامةُ الإعرابية على غير ذلك ، كما قالوا: هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ.

يقول الأخفش [(١)] : " ويقولون : هذا جُحْرُ ضَبٌّ خَرِبٍ ، والخَرِبُ هو الجحرُ ... .. وهذا في الكلام كثير ."

من هنا يّتضح لنا جليّاً أنَّ نواحي الرَّبط والتَّعليق داخِل الجملةِ متعدِّدةٌ كثيرة. وقد عُنِي الفراءُ عنايةً فائقةً في كتابهِ - معاني القرآن- ببيان العلاقة داخل الجملة ، وبين الجمل المتتابعة ، فمن ذلك ما قاله عند قوله تعالى :" لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ ما زَادُوكُمْ إلاّ خَبَالاً [(٢)] " يقول : [(٣)]

"ولو كانت : مَا زادكم إلاّ خبَالاً كان صَوَاباً ، يريد : ما زادكم خروجُهم إلاّ خبَالاً . وهذا من سَعة العربيَّة التي تَسْمَع بها ."

ونحن في بحثنا في هذا الصَّدد معنيون ببيان العلاقات داخل الجملة وبين الجمل المتتابعة . فللجملةِ محْورٌ تدورُ حولَه متمثلٌ فيما نبّه عليه النُّحاةُ في الجملة الفعلية وهو الفعل، وفي الجملة الاسمية وهوالمبتدأ.

---

(١) معاني القران - لأبي الحسن الاخفش . ت/فائز فارس ، ط/الأولى ج ، ١ ص ، ٧٥

(٢) سورة التوبة ، آية ٤٧ ، أنظر البحر المحيط/لأبي حيّان الأندلسي دار الفكر بيروت . ج ٤٨١/٥

(٣)معاني القران - لأبي زكريّا الفراء. عالم الكتب بيروت /ط/الأولى ١٩٥٥ ج ٣٤٠/٢

على أنّ مطلوبات هذين الطالبين وهما الفعل والمبتدأ قد تنمو حولها الجملة، فتكون هي الأخرى طالباتٍ للتّوابع وغير التّوابع من الحال والتمييز على أنّ الجملةَ الواحدة قد يمكن تصوّرُها وحدةً لا تنفصم ويمكن للقارئ أن يتصوّرها جملاً مستقلّةً .

وسوف نرى في بحثنا هذا نماذجَ كثيرة للتركيب الذي يمكن أن يكون جملةً واحدةً ويمكن أيضاً أنْ يكونَ جملاً متعدّدة يقوم الفعل فيها بمقام كبير في إمكان تصوّر العلاقات المتجدّدة .

وأقدّمُ الآن بعضَ النماذج ، مثلاً: قوله تعالى: "أَصَلاَتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَنْ نَفْعَلَ[1] ". ففي هذه الآية نجد الفرّاء يستخدم مصطلح الرّد وهو يريد به التعلّق وذلك في تحليله لها - فيقول [2] "معناه أَوْ تأمرك أن نَترك أن نَفْعَل في أمْوالِنا ما نَشَاءُ ، فأَنْ مردودة [3] على نَتْرك".

فالفرّاء في هذا يريد أنْ يقولَ : إنّ تعلُّقَها بنترك لا بتأمر ، وبعبارةٍ أخرى هي معطوفةٌ على ما ، وإذا كانت معطوفةً على ما فهي متعلّقةٌ بما تتعلّق به ما ، وما هنا مفعولٌ لنترك فهي مفعولٌ لنترك .

---

(١) سورة هود آية ٨٧ البحر ٢٥٢/٥

(٢) المعاني للفرّاء ٢٥/٢

(٣) يريد الفرّاء أنها متعلّقة بنترك لا بتأمر

٢ - مصطلح التركيب :

يقول ابن منظور [١] : " وركب الشيء : وضع بعضه على بعض ، وقد تركب وتراكب ... والركيبُ : يكون اسماً للمركب في الشيء ، كالفص يركب في كفة الخاتم ... وشيء حسن التركيب . وتقول في تركيب الفص في الخاتم ، والنصل في السهم : ركبته فتركب ، فهو مركب وركيب " .

فإذا انتقلنا إلى التهانوي في كتابه (كشاف مصطلحات العلوم والفنون) نجده يعرف به قائلاً[٢] " التركيب : مرداف التأليف ، وهو جعل الأشياء المتعددة بحيث يطق عليها اسم الواحد .

فالمركب [٣] "على هذا : هو ماأريد بجزءلفظه الدالالة عُلى جزء معناه ، والتركيب عند النحاة مقابل الإفراد ، يقول التهانوي : [٤] " اعلم أن النحاة قالوا : إن كان بين جزأي المركب ، وهما اللفظان ، إسناد سمى مركباً إسنادياً وجملة ..... وإن لم يكن بينهما إسناد :

---

(١) لسان العرب ٤٣٢/١ .

(٢) كشاف مصطلحات العلوم والفنون للتهانوى / الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٢ج ١٢/٣

(٣) التعريفات للجرجاني ، ٢١٠ وكشاف مصطلحات العلوم والفنون ١٤/٣ .

(٤) كشاف مصطلحات العلوم والفنون للتهانوى ، ج ١٢/٣- ١٤ .

فإمّا أنْ تكونَ بينهما نسبةٌ تقييدية ... ويُسمَّى مركّباً تقييديّاً ، وهو ما كان أحدُ الجزأين قيداً للآخر ، فإنْ كان أحدُهما مضافاً والآخرُ مضافاً إليه سُمِّي مُركّباً إضافياً، وإنْ كان أحدُهما موصوفاً والآخرُ صفةً سُمِّيَ مركّباً توصيفياً ... وإمّا أَلاّ تكون بينهما نسبةٌ تقييديّة أيضاً ويُسمَّى مركّباً غيرَ تقييدي ، فالمركّبُ غيرُ التقييدي ماليس فيه نسبةٌ إسنادية ولا تقييدية أصلاً ، لا في الحال ولا قبل التركيب نحو بخت نصّر، فخرج (تأبّط شرّاً) علماً إذْ فيه نسبةٌ قبل العلمية ، وكذا نحو : عبدُاللّه علماً " .

ثم نرى التهانوي بعد ذلك يذكر تقسيماً آخر ينقلُه عن السيِّد الشريف ، يخلّصُنا في النِّهاية إلى أنَّ : التَّراكيبَ [1] أنواعٌ متعدِّدةٌ :-

منها: المركّبُ الإسنادي : وهو الذي يكون فيه بين أجزاء المركّب إسناد.

ومنها المركّبُ التقييدي : وهو مايكونُ فيه الثاني قيداً للأوّل كما في التركيب الإضافي نحو : كلامُ زيدٍ ومابين الصفة والموصوف كما في نحو الكتابُ القيّمُ .

ومنها : المركّبُ غير التقييدي : وهو الذي ليس فيه إسنادٌ ولا تقييد كما في نحو : بخت نصّر .

ثم نجد النُّحاةَ بعد هذا كُلِّه يقولون : والمركّبُ الإسنادي إمّا تامٌّ:وهو مايفيد ويُسَمَّى كلاماً نحو : محمدٌ حاضرٌ .

---

(١) انظر الكشاف ١٤/٣

وإمّا ناقصٌ : وهو ما لا يفيد ويُسمىً غير كلام نحو : إنْ حَضَرَ محمدٌ.

هذا وسوف يتناول بحثنا إنْ شاء الله نوعين من التراكيب ، هما المركّب الإسنادي ، والمركّب التقييدي ، على نحو ما عرفناه من كلام السيّد الشّريف.

٣- الاتِّساق بين جزئي التركيب :

إن الاستقامةَ والاتِّساق بين دلالات التركيب أمرٌ لا بُدَّ منه في اتِّحاد الكَلِم ، وتحقيق الغاية منه ، ونظراً لهذه الأهميّة الملْتزمة نجد سيبويه في كتابهِ يَعْقِدُ باباً خاصاً لذلك يُسَمِيِّه : {هذا بابُ الاستقامة من الكلام والإحالة }

إذ يقول [١]" فمنه مستقيمٌ حسنٌ ، ومحالٌ ، ومستقيمٌ كذب ، ومستقيم قبيح ، وما هو محال كذب .

فأما المستقيمُ الحسن فقولك : أتيتُك أمْسِ وسأتيك غداً .

وأمّا المحال فأنْ تَنقُضَ أوَّلَ كلامِك بآخِره فتقولَ: أتيتُك غداً ، وسآتيك أمسِ .

وأمّا المستقيمُ الكذب فقولك : حَمَلْتُ الجبلَ ، وشربتُ ماءَ البحر " ونحوه.

وأمّا المستقيمُ القبيحُ فأنْ تضعَ اللفظَ في غيرِ موضعه ، نحو قولك : قد زيداً رأيت ، وكي زيداً يأتيك ، وأشباهُ هذا .

---

(١) الكتاب. كتاب سيبويه لابي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ت /عبدالسّلام هارون. الهيئة المصرية العامة للكتاب/ط/الثانية ١٩٧٧/ج١/٢٥-٢٦.

وأمّا المحال الكذب فأنْ تقول : سوف أشربُ ماءَ البحر أمسِ".

كذلك نجد الفرّاء في معانية ينوِّه بهذا التّناسب بين الأجزاء وذلك عند تفسيره لقوله تعالى : " فَلِمَ تقْتُلُونَ أَنْبِيَآءَ اللهِ مِنْ قَبْلُ [١]".

حيث يقول [٢] : "يقول القائلُ : إنما تقتلُونَ للمستقبل فكيف قال: مِنْ قَبْلُ؟ ونحن لا نجيز في الكلام : أنا أضربُك أمسِ ، وذلك جائز إذا أردتَ بتفعلون الماضي ، ألا ترى أنّك تُعنِّفُ الرجلَ بما سلف من فعله فتقول : وَيْحَكَ لِمَ تَكْذِب ! لمَ تُبَغِّض نفسَك إلى النّاس ! ومثلُه ، قول الله: " وَاتَّبَعُوا ما تَتْلوا الشَّيَاطِينُ عَلى مُلْكِ سُلَيْمَانَ[٣]" ولم يقلْ ما تَلَت الشّياطِينُ ، وذلك عربيٌّ كثيرٌ في الكلام ، أَنْشَدَني بعضُ العرب :

إذا ما انْتَسَبْنا لم تَلِدْنِي لئِيمةٌ ولم تَجِدِي مِن أَنْ تُقِرِّي بها بُدّاً

فالجزاءُ للمستقبل ، ، والوِلادةُ كلُّها قد مضت وذلك أنّ المعنى معروفٌ".

---

(١) سورة البقرة آية ٩١ البحر ١/٣٠٧

(٢) المعاني للفراء ١/٦٠-٦١

(٣) سورة البقرة آية ١٠٢ البحر ١/٣٢٥

وأيضاً يذكره أبو بكر بن السراج وهو من النّحاة البغداديين في كتابه الأصول حيث يقول [١]: " والذي يأتلف منه الكلام ثلاثةٌ ، الاسم والفعل والحرف ، فالاسمُ قد يأتلف مع الاسم نحو قولك [٢]:"اللّهُ إلـهُنَا".

ويأتلف الاسم والفعل نحو : قام عمرو ، ولا يأتلف الفعلُ مع الفعل ، والحرفُ لا يأتلف مع الحرف ، فقد بان فروق ما بينهما " .

بهذا يتّضح لنا أنّ الاسم يمكن أنْ يُستَغْنىَ به في تركيب جملة كما مثّل سيبويه " اللّه الهُنا " ولكن لا يمكن أن يُكْتَفَى لا بالفعل ولا بالحرف ؛ لأنّه لا بُدّ في الجملة من التّنبيه على من وقع منه الفعل .

غير أنّنا في مقابل هذا نجد العربَ قد تتصرّف في أجزاء التركيب التي يتألّف منها كلامُها إذ نراها أحياناً لا تلتزم أنْ يكونَ بين هذه الأجزاء اتّساقٌ أو اتّحادٌ تام . فهي لا تَعْمِدُ إلى هذا التصرُّف إلاّ بعد الاعتماد على أدلّة في التركيب لفظيةٍ كانت أو معنوية .

فمن عادات هؤلاء العرب التي نبّه عليها النحاةُ أنّه إذا كان في كلامِها شيئان عَمَدت إلى الاكتفاء بذكر أحدِهما عن الآخر .

وممن نبّه إلى ذلك الفرّاء منهم ولا سيّما في معانيه من خلالِ عرضه لتحليل بعض الآيات الكريمة . إذ نجده يقول عند تفسير قوله تعالى :

---

(١) الأصول في النحو/أبي بكر بن السراج البغدادي /ت، عبد الحسين الفتلي ط/الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م - مؤسسة الرسالة بيروت ج ٤١/١ .

(٢) انظر الكتاب لسيبويه ج٢١/١

"أجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ آمَنَ بِاللَّهِ " [١] [٢] ولم يقل سُقَاة الحاجّ وعامري .... كمن آمن ، فهذا مثلُ قوله :" ولكِنَّ البِرَّ مَنْ آمَنَ باللّه " [٣] : يكون المصدر يكْفي من ا لأسماء ، والأسماءُ من المصدر إذا كان المعنى مُسْتَدَلاً عليه بهما ، أنشدنى الكسائيّ:

لعمرُك ما الفتيانُ أنْ تنْبُتَ اللحَى ولكنّما الفِتيانُ كـلُّ فتى ندى

فجعل خبرَ الفتيان . أنْ . وهو كما تقول : إنّما السخاءُ حاتمُ ، وإنما الشِّعْرُ زُهَير» .

كذلك عند تفسيره لقوله تعالى " والَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ والْفِضَّةَ وَلَايُنْفِقُونَهَا في سَبِيلِ اللَّهِ [٤] " إذ يقول [٥] :" ولم يقل ينفقونها . فإنْ شئت وجّهت الذهبَ والفِضّةَ إلى الكنوز فكان توحيدُها من ذلك . وإن شئت اكتفيت بذكر أحدهما من صاحبه ، كما قال :«وإذا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْواً انْفَضُّوا إِلَيْهَا[٦] » فجعله للتجارة ، وقوله : " وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْماً ثُمَّ يَرْمِ به بَرِيئاً ". [٧] فجعله - والله أعلم - للإثم ، وقال الشاعر في مثل ذلك :-

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راضٍ والرأيُ مختلفُ

---

(١) سورة براءة آية ١٩ انظر البحر ٥/٢٠

(٢) معاني القرآن للفراء ١/٤٢٧

(٣) سورة البقرة آية ١٧٧ انظر البحر ١/٤٩٦

(٤) سورة براءة آية ٣٤ البحر ٥/٣٥

(٥) معاني القرآن للفراء ١/٤٣٤

(٦) سورة الجمعة آية ١١ البحر ٨/٢٦٥ - ٢٦٦

(٧) سورة النساء آية ١١٢ البحر ٣/٣٤٦

ولم يقل : راضون ، وقال الآخر :

إني ضَمِنْتُ لمن أتاني ما جنى وأَبى وكان وكنتُ غيرَ غدورِ

ولم يقل : غَدورين ، وذلك لاتِّفاق المعنى يُكْتَفى بذكر الواحد " .

مما سبق يتّضح لنا أنّه قد يُكْتَفَى أحياناً بمراعاةِ أحدِ الأجزاء اعتماداً على السِّياق وذلك عند قيام قرينةٍ معنوية تُبين ذلك ، والأمثلةُ على ذلك كثيرة.

يقول الفرّاء عند قوله تعالى : " جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَآءً وَالْقَمَرَ نُوراً وَقَدَّرَهُ مَنَازِلَ (١) ": (٢) ولم يَقُلْ : وقدّرهما . فإنْ شئت جعلت تقديرَ المنازل للقمر خاصّةً ، لأنّ به تُعْلَمُ الشُّهور ، وإنْ شئْتَ جعلت التقدَيرَ لهما جميعاً ، فاكْتُفِي بذكر أحدِهما من صاحبه كما قال الشاعر :

رَمَاني بأمرٍ كَنتُ منه ووالدي بريئاً ومن جُولِ الطَوِيِّ رَماني (٣)

وهو مثلُ قوله : " واللّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ" ولم يقل : أنْ يرضوُهما ".(٤)

فقد يكون الاتّساق بين الأجزاء معنوياً وإنْ كان ظاهرُ اللفظ يوحي بخلافه . وهذا ما وجدناه جلياً للفرّاء في تحليله حيثُ يقول عند قوله تعالى:

"وإذَا دُعُوا إلَى اللّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بيْنَهُمْ " (٥)

---

(١) سورة يونس آية ٥ البحر ١٢٥/٥

(٢) معاني القرآن للفراء ٤٥٨/١

(٣) ويروى " من أجل الطوى .انظر ابن برى في اللسان مادة جهال .

(٤) سورة التوبة آية ٦٢ . البحر ٦٣/٥

(٥) سورة النور آية ٤٨ البحر ٤٦٨/٦

يقول الفراء عند تفسيره لهذه الآية [١] ولم يقل ليحكما ، وإنما بُدئ بالله إعظاماً له ، كما تقول :« ما شاءَ اللهُ وشئتَ ، وأنت تريد ما شئتَ ، وكما تقول لعبدك : قد أعتقك اللهُ وأعْتَقْتُك » .

ويقول أيضاً عند قوله تعالى « مَثَلُ الْفَرِيقَيْنِ كَالْأَعْمَى وَالْأَصَمِّ وَالْبَصِيرِ والسَّمِيعِ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلاً » : [٢] « ولم [٣] يقلْ : هل يستوون ، وذلك أنّ الأعْمى والأصمّ من صفةِ واحدٍ والبصير والسَّميع من صفةِ واحدٍ كقول القائل : مررتُ بالعاقل واللبيب وهو يعني واحداً » .

وعند قوله تعالى : « وجعَلْنَاها وابْنَها آيةً "[٤] يقول : [٥] ولم يقل آيتين ، لأنّ شأنَهما واحدٌ. ولو قيل : آيتين لكان صَوَاباً » .

ويقول أيضاً عند قوله تعالى :« هَذَانِ خَصْمَانِ اختَصَمُوا في رَبِّهِم[٦] ": [٧] "ولم يقل اختصمَا ؛ لأنَّهما جَمعان ليسا برجلين ، ولو قيل : اختصما كان صَوَاباً » .

---

(١) المعاني للفراء ٢٥٨/٢

(٢) سورة هود آية ٢٤ البحر ٢٦٣/٥

(٣) المعاني للفراء ٧/٢

(٤) سورة الأنبياء آية ٩١ البحر ٣٣٤/٦

(٥) المعاني للفراء ٢١٠/٢

(٦) سورة الحج آية ١٩ البحر ٣٥٨/٦

(٧) المعاني للفراء ٢٢٠/٢

ومثله :« وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا »[١] يذهب إلى الجمع . ولو قيل «اقتتلتا لجاز ، يذهب إلى الطائفتين » .

ومما كان فيه الاتّساق بين الأجزاء لمراعاة اللفظ والمعنى معاً ما قاله الفرّاء عند قوله تعالى :" قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِهِمْ وَيَنْصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ • وَيُذْهِبْ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ ...."[٢] يقول[٣] « جزم ثلاثة أفاعيل بعده يجوز في كلّهن النصبُ والجزمُ والرفعُ. ورفع قوله ،«وَيَتُوبُ اللَّهُ » ؛ لأنَّ معناه ليس من شروط الجزاء، إنما هو استئناف كقولك للرجل : ايتني أُعْطِك ، وأُحِبُّك بعد ، وأُكْرِمُكَ، استئناف ليس بشرط للجزاء . ومثله قول الله تبارك وتعالى: «فَإِنْ يَشَإِ اللَّهُ يَخْتِمْ عَلَى قَلْبِكَ[٤] تَمَّ الجزاءُ هاهنا ، ثم استأنف فقال : « وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ وَيُحِقُّ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ[٥] » .

ومن الاتّساق أيضاً عند النّحّاة ؛ لاعتمادهم فيه على اللفظ ، تنزيلُ غير العاقل منزلةَ العاقل إذا كان الفعلُ من أفعال العقلاء وذلك ما

---

١) سورة الحجرات آية ٩ البحر ١١١/٨

(٢) سورة براءة آية ١٤و١٥البحر ١٦/٥

(٣) المعاني للفراء ٤٢٦/١

(٤) سورة الشورى آية ٢٤ البحر ٥١٤/٧

(٥) في رسم المصحف يمح دون واو مع نيّتها

نبّه عليه الفرّاء عند تحليل قوله تعالى : " كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ [١]"

فذكر الفرّاء أنّه لمّا كانت [٢] السِّبَاحةُ من أفعالِ الآدميين قيلت بالنون؛ كما قيل " وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ [٣] ؛ لأنّ السُّجُودَ من أفعالِ الآدميِّنَ" .

وقد يكونُ عطفُ المتقدِّم على المتأخِّر مما لا يَنْفي الاتِّساقَ أيضاً بين الأجزاء، يقولُ الفرّاء عند قوله تعالى : " فَأَخَذَتْهُمُ الصَّاعِقَةُ بِظُلْمِهِمْ ثُمَّ اتَّخَذُوا الْعِجْلَ [٤] إذ يقول [٥] : "وقوله ؛ ثم اتَّخذُوا العِجْلَ ليس بمردود على قوله « فأخَذَتْهُم الصَّاعِقَةُ » ثم اتَّخَذُوا ؛ هذا مردودٌ على فِعْلِهم الأوّل . وفيه وجهٌ آخر: أنْ تجعَلَ " ثُمَّ" خبراً مستأنفاً. وقد تستأنِفُ العربُ بثُمَّ والفعلُ الذي بعدها قد مضى قبل الفعل الأوّل، من ذلك أنْ تقولَ للرجلِ : قد أعْطيتُك ألفاً ثم أعطيتُك قبل ذلك مالاً ؛ فتكون ثُمَّ عطفاً على خبر المخبر، كأنه قال: أُخْبِرُكَ أَنِّي زُرْتُك اليومَ ثم أُخْبِرُك أنيّ زرتك أمس " .

كذلك قوله تعالى في قراءة عبدالله " الَّذِينَ بلَّغُوا رِسَالَاتِ اللَّهِ وَيَخْشَوْنَهُ [٦] يقول [٧] فلا بأس أنْ تردَّ فَعَل على يفعل كما (في قراءة

---

(١) سورة الأنبياء آية ٣٣ البحر ٣٠٨/٦

(٢) انظر المعاني للفراء ٢٠١/٢

(٣) سورة يوسف آية ٤ البحر ٢٧٧/٥

(٤) سورة النساء آية ١٥٣ البحر /٣٨٧

(٥) المعاني للفراء ١ /٣٩٦

(٦) سورة الأحزاب آية ٣٩ البحر ٧ /٢٣٣

وقراءة الجمهور : الذين يُبَلِّغُونَ .

(٧) المعاني ٢٢١/٢

عبدالله): وَقَاتلوا الذين يأمرونَ [١] "(عطفاً على قوله تعالى : " إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآياتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ)"، وأنْ تُردَّ يفعل على فعَلَ ، كما قال : "إنَّ الذينَ كَفَروا ويَصُدُّونَ عن سَبيل اللّه " .

مما سبق يتبين أن اللغة لا تَخْضع لقواعد صارمة لا يجوز أنْ يحيدَ المتكلِّمُ عنها ، بل لها من الوسائل ما يُحقِّقُ الاتّساقَ ، ويضْمَنُ وصولَ ما يريده المتكلِّمُ من أفكار ، وينبغي أنْ يُعْلَمَ أَنَّ النصوصَ البليغة يكون لها في العدول عن الأساليب الأوّلية دواعٍ ترجعُ إلى اللفظ والمعنى ، أو إليهما معاً.

---

(١) الآية في قراءة الجمهور : " إنّ الذين يكفرون بآيات الله ويقتلونَ النبيين بغير حَقٍ ويَقتلونَ الذين يأمُرونَ بالقسط " آل عمران : ٢١

التمهيد

ب-مصطلحات لبيان جهة العلاقة :

١- مصطلح البناء

٢- مصطلح المسند والمسند إليه

٣- مصطلح التَعدّي والعمل

٤- مصطلح الرّد

٥- مصطلح التّكرير .

-ب- **مصطلحات لبيان جهة العلاقة :**

سوف يتردَّدُ في خلال البحث كثيرٌ من المصطلحات ، وبعضها تضمَّنتْها مصادرُ قديمة ، لذلك رأيتُ أنّه من الواجب أنْ أُقدِّمَ للقارئ تعريفاً بهذه المصطلحات :

١- **مصطلح البناء** :

مصطلحُ البناء يشيعُ كثيراً في كتب النحو ، وعند سيبويه خاصّة. ومنه نلحظ ما تصوِّره النحاةُ من أنَّ الجملةَ كالبناء يقومُ بعضُها على بعض ويحْسُنُ بنا هنا أنْ نذكرَ مقالةَ سيبويه وهو يذكرُ الفعل [١] : " فإذا بنيتَ الاسمَ عليه قلتَ : ضربتُ زيداً ، .... فإذا بنيت الفعلَ على الاسم قلتَ : زيدٌ ضربتُه ، فلزمَتْه الهاء ، ... ثم يقول بعد ذلك : وإنما تريد بقولك : مبنيٌ عليه الفعلُ أنه في موضع منطلق إذا قلتَ : عبدُالله منطلقٌ ، .... " من هذا يتبيّن لنا أنّ المبنيَّ عليه هو الطالبُ لما بعَده ، فلمّا كان الفعلُ في المثال الاوّل : مبنياً عليه ، كان طالباً للاسم ، فأصبح مفعولاً. وأمّا في المثال الثاني : فالاسم هو المبني عليه ، ومعنى ذلك : أنّه الطالبُ للفعل بعده ليكون خبراً عنه .

ومما يوضِّح هذا المصطلح أنّ سيبويه وهو يحلّل زيداً ضربتُهُ وهو مثال الاشتغال يقول : [٢] وإنَّما نصبُه على إضمار فعلٍ هذا يفسِّره ،

---

(١) الكتاب لسيبويه ١/٨٠-٨١

(٢) الكتاب ١/٨١

كأنّك قلتَ : ضربتُ زيداً ضربتهُ ، إلاّ أنّهم لا يُظْهِرونَ هذا الفعلَ هنا ، للاستغناءِ بتفسيره . فالاسمُ ها هنا مبنيٌ على هذا المضْمَرِ ".

ويمكن بعد هذا أنْ نقولَ في تصوّرِ بناء الجملة : أنّ الفعلَ مبنيٌ عليه ما بعدَه ، وأنّه قد يكونُ مبنياً على ما قبله إذا كان مطلوباً كما مثّل سيبويه في قوله : زيدٌ ضربتُه . وأنّ المبتدأ أبداً مبنيٌ عليه.

٢ - مصطلح المسند والمسند إليه :

يقول سيبويه في كتابه [١] : وهما (أي : المسند والمسند إليه) ما لا يَغْنَى (أي : لا يستغني) واحدٌ منهما عن الآخرَ ، ولا يجدُ المتكلِّمُ منه بُدّاً .

فمن ذلك الاسمُ المبتدأُ والمبنيُّ عليه . وهو قولُك : عبدُ اللّه أخوك،وهذا أخوك .

ومثل ذلك يذهبُ عبدُ اللّه ، فلا بُدَّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأوّلِ بدٌّ من الآخرِ في الابتداء " .

وقد شرحَ ابنُ منظورٍ مصطلحَ سيبويه فقال [٢] : " وقولُ سيبويه : هذا بابُ المُسْنَدِ والمُسْنَد إليه : المسندُ : هو الجزءُ الأوّل من الجملة ، والمسندُ إليه : الجزء الثاني منها .... قال الخليل : الكلامُ سَندٌ ومُسْنَدٌ ، فالسَّنَدُ كقولك : عبدُ اللّه رجلٌ صالح ، فعبدُ اللّه سَنَدٌ ، ورجلٌ صالح مُسْنَدٌ إليه ..... " .

وهذان المصطلحان : كما نرى - لوحظ فيهما-بيان الرُّكْنين الاساسيّين في الجملة،وأنّ كلاً من الفعل والخبر مسندٌ والفاعلُ والمبتدأ مسندٌ إليه .

---

(١) الكتاب لسيبويه ٢٣/١ .

(٢) اللسان ٢٢٣/٣ مادة : سند .

٣- **مصطلح التّعدّي والعمل :**

إنّ التعدّي والعمل من المصطلحات التي تُعْقَدُ عليها أهميّةٌ كبرى في تحليل الجملة وتركيب أجزائها . ولهذا المصطلح استعمالهُ المتميزّ عند سيبويه حيث يخصُّهُ بالذكر فيقول : [١] واعلم أنّ الفعلَ الذي لا يتَعدّى الفاعلَ يتَعدى إلى اسم الحَدَثان الذي أُخذ منه ؛ لأنّه إنّما يُذكرُ ليدلّ على الحدث ، ألا ترى أنّ قولَكَ قد ذَهَبَ بمنزلة قولك قد كان منه ذَهَابٌ ، وإذا قلت ضربَ عبدُاللّه لم يستبن أنّ المفعولَ زيدٌ أو عمرو ، ولا يَدلُّ على صنفٍ كما أنّ ذهَبَ قد دلّ على صنف ، وهو الذّهاب ، .....

ويتَعدّى إلى الزّمان ، نحو قولك ذَهَبَ ؛ لأنه بنى لمّا مضى منه وما لم يمض ، فإذا قال : ذَهَبَ فهو دليل على أنّ الحدث فيما مَضى من الزمان .....

ويتعدّى إلى ما اشتُقّ من لفظه اسماً للمكان وإلى المكان ، لأنه إذا قال ذهب أو قعد فقد عُلِم أنّ للحدث مكاناً وإنْ لم يَذكره كما عُلم أنه قد كان ذهابٌ ، وذلك قولك : ذَهبتُ المذهبَ البعيدَ ، وجَلستُ مجلساً حسناً .... وقد قال بعضُهم : ذهبتُ الشامَ ، يشبِّهه بالمبهَم ، إذا كان مكاناً يقع عليه المكانُ والمذهبُ . وهذا شاذٌّ ؛ لأنه ليس في ذهبَ دليلٌ على الشام ، وفيه دليلٌ على المذهبِ والمكانِ . ومِثلُ ذهبت الشامَ : دخلتُ البيتَ .... ثم يستطرد سيبويه قائلا [٢] : " واعلم أنّ المفعولَ الذي لم يتَعدَّ إليه فعلُ فاعل في التعدّي والاقتصار بمنزلته إذا تَعدَّى إليه فعلُ الفاعل ، لأنّ

---

(١) الكتاب لسيبويه ١/٣٤ ، ٣٥ .

(٢) الكتاب١/٤٢-٤٣

معناه متعدِّياً إليه فعلُ الفاعلِ وغيرَ متعدٍّ إليه فعلُه سَواءٌ . ألا ترى أنك تقول:ضربتُ زيداً ، فلا تُجاوِزُ هذا المفعولَ ، وتقولُ ضُرِب زيدٌ فلا يَتعداهُ فعلُه ، لأنَّ المعنى واحدٌ .

ويستطرد أيضاً في القول حيثُ يقول[1]: واعلم أَنَّ الأفعالَ إذا انتهتْ ههنا فلم تجاوِزْ ، تَعَدَّتْ إلى جميع ما تَعدَّى إليه الفعْل الذي لا يَتعدَّى المفعولَ . وذلك قولك : أُعطى عبدُالله الثوبَ إعطاءً جميلاً ، ونُبِّئْتُ زيداً أبا فلان تنبيئاً حسناً ، وسُرِقَ عبدُالله الثوبَ الليلَةَ ، لا تَجعلُه ظرفاً ولكن على قولك يا مسروقَ الليلةِ الثوبَ ، صُيِّرَ فعلُ المفعول والفاعلِ حيث انتَهى فعلهما بمنزلة الفعل الذي لا يَتعدَّى فاعلَه ولا مفعولَه ، ولم يكونا ليكونا بأضعفَ من الفعل الذي لا يتَعدَّى ."

فيفهم من هذا أنَّ التعدِّي عند سيبويه يُقْصَدُ به تجاوز المسند إليه إلى المفعولات والحال . وذلك لا يكون إلاّ بعد الفاعل . كما يفهم أن الفعل الذي لا يَتَعدَّى إلى مفعولٍ يُوصَف بالتَّعدِّي إذا طلبَ الزمانَ أو المكان أو المصدر أو الحال .

---

(١) الكتاب ١: ٤٢/

٤- مصطلح الرّد = العطف

من المصطلحات التي تُنسب إلى الكوفيين ومنهم الفرّاء ، مصطلح الرّد ، وقد وجدتُ الفرّاء في كتابه - معاني القرآن - يعني به العطف ، في جملة آياتٍ منها :

قوله تعالى :" فَنَادَتْهُ الْمَلاَئِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَى مُصَدِّقاً بِكَلِمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَسَيِّداً وَحَصُوراً وَنَبِيّاً مِنَ الصَّالِحِينَ"[١]

يقول الفراء [٢] : " وسيِّداً وحصُوراً ونبيّاً ، مردوداتٌ [٣] على قوله : مصدِّقاً

وقوله تعالى : " إِذْ قَالَتِ الْمَلاَئِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ

---

(١) سورة آل عمران آية ٣٩ البحر ٤٤٧/٢

(٢) معاني القران للفرّاء ٢١٣/١

(٣) يريد الفرّاء : أي معطوفات ، أيضاً ينظر مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو /مهدي المخزومي ط: الثانية ١٣٧٧ - مطبعة مصطفى الحلبي ص ١٣٨

مِنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ وَجِيهاً فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلاً وَمِنَ الصَّالِحِينَ » [١]

يقول الفرّاء [٢] : " والكهلُ مردودٌ على الوجيه "

وقوله تعالى : وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ وَأَنْ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ "[٣]

يقول الفراء [٤] : " فردَّ أنْ على لام كي ، لأنّ ؛ أنْ تصلح في موقع اللام . فردّ أنْ على أنْ مثلها يصلح في موقع اللام ، ألا ترى أنّه قال في موضع : " يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا [٥] وفي موضع " يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا [٦] "

ويقول أيضاً الفرّاء عند قوله تعالى : " مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ ..... وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ .. .... [٧] : " أكثرُ [٨] القرّاء على نصبها ، يردُّونها على " أن يؤْتِيَهُ اللّهُ ؛ ولا أنْ يأمُركم "

هذا إلى غير هذه الآيات التي تعّددت في معاني الفرّاء وكثُرَتْ في هذا الصّدد وهو يريدُ بها العطف .

---

(١) سورة آل عمران آية ٤٥-٤٦ البحر ٢/٤٦١

(٢) المعاني للفراء ١/٢١٣

(٣) سورة الأنعام آية ٧١-٧٢ البحر ٤ /١٥٩

(٤) المعاني للفراء ١/٢٢٠

(٥) سورة الصف آية ٨- البحر ٨/٢٦٠

(٦) سورة التوبة آية ٣٢ البحر ٥ /٣٢

(٧) سورة آل عمران آية ٧٩ ، ٨٠ البحر ٢/٥٠٧

(٨) المعاني للفراء ١ /٢٢٤

ويستطيع القارئ توخّيها ومتابعتها : من ذلك :

قوله تعالى : " وَأَرْجُلَكُمْ [١]" المعاني ٣٠٢/١

وقوله تعالى " " وَالْكُفَّارَ أَوْلِيَآءَ [٢]" المعاني ٣١٣/١

وقوله تعالى : " تُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلاً[٣]" المعاني ٣٢٥/١ .

وقوله تعالى :" بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَذَا الْقُرْآنَ [٤]: " المعاني ٣٢/٢

وقوله تعالى :" وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَؤُلَآءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ[٥] " المعاني ٩٠/٢

وقوله تعالى : " لَوْلاَ أُنْزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعَهُ نَذِيراًأَوْ يُلْقَى إِلَيْهِ كَنْزٌ[٦].... " المعاني ٢٦٣/٢

بهذا يبدو لنا أنَّ هذا المصطلحَ كوفيٌّ صِرْف صاحبُه والقائلُ به الفرّاء لا سيّما ما وجدناه في معانيه ، يقابله العطفُ عند البصريين عامّةً .

---

(١) سورة المائدة آية ٦ البحر ٤٣٦/٣

(٢) سورة المائدة آية ٥٧ البحر ٥١٤/٣ :٥١٥

(٣) سورة المائدة آية ١١٠ البحر ٥١/٤

(٤) سورة يوسف آية ٣ البحر ٢٧٧/٥

(٥) سورة الحجر آية ٦٦ البحر ٤٥٩/٥

(٦) سورة الفرقان ٧-٨ البحر ٤٧٩/٦

٥- مصطلح التكْرير

ومن المصطلحات التي تتردّد في معاني الفرّاء مصطلح التكْرير وهو يَعْني به إعادةَ العامل أو تِكْراره .

يقول الأشموني عند الحديث عن البدل [١] :" وأمّا الكوفيون فقال الأخفش : يُسمُّونَه بالتّرجمة والتّبيين . وقال ابنُ كيْسان : يُسمّونه بالتّكْرير"

من هنا نجد الفرّاء في معانيه يقول عند قوله تعالى " إنَّ اللّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحاً وَآلَ إبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ ... ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ [٢] " فنصبُ[٣] الذُّرِّية على جهتين،

إحداهما أنْ تجعلَ الذرّيةَ قَطْعاً (أي "حالاً") من الأسماء قبلها، لأنّهن معرفة . وإنْ شئتَ نصبتَ على التّكْرير اصْطَفى ذرّيةً بعضُها من بعض ، ولو استأنفت فرفعت كان صواباً "

---

(١) شرح الأشموني على الفية ابن مالك ، دار الفكر ج ٣/٩٤-٩٥

(٢) سورة آل عمران آية ٣٣-٣٤ البحر ٢/٤٣٤-٤٣٥

(٣) المعاني للفرّاء ١/٢٠٧

ويقول كـــذلك عند قوله تعالـــى :" لَنَسْفَعَـــاً بالنَّـــاصِيَةِ نَـــاصِيَةٍ ..."[١] "على التّكرير [٢] ، كما قال : " إلَـى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ، صِرَاطِ اللَّـــهِ [٣] " المعرفة تُرَدُّ على النكـــــرة بالتّكـــــرير ، والنكـــــرةُ على المعرفة .

---

(١) سورة العلق آية ١٥-١٦ البحر ٨/٤٩٥

(٢) معاني القران للفرّاء ٣/٢٧٩

(٣) سورة الشورى آية ٥٢-٥٣ البحر ٧/٥٢٤

التمهيد

جـ- مصطلحات لانتفاء العلاقة :

١- مصطلح الصَّرف والخلاف

٢- مصطلح الخروج .

٣- مصطلح القطع أو النصب على الفعل

٤- مصطلح الاشتغال

١- مصطلح الصرف والخلاف

ومن المصطلحات التي لها شأنٌ في تحليل الجملة مصطلح الصّرف، فقد كان هذا المصطلحُ يشيعُ عند الكوفيين ، ويُوْقِعُونَه عند تحليل الفعل المضارع المنصوب بعد الواو والفَاء وأوْ إذا لم يكن هذا الفعل تابعاً لما قبلَه .

من هنا يطلق الكوفيون على هذه الأحرف : أحرف الصّرْف ، فهي النّاصبةُ للفعل المضارع عند جمهورهم . أمّا عند الفرّاء فالناصبُ له هو الصّرفُ.وقد يُظَنُّ أنّ أبا زكريّا هو صاحبُ هذا المصطلح ، ولكنْ يبْدُو أنّه مسْبُوقٌ به ، وقد ظهر لي هذا من إحالته على النحويين في هذا المصطلح في معانيه [١] .

فيقول عند تفسيره لقوله تعالى : " وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ[٢] " [٣] والقُرّاءُ بعْدُ تنْصِبُهُ،وهو الذّي يسميّه النّحويُّون الصّرف ، كقولك :"لم آتِه وأُكرِمَهُ إلاّ استْخَفَّ بي»

والصّرفُ : أنْ يجتمعَ الفعلان بالواو أو ثُمّ أو الفاء أوْ أوْ ، وفي أوّلِـه جحـدٌ أو استفهام ، ثم ترى ذلـك الجـحدَ أو الاستفهـام ممتنعاً

---

(١) انظر المعاني ١/٣٣-٣٤

(٢) آل عمران : ١٤٢ البحر ٣/٦٥

(٣) معاني الفرّاء ١/٢٣٥ -٢٣٦ وانظر ١/٣٤

أنْ يُكَرَّ في العطف ، فذلك الصَّرْف ، ويجوز فيه الإتْباع، لأنه نسق في اللفظ ؛ ويُنْصَبُ ؛ إذ كان ممتنعاً أنْ يَحْدُثَ فيهما ما أُحدِثَ في أوَّله ، ألا ترى أنَّك تقول : لستُ لأبي إنْ لم أقتُلكَ أو إنْ لم تسبقني في الأرْض . وكذلك يقولون : لايَسعنُي شئ ويضيقَ عنك ، ولا تكرّ (لا) في يضيق . فهذا تفسير الصَّرف[1] .

والفرّاء في تفسيره هذا لمعنى الصَّرف إنّما يؤكِّدُ ما كان قد ذكره باديءَ ذي بدء عند قوله تعالى " وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ [2]" " حيثُ يقول [3]": وإنْ شئتَ جعلتَ هذه الأحْرُفَ المعطوفَةَ بالواو نصباً على ما يقولُ النحويُّون من الصَّرْف ، فإنْ قلتَ : وما الصَّرْفُ ؟ قلت: أنْ تأتِيَ بالواو معطوفةً على كلامٍ في أوَّلِه حادثةٌ لا تستقيمُ إعادتُها على ما عُطِف عليها ، فإذا كان كذلك فهو الصَّرْفُ [4] ، كقولِ الشاعر :

لا تَنْهَ عنْ خُلُقٍ وتأْتِيَ مِثْلَهُ ... عارٌ عليك إذا فَعلتَ عظِيمُ

ألا ترى أنّه لا يجوز إعادةُ لا في (تأتي مثله) - فلذلك سُمِّي صَرْفاً إذْ كان مَعطوفاً ولم يستقم أنْ يُعاد فيه الحادث الذي قبلَه " .

---

(١) انظر المعاني ١/٣٤ .

(٢) سورة البقرة آية ٤٢ البحر ١/١٨١-١٨٢

(٣) المعاني للفراء ١/٣٣-٣٤

(٤) إنظر مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، مهدي المخزومي ط/الثانية ١٣٧٧- ص، ٣٠٦

فعندما يُسَمِّى الفرّاءُ الواو والفاء وأو بأنّها للصَّرْف [١] نرى البصريين يذكرونها بمعانيها فيقولون : واو المعيّة وفاء السببيّة وأوْ العاطفة .

ومن الواضح أنّ إعرابَ الفرّاء فيه قَطْعٌ للواو مما قبلها من حيث الإعراب ، فهي ليست عنده بعاطفة على حين تأوّل البصريون الكلام بما يُبْقِىَ الواو على وظيفتها من العطف ويقولون : إنّ المضارعَ منصوبٌ بأنْ مضمرة وجوباً بعد الواو،وأنْ وما دخلت عليه في تأويل مصدر معطوف بهذه الواو على مصدر مَتصَيَّد من الكلام السّابق وتقديرُ البيت : لا يكون منك نهيٌ عن خُلُقٍ وإتيانٌ لمثله .

وكذلك يقدِّرون ويؤوِّلون مع الفاء وأوْ .

ثم نجد بعد هذا ابنَ منظور في اللسان يقول [٢] : " قال ابن جني: وقولُ البغدادين في قولهم : ما تَأْتينا فتُحَدِّثَنا ، تَنْصِبُ الجوابَ على الصَّرْف، كلامٌ فيه إجمالٌ بعضُه صحيحٌ ، وبعضُه فاسدٌ ، أمّا الصحيحُ فقولُهُمْ : الصَّرْفُ أن يُصْرَفَ الفِعْلُ الثاني عن معنى الفعل الأوّل ، قال : وهذا معنى قولنا : إنّ الفعل الثاني يخالفُ الأوّلَ ، وأما انتصابُه بالصَّرْف فخطأٌ ، لأنّه لا بُدَّ له من ناصب مُقْتَضٍ له ..... "

---

(١) معني اللبيب لابن هشام الأنصاري ، دار الفكر ص ٤٧٢ الواو المفردة

(٢) لسان العرب ١٨٩/٩ - مادة صرف .

فنرى من كلام ابن جنّى ، أنّه يَنْسِبُ الصّرفَ إلى البغداديين ولعلّه يعني بهم من جاء بعد الفرّاء من الكوفيين مُتأثّرين بشيخهم أبي زكريّا يحيى ابن زياد الفرّاء .

ويبدو أنّ من الكوفيين من كان ينْصِبُ ا لمضارعَ بهذه الأحرف ...

يقول مهدي المخزومي [١] : " والفعلُ المضارع يُنْصَب بعد هذه الأحرف عند الفرّاء على الصّرف كما هو المعروفُ من مذْهَبه " .

فكلامُ ابن جنّى كلامٌ دقيقٌ عندما نقد الكوفيين في قولهم بالصّرف ، وعندما انتصر للبصريين .

هذا وقد حفل معاني الفرّاء بهذا المصطلح الذي لا نرى معه طالباً على حدٍّ نقد ابن جنّى إذ نجده كثيراً ما يُرَدِّده في معانيه من ذلك : قولُه به عند قوله تعالى :" لِمَ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ [٢] "حيث يقول [٣] : " لو أنّك قلت في الكلام : لِمَ تقومُ وتقعُدَ يا رجل ؟ على الصّرف لجاز ، فلو نصبت (وتكْتموا) كان صواباً " .

---

(١) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنّحوُ/مهدي المخزومي - ط/ ص/٣٠٧

(٢) آل عمران : ٧١ البحر ٢/٤٩٠

(٣) معاني الفرّاء ١ /٢٢١

على أنّي وجدتُه عند تحليل قوله تعالى : " يَا لَيْتَنِى كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزاً عَظِيماً [١]" يخرجه على وجهين أحدهما : بصْري يقول[٢] : " العربُ تنصبُ ما أجابت بالفاء في ليت ؛ لأنّها تمنٍّ ، وفي التمنّي معنى يَسُرُّني أنْ تفعلَ فأفعَلَ . فهذا نصبٌ كأنّه منسوقٌ ؛ كقولِك في الكلام : وددت أنْ أقومَ فيتّبِعَني النّاسُ".

فالفرّاءُ بهذا يريد أنْ يقولَ : إنّ هذا العطفَ بالنصب على المعنى ، فمعنى ليتني كنتُ معهم - وددتُ أنْ أكونَ معهم.فلهذا كان النصب بعد الفاء في قوله تعالى :" فأفوزَ فوزاً عظيماً " وهو قريبٌ من كلامِ البصريين.

أما وجهُ النصبِ الثاني فهو أنّ الكلامَ على الصّرْف ، ويعبّرُ عن ذلك الفرّاء بقوله [٣] :"وجوابٌ صحيحٌ يكون لجحدٍ يُنْوى في التمنّي ؛ لأنّ ما تُمُنِّيَ مما قد مضى فكأنّه مجحودٌ ؛ ألا ترى أنّ قولَه « يا ليتني كنتُ معهم فأفوزَ» فالمعنى : لم أكنْ معهم فأفوزَ".

---

(١) النّساء : ٧٣ البحر ٣/٢٩١

(٢) معاني القرآن ١/٢٧٦

(٣) المعاني ١/٢٧٦

كذلك قولُه به عند قوله تعالى : " أَلَمْ نَسْتَحْوِذْ عَلَيكُم وَنَمْنَعَكُمْ [١] "
انظر المعاني ٢٩٢/١ .

وقولِهِ تعالى : " وَيَذَرَكَ وَآلِهَتَكَ [٢] " المعاني ٣٩١/١ .

وقولِهِ تعالى : " فَلَا تَهِنُوا وتَدْعُوا إِلَى السَّلم [٣] " المعاني ٦٣/٣

من كل هذا يتّضح لنا أنّ هذا المصطلح شاع عند الفراء ، على نحو مارأينا في معانيه ، وأنّه كان مسبوقاً إلى القول به .

---

(١) سورة النساء : آية ١٤١ البحر ٣٧٥/٣ - وهي قراءة على غير قراءة حفص -
(٢) سورة الاعراف آية ١٢٧ البحر ٣٦٧/٤
(٣) سورة محمد آية ٣٥ البحر ٨٤/٨

مصطلح الخلاف :

ومن المصطلحات التي تشيعُ بين الكوفيين مصطلحُ الخلاف [١]، وهو عاملٌ معنوي[٢] أعْمَلَه الكوفيون في عِدّة مواضعَ ، يقولُ السيوطي [٣]: " الخلافُ جعَلَه الفرّاء وبعضُ الكوفيين عاملاً للنصب في الفعل المضارع بعد أو وبعد الفاء وبعد الواو .... يريدون بذلك مخالفةَ الثاني للأوّل من حيث لم يكن شريكاً له في المعنَى ولا معطوفاً عليه ، فهو عندهم نظيرُ لو تَرَكْتَ والاسدَ لأكَلَك ، نصبت لمّا لم يُردْ عطفَ الأسد على الضمير ، إذ لا يتصوّر أنْ يكونَ التقدير لو تركت وتُركَ الأسد ؛ لأنَّ الاسدَ لا يقدر عليه فيترك ، وكذلك عندهم زيدٌ أمامَك وخلفَك إنّما انتصب بالخلاف لأنّ الظرفَ خلافُ المبتدأ ، ولذلك لم يُرفَع كما لم يُرفَع قائمٌ من قولك : زيدٌ قائم ..... "

وظاهرُ القول أنّهم تصيّدوه من كلامِ الخليل مَرْجَعِهِمْ الأوّل في دراستهم كما هو مرجع البصريين الاوّل . غير أنّ أوّل من نبّه إلى قضيّة الخلاف هذه كتابُ سيبويه[٤] حيث نجده نفسَه يُعْرِبُ نحو : هو خَلْفَك فيقول:[٥] إنّ الظرفَ منصوبٌ بالمبتدأ ، لأنّه غيّرهولا يُقدّر كوْناً عاماً " .

---

(١) يريدون به عدم المماثلة . كما جاء في شرح المفصّل لابن يعيش - عالم الكتب بيروت ج٩١/١

(٢) انظر مدرسة الكوفة لمهدي المخزومي ٢٩٣

(٣) الأشباه والنظائر في النحو . أبو الفضل عبد الرحمن السيوطي - دار الكتاب العربي ط الأولى ١٤٠٤ ج٢٩٦/١ .

(٤) انظر الكتاب ٤٠٤/١ وشرح المفصّل لابن يعيش ج ٢١/٧)

(٥) الرّدّ على النحاة لابن مضاء ت محمدالبنا - ط الأولى ١٣٩٩ دار الاعتصام ص٢٤

كذلك نجده يَعْتلُّ لنصب هذه المنصوبات ، بأنّها نُصبت لأنّها مخالفةٌ[١] للأوّل .

إذاً بهذا يمكن القول أنّ قضيةَ المخالفة هذه موجودةٌ أساساً عند سيبويه في كتابه ثم أخذها عنه الكوفيون وعلى رأسهم الفرّاء . وأخيراً قال مهدي المخزومي في كتابه " مدرسة الكوفة " مامعْناهُ : أنّ الفرّاء كان يقول بهذا المصطلح في نصب الظروف الواقعات أخباراً نحو : خالدٌ عندَك ، والبحرُ أمَامَك[٢] .

لذا لاأرتضي أنْ يُعَدَّ هذا المصطلحُ كوفياً خالصاً بل هو في أساسِه مصطلحٌ بصري .

هذا ويقول السيوطي[٣] : " قال ابن يعيش : معنى الخلاف عندهم عدم المماثلة وقال ابن يعيش ذهب الكوفيون إلى أن المفعول معه منصوب على الخلاف ، وذلك أنّا إذا قلنا استوى الماءُ والخشَبةَ لا يحسن تكرير الفعل فيقال استوى الماء واستوت الخشبة ، لأنّ الخشبةَ لم تكن معْوجّةً فتستوى فلمّا خالفه ولم يشاركه في الفعل نُصبَ على الخلاف ، قالوا وهذه قاعدتُنا في الظرف نحو : زيدٌ عندَك[٤] . "

ومنها أيضاً الظرفُ الواقع خبراً ، والفعلُ المضارع المنصوب بعد الواو والفاء[٥] المسبوقتين بنفي أو طلب وبعد أو .

---

(١) انظر همع الهوامع في شرح جمع الجوامع لجلال الدين السيوطي دار المعرفة بيروت ، ٩٨/١

(٢) انظر مدرسة الكوفة لمهدي المخزومي ٢٩٥

(٣) الأشباه والنظائر للسيوطي ج٢٩٧/١

(٤) انظر شرح المفصّل لابن يعيش ٤٩/٢

(٥) في اللُّمع في العربية لابن جنّي ت/محمد شرف ص ٢٠٩ : في الهامش والكوفيون يقولون : إنّ الفعلَ بعد الفاء منصوبٌ على الخلاف .

الفصل الأوّل

الفعل ومقتضياته من أجزاء التركيب وفيه ندرس :

١- دلالة ا لفعل ، وما يطلبه .

٢- أثر دلالة الفعل المعجمية في اقتضائه للأجزاء .

٣- الأمور التى توجّه حدث الفعل .

٤- الفرق بين الفعل المتصرّف والجامد في ترتيب الأجزاء .

٥- أصول التعليق .

٦- أثر الصناعة النحوية في تقدير الأجزاء .

٧- أثر الأجزاء في الطلب والتعليق .

٨- حذف المقتضِى .

٩- حذف المقتضَى .

ومنها: الفعل المضارع المرفوع. يقول السيوطي[١] : «وقد يرفعون أيضاً على المخالفة كقوله:

على الحكم المأْتيّ يوماً إذا قَضَى قضيّته أنْ لا يجورَ ويقصدُ

قال الفراء : «هو مرفوع على المخالفة ».

ومما احْتَجّ به هؤلاء الكوفيون لمذهبهم في نصب هذه الأشياء على الخلاف : ما جاء ذكره في الإنصاف في مسائل الخلاف [٢] .

والذي اعتقده أنّه لا فرق بين مصطلح الصرف والخلاف ، بل أرى أنّ الصرفَ أثرٌ من آثار الخلاف ، يقول أبو البركات الأنباري : إنما قالوا: إنّه منصوبٌ على الصرف لأنّ الثاني مخالفٌ للأوّل [٣]..... ».

---

(١) ألاشباه والنظائر ٢٩٦/١-٢٩٧

(٢) انظر إلانصاف في مسائل الخلاف لابن الانباري ١ح /٢٤٥-٢٤٨-/ح٢ /٥٥٥-٥٥٩

(٢) انظر الإنصاف ٥٥٦/٢

٢- مصطلح الخروج

يقول الزَّبيدي في تاجه :[١] " والخروجُ عند أئمَّة النَّحو هو النَّصْبُ على المفعولية ، وهو عبارةُ البصريين ؛ لأنَّهم يقولون في المفعول هو منصوبٌ على الخروج أي خروجهِ عن طرفي الإسنادِ وعُمدتِهِ وهو كقولهم له : فضلة وهو محتاجٌ إليه" .

ومن النُحاة البصريين الذّين عبّروا بهذا المصطلح في كتبهم أبو الحسن الأخفش ، حيث يقول في معانيه[٢] عند تفسير قوله تعالى : " فَسَجَدُواْ إِلاَّ إِبْلِيسَ" [٣] إذ يقول :"[٤] فانتصب ؛ لأنّك شغلت الفعلَ بهم عنه ، فأَخْرَجْتَهُ من الفعل من بينهم ، كما تقول : جاء القومُ إلاَّ زَيْداً ؛ لأنّك لمّا جعلت لهم الفعل وشغلتهُ بهم ، وجاء بعدهم غيرهم ، شبهّته بالمفعُول به بعد الفاعل ، وقد شغلت به الفعل ".

وعناه أيضاً عند قوله تعالى : " وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وعِلْماً [٥]" حيث يقول [٦] : " فانتصابُه كانتصابِ : لَكَ مِثْلُهُ عَبْداً، لأنك قد جعلت – وَسِعْتَ لكلِّ شيءٍ ، وهو مفعول به ، والفاعلِ التاء ، وجاء بالرحمة والعلم تفسيراً ، قد شغل عنها الفعل ، كما شُغِلَ المِثْلُ بالهاء، فلذلك نَصَبْتَهُ تشبيهاً بالمفعول بعد الفاعل " .

---

(١) تاج العروس للمرتضى الزّبيدي ، المطبعة الخيرية ١٣٠٦ ط الأولى مادة خرج ٣٢/٢

(٢) معاني القرآن للأخفش ٥٧/١

(٣) سورة البقرة آية ٣٤ البحر ١٥٢/١.

(٤) سأخُصّ الأستثناء بحديث في الفصل الرابع

(٥) سورة غافر آية ٧ البحر ٤٥٠/٧

(٦) معاني القرآن للأخفش ٤٦٠/٢

كذلك عند قوله تعالى :" مِلْءُ الأَرْضِ ذَهَباً [١]" حيث يقول [٢]:

" وانتصَب ذَهَباً - كما تقول : لي مِثْلُكَ رجلاً ، أي : لي مثلُك من الرِّجال ، وذاك . لأنّك شغلت الإضافةَ بالاسم الذي دون الذهب ، وهو الأرض ، ثم جاء الذهب ، وهو غيرهما ، فانتصب كما ينتصب المفعول إذا جاء من بعد الفاعل . وهكذا تفسير الحال ؛ لأنّك إذا قلت: جاءَ عبدُاللهِ راكباً ، فقد شغلت الفعل ب عبدالله وليس - راكبٌ - من صفته ؛ لأنّ هذا نكرَةٌ وهذا معرفةٌ ، وإنما جئت به لتجعله اسماً للحال التي جاء فيها ، فهكذا تفسيره وتفسير : هذا أحْسَنُ مِنْكَ وجْهاً ؛ لأنّ الوجه غير الكاف التي وقعت عليها - مِنْ و- أحسن- في اللفظ إنما هو الذي تفضّلهُ ، فالوجه غير ذينك في اللفظ ، فلمّا جاء بعدهما ، وهو غيرهما ، انتصب انتصاب المفعول به بعد الفاعل ".

هذا إلى غيرها من الآيات التي عبّر فيها الأخفش بهذا المصطلح والمعروف لدينا ومن خلال كتب الكوفيين أنّ هذا المصطلح مصطلحٌ كوفيٌ [٣] لا بصري ، ففي شرح التّسهيل لأبي حيّان ما يتصّل بهذا المصطلح منسوباً للكسائي عند إعراب قوله تعالى : " انْتَهُوا خَيْراً لَكُم [٤] " قال أبو حيان: وزعم الكسائي أنّ النّصبَ لخروجه من الكلام وقال : - العربُ تقوله - النصب - بعد الكلام التّام ، فإن كان مطلوباً لغيره رفعوا نحو : انتهِ خيرٌ ".

---

(١) سورة آل عمران آية ٩١ البحر ٢/٥٢٠

(٢) معاني القران للأخفش ١/٢٠٩

• انظر معاني القرآن للفراء ١/٢٢٥-٢٢٦

(٣) انظر همع الهوامع ١/١٥٩ ، مدرسة الكوفة لمهدي المخزومي ٢٩٨

(٤) سورة النساء آية ١٧١ -

وفي معاني القران للفرّاء نجده يعنّى بهذا المصطلح عندما يقول[١]: " كلُ موضعٍ دخَلت فيه أنّ والكلام الذي قبلها مكتفٍ بما خَفضَه أو رفَعهُ أو نَصَبَهُ فأنّ في موضع نصب ؛ كقولك : أتيتُك أنّك محسنٌ ، وقمتُ أنّك مُسيءٌ ، وثَبَتُّ عندك أنّك صديقٌ وصاحبٌ . وقد تبين لك أنّ - أنّ - في موضع نصب، لأنّك تضع في موضع - أنّ - المصدر فيكون نصباً؛ ألا ترى أنّك تقولُ : أتيتك إحسانَك ، فدلّ الإحسانُ بنصبه على نصب أنّ. و كذلك الاخرآن "

فنصُّ الفرّاء هذا من معنى الخروج ؛ لأنّ الفعلَ قبلَ أنّ ، قد استوفَى ما يطلبُه ويقتضيه فخرج ما بعد ذلك عن الطلب .

ونجده أيضاً يُعَبِّر به بلفظه عند تفسير قوله تعالى : " إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً وَعْدَ اللَّهِ حَقّاً [٢] " يقول"[٣] : رفعْتَ المَرْجِعَ بـ - إليه - ونصبْتَ قوله - وعْدَ اللّه حَقّاً بخروجه منهما [٤]".

وعند قوله تعالى " إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً [٥] " إذ يقول [٦]: "فأمّا نصبُ كوكب فإنّه خرج مفسِّراً للنوع ".

وعند قوله تعالى " فَضَرَبْنَا عَلَى آذَانِهِمْ فِي الْكَهْفِ سِنِينَ عَدَداً [٧]"

---

(١) معاني القرآن للفرّاء ٤٤٩/١

(٢) سورة يونس آية ٤ البحر ١٢٤/٥

(٣) معاني القرآن للفرّاء ١ /٤٥٧

(٤) يريد الفرّاء أنه مصدر مؤكِّد للجملة السابقة .

(٥) سورة يوسف آية ٤ البحر ٢٧٧/٥

(٦) معاني القرآنللفراء ٣٣/٢

(٧) سورة الكهف آية ١١ البحر ٩٩/٦

يقول[١] :« تنصبهُ على المصدر فتقول : لك عندي عشرةٌ عَدَدًا .
أخرجت العددَ من العشرة؛ لأنّ في العَشَرة معنى عُدّت ، كأنّك قلت : أُحْصِيَتْ وَعُدَّت عَدَداً وعَدًا » .

وعند قوله تعالى : « أيَحْسَبُ الإنْسَانُ أَلّنْ نَجْمَع عِظَامَهُ ● بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُ [٢] " يقول [٣] : " بلى نقدر على أنْ نسوِّي بنانَه ، أي أنْ نجعل أصابعَهُ مُصْمَتَةً غير مفصَّلة كخُفِّ البعير ، فقال : بلى قادرين على أن نعيد أصغر العظام كما كانت ، وقوله:- قادرين- نُصبت على الخروج من نجْمع ، كأنّك قلت في الكلام : أتحسب أنْ لن نقوىَ عليك ، بلى قادرين على أقوى منك . يريد : بلى نقوى قادرين ، بلى نقوى مقتدرين على أكثر من ذا " .

من كلِّ هذا يتّضح لنا أنّ النصب على الخروج هذا مصطلحٌ كوفي لا بصري ، وإنْ كانت فيه للأخفش لمحات متفرّقة ، ولعلّه فيها متأثرٌ بصحبة الكوفيين وذلك لكثرة وروده في كتبهم ولا سيّما كتاب المعاني للفرّاء .

٣- مصطلح القطع أو النصب على الفعل = الحال :

من المصطلحات الكوفية ا لتي أكثر منها نحاةُ الكوفةِ ولا سيّما الفرّاء منهم في كتبه مصطلح القطع أو النّصب على الفعل .

فطالما ردّد الفرّاء هذا المصطلحَ في معانيه وهو يريدُ به الحال [٤] على حدِّ قول نحاة البصرة

---

(١) معاني القرآن للفرّاء ١٣٥/٢
(٢) سورة القيامة آية ٣-٤ البحر ٣٨٢/٨
(٣) معاني القرآن للفراء ٢٠٨/٣
(٤) انظر كشاف مصطلحات العلوم والفنون للتهانوي ١٢٠/٢

يقول الزَّبيدي في التاج [1] :" قال ثعلب : من قرأ - قِطْعاً [من قوله تعالى : " قِطَعاً مِنَ اللَّيْلِ مُظْلِماً "][2] جعل المظلمَ من نعْتِهِ ، ومنْ قرأ قِطْعاً جعل المُظْلِمَ قَطْعاً [3] من اللّيل ، وهو الذي يقول له البصريون : الحال."

فيفهم من نصّ الزّبيدي ما يتّصل بهذا المصطلح منسوباً لثعلب في أنّ مصطلحَ القطع أوْ النصب على الفعل يقابل الحال عند البصريين . فكثيراً ما نجد الفرّاء يعبرّ عن هذا المصطلح - عند تفسيره لبعض الآيات بقوله : منصوبٌ على القطع أو منصوبٌ على الفعل - وهو يعني بذلك الحال .

إذ يقول عند تفسير قوله تعالى :" ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدىً لِلْمُتَّقِينَ [4] ": " [5] فأمّا النّصبُ في أحدِ الوجهين فأنْ تجعل الكتاب - خبراً لـ ذلك فتنصب هدىً على القطع ، لأنّ هدىً نكرة اتّصَلَتْ بمعرفة قد تمّ خبرها فنصبتها ، لأنّ النكرةَ لا تكونُ دليلاً على معرفة [6]. وإنْ شئت نصبت هُدىً على القطع من الهاء التي في فيه ؛ كأنّك قلت : لا شَكَّ فيه هادياً."

---

(١) تاج العروس للمرتضى الزّبيدي ٤٧٣/٥ مادة قطع

(٢) سورة يونس آية ٢٧ البحر ١٤٧/٥

(٣) يريد به حالاً من الليل

(٤) سورة البقرة آية ٢ البحر ٣٣/١

(٥) معاني القرآن للفرّاء ١٢/١

(٦) يريد الفراء أنّ النكرة لا يُنعتَ بها معرفة

ويقول أيضاً عند تحليله لقوله تعالى :" وَأُولُوا الْعِلْمِ قَائِماً بِالْقِسْطِ "[١] - وقد تعرّض لإعراب قائماً - : [٢]منصوبٌ على القطع ؟ لأنه نكرةٌ نعتَ به معرفة ."

فلما كانت المعرفةُ لا تُنْعَتُ بنكرةٍ دلّ على أنّ هذا الاسم - قائماً - منصوبٌ على الحال.

والفراء فى هذا يبدو متأثّراً بسيبويه عندما قال في لقيتُ زيداً قائماً : إنّ الفعل شُغِل بزيد عن التعدّي إلى قائماً . وكان سيبويه يعني بذلك [٣] : أنّ زيداً قد حالَ بين الفعل وبين أنْ يكون ناصباً لقائم على المفعولية ، فلمّا نَصب زيداً انقطع قائماً من الفعل وأَخذ إعراباً لا يقتضيه الفعل بحسب التعدّي ، وهو الإعرابُ على الحالية .

أيضًا ومما يعبّر فيه الفرّاء بهذا المصطلح من الآيات قولُه تعالى :" يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَى مُصَدِّقاً"[٤] إذ يقول [٥]: «نصبت- مصدِّقاً - لأنه نكرة ، ويحيىَ معرفةٌ ».

---

(١) سورة آل عمران آية ١٨ البحر ٤٠٢/٢

(٢) معاني القرآن للفراء ٢٠٠/١

(٣) انظر الكتاب ٤٤/١

(٤) آل عمران آية ٣٩ البحر ٤٤٦/٢

(٥) معاني القران للفراء ٢١٢/١

وقوله تعالى : " وَمِنْ قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَى إِمَاماً "[١] المعاني ٦/٢

وقوله تعالى :" أَمْوَاتٌ غَيْرُ أَحْيَآءٍ "[٢] المعاني ٩٨/٢

وقوله تعالى : " مَا يَأْتِيهِمْ مِن ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحْدَثٍ "[٣] المعاني ١٩٧/٢

وقوله تعالى :" إِنَّ الْمُتَّقِينَ في جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ . آخِذِينَ "[٤] المعاني ٨٣/٣

فمن كلِّ ما تقدّم من الآيات التي تفيد هذا المصطلح نَعْرِفُ منه جهة الطلب والاقتضاء ، وأنّ الحال لا يكونُ الاّ بعد تمام الجملة باستيفائها ركنيها من المبتدأ والخبر ، أومِنْ الفِعْل والفاعل إذا كان الفعلُ لازما ، أو من الفعل وفاعِله ومفعولاته إنْ كان متعدّياً ، ولا يمكن تبعيّته لما قبله ؛ لأنه يكون نكرة وما قبله معرفة . ولا يعني القطع أنه مقطوعُ الصِّلَةِ من حيث المعنى، بل هو يؤدِّي وظيفةَ البيان، حيثُ إنّه يصفُ صاحبَه حال وقوع الفعل. فهي [٥]وإنّ وصِفَتْ بالقطع مطلوبةٌ كما طُلِبَ صاحبُها في الجملة . غايةُ الأمر : أنها لا تَتْبع صاحبَها في إعرابه .

---

(١) سورة هود آية ١٧ البحر ٢١٠/٥

(٢) سورة النحل آية ٢١ البحر ٤٨٢/٥

(٣) سورة الأنبياء اية ٢ البحر ٢٩٤/٦

(٤) سورة الذّاريات آية ١٥-١٦ البحر ١٣٥/٨

(٥) أي الحال

٤ - مصطلح الاشتغال .

يُعدُّ مصطلح الاشتغال هذا من الأهميّة بمكان نظراً لقيمته في تحليل الجملة .

يقول الزَّبيدي في التاج [١] : " وقال الليثُ : اشتغلتُ أنا والفعلُ اللازم اشتغل، وقال أبو حاتم : لايقال اشتغل وكذلك قال ابن دريد . وقال ابن فارس في المقاييس: قد جاء عنهم اشتغل فلانٌ بالشيء فهو مشتغل ..... " .

وفي النحو بابٌ يُسمّى الاشتغال ، وأنا لاتحدَّثُ هنا عن هذا الباب ، وإنما أذكر هذا المصطلحَ كما يُفْهَمُ من كتاب سيبويه .

يقول سيبويه في الكتاب [٢] : وذلك قولُك " : ضَرَبَ عبدُاللّه زيداً . فعبدُاللّه ارتفع ههنا كما ارتفع في ذَهَبَ ، وشَغَلْتَ ضَرَبَ به كما شغلتَ به ذَهَبَ ، وانتَصب زيدٌ ، لأنّه مفعولٌ تعدّى إليه فعلُ الفاعل . فإنْ قدّمْتَ المفعولَ وأخّرتَ الفاعلَ جرى اللفظُ كما جرى في الأوّل ، وذلك قولُك :

---

(١) تاج العروس للمرتضى الزّبيدي ٣٩١/٧ مادة شغل

(٢) الكتاب ٣٤/١-٤١

ضَربَ زيداً عبدُاللّه ؛ لأنّك إنّما أردت به مؤخّراً ما أردت به مقدّماً ، ولم تُرِدْ أنْ تَشغلَ الفعلَ بأوّلَ منه وإنْ كان مؤخّراً في اللفظ ، فمن ثمّ كان حَدُّ اللفظ أنْ يكون فيه مقدّماً ، وهو عربيٌّ جيِّد كثير ، كأنهّم إنما يقدّمون الذي بيانُه أهمُّ لهم وهُمْ ببيانه أعْنىَ ، وإنْ كانا جميعاً يُهمّانِهم ويَعْنِيانهم ."

من هنا يظهر لنا أنّ سيبويه إنما يستعمل هذا المصطلح - الاشتغال - عندما يأخذ الفعلُ فاعله أو نائب الفاعل . وذلك قولك [1]: كُسِيَ عُبداللّه الثوبَ ، وأُعْطِيَ عبدُاللّهِ المالَ . رفعتَ عبدَاللّه ههنا كما رفعتَه في ضُرب حين قلت : ضُرِبَ عبدُالله ، وشغلتَ به كُسِيَ وأُعْطِيَ كما شغلت به ضُرِبَ".

وكأنّ سيبويه يخُصُّ هذا المصطلحَ بإسناد الفعل إلى فاعله أو نائب الفاعل ، فهو في هذه الحالة مشغولٌ بما أسْند إليه مَمْنوعٌ من الإسناد إلى غيره .

وبعد فهذه أهمُّ مصطلحات التعليق رأيت أنْ أوردها في صدر هذا البحث حتى يكونَ القارئ على ذكْرٍ من مدلولاتها .

---

(١) الكتاب ٤١/١

١- دلالة الفعـل

ندرس في هذا الفصل دلالة الفعل ، لأنّها منبع التعلّق ، فالفعل في حدود دلالته يطلب مابعده ويستدعيه . وهو مصطلحٌ [١] نحوي يراد به : الكلمةَ الدّالة بمادّتها على معنى المصدر ، أي الحدث ، وبصيغتها على زمان وقوع ذلك الحدث ، من أجل ذلك كانت تعريفات النحويين تحوم حول هذه الدلالة المركّبة من الحدث والزمن .

ويكاد النحاةُ يُجْمِعون على هذه ا لدلالة ، بيدَ أنّ متأخّري الأصوليين يرون أنّ الدلالة على الزمن مأْخذها السّياق ، فيقولون في تعريف الفعل : إنّه" ما أنبأ عن حركة المسمّى [٢] " .

اراء النحاة في دلالة الفعل

كان القدماء يرون أنّ الفعل يدلّ على حدث وزمان وأنّ الدلالة على الحدث مدلول المادة يقول سيبويه [٣] :"وأمّا الفعل فأمثلةٌ أُخذتْ من لفظ أحداث الأسماء ، وبنيتْ لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، وماهو كائن لم ينقطع .

فأمّا بناء مامضى فَذَهَبَ وسَمِعَ ومَكُث وحُمِدَ .

---

(١) البحث النحوي عند الأُصوليين ، مصطفى جمال الدين ، دار الرشيد للنشر : ١٤٣ .

(٢) المصدر السابق : ١٤٥ .

(٣) الكتاب ١ /١٢ .

وأمّا بناء مالم يقع فإنّه قولك آمراً : اذهَب واقتُلْ واضربْ ، ومخبراً : يقْتُلُ ويَذهَبُ ويضرِبُ ويُقْتَلُ ويُضرَبُ - وكذلك بناء مالم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت".

على أنّ ابن جني في خصائصه قد تعرّض لدلالة الفعل هذا ومدى علاقته بالفاعل .يقول ابن جنى [1] : "ألا ترى إلى قام ، ودلالة لفظه على مصدره ودلالة بنائه على زمانه ، ودلالة معناه على فاعله " .

ويقول ابن لبّ : [2] " أمّا المَصْدَرُ فإنَّ الفعلَ يدُلُّ عليه بحروفه ، ولذلكَ لاتختلفُ دلالتُهُ عليه عِنْدَ اختلافِ صيغه ، تقولُ : قَامَ ويَقُومُ وقُمْ ، ودلالةُ هذه الصِّيغ على القِيام الّذي هو المَصْدَرُ واحدةٌ غيرُ مختلفةٍ " .

ويقول الرضي أيضاً [3] : "إنّ الحدثَ مدلول حروفه المرتّبة - يقصد مثل ضرب - والإخبارُ عن حصول ذلك الحدث في الزمن الماضي مدلولُ وزنه الطارئ على حروفه ، والوزنُ جزء اللفظ إذ هو عبارةٌ عن عدد الحروف مع مجموع الحركات والسّكنات الموضوعة وضعاً معيناً . والحركات مما يُتلَفّظُ به فهو إذن كلمة مركّبة من جزأين يدلُّ كلٌّ واحدٍ منهما على جزء معناه ".

وقد أشار الأستاذ الدكتور مصطفى جمال الدين إلى أنّ بعض متأخّري النحاة أضافوا مدلولاً ثالثاً للفعل وهو الدلالة على الفاعل وأن دلالته على

---

(١) الخصائص لابن جني ت /محمد علي النجار ، ط ، / الثالثه ١٤٠٣- ١٩٨٣ عالم الكتب بيروت ج٣ /٩٨ .

(٢) تقييد ابن لب : رسالة دكتوراه ، ٢١٨ - ٢١٩ .

(٣) شرح الكافية للرضى ، دار الكتب العلمية بيروت ، ط / الثالثة ١٤٠٢ ، ح١ /٥-٦ .

الفاعل هذه دلالة تضمّن أيضاً لا دلالة التزام . ومعنى هذا : أنّ الفعل يدلّ دلالة متساوية على الحدث والزمان والنسبة إلى الفاعل يقول [١] : "إنّ النحويين - قدماء ومحدثين - يرون أن للفعل ، بمادّته وصيغته ، معنى مركّباً من مدلولين هما : الحدث والزمن . ولكنّ متأخّريهم أضافوا مدلولاً ثالثاً هو النسبة إلى الفاعل ، ثم تنازعوا في شأن هذه النسبة من جهتين :

١- في أنّ دلالته على النسبة دلالة تضمّنية أي : أنّها جزء المعنى المطابقي الذي وضع له لفظ الفعل ، فيكون معناه مركّباً من الحدث ، والزمن ، والنسبة . أم أنّها دلالة التزامية أي : أنّ النسبة خارجة عن معنى الفعل ولكنّه يدل عليها بالتّلازم الذهني .

٢- أنّ هذا الفاعل الذي نَسب إليه الفعل : أهو فاعلٌ معيّن ، أم فاعلٌ ما ؟

ثم يستطرد الدكتور مصطفى قائلاً : فمتأخّرو النحويين إذن متّفقون على دلالات الفعل الثلاثة : الحدث وهو معنى مستقل ، في نفسه تدل عليه مادة الكلمة ، والزمن وهو معنى مستقل في نفسه ، تدل عليه صيغة الكلمه. . . .

أمّا دلالتُه على النسبة وهي معنى حرفي غير مستقل في نفسه ، فقد اختلفوا فيها بين التضمّن والالتزام [٢] .

ثم يرى الدكتور مصطفى بعد ذلك أنّ هذا النزاع في دخول النسبة ، وفي تعيين الفاعل ، أمر نشأ في الدراسة النحوية بتأثير أصول الفقه . . .

---

(١) البحث النحوي : ١٤٤ .

(٢) انظر شرح الكافية ١ /٧-٨ .

كما يضيف قائلاً : «إنّ قدماء الأصوليين مع [١] النحويين المتقدّمين في قصر دلالة الفعل على الحدث والزمن ، ولكنّ متأخّريهم لهم في ذلك رأي آخر . فالحدث الذي يتضمّنه الفعل معنىً غيرُ مستقلٍّ في نفسه كما يفهمه النحاة ، والزمن ليس مدلولاً للفعل ، لابمادّته ولابصيغته ، وأنّ الزمن مدلول تتعاون عليه قرائن الجملة لاصيغة فعل يفعل . أمّا النسبة إلى الفاعل [٢] فهي المدلول الوحيد لصيغة الفعـــل».

من هنا يتّضح لنا أنّ الدكتور مصطفى يعزو هذا التطوّر أو التدرّج في دلالة الفعل على الفاعل إلى تأثير أصول الفقه .

غير أنّ علماء أصول الفقه هؤلاء قد عمّقوا البحث في دلالته على الحدث ودلالته على الزمان ، وإذا تعرّضنا لمقالاتهم فسوف يتّسع بنا الحديث جداً ، ولا يكفي معه ما قدّمنا .

ومن هؤلاء العلماء الذين تناولوا دلالة الفعل على الفاعل أبو القاسم السهيلي في كتابه : نتائج الفكر في النحو : حيث يقول [٣] : " إن الفعل يدلّ على الحدث بالتضمّن ، ويدلّ على أنّ الاسم مخبر عنه لامضاف إليه ... ثم يقول [٤] الفعل لايعمل في الحقيقة إلاّ فيما يدلّ عليه لفظه،كالمصدر والفاعل والمفعول به ، ... ثم يقول أيضاً بعد ذلـك : "ثم دلالة الفعل على

---

(١) انظر البحث النحوى : ١٤٥بتصرّف .

(٢) انظر البحث النحوى ١٧١ .

(٣) نتائج الفكر في النحو ، لأبي القاسم السهيلي ، ت/ محمد البنا دار الرياض للنشر ص ٦٨ .

(٤) المصدر نفســه ٣٨٧ .

الفاعل أقوى من دلالته على المفعول به من وجهين :
أحدهما : أنه يدلّ على الفاعل بعمومه وخصوصه ، نحو فَعَل زيد ، وعَمِل زيد. وأمّا الخصوص فنحو : ضرب زيد عمراً . ولاتقول : فعل زيدٌ عمراً ، إلاّ أنْ يكون الفاعل هو الباري سبحانه .

والوجه الآخر : أنّ الفعل هو حركة الفاعل ، والحركة لاتقوم بنفسها ، وإنما هي متّصلة بمحلّها ، فوجب أنْ يكون الفعلُ متصلاً بفاعله لابمفعوله. ومن ثم قالوا : ضربت فجعلوا ضميرَ الفاعل كبعض حروف الفعل . ومن ثم قالوا: ضَرْبُ زيد لعمرو ، وضَرْبُ زيد عمراً . فأضافوه إلى المفعول باللام تارّة وبغير اللام أخرى . ولم يضيفوه إلى الفاعل باللام أصلاً ، لأن اللام تؤذن بالانفصال ، ولايصحّ انفصال الفعل عن الفاعل لفظاً ، كما لاينفصل عنه معنى".

ثم يستطرد السهيلى بعد ذلك ذاكراً : أنّ دلالة الفعل على الفاعل مبهمة وكذلك دلالته على المفعول مبهمة لامعيّنة وأنّه لابدّ من وضع الاسم المعيّن مكان الاسم المطلق تبييناً له ، وأنّ الحقيقة هو أنّ ما نذكره من نحو : زيد وعمرو هو بيانات لهذه الدلالة المطلقة التى يدلّ عليها الفعل وذلك في قولنا : ضرب زيد عمراً .

إذنْ فالعلاقة بين هذا الاسم المخصوص زيد وعمرو بالفعل علاقة بيانية.

بكلام السهيلي هذا نخلص إلى أنّ دلالة الفعل على الحدث عنده بالتضمّن [1] كنحو دلالة البيت على السّقف .

---

(١) انظر النتائج : ٦٦ .

ونفهم من كلامه أيضاً : أنّ الفعل اشتقّ من المصدر ليدلّ على معنى في الاسم وهو كونه مخبراً عنه بالفعل وأنّ هذه الوظيفة الأساسية للفعل .

ونلمح في كلام السهيلي أيضاً أثر الدراسة الأصولية ، عندما قال : إنّ الفعل بُنِي ليدلّ على أنّ الاسم مخبرٌ عنه ، فهو بنى لإفهام النسبة التى قال بها علماء الأصول المتأخرون .

وأمّا ابن مضاء فيتحدث عن دلالة الفعل أيضاً فيقول [1] : " ودلالته على الفاعل فيها خلافٌ بين الناس ، منهم من يجعل دلالته عليه كدلالته على الحدث والزمان . ومنهم من يجعل دلالته عليه كدلالته على المفعول به ، فإذا قيل : زيدٌ قام ، ودلّ لفظ قام على الفاعل دلالة قصد ، فلا يحتاج إلى أنّ يضمر شيئ ، لأنه زيادة لافائدة فيها ، كما كان ذلك في اسم الفاعل ، إذ كان اسم الفاعل موضوعاً للدلالة على الفاعل والفعل ، فالفعل على هذا دالٌ على ثلاثة . وإن كانت دلالة الفعل عليه دلالة لزوم وتبع " .

وقد بنى ابنٌ مضاء عليه إنكاره للتقدير فليس هناك فاعل مقدر ، لأنّ الفعل يدل على الفاعل دلالته على الزمان .

فالفعل باعتبار مايتضمّنه من حدث منسوب إلى فاعل ، لابُدّ له أيضاً من زمان يحدث فيه ، وهذا مااتّفق عليه النحاة والأصوليون ، غير أنّ النحويين ربطوا هذا الزمان بدلالة الصيغة في أصل وضعها اللغوى على

---

(١) الرّد على النحاة لابن مضاء ص : ٨٢ .

الزمن[١] ، يقول ابن لبّ في رسالته :[٢] "وأمَّا الزَّمانُ فإنّ الفعلَ يَدلُّ عليه بصيغتِهِ وشَكْلِهِ ، ولذلك تختلفُ دلالتُهُ عليه عندَ اختلافِ صيغهِ . تقولُ : قَامَ فيدلُّ على زمانٍ ماضٍ ، وقُمْ فيدلُّ على زمانٍ مستقبلٍ ويَقُومُ فيدلُّ على الحالِ أو الاستقبالِ ، لأنّه مبهمٌ بينهما ".

اما الأصوليون[٣] فقد ربطوا الدلالة على الزمان بطريقة تأليف الجملة وسياقها،وبحسب القرائن المقيّدة لاطلاق الفعل ، سواء أكانت قرائن مقامية أم قرائن لفظية مما يحيط بالفعل من أدوات وظروف تصرف الفعل إلى زمان غير زمان الصيغة الذي يفترضه لها النحويون .

ومن النحاة من ينظر إلى هذه الدلالة من وجهة أخرى وفي مقدّمتهم ابن الطّراوة حيث يرى[٤] : "أنّ الفعل يُبْنى للحدث ، ولايدلّ ببنيته على الزمان وإنما ينجرّ الزمان مع الحدث انجرار الشكل والصورة مع اللون ".

وقد وجدنا السهيلي في نتائجه متأثّراً بشيخه هذا ابن الطّراوة في عدم دلالته على الزمان البتة مخالفاً بذلك النحويين إذ يقول[٥] : "وهو لايدلّ على الزمان البتة،وإنما يدلّ اختلاف أبنيته على اختلاف أحوال الحدث من

---

(١) انظر البحث النحوي : ١٥٠ .

(٢) رسالة ابن لب : ٢١٩ .

(٣) انظر البحث النحوي : ١٦٨ .

(٤) ابن الطراوة النحوي / عيّاد الثبيتي ط /الأولى ١٤٠٣-١٩٨٣ مطبوعات نادي الطائف الأدبي ص ٢٢٨ .

(٥) النتائج : ٦٦ .

المضيّ والاستقبال والحال .

وأما الزمان الذي هو حركةُ الفَلك ، فلا يقتضيه الفعل الذي هو حركةُ الفاعل ، وإنْ كان مقارِناً له " .

من هنا نرى السهيلي يستبدل بالزمن أحوالَ الحدث من المضي والاستقبال والحال ، وإنْ تأثّر في مقالته هذه بشيخه ابن الطراوة [١] .

ولاينكر النحاةُ أجمعون أنّ السياقَ قد يكسبُ الفعلَ دلالةً زمنية غير دلالته التى تُشعرّ بها صيغته ، وسوف أذكرُ نماذجَ من ذلك .

من ذلك قولُه تعالى : "وَيَوْمَ يُنْفَخُ في الصُّورِ فَفَزِعَ [٢] " يقول الفراء [٣] "ولم يقل فيفزعُ ، فجعل فَعَل مردودة على يَفْعَل.وذلك أنّه في المعنى:وإذا نُفخ في الصُّور ففزع ".

وقوله تعالى :"الّذينَ يُبَلّغُونَ رِسَالاتِ اللّهِ [٤] " يقول الفراء [٥] : وفي قراءة عبدالله : "الذين بلّغُوا رِسَالاتِ اللّهِ وَيَخْشَوْنَهُ " هذا مثل قوله :.

---

(١) لقد بيّن الدكتور محمد البنا في دراسته عن ابن الطراوة والسهيلي ، أنّ الخلاف بينهما وبين النحاة يكاد يكون لفظياً . انظر ص ٢٣٤ من النتائج .

(٢) النمل : ٨٧ البحر ٧ : ٩٧ .

(٣) معانى القراء ٢ / ٣٠٠

(٤) الأحزاب : ٣٩

(٥) معانى القراء ٢ / ٣٤٤

إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ [١] "يُرَدّ يفعل على فعَل ، وفعَل عَلَى يفعل . وكلٌ صواب".

ومما يشهدُ أيضاً لمقالة الأصوليين على أنّ القرائنَ هي التي تحدّدُ زمنَ الفعل وليست صيغة الفعل قوله تعالى : "إِنْ نَشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَآءِ آيَةً [٢]" ثم قال :(فظلّت) ولم يقل:فتظل كما قال : (ننزّل) يقول الفراء [٣] :." وذلك صواب : أن تعطفَ عَلَى مَجزوم الجَزاء بِفَعَلَ؛لأنّ الجزاء يصلح في موضع فعَل يفعل ، وفي موضع يفعل فعل ".

وإنما صحّ ذلك في باب الجزاء ، لأنّ إنّ الشرطية قرينة على أنّ المراد بزمان الفعل هو المستقبل ، ولذلك صحّت صور الماضي والمضارع في الشرط والجزاء لمّا كانت أداة الشرط معيّنةً لزمن الفعل .

دلالته على المكان :

هذا ماكان من دلالة الفعل على الزمان أمّا دلالته على المكان فيقول ابنُ لبٍّ عندها [٤] : وأمّا المَكَانُ فإنّ الفعلَ يَدُلُّ عليه بالالتزام؛لأنَّ كُلَّ فعلٍ لابُدَّ له من مكانٍ يَقعُ فيه ، فصار كُلُّ فعلٍ يستلزمُ مكاناً ".

---

(١) الحج : ٢٥ البحر ٦ /٣٦١

(٢) الشعراء : ٤ البحر ٧ / ٥

(٣) معاني الفراء ٢ / ٢٧٦

(٤) رسالة ابن لب : ٢١٩

دلالته على الحال :

كذلك دلالتُه على الحال حيث يقول هنا أيضاً ابنُ لبّ : [١] "وأمَّا الحالُ فإنّ الفعلَ أيضاً يستلزمُهُ ، إذْ لابُدَّ أنْ يكونَ وقوعُهُ في حالةٍ ما ، أو يكون على صفةٍ يكون عليها الذي أوقَعَهُ ".

هذا هو الفعلُ بدلالته التضمّنية والالتزامية ، وهو بها يطلبُ ماكان دالاً عليهمنالحدث والزمان والفاعل ، والمفعول به والحال والمكان .

يقول ابن السرّاج [٢] : "اعلم أنّ كلَّ فعل لايخلو من أنْ يكونَ عاملاً، وأولُ عمله أنْ يرفعَ الفاعل أو المفعول الذي هو حديث عنه نحو : قام زيد وضرب عمرو ، وكلُّ اسم تذكرُه ليزيدَ في الفائدة بعد أنْ يستغني الفعل بالاسم المرفوع الذي يكونُ ذلك الفعل حديثاً عنه ، فهو منصوبٌ ، ونصبُه ، لأنّ الكلامَ قد تمّ قبل مجيئه وفيه دليلٌ عليه..."

ويوضّح السهيلي أصلَ العمل فيرجعُه إلى التشبّث . يقول الدكتور البنّا [٣] : "والكلمةُ إذا أوجَبَت نوعاً معيناً من العمل في أخرى، فهذا يعنى عنده أنّ بين الكلمتين ارتباطاً معنوياً على نحو معيّن ، ويفسّر هذا الارتباطَ بالتشبّث ، فالكلمةُ الأولى تتشبّث بالثانية وتطلبها أداءً لحقّ معناها ، ومن ثمَّ فهي تتشَبّثُ بها في اللفظ ".

---

(١) رسالة ابن لب : ٢١٩

(٢) الأصول ١ / ٥٤

(٣) أبو القاسم السهيلى ومذهبه النحوى ، محمد البنا ، ط / الأولى ، دار البيان العربي جدة ص ٣٠١ .

من هذا يتبين لنا أنّ السهيلى يربط العمل عنده والتأثير بالدلالة [١] وهو في هذا شارحٌ لمقالة القدماء .

هذا والفعلُ من شأنه أنْ يكونَ طالباً ، ولايمكنُ أنْ يكونَ مطلوباً إلاّ إذا دخل عليه مايحوّله إلى باب الاسم من أدوات المصدر [٢] نحو قولهم : يسرّني أنْ تفعلَ ، ويسرّني مافعلْتَ .

هذا وقد أحالَ النحاةُ على الكلمة الطالبة الآثارَ الإعرابية من قبيل الاختصار ، لايعنون بذلك أنّها تُحدثُ هذه الأثارَ ، وإنّما يعنون أنّها تقتضيها وتلابس وجودها .

وقد تجنّى ابنُ مضاء بإنكاره للعامل على ماتعارف عليه النحاة من العمل والعامل في النحو . يقول [٣] : "قصدي في هذا الكتاب أنْ أحذفَ من النحو مايستغني النحويّ عنه وأنبّه على ما أجمعوا على الخطأ فيه :

فمن ذلك ادّعاؤهم أنّ النصبَ والخفضَ والجزمَ لايكونُ إلاّ بعامل لفظي، وأنّ الرفعَ منها يكونُ بعامل لفظي وبعامل معنوي .وعبّروا عن ذلك بعبارات توهم أنّ قولنا : ضربَ زيدٌ عمراً ، أنّ الرفعَ الذي في زيد والنصبَ الذى في عمرو إنّما أحدثَه ضَرَبَ ، ألا ترى أنّ سيبويه - رحمَه الله - قالَ

---

(١) الدلالة على الحدث والفاعل دون الزمن عنده كما تقدّم

(٢) انظر الكتاب ٣ /١٥٣

(٣) الرّد على النحاة لابن مضاء : ٦٩

في صدر كتابه [١] :"وإنّما ذكرتُ ثمانيةَ مجارٍ [٢] لأفرُقَ بين مايَدخلُه ضربٌ من هذه الأربعة لما يُحدِثُه فيه العاملُ ، وليس شيءٌ منها إلاّ وهو يزولُ عنه - وبين مايُبنَى عليه الحرفُ بناءً لايزول عنه ، لغير شيءٍ أحدثَ ذلك فيه ".

فظاهرُ هذا أنّ العاملَ أحدثَ الإعرابَ،وذلك بيّنُ الفساد [٣] وقد صرّح بخلاف ذلك أبو الفتح بن جنيّ وغيرُه . قال أبو الفتح في خصائصه [٤] بعد كلامٍ في العوامل اللفظية والمعنوية : " فأمّا في الحقيقة ومحصول الحديث ، فالعملُ من الرفع والنصب والجرّ والجزم إنّما هو للمتكلّم نفسه ، لا لشيءٍ غيره".

ثم يستطردُ أيضاً قائلاً : "وأمّا العواملُ النحوية فلم يقل بعملها عاقل لا ألفاظها ولا معانيها . . . ".

فهذا زعمٌ منه باطلٌ غريب ، لأنّ النحاةَ لا يعنون في قولهم بالعامل ،الرفع والنصب والجر وإنّما يعنون به ويقصدون مدى اقتضائه لما بعده وتعلّق هذا به ، وقد أحالوا عليه العلامات الاعرابية من باب الاختصار في التّعليم.

فبناءً على تلك الدّلالة كان الفعلُ إمّا قاصراً أو متعدّياً يقول سيبويه

---

(١) الكتاب ١ / ١٣

(٢) يريد سيبويه بالمجاري : حركات أواخر الكلم وقد اعترُضَ عليه بأنّ الحركات تجري والمجاري يجرى فيهن .

(٣) لابن مضاء أدلّه على فساد نظرية العامل هذه انظر ص : ٧١-٧٣

(٤) الخصائص ١ / ١٠٩ - ١١٠

[١] : "هذا بابُ الفاعل الذي لم يتعدَّ فعلُه إلى مفعول ، والمفعولِ الذي لم يَتعدَّ إليه فعلُ فاعلٍ ولم يتعدّه فعلُه إلى مفعول آخر والفاعلُ والمفعولُ في هذا سَواء ، يَرتفع المفعولُ كما يرتفع الفاعل ، لأنّك لم تَشْغَلِ الفعل بغيره وفرّغته له ، كما فعلْت ذلك بالفاعل .

فأمّا الفاعل الذي لا يَتعدّاه فعله فقولُك : ذَهَبَ زيدٌ وجَلَسَ عمرٌو . والمفعولُ الذي لم يتعدَّه فعله ولم يتعدَّ إليه فعلُ فاعلٍ فقولُك : ضُرِبَ زيدٌ ويُضْرَبُ عمرو. فالأسماءُ المحدَّثُ عنها ، والأمثلةُ دليلةٌ على ما مضى وما لم يمض من المحدَّث عنه الأسماء، وهو الذّهاب والجلوس والضَّرْب ، وليست الأمثلةُ بالأحداث ولا ما يكون منه الأحداثُ وهي الأسماء".

ويقول أيضاً مستطرداً [٢] : هذا بابُ الفاعل الذي يَتعداه فعلُه إلى مفعول وذلك قولك : ضَرَبَ عبدُ اللّه زيداً. فعبدُ الله ارتفع ههنا كما ارتفع في ذَهَب ، وشَغَلْت ضربَ به كما شغلتَ به ذهَب ، وانتَصب زيدٌ لأنّه مفعول تعدّى إليه فعلُ الفاعل ".

وقد حدّد النحاةُ الفعلَ القاصر وذكروا وسائلَ تعديته [٣] . يقول ابن السرّاج [٤] في هذا الصّدد وهو في معْرَضِ حديثه عن حروف الجر: "حروفُ

---

(١) الكتاب ١ /٣٣-٣٤

(٢) الكتاب ١ /٣٤

(٣) انظر شرح الأشموني ٢ /٨٧ ، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري . دار الفكر ، ط السادسة ج٢ /ص١٧٧.

(٤) الأصول ١ /٤٠٨

الجر تصل ماقبلها بما بعدها فتوصل الاسمَ بالاسم والفعلَ بالاسم ولايدخل حرفُ الجر إلاّ على الأسماء ، فأمّا إيصالُها الاسمَ بالاسم ، فقولك : الدارَ لعمرو ، وأمّا وصلُها الفعلَ بالاسم فقولك : مررتُ بزيدٍ ، فالباء هي التي أوصلت المرور بزيد ".

ويقول ابن أبي الربيع أيضاً وهو يتحدّثُ عن الأسماء المجرورة بالحرف [١] : "وكان الأصلُ أنْ تكونَ هذه الأسماءُ منصوبةً ، لأَنَّ الفعلَ طالبٌ لها من جهة حَدَثِهِ لا من جهة بِنْيَتِهِ ، وكلُّ ما يطلبُ الفعلُ من جهة حَدَثِهِ ولا يطْلُبُه من جهة بِنْيَتِهِ فيجب أَنْ يكون منصوباً ، لكن لَمّا كان الفعْلُ لا يصل بنفسه وإنّما يصل بحرفٍ لمَا ذكرتُه من الدّلالة على الصفة صار الحرفُ طالباً بالخفْض لمكان الإضافة ، فصار هذا الاسمُ قد تعاورَه عاملان،وهما الحرف والفعل، فأظهروا عملَ الحرف،وأزالوا عملَ الفعل ، وعلّقوه عن معموله ، لأنَّ التعليقَ قد وُجِدَ في الأفعال،ولم يُوجَد التعليق في الحروف ".

من هنا يوضّحُ لنا ابنُ السرّاج أنّ هذه الأفعالَ المتعديّة بالجار لا يُسألُ معها عن المفعول وإنما يُسأَلُ معها عن زمان وقوعها أو مكان وقوعها .

يقول [٢] : "واعلم أنّ هذا [٣] إنما قيل له مفعول به ، لأنه لَمّا قال القائل : ضَرَبَ ، وقتل ، قيل له : هذا الفعل بمَنْ وقع ؟ فقال : بزيدٍ أو بعمروٍ

---

(١) البسيط شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ، : ت /عياد الثبيتي ، دار الغرب الاسلامي ٢ /٨٣٨/ ٨٣٩

(٢) الأصول ١ /١٧١

(٣) يريد : الاسم المتعدّي إليه بلا واسطة

فهذا إنّما يكونُ في المتعدّي نحو ماذكرنا ، ولا يُقالُ فيما لا يتعدّى نحو : قام، وقعد ، لايُقالُ هذا القيامُ بمنْ وقَعَ ؟ ولا هذا القعودُ بمن حلّ ، إنّما يُقالُ : متى كان هذا القيامُ ؟ وفي أيّ وقت وأينَ كان ؟ وفي أيّ موضع ؟ .

وقد يُحذفُ هذ الجارُ ويُنْصَبُ المجرور نحو : نصحتُه وشكرتُه ، والأكثرُ ذكرُه ، نحو قوله تعالى :" وَنَصَحْتُ لَكُمْ [١] " و " أَنْ اشْكُرْ لِي [٢] " ونحو قوله:

[كما عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ]

وقوله :

[آلَيْتَ حَبَّ العراقِ الدَّهرَ أَطْعَمُهُ]

أي : في الطريق وعلى حبّ العراق .

وقد شذَّ حذفُ الجار وإبقاؤه على جرّه وذلك نحو :

[أشارت كُلَيْبٍ بالأكُفِّ الأصابعُ] [٣]

أي : إلى كليب .

هذا ماكان من أمر اللازم وحكمه ، أمّا المتعدّي وهو الذي يُسمّى واقعاً؟ لوقوعه على المفعول به ومجاوزاً لمجاوزته الفاعل إلى المفعول به فله علامتان [٤]، إحداهما : صحة أنْ تصل به ها ضمير غير المصدر .

والثانية : أنْ يُصاغَ منه اسم مفعول تام وذلك نحو : ضَرَبَ فتقول : زَيْدٌ ضَرَبَهُ عمرو فَتَصِلَ به هاءَ ضميرِ غيرِ المصدرِ وهو زيد وتقول : هُوَ مَضْرُوبٌ فيكون تامّاً .

---

(١) الأعراف : ٧٩

(٢) لقمان : ١٤

(٣) الشاهد فيه : كليب بالجر حيث حذف حرف الجر " إلى " وأبقى عمله والأصل أشارت الأصابع مع الأكف إلى كليب .

(٤) انظر أوضح المسالك ١٧٦/٢-١٧٧ ، وشرح الأشموني ٨٦/٢

حكم هذا المتعدّي :

أنْ ينصبَ المفعولَ به نحو : ضربتُ زيداً ، وتدبّرتُ الكتبَ ، إلّا إنْ ناب عن الفاعل ، كضُرِب زيدٌ وتُدُبِّرَتِ الكتبُ .

وقد نبّه سيبويه على أنّ الفعلَ يبْنى للمصدر كما يبنَى للمفعول، فيكون المصدرُ نائبَ فاعل كما يكون المفعولُ كذلك نائبَ فاعل . يقول [١] : فمن ذلك قولُك على قول السائِل : أَيَّ سَيْرٍ سِيرَ عليه ؟ فتقول : سِيرَ عليه سَيْرٌشديدٌ ، وضُرِبَ به ضَرْبٌ ضعيفٌ ، فأَجريتَه مفعولاً ، والفعلُ له " .

وقد عَدَّ سيبويه ذلك من باب الاتّساع في الكلام ومن ثَمَّ يقول بعد ذلك : "ومن ذلك سيرَ عليه خَرْجتانِ ، وصِيدَ عليه مرّتانِ.وليس ذلك بأبعدَ من قولك : وُلِدَ له ستّون عاماً [٢] " .

يريد سيبويه بذلك أنْ يقولَ : إنّ الإسنادَ إلى المصدر أقربُ من الإسناد إلى ظرف الزمان وينقلُ سيبويه بعد ذلك ما سمعَه عن العرب فيقول : "وسمِعْتُ من أثِقُ به من العرب يقول : بُسِطَ عليه مرّتان ، وإنّما يريدُ بُسِطَ عليه العذابُ مرّتين " .

وبناءً على هذا الحكم بالنصب للمتعدّي فهو لا يتعدّى إلى الاسم ومضمره. يقول ابن أبي الربيع هنا [٣] "وأَمَّا تعدّي فعل الظّاهر إلى المضمر أو فعل

---

(١) الكتاب ١ /٢٢٩ ، وفي ١ /٤٢ عند بناء الفعل للمجهول يتعدّى إلى كلّ من المصدر والزمان والمكان

(٢) المصدر نفسه : ٢٣٠

(٣) البسيط شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع : ٨٦٢

المضمر إلى مضمره فيجوز في باب ظننتُ ولا يجوزُ في غيره ، وكذلك أيضاً قد استقرَّ في هذه الصَّنعة أَنَّ الفعلَ إذا طلَب معنى فلا يُعْطَى منه إلاَّ لفظٌ واحد ، ولا يتعدَّى إلى الاسم ومضمره إلاَّ بحكم التبعيَّة ، ولذا احتاج النحويون في قول العرب : زيدًا ضربتُه أَنْ يكونَ زيدٌ منصوباً بإضمار (١) فعل ، ولم يقولوا إنّه منصوبٌ بضرب لأنه قد تعدّى إلى المضمر".

وبناءً على هذا المنع لا يتعدى أيضاً فعل الفاعل إلى ضميره المنصوب في الأفعال التامّة وهذا ما يوضحّه لنا الفراء في معانيه عند توجيه قوله تعالى : "قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ . . . " (٢) .

حيث يقول (٣) : "والعربُ إذا أوقعَتْ فِعْلَ شيءٍ على نفسه قد كُنِي فيه عن الاسم قالوا في الأفعال التامّة غيرَ مايقولون في النّاقصة.فيقال للرجل : قتلتَ نفسَك ، وأحسَنت إلى نفسِك ، ولا يقولون : قتلتَكَ ولا أحسَنتَ إليك.

كذلك قال الله تبارك وتعالى :"فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ (٤) " في كثير من القرآن ، كقوله :"وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ (٥) " فإذا كان الفعل ناقصا - مثل حسبت وظننت - قالوا : أَظُنُّني خارجاً ، وأَحسِبني خارجاً ،

---

(١) هذا هو الاشتغال وسأخصّه بحديث من هذا الفصل انظر ص ١٣١ من بحثنا

(٢) الأنعام : ٤٠ البحر ٤ /١٢٣

(٣) معانى الفراء ١ /٣٣٣

(٤) البقرة : ٥٤ البحر ١ /٢٠٧

(٥) هود : ١٠١ البحر ٥ /٢٦٠

ومتى تراك خارجاً . ولم يقولوا : متى ترى نفسك ، ولا متى تظنّ نفسك . وذلك أنّهم أرادوا أن يفرقوا بين الفعل الذي قديلغى ، وبين الفعل الذي لايجوز إلغاؤه ، ألا ترى أنّك تقول : أنا - أظن - خارج ، فتبطل أظن ويعمل في الاسم فعله [١] وقد قال الله تبارك وتعالى : إِنَّ الإِنْسَانَ لَيَطْغَى أَنْ رَآهُ اسْتَغْنَى [٢] " ولم يقل : رأى نفسَه وربما جاء في الشعر : ضربتك أو شبهه من التام .

من ذلك قول الشاعر :

خُذَا حَـــذَراً ياجارتَـــيَّ فإنّني رأيتُ جِرَان العَوْدِ قد كادَ يَصْلَحُ

لقد كان لي في ضَرّتين عَدِمْتُنى وماكنت ألقى من رُزينةَ أَبْـرَحُ

والعربُ يقولون : عدمتَنى ، ووجدتّنى ، وفقدتَنى ، وليس بوجه الكلام " .

على أنّ هناك من الأفعال مايتعدّى إلى اثنين ، من هذه الأفعال مايتعدّى إلى مفعولين ولنا أنْ نقتصرَ [٣] على أحدِهما دون الاخر . ومنها ما يتعدّى إلى مفعولين أيضاً وليس لنا أنْ نقتصرَ على أحدِهما دون الآخر .

من هنا كان الفرقُ بين ا لمتعدّى لواحدٍ والمتعدّى لاثنين يقول سيبويه [٤] : "الفاعلُ الذي يَتعداهُ فعلُه إلى مفعولين ، فإنْ شئت اقتصرتَ على المفعول الأوّل وإنْ شئت تعدّى إلى الثاني كما تعدّى إلى الأوّل .

---

(١) يريد بقوله فعله : أي عامل الرفع في الاسم خارج وهو الخبر

(٢) العلق : ٧،٦ البحر ٨ : ٤٩١

(٣) انظر الأصول ١ /١٧٧

(٤) الكتاب ١ /٣٧-٣٨

وذلك قولُك : أعطَى عبدُاللّه زيداً درهماً ، وكسوتُ بشراً الثّيابَ الجيادَ.ومن ذلك : اخترتُ الرجالَ عبدَاللّه ، ومثلُ ذلك قوله عزّوجلّ : "وَاخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً "[1] وسمّيته زيداً وكنّيت زيداً أباعبداللّه ، ودعوته زيداً إذا أردْتَ دعوتَه التى تجرى مجرى سمّيته ، وإنْ عنَيْتَ الدّعاء إلى أمرٍ لم يجاوزْ مفعولاً واحداً . ومنه قولُ الشاعر :

أَسْتغفِرُ اللّهَ ذَنْباً لستُ مُحْصِيَه ربَّ العِبادِ إليه الوَجْهُ والعَمَلُ

وقال الزُّبيديّ :

أَمَرْتُكَ الخيرَ فافْعَلْ ماأُمِرْتَ به فقد تركتُكَ ذا مالٍ وذا نَشَبِ

وإنما فُصِلَ هذا أنّها أفعالٌ تُوصَلُ بحروفِ الإضافة ، فتقولُ : اخترتُ فلاناً من الرِّجالِ ، وسمّيته بفلان ، كما تقول : عرّفتُه بهذه العلامة وأوضحتُه بها ، واستغفرُ[2] اللّهَ من ذلك ، فلمّا حذفوا حرفَ الجرِّ عَمِلَ الفعلُ ".

ثم يستطرد سيبويه ذاكراً العِلّةَ والسببَ في طلب بعض الأفعال لمفعولين لايقتصرُ على أحدِهما دون الآخر فيقول [3] :

"وذلك قولك : حَسِبَ عبدُاللّه زيداً بكراً ، وظنَّ عمروٌ خالداً أباك ، وخالَ عبدُاللّه زيداً أخاك . ومثلُ ذلك : رأى عبدُاللّه زيداً صاحبَنا ، ووجدَ عبدُاللّه زيداً ذا الحِفاظ .

وإنّما مَنعك أنْ تقتصرَ على أحد المفعولين ههنا أنّك إنّما أردْتَ أنْ تبيّن ما استقرّ عندَك من حال المفعول الأوّل،يقيناً كان أو شكّاً ، وذكرتَ ا لأوّلَ لتُعلِم الذي تُضيفُ إليه مااستقرّ له عندَك مَنْ هو . فإنّما ذكرتَ ظننتُ ونحوَه

---

(١) الأعراف : ١٥٥ البحر ٤ /٣٩٨

(٢) انظر ابن الطّراوة ١٨٣ ، فقد ذهب إلى أنها متعدّية بنفسها فليست مما نحن بصدده

(٣) الكتاب ١ /٣٩-٤٠

لتجعلَ خبرَ المفعول الأوّل يقيناً أو شكّاً ، ولم ترِدْ أن تَجعلَ الأوّلَ فيه الشّك أو تقيمَ عليه في اليقين ".

فلأنّها تتعلّقُ بمضمون الجملة ولاتتعلّقُ بالمفردات كانت طالبةً لمفعولين لايجوزُ الاقتصار على أحدِهما دون الآخر على حين يجوزُ الاقتصارُ معها على الفعل وحده يقولُ سيبويه [1] : "وأمّا ظننتُ ذاك فإنما جاز السكوتُ عليه لأنّك قد تقولُ ظننتُ ، فتقتصِرُ، كما تقول ذهبتُ ، ثم تُعمِلُه في الظن كما تُعمِلُ ذهبتَ في الذّهاب . فذاك ههنا هو الظّنّ كأنك قلت : ظننت ذاك الظن. وكذلك خِلتُ وحسِبتُ .

ويدلُّك على أنّه الظنُّ أنّك لوقلتَ : خلتُ زيداً وأُرَى زيداً لم يجز . وتقول : ظننتُ به ، جعلتَه موضعَ ظنّك كما قلت نزلتُ به ونزلتُ عليه . ولو كانتِ الباءُ زائدةً بمنزلتها في قوله عزّوجلّ : كَفَىٰ بِاللّهِ [2] "لم يجز السّكْتُ عليها ، فكأنّك قلتَ : ظننتُ في الدارِ، ومثله شككتُ فيه ".

من كلِّ ماتقدّم يتّضحُ لنا أنّ كلاً من اللازم والمتعدّى يشتركان في أنّ كليهما يطلبُ مابعد الفاعل والمفعول . يقولُ سيبويه [3] : واعلم أنّ الفعلَ الذي لايَتعدّى الفاعلَ يَتعدّى إلى اسم الحَدَثان الذي أُخذ منه ، لأنّه إنّما يُذْكَرُ ليَدُلَّ على الحدث . ألاترى أنّ قولَك قد ذَهَبَ بمنزلة قولِك قد كان منه ذَهَابٌ. وإذا قلت ضربَ عبدُاللّه لم يستبن أنّ المفعولَ زيدٌ أو عمرو ، ولايَدُلُّ

---

(١) الكتاب ١ /٤٠-٤١

(٢) النساء : ٧٩، الفتح : ٢٨ البحر ٣ /٣٠٢-٨ /١٠١

(٣) الكتاب ١ /٣٤-٣٥

على صنفٍ كما أنَّ ذَهَبَ قد دلّ على صِنف،وهو الذّهاب .

ويقول [١] : ويتعدّى إلى مااشْتُقّ من لفظه اسماً للمكان وإلى ا لمكان، لأنّه إذا قال ذهبَ أو قعدَ فقد عُلم أنّ للحدث مكاناً وإن لم يَذكره كما عُلم أنّه قد كان ذهابٌ ، وذلك قولك ذَهبتُ المذهبَ البعيدَ ، وجَلستُ مجلساً حسناً ، وقَعدْتُ مقعداً كريما ، وقعدْتُ المكانَ الذي رأيت ، وذهبتُ وجهاً من الوجوه . وقد قال بعضُهم ذهبتُ الشامَ،يشبّهه بالمبهَم ، إذ كانَ مكاناً يقع عليه المكانُ والمذهبُ ، وهذا شاذٌّ،لأنّه ليس في ذهبَ دليلٌ على الشام ، وفيه دليلٌ على المذهبِ والمكان . ومثلُ ذهبت الشامَ : دخلتُ البيتَ [٢] . ومثلُ ذلك قول ساعدةَ بن جُؤيّةَ :

لَدْنٌ بهَزِّ الكَفِّ يَعْسِلِ مَتْنُهُ فيه كما عَسَلَ الطريقَ الثعلبُ

بهذا الذي ذكّره سيبويه يتبيّن لنا أنّ الفعلَ لايتعدّى إلى المعيّن من أسماء المكان وإنّما يتعدّى إلى المبهم منها ، فكما يتعدّى إليها يتعدّى أيضاً إلى المقدّرات من هذه الأمكنة حيث يقول [٣] في ذلك :"ويَتعدّى إلى ماكان وقتًا في الأمكنة كما يتعدّى إلى ماكان وقتا في الأزمنة ، لأنّه وقتٌ يقع في المكان،ولا يُختصُّ به مكانٌ واحدٌ ، كما أنّ ذاك وقتٌ في الأزمان لا يُختصُّ به زمن بعينه، فلما صار بمنزلة الوقت في الزمن كان مثلَه ، لأنّك قد تَفْعَلُ بالأماكن ما تفعلُ بالأزمنة وإنْ كانت الأزمنةُ أقوى في ذلك . وكذلك ينبغي أنْ يكون إذْ صار فيما هو أبعدُ نحو ذهبتُ الشامَ ، وهو قولك ذهبتُ فرسخين،

---

(١) الكتاب ١ /٣٥

(٢) انظر المقتضب للمبرّد / محمد عبدالخالق عضيمه عالم الكتب بيروت ج٤ / ٣٣٧

(٣) الكتاب ١ /٣٦

وسِرتُ الميلين ، كما تقول ذهبتُ شهرين وسرتُ اليومين . وإنَّما جُعِل في الزمان أقوى لأنَّ الفعلَ بُني لما مضى منه وما لم يمض ، ففيه بيانٌ متى وقع، كما أنّ فيه بيان أنّه قد وقع المصدرُ وهو الحَدَثُ.والأماكنُ لم يُبْنَ لها فعل ، وليست بمصادر أُخِذَ منها الأمثلة ، والأماكن إلى الأناسيِّ ونحوهم أقربُ . ألَا ترى أنّهم يخُصُّونها بأسماء كزيد وعمرو ، وفي قولهم مكَّةُ وعمان ونحوُهما ، ويكون منها خِلَقٌ لا تكونُ لكلِّ مكان ولا فيه ، كالجبل والوادي ، والبحر. والدَّهرُ ليس كذلك.والأماكنُ لها جُثَّة ، وإنَّما الدهرُ مُضِيُّ الليلِ والنهارِ ، فهو إلى الفعل أقربُ ".

ويوضّح ابنُ السرّاج هذا المعنى فيقول [1] : "أمّا الزمان فإنّ جميعَ الأفعال تتعدّى إلى كلِّ ضَرْبٍ منه معرفةً كان أو نكرةً ، وذلك أنّ الأفعالَ صِيغَتْ من المصادر ، بأقسامِ الأزمنة .... وكلُّ ما جاز أنْ يكونَ جوابَ متى-فهو زمانٌ ويَصْلحُ أنْ يكون ظرفاً للفعل . يقول القائل : متى قُمْتَ ؟ فتقول : يومَ الجمعة ، ومتى صمْتَ ؟ فتقول : يومَ الخميس ، ومتى قدمَ فلان ؟ فتقول: عام كذا وكذا ".

كذلك إسناد الفعل إلى المكان يقول ابن السراج [2] : "لو قلت : سير بزيد مكاناً أو يوماً لكان الوجهُ النصبَ ، فإن قلْتَ : يومَ كذا أو مكاناً بعيداً أو قريباً اختيرَ الرفعُ [3] ".

---

(١) الأصول ١ / ١٩٠-١٩١

(٢) المصدر السابق ١ / ٨٠

(٣) لأنك بنعته قرّبته من الأسماء فحدثت فيه من الفائدة ما لم تكن في سِيرَ وحدها

ونزيدُ الأمرَ وضوحًا بما جاء عن ابن يعيش وابن لبٍّ،يقولُ ابنُ يعيش[١] : "الفعلُ الذي لا يتعدّى الفاعلَ والذي يتعدّاه جميعاً يشتركان في التعدّي إلي المفاعيل الأربعة وهي المصْدر والظرف من الزمان والظرف من المكان والحال نحو قولك في اللازم : قام زيدٌ قياماً يومَ الجمعة عندك ضاحكاً. وتقول في المتعدّى أكرمَ زيدٌ عمراً اليومَ خلفكَ مسْتبْشِراً ".

ويقولُ ابن لبٍّ في مقدّمَتِهِ[٢] "إنّ الأفعالَ كُلَّها متعدِّيَها وغيرَ متعدِّيها تَنصِبُ ثمانيةَ أشياء : المَصْدَرَ ، وظَرْفَ الزَّمان ، وظَرْفَ المكان ، والحالَ ، والتَّمييزَ ، والمُسْتَثْنَى ، والمفعولَ مَعَهُ ، والمَفْعُولَ من أجلهِ ، وكلُّها ينصبها الفعلُ بغيرِ واسطةٍ إلا المستثنى والمفعولَ معه .

أما المستثنى[٣] فينصبه بواسطة إلاّ ، نحو قامَ القومُ إلازيداً ، فزيداً منصوب بقام على رأي سيبويه وإلاواسطة بينهما وصّلت الفعلَ الأوّل إلى الاسم الذي بعدها فَنَصَبَهُ،وأمّا المفعولُ معه فينصبه أيضاً الفعلُ بواسطة الواو التى هي بمعنى مع نحو : قمت وزيداً " .

ثم يستطرد ابنُ لبّ أيضاً قائلاً : "وهذه الثمانية على قسمين :
قسمٌ : يطلبه الفعلُ على اللزوم وهو الأربعة الأوَل :
المصدرُ ، وظرفُ الزمان ، وظرفُ المكان ، والحالُ .

---

(١) شرح المفصّل لابن يعيش ٧ /٦٨

(٢) تقييد ابن لب على بعض جمل أبي القاسم الزجاجي /٢١٨

(٣) سأخصّ الاستثناء بحديث في الفصل الرابع انظر ص٥٣ من بحثنا

فهذه الأربعةُ وإنْ لم تذكر فالفعلُ يقتضيها ويطلبها . . . .
والقسم الثاني : يطلبه الفعلُ على غير اللزوم ، وهي التمييزُ والمستثنى والمفعولُ معه والمفعولُ من أجله .

أمّا ا لتمييز منها : فقد لايكون في الكلام شيئٌ مبهم فيحتاج إليه.
وأمّا المستثنى فقد لا يكون في الكلام ما يستثنى منه.
وأمّا المفعولُ معه فقد لايكون أيضاً في الكلام مصاحبٌ في فعله .
وأمّا المفعول من أجله فقد يكون أيضاً الفاعلُ سائهاً أو تائهاً أو مجنوناً فلايكونُ لفعله سببٌ . فهذه الأربعةُ قد يكونُ من الأفعال مايطلبها، وقد يكون منها أيضاً مالايحتَاجُ إلى شيئ منها ولايطلبه " .

هذا وينقلُ ابنُ السرّاج عن المبرّد موازنتَه بين مطلوبات الفعل من حيث دلالته عليها ، فيقول [1] : "وجملةُ القول أنّ الفعلَ لاينصبُ شيئاً إلاّ وفي الفعل دليلٌ عليه ، فمن ذلك المصادرُ ، لأنّك إذا قلْتَ : قامَ ففى قامَ دليلٌ على أنّه : فعلَ قياماً ، فلذلك قلْت : قامَ زيدٌ قياماً فعدّيته إلى المصدر ، وكذلك تعدّيه إلى أسماء الزمان ، لأن الفعلَ لايكونُ إلاّ في زمان ، وتعدّيه إلى المكان لأنّه فيه يقع ، وتعدّيه إلى الحال ، لأنه لافعلَ إلا في حال وأحقّ ذلك به المصدر ، لأنّه مشتقٌّ من لفظه ودالٌ عليه " .

كذلك ما جاء عن السهيلي في نتائجه حول مايقتضيه الفعل

---

(١) الأصول ١ /١٦١

ذاكراً[١] أنّ الفعلَ لايقتضي إلاّ مايدلّ عليه لفظه وهو يدلّ على المصدر والفاعل والمفعول به كذلك لايقتضي إلاّ هذه الأشياء أو ماكان صفةً أو نعتاً أو توكيداً أو بدلاً لواحدٍ منها ، لأنّ كلاً منها هو الأولُ في المعنى ، فإذا قلْتَ : ضَرَبَ اقتضَى هذا اللفظُ ضَرْباً وضَارباً ومَضْروباً ومن هنا كانت أقوى دلالته على المصدر ، لأنّه هو الفعل في المعنى ثم دلالتُه على الفاعل أقوى من دلالته على المفعول .

أما ماعدا هذه الأشياء فلا يقتضيها الفعل إلاّ بواسطة حرف نحو : المفعولُ معه والظرفُ زماناً أو مكاناً .

في مقابل هذا الطلب للفعل نجدُ الفرّاءَ في معانيه ينبّه على أنّ هذا الفعلَ قد يطلبُ مابعدَه مفسِّراً له وقد يطلبُه مقيَّداً لدلالته أي : حالاً منوّهاً على هذه التّفرقة الدقيقة عند توجيه قوله تعالى : "وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ آثَاماً يُضَاعَفْ لَهُ العَذَابُ يَوْمَ القِيَامَةِ[٢] ".

يقول[٣] : "قرأت القرّاء بجزم يضاعف ، ورفَعَه عاصم بن أبي النَّجُود . والوجه الجزم . وذلك أنّ كُلَّ مجزوم فسَّرته ولم يكنْ فعْلاً لما قَبْلَهُ فالوجهُ فيه الجزم ، وماكان فعلاً لما قَبلَهُ رَفَعْته ، فأمّا المفسِّر للمجزوم فقوله : وَمَنْ يَفْعَلْ ذلِكَ يَلْقَ آثاماً "ثم فسَّر الأثامَ ، فقال : يُضَاعَفْ لَهُ العَذَابُ ومثله في الكلام : إن تكلّمني تُوصِني بالخير والبرِّ أقبلْ منك ،ألا ترى أنّك فسَّرت

---

(١) انظر أبا القاسم السهيلي : ٣٨٧ - ٣٨٨

(٢) الفرقان /٦٨ - ٦٩ البحر ٦ : ٥١٠

(٣) معاني الفراء ٢ /٢٧٣

الكلام بالبرّ ولم يكن فعلاً له ، فلذلك جَزَمت .ولو كان الثاني فِعْلا للأوّل لرفعته ،كقولك إن تأتنا تطلبُ الخير تجدْه ، ألا تَرَى أنك تجدِ(تطلُب)فعلاً للإتيانِ كقيلكَ إن تأتنا طالبًا للخير تجده .

قال الشاعر :

مَتى تأْتهِ تَعْشُو إلى ضَوْءِ نَارهِ تجد خير نار عندهَا خَيْرُ موقد

فرفع تَعْشو ، لأنه أراد : متى تأته عاشــيًا " .

مقتضيات الفعل أو مطلوباته :

هذا وسوف نذكرُ فيما يأتي مطلوباتِ الفعل مع شيءٍ من التّفصيل :

لمّا كان الفعلُ يدلُّ على حدثٍ وزمانٍ وفاعلٍ كان أثراً لهذه الدلالة أنّ يقتضي مابعده من المفعولات على مختلف أنواعها .

يقولُ ابنُ السرّاج [١] : "والمفعولُ ينقسم على خمسة أقسام :

مفعول مطلق ، ومفعول به ، ومفعول فيه ، ومفعول له ، ومفعول معه [٢] .

فالأوّل :المفعول المطلق ويُعْنَى به المصدر .

والمصدر : اسمُ ماسوى الزمان من مدلولي الفعل وهو اسمُ الحدث الجاري على

---

(١) الأصول ١ /١٥٩

(٢) إنّ صدقَ المفعولية على كل واحد منها مقيّد بالجار بخلاف المفعول المطلق منها فانه مطلق من التقييد بالجار والمفعول المطلق هذا تسمية البصريين . أما غيرهم فلايسمي مفعولا إلا المفعول به خاصة ويقول في غيره مشبّه بالمفعول . انظر التصريح على التوضيح للأزهري - دار الفكر ج١ / ٣٢٣ ، والهمع ١ /١٨٦ .

الفعل ومنه اشتقّت [١] الأفعال . يقول ابن السرّاج : " والمصدرُ : هو المفعول في الحقيقة لسائر المخلوقين ، فمعنى قولك : قام زيدٌ ، وفعل زيدٌ قياماً سواء ، وإذا قلت: ضربتُ فإنّما معناه : أَحدثتُ ضرباً وفعلتُ ضرباً فهو المفعول الصحيح " .

مدى علاقة هذا المصدر بالفعل الذي هو بمعناه ومؤدّاه :

يرى السهيلي في نتائجه : أنّ تعدّيَ الفعل إلى المصدر على ثلاثة أنحاء ، على أنْ يكونَ المصدرُ مفعولاً مطلقاً أو توكيداً ، أو حالاً [٢] ويستشهد بقول سيبويه: " وإنّما تذكره لتبيِّنَ أَيَّ فعل فعلتَ أو توكيداً [٣] " ثم يستطرد السهيلي بعد ذلك قائلاً إنّ المصدرَ قد يؤْتَى به لمعنى الحال حيث يقول [٤] " وأمّا الحال فنحو مشيتُ مشياً ، وأنت تريد ماشياً ، فقد تقول : مشيتُ ماشياً ، وقعدتُ قاعداً ، بجعلها حالاً مؤكّدة :

ونظّر السّهيلي لهذه الحال بنحو: سِرْتُ شديداً ، فالمصدر المؤوّلُ بالوصف في معْنَى شديداً . وشديداً حالٌ .

وبناءً على ما ذكره السّهيلي فالمصدرُ لا يكونُ مفعولاً مطلقاً حتى يكون منعوتاً أو في حكم المنعوت، يقول [٥] : " ولا يكونُ المصدر مفعولاً

---

(١) هذا على مذهب البصريين الذين يرون أنّ الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه على حين يرى الكوفيون أن المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه . انظر الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري ح١/م٢٨/ص٢٣٧ .

(٢) انظر النتائج : ٣٥٦ .

(٣) انظر الكتاب لسيبويه ١/٢٢٩ .

(٤) النتائج : ٣٥٦ .

(٥) النتائج : ٣٥٧ .

مطلقاً حتى يكون منعوتاً أو في حكم المنعوت ، وإنما يكون توكيداً للفعل لأنّ الفعلَ يدلُّ عليه دلالةً مطلقة ولايدلُّ عليه محدّداً ولامنعوتاً . وقد يكون مفعولاً مطلقاً وليس له نعتٌ في اللفظ إذا كان في حكم المنعوت كأنّك تريد : ضرباً ما، فلايكون حينئذ توكيداً ، إذ لايؤكّدُ الشيءُ بما فيه معنى زائد على معناه ، لأنّ التوكيدَ تكرارٌ محضٌ ".

فعلّى هذا مصدرُ الفعل على ضروب [١] :

- إمّا أن يكون توكيداً نحو قولك : قمتُ قياماً ، وجلستُ جلوساً ، فليس في هذا أكثر من أنك أكّدت فعلك بذكرك مصدرَه ، هذا وقد ذكر ابنُ السرّاج في أصوله أنّ المصدرَ المؤوّل وإنْ كان في معنى المصدر الصّريح لا يجوز أنْ يقع مفعولاً مطلقاً مؤكّداً لفعله ، يقول[٢] : "لايجوز أنْ تقولَ : ضربتُ زيداً أنْ ضربت ، تريد : ضرباً ، ولاضربت زيداً ماضربت ، تريد معنى ضرباً ، وأنت مؤكّد لفعلك ".

- وإمّا أنْ يكون مبيِّناً لنوع الحدث : نحو قولك : ضربتُ زيداً ضرباً شديداً وقمتُ قياماً طويلاً .

- وإمّا أنْ يكونَ مبيِّناً لنوع العدد : نحو ضربتُ ضربتين وضربات . .

---

(١) انظر الأصول ١ /١٥٩-١٦٠

(٢) المصدر السابق ١ /١٦٢

المقتضي للنصب في هذا المصدر :

ناصبُ المصدر [١] إمّا مصدرٌ مثله نحو عجبتُ من ضربك زيداً ضرباً شديداً . ومنه قوله تعالى : "فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمْ جَزَآءً مَّوْفُوراً [٢]" .

وإمّا فعلٌ اشتقّ من لفظ المصدر غير تعجّبي [٣] ولاناقص ولاملغى عن العمل نحو : ضربتُ زيداً ضرباً ومنه قوله تعالى : "وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا [٤]" وقوله تعالى : "وَمَابَدَّلُوا تَبْدِيلاً [٥]" .

وإمّا وصفٌ جارٍ مجرى الفعل ، والوصف : اسمُ فاعل أو اسمُ مفعول أو صيغةُ مبالغة . فاسمُ الفاعل نحو : أنا ضاربٌ زيداً ضرباً.ومنه قولُه تعالى : "وَالذَّارِيَاتِ ذَرْواً [٦]" وقوله تعالي : "وَالصَّافَّاتِ صَفّاً [٧]" وقوله تعالى : "وَالْعَاصِفَاتِ عَصْفاً [٨]" .

واسم المفعول نحو : زيدٌ مضروبٌ ضرباً .

---

(١) انظر الهمع ١ /١٨٦ ، التصريح ١ /٣٢٥

(٢) الإسراء : ٦٣ البحر ٦ /٥٦

(٣) هذا شرط الفعل الناصب للمفعول المطلق فلاتقول : ماأحسن زيداً حسناً ولا كان زيدٌ قائماً كوناً ولا زيد قائم ظننتُ ظناً .انظر التصريح ١ /٣٢٥

(٤) النساء : ١٦٤ البحر ٣ /٣٩٨

(٥) الأحزاب : ٢٣ البحر ٧ : ٢٢٣

(٦) الذاريات : ١ البحر ٨ /١٣٢

(٧) الصّافات : ١ البحر ٧ /٣٥١

(٨) المرسلات : ٢ البحر ٨ /٤٠٣

وصيغةُ المبالغة نحو زيدٌ ضرّابٌ ضرباً [١] .

وقد يُتَسَاءلُ عن العامل أو الطالب للمصدر إذا كان توكيداً ؟
فنقولُ إنّ ما ارتآه سيبويه والسهيلي من بعد أستاذه ابن الطراوة كفى به جواباً .

يقول سيبويه [٢] : "وجميعُ مايكون بدلاً من اللفظ بالفعل لايكون إلاّ على فِعْلٍ قد عَمِلَ في الاسم ، لأنك لاتَلْفِظُ بالفعل فارغاً ، فمن ثَمَّ لم يكن فيه الرفعُ في كلامهم ، لأنَّه إنما يَعْمَلُ فيه ما هو بمنزلة اللفظ به إلاّ أنَّه صار كأنه فِعْلٌ قد لُفِظَ به ، فأَوْلَى ماعَمِلَ فيه ماهو بمنزلة اللفظ به " .

ويرى السهيلي في نتائجه أنّ العاملَ في نحو : ضربتُ ضرباً [٣] ماتضمّنه ضربَ من معنى فَعَل ، إذْ معناه فعلتُ ضرباً ، فالعاملُ ماتضمّنه لفظ الفعل .

وهو في هذا يأخذُ برأي شيخه ابن الطّراوة ويعرضُ عما قاله سيبويه وارتآه من أنّه عنده منصوبٌ بفعل هو التوكيد على الحقيقة وقد اختُزِلَ هذا الفعل وسدَّ المصدرُ الذي هو معموله مسدَّه فصار التقدير : ضربتُ ضربتُ ضرباً ، فضربتُ الثانية هي التوكيد على الحقيقة وقد سدّ ضرباً مسدّها وهو معمولُها وإنّما يقدّر عملَها فيه على أنّه مفعولٌ مطلق لاتوكيد يقول[٤] : "والذي

---

(١) هذا المقتضى للنصب فيه ، إن كان من لفظه وهو جار عليه فإن كان من لفظه وهو غير جار عليه فقد اختلفت حوله مذاهب النحاة انظر الهمع ١ /١٨٧ ، المقتضب ١ /٧٣ .

(٢) الكتاب ١ /٢٣٢ وانظر النتائج : ٣٥٨

(٣) انظر أبا القاسم السهيلي ٣٠٥-٣٠٦ ، كذلك النتائج : ٣٥٨-٣٥٩

أقولُ به الآن قولَ الشيخ أبي الحسين [١]

وسِرُّ عدوله عمّا نسبه إلى سيبويه أنّ الفعلَ المختزل معنىً والمعانى لايؤكَّدُ بها وإنّما يؤكَّدُ بالألفاظ ٭

من هنا يتّضح أنّ العامل في المصدر المؤكّد هو تبعيته للمصدر المتضمّن في الفعل فكأنّ الفعلَ هو العامل فيه .

الثاني : من مطلوبات الفعل : المفعول به

والمرادبه : ما وقع [٢] عليه فعل الفاعل نحو : أوجدتُ ضرباً أو أحدثتُ قتلاً وما ضربتُ زيدًا . غيرَ أنّ النحاةَ قد اختلفوا في ناصبِهِ : فالبصريون :

على أنّه عاملُ الفاعل وهو الفعل أو شبهه .

وقال هشام من الكوفيين : هو الفاعل

وقال الفراء : هو الفعل والفاعل معا

وقال خلف : معنى المفعولية أى كونه مفعولاً

وكما اختلف النحاة في هذا الناصب اختلفوا كذلك في ناصب المفعول الثاني في مثل : أُعْطِىَ زيدٌ درهماً . يقول د /البنا [٣] : "اختلف النحاةُ في ناصبِ المفعول الثاني في مثل هذا التركيب ، فذهبَ سيبويه والجمهورُ إلى

---

(١) أبو القاسم السهيلي ٣٠٦

(٢) انظر الهمع ١ /١٦٥

(٣) ابن كيسان النحوي /محمد البناط / الأولى ١٣٩٥ - دار الاعتصام : ١٤٨ - ١٤٩

انّه منصوبٌ بالفعل المبنى للمفعول ، قال سيبويه (١) :"هذا بابُ المفعول الذي تعدّاه فعله إلى مفعول ، وذلك قولُك : كُسِيَ عبدُاللّه الثوبَ، وأُعْطِيَ عبدُاللّه المالَ ، رفعتَ عبدَاللّه ههنا ، كما رفعتَه في ضُرِبَ حين قلتَ : ضُرِبَ عبدُاللّه ، وشَغلتَ به كُسِيَ وأُعْطِيَ كما شغلْتَ به ضُرِبَ ، وانتَصب الثوبُ والمالُ ، لأنّهما مفعولانِ تَعدّى إليهما فعلُ مفعولٍ هو بمنزلة الفاعـــل" .

ومن النحاة من ذهب إلى أنّه منصوبٌ بما كان منصوباً به قبل بنائه للمفعول ، واختار هذا الرأي الزمخشري ويبدو أنّ أصحابَ هذا الرأي قد أخذوا على إعراب سيبويه أنّ فعلَ المفعول لوتوجّه إلى المفعول الثاني لرفعه ، فهو مثلُ الأوّل صالحٌ للنيابة عن الفاعل ، فلذلك قالوا : إنّه منصوبٌ بما كان منصوباً به قبل بناء الفعل للمفعول .

وللفرّاءِ وابنِ كيسان رأيٌ ثالث هو : أنّ المنصوبَ مفعولٌ بفعل مقدّر، فإذا قيل : أُعْطِي زيدٌ درهماً ، فدرهمٌ منصوبٌ بقَبِلَ أو أَخَذَ (٢) .

والفراءُ وابنُ كيسان قد لاحظا على إعراب سيبويه مالاحظه أصحابُ الإعراب الثاني ، ولكنّهما اختارا تقديرَ هذا الفعل وهو قَبِلَ أو أَخَذَ ، لأنّ نصبَه بفعل الفاعل لايتناسب مع الفعل الملفوظِ به ، وهو المبني للمفعول ، ولمّا كان النائبُ عن الفاعل فاعلاً في المعنى ، لأنّه آخذٌ أو قابلٌ ، فلذلك قدّرا هذا الفعل .

بهذا يتّضحُ لنا أنّ أعدلَ هذه المذاهب هو الثالثُ منها ، لأنّ المعنى

---

(١) انظر الكتاب ١ /٤١-٤٢

(٢) انظر الهمع ١ /١٦٣

والصناعةَ يأبيان أنْ يَحْمِلَ المنصوبُ علي فعل المفعول فَقُصِدَ بذلك إلى تقدير العامل عن الحمل على الظاهر كما ذهب سيبويه ، وذلك لضعفه .

هذا ماكان من ناصبه أمّا تقديمُه على هذا الناصب فغيرُ ممتنع بل جائزٌ، وإنْ كان الأصلُ [١] فيه التأخّر عنه وعن فاعله لكنْ قد يُقَدَّمُ على هذا الناصب جوازاً ووجوباً كما يُقَدَّمُ على فاعله جوازاً ووجوباً نحو : فَريقاً هَدى وَفَريقاً حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ [٢] وقوله تعالى : "فَرِيقاً كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقاً تَقْتُلُونَ [٣]" .

هذا أمرُ تقديمه عليه جوازاً أمّا تقديمُه وجوباً فنحو أيُّهم تَضرِبْ أضربْه ونحو منْ تُكْرِمْ أُكرِمْه . فيقولُ ابن السّراج [٤] : "فأمّا المفعولُ إذا كان الفعلُ متصرفاً ، فيجوز تقديمُه وتأخيره ، تقول : ضربتُ زيداً ، وزيداً ضربتُ ، وأكلتُ خبزاً ، وخبزاً أكلتُ،وضَرَبَتْ هند عمراً ، وعمراً ضَرَبَتْ هند ".

ثالثاً : المفعول فيه :

المفعولُ فيه : أحدُ منصوبات الفعل التى على سبيلِ اللزوم ، وهو على حدِّ تعبير البصريين : الظرف [٥] .

---

(١) انظر الهمع ١ /١٦٦

(٢) الأعراف : ٣٠ البحر ٤ /٢٨٨

(٣) البقرة : ٨٧ البحر ١ /٣٠٠

(٤) الأصول ١ /١٧٤

(٥) هذه تسمية بصرية والكوفيون : يسمّونه المحال والأوعيّة ، انظر اللمع لابن جني : ١٣٨ كذلك يسمّونه صفة . انظر معاني القراء ٣ /٤٢ عند تحليله لقوله تعالى : "إنّ يومَ الفَصْلِ ..." الدّخان٤٠ .

يقولُ ابنُ جنّي[١] : "اعلَمْ أنّ الظرفَ كلّ اسمٍ من أسماءِ الزمان أو المكان يُرادُ فيه معنى "في "[٢] وليست في لفظه ، كقولك : قمتُ اليومَ ، وجلستُ مكانَك ، لأنّ معناه : قمتُ في اليوم ، وجلستُ في مكانك ".

هذا الظرفُ على ضربين : ظرفُ زمان وظرفُ مكان .

أمّا ظرفُ الزمان فنحو : اليوم والليلة والساعة والشهر والسنة .

وجميعُ أسماء الزمان هذه من المُبهمِ والمختصّ يجوزُ أنْ يكونَ ظرفاً تقول : سِرتُ شهراً،وصُمْت يوماً،وسكَتُ حيناً وأنصتُ وقتاً . فينتصبُ هذا كلُّه على الظرف بالفعل الذي فيه .

أمّا ظرفُ المكان وهو ماكان مبهماً [٣] منه غير مختص فنحو : جلستُ عندك وسرتُ أمامك وينتصَبُ هذا أيضاً على أنه ظرف .

إذن حكمُه : النصبُ على الظرفية مباشرةً أو محلاً .

والناصبُ له أو المقتضي لهذا النصب فيه هو : ما قبلَه من الفعل مظهراً أو مقدّراً أو شبهه [٤] .

يقول السيوطي [٥] : "والناصبُ للمفعول فيه هو الفعل الواقع فيه

---

(١) اللمع في العربية صنعة لابن جنى ، ت / حسين شرف ط الأولى ، ص ١٣٨

(٢) إنما اختار النحاةُ في "لأنها الحرف الموضوع للظرفية . انظر اللمع. ١٣٨ الهامش

(٣) المبهم منه : ما لم يكن له أقطار تحصره ولا نهايات تحيط به ويراد به : ما كان مجهول القدر والصّورة كالجهات الست،ومعلوم القدر مجهول الصورة كالفرسخ والميل،والمبهمُ هو الذي يُعربُ ظرفاً

(٤) انظر اللمع : ١٤٠

(٥) الهمع ١ /١٩٥

ظاهرًا نحو : قمتُ يومَ الجمعة وقمتُ أمامَك . فالقيامُ واقعٌ في يوم الجمعة وفي الأمام ، وهو العاملُ فيه ، أو مقدّراً نحو زيدٌ أمامَك والقتالُ يومَ الجمعة فالعاملُ فيهما كائن أو مستقر وهو مقدَّرٌ لاملفوظ به ".

ويذكرُ السهيلي في نتائجه أنّه لايجوز أنْ يعمل عاملٌ واحد في ظرفين إلاّ أنْ يتداخلا يقول معلّلاً ذلك المنع [1] : "لأنّ الفعلَ الواحد لا يقع في حالين ولا في ظرفين ، لا تقول : زيدٌ قائمٌ يومَ الجمعة يومَ الخميس ! ، فإنْ قلت : زيدٌ أَقْوَمُ يومَ الجمعة منه يوم الخميس ، جاز ، لأنّ العاملَ في أحد اليومين غيرُ العامل في اليوم الثاني ، لأنّك فضّلت حين قلت:أَقْوَمُ ، قياماً على قيامٍ آخر ، وفضّلت حالاً من حال بمزيّة وزيادة . وكذلك حين قلت : هذا بسراً أطيب منه رطباً - وليس يجوز أنْ يعملَ عاملٌ واحد في حالين ولا ظرفين إلاّ أنْ يتداخلا ويصِحّ الجمعُ بينهما نحو قولك : زيدٌ خارجٌ يومَ الجمعة ضحوةً ، لأنّ الضحوةَ في يوم الجمعة.وكذلك سرتُ راكباً مسرعاً ، ولو قلت مسرعاً مبطئاً لم يجز ، لاستحالة الجمع بينهما . وكذلك بسراً ورطباً يستحيل أنْ يعمل فيهما عاملٌ واحد ، لأنّهما غير متداخلين ".

وقد وازن سيبويه بين طلب الفعل للزمان وطلبه للمكان في كتابه حيث يقول [2] : "وإنّما جُعِل في الزمان أقوى لأنّ الفعلَ بُني لمامضى منه وما لم يمض، ففيه بيانُ متى وقع ، كما أنّ فيه بيان أنه قد وقع المصدرُ وهو الحَدَثُ . والأماكِنُ لم يُبْنَ لها فعل ، وليست بمصادر أُخِذَ منها الأمثلة ، والأماكن إلى الأناسيِّ ونحوهِم أقربُ ، ألا ترى أنّهم يخُصُّونها بأسماء كزيد وعمرو ،

(١) النتائج : ٤٠٠

(٢) الكتاب ١ /٣٦-٣٧

وفي قولهم : مكّةُ وعمان ونحوُهما ، ويكون منها خَلْقٌ لا تكون لكلِّ مكان ولا فيه ، كالجبل والوادي ، والبحر . والدَّهرُ ليس كذلك ، والأماكنُ لها جُثَّة، وإنَّما الدهرُ مُضِيُّ الليلِ والنهارِ، فهو إلى الفعل أقربُ".

فيُفْهَمُ من نصّ سيبويه هذا أنّ طلبَه للزمان إنّما كان أقوى لتعدّيه إليه مبهماً كان أو معيّناً بخلاف المكان . يقول ابن السرّاج ههنا [1] : "اعلم أنّ الأماكنَ ليست كالأزمنة التى يعملُ فيها كلُّ فعل فينصبُها نصبَ الظروف، لأنّ الأمكنة : أشخاصٌ له [كذا] خِلَقٌ وصور، تعرفُ بها كالجبل والوادي وما أشبه ذلك ، وهُنَّ بالنّاس أشبه من الأزمنة لذلك ، وإنّما الظروفُ منها التي يتعدّى إليها الفعل الذي لايتعدّى ، ماكان منها مبهماً خاصّة . . . وأمّا مكّة والمدينة ، والمسجد والدار ، والبيت فلايجوز أنْ يكنّ ظروفاً ، لأنّ لها أقطاراً محدودةً معلومة ، تقول : قمتُ أمامَك ، وصلّيْتُ وراءَك ، ولا يجوز أنْ تقول : قمتُ المسجد ولاقعدتُ المدينة ولاما أشبه ذلك ".

وقد ذكر لنا الأخفشُ في معانيه من النّماذجِ مايشهدُ على هذا ، من ذلك قولُه عند توجيه قوله تعالى : "فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَاحَوْلَهُ" [2] يقول [3] : " وأمّا حَوْلَهُ "، فانْتَصبَ على الظرف ، وذلك أنّ الظرفَ منصوبٌ ، والظرفُ هو مايكونُ فيه الشيءُ ".

كذلك قوله عندَ قوله تعالى : "آمِنُوا بِالّذي أُنْزِلَ عَلَى الّذينَ آمَنُوا

---

(١) الأصول ١ /١٩٧

(٢) البقرة : ١٧ البحـــر ١ /٧٤

(٣) معاني الأخفش ١ /٤٩

وَجْهَ النَّهَارِ وَاكْفُرُوا آخِرَهُ " [١] : [٢] "جعلَه ظرفاً".

غير أنَّه قد يقعُ المصدرُ موقعَ هذا الزمان اتّساعاً من العرب ، وإنّما كان ذلك لطلب الفعل إيّاه ودلالته عليه يقول سيبويه [٣] : "هذا بابُ مايكونُ فيه المصدرُ حينًا لسَعة الكلام والاختصار ، وذلك قولُك مَتَى سِيرَ عليه ؟ فيقول : مَقْدَمَ الحاجِّ ، وخُفوقَ النجم ، وخِلافةَ فلان ، وصَلاةَ العَصْرِ . فإنَّما هو: زَمَنَ مَقْدَمِ الحاجِّ ، وحينَ خُفوقِ النجم ، ولكنَّه على سَعة الكلام والاختصار.

هذا مانبّه عليه سيبويه ، على أنّه يُجوّزُ معه الرفعَ قائلاً [٤] : وإنْ رفعته أجمعَ كان عربيًّا كثيراً ".

كذلك نبّه ابنُ السرّاج في أصولِه على مايُعربُ ظرفَ زمانٍ وليس بدالٍّ على الزمان في أصلِ الوضع وإنّما اكْتسَبَ الدلالةَ عليه من خلال التركيب . يقول [٥] : "واعلم أنّ العربَ قد أقامت أسماءً ليست بأزمنةٍ مقامَ الأزمنة اتّساعاً واختصاراً وهذه الأسماءُ تجيءُ على ضربين :

أحدهما : أنْ يكونَ أصلُ الكلام إضافةَ أسماء الزمان إلى مصدرٍ مضاف فَحُذِفَ اسمُ الزمان اتساعاً نحو : جئتُك مَقْدَمَ الحاجِّ ، وخُفوقَ النجمِ،

---

(١) آل عمران : ٧٢ البحر ٢ /٤٩٣

(٢) المعاني ١ /٢٠٧

(٣) الكتاب ١ /٢٢٢

(٤) الكتاب ١ /٢٢٣

(٥) الأصول ١ /١٩٣

وخِلافةَ فلان ، وصَلاةَ العَصْرِ[١] فالمرادُ في جميع هذا ، جئتُك وقتَ مقدَم الحاج ، ووقتَ خَفوق النجم ، ووقتَ خلافة فلان،ووقتَ صلاة العصر .

والآخر : أنْ يكونَ اسمُ الزما ن موصوفاً فحُذِفَ اتّساعاً وأُقيم الوصفُ مقامَ الموصوف نحو : طويلٌ،وحديث ، وكثيرٌ وقليلٌ،وقديم ".

وفي كتاب سيبويه مايَرْجَحُ معه الظرفية ويقبحُ غيرُها يقول[٢] : "ومِمّا يُختار فيه أنْ يكونَ ظرفاً ويقبُحُ أنْ يكونَ غيرَ ظرف ، صفةُ الأحيان،تقولُ : سِيرَ عليه طويلاً ، وسيرَ عليه حديثاً ، وسيرَ عليه كثيراً ، وسيرَ عليه قليلاً ، وسيرَ عليه قديماً .وإنّما نُصِبَ صفةُ الأحيان على الظرف ولم يجز الرفعُ ، لأنَّ الصِّفة لاتقع مَواقِعَ الاسم ".

وفي توجيه الأخفش لقوله تعالى : "غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ وَأَسَلْنَا لَهُ عَيْنَ الْقِطْرِ وَمِنَ الْجِنِّ مَن يَعْمَلُ بَيْنَ يَدَيْهِ بِإِذْنِ رَبِّهِ وَمَن يَزِغْ مِنْهُمْ عَنْ أَمْرِنَا نُذِقْهُ مِنْ عَذَابِ السَّعِيرِ يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِن مَّحَارِيبَ وَتَمَاثِيلَ وَجِفَانٍ كَالْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَّاسِيَاتٍ اعْمَلُوا آلَ دَاوُودَ شُكْرًا وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَىٰ مَوْتِهِ إِلَّا دَابَّةُ الْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنسَأَتَهُ فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ الْجِنُّ أَن لَّوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ مَا لَبِثُوا فِي الْعَذَابِ الْمُهِينِ لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ آيَةٌ جَنَّتَانِ عَن يَمِينٍ وَشِمَالٍ كُلُوا مِن رِّزْقِ رَبِّكُمْ وَاشْكُرُوا لَهُ بَلْدَةٌ طَيِّبَةٌ وَرَبٌّ غَفُورٌ فَأَعْرَضُوا فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ الْعَرِمِ وَبَدَّلْنَاهُم بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ ذَوَاتَيْ أُكُلٍ خَمْطٍ وَأَثْلٍ وَشَيْءٍ مِّن سِدْرٍ قَلِيلٍ ذَٰلِكَ جَزَيْنَاهُم بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ نُجَازِي إِلَّا الْكَفُورَ وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْقُرَى الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا قُرًى ظَاهِرَةً وَقَدَّرْنَا فِيهَا السَّيْرَ سِيرُوا فِيهَا لَيَالِيَ وَأَيَّامًا آمِنِينَ فَقَالُوا رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا وَظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ فَجَعَلْنَاهُمْ أَحَادِيثَ وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ وَلَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُ فَاتَّبَعُوهُ إِلَّا فَرِيقًا مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ وَمَا كَانَ لَهُ عَلَيْهِم مِّن سُلْطَانٍ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يُؤْمِنُ بِالْآخِرَةِ مِمَّنْ هُوَ مِنْهَا فِي شَكٍّ وَرَبُّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ حَفِيظٌ قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ وَلَا تَنفَعُ الشَّفَاعَةُ عِندَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ حَتَّىٰ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقَّ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلِ اللَّهُ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ قُل لَّا تُسْأَلُونَ عَمَّا أَجْرَمْنَا وَلَا نُسْأَلُ عَمَّا تَعْمَلُونَ قُلْ يَجْمَعُ بَيْنَنَا رَبُّنَا ثُمَّ يَفْتَحُ بَيْنَنَا بِالْحَقِّ وَهُوَ الْفَتَّاحُ الْعَلِيمُ قُلْ أَرُونِيَ الَّذِينَ أَلْحَقْتُم بِهِ شُرَكَاءَ كَلَّا بَلْ هُوَ اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَٰذَا الْوَعْدُ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ قُل لَّكُم مِّيعَادُ يَوْمٍ لَّا تَسْتَأْخِرُونَ عَنْهُ سَاعَةً وَلَا تَسْتَقْدِمُونَ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَن نُّؤْمِنَ بِهَٰذَا الْقُرْآنِ وَلَا بِالَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الظَّالِمُونَ مَوْقُوفُونَ عِندَ رَبِّهِمْ يَرْجِعُ بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ الْقَوْلَ يَقُولُ الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ قَالَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا أَنَحْنُ صَدَدْنَاكُمْ عَنِ الْهُدَىٰ بَعْدَ إِذْ جَاءَكُم بَلْ كُنتُم مُّجْرِمِينَ وَقَالَ الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ إِذْ تَأْمُرُونَنَا أَن نَّكْفُرَ بِاللَّهِ وَنَجْعَلَ لَهُ أَندَادًا وَأَسَرُّوا النَّدَامَةَ لَمَّا رَأَوُا الْعَذَابَ وَجَعَلْنَا الْأَغْلَالَ فِي أَعْنَاقِ الَّذِينَ كَفَرُوا هَلْ يُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا بِمَا أُرْسِلْتُم بِهِ كَافِرُونَ وَقَالُوا نَحْنُ أَكْثَرُ أَمْوَالًا وَأَوْلَادًا وَمَا نَحْنُ بِمُعَذَّبِينَ قُلْ إِنَّ رَبِّي يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ وَيَقْدِرُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُم بِالَّتِي تُقَرِّبُكُمْ عِندَنَا زُلْفَىٰ إِلَّا مَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَأُولَٰئِكَ لَهُمْ جَزَاءُ الضِّعْفِ بِمَا عَمِلُوا وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ آمِنُونَ وَالَّذِينَ يَسْعَوْنَ فِي آيَاتِنَا مُعَاجِزِينَ أُولَٰئِكَ فِي الْعَذَابِ مُحْضَرُونَ قُلْ إِنَّ رَبِّي يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَهُ وَمَا أَنفَقْتُم مِّن شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ وَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَائِكَةِ أَهَٰؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ قَالُوا سُبْحَانَكَ أَنتَ وَلِيُّنَا مِن دُونِهِم بَلْ كَانُوا يَعْبُدُونَ الْجِنَّ أَكْثَرُهُم بِهِم مُّؤْمِنُونَ فَالْيَوْمَ لَا يَمْلِكُ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ نَّفْعًا وَلَا ضَرًّا وَنَقُولُ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا ذُوقُوا عَذَابَ النَّارِ الَّتِي كُنتُم بِهَا تُكَذِّبُونَ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالُوا مَا هَٰذَا إِلَّا رَجُلٌ يُرِيدُ أَن يَصُدَّكُمْ عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ آبَاؤُكُمْ وَقَالُوا مَا هَٰذَا إِلَّا إِفْكٌ مُّفْتَرًى وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ إِنْ هَٰذَا إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ وَمَا آتَيْنَاهُم مِّن كُتُبٍ يَدْرُسُونَهَا وَمَا أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمْ قَبْلَكَ مِن نَّذِيرٍ وَكَذَّبَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَمَا بَلَغُوا مِعْشَارَ مَا آتَيْنَاهُمْ فَكَذَّبُوا رُسُلِي فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ قُلْ إِنَّمَا أَعِظُكُم بِوَاحِدَةٍ أَن تَقُومُوا لِلَّهِ مَثْنَىٰ وَفُرَادَىٰ ثُمَّ تَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِكُم مِّن جِنَّةٍ إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ لَّكُم بَيْنَ يَدَيْ عَذَابٍ شَدِيدٍ قُلْ مَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ فَهُوَ لَكُمْ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى اللَّهِ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ قُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَمَا يُبْدِئُ الْبَاطِلُ وَمَا يُعِيدُ قُلْ إِن ضَلَلْتُ فَإِنَّمَا أَضِلُّ عَلَىٰ نَفْسِي وَإِنِ اهْتَدَيْتُ فَبِمَا يُوحِي إِلَيَّ رَبِّي إِنَّهُ سَمِيعٌ قَرِيبٌ وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ فَزِعُوا فَلَا فَوْتَ وَأُخِذُوا مِن مَّكَانٍ قَرِيبٍ وَقَالُوا آمَنَّا بِهِ وَأَنَّىٰ لَهُمُ التَّنَاوُشُ مِن مَّكَانٍ بَعِيدٍ وَقَدْ كَفَرُوا بِهِ مِن قَبْلُ وَيَقْذِفُونَ بِالْغَيْبِ مِن مَّكَانٍ بَعِيدٍ وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ كَمَا فُعِلَ بِأَشْيَاعِهِم مِّن قَبْلُ إِنَّهُمْ كَانُوا فِي شَكٍّ مُّرِيبٍ" مايشهد بوقوع هذا المصدر موقع الظرف حيثُ يقول[٤] : "فإنّما هو مصدرٌ ، كما يقول : أتيتَه ظلاماً ، جعله ظرفاً وهو مصدر جُعِلَ ظرفاً ".

وإنّما جاز وقوعُ المصدر هذا موقعَ الزمان ، لأنّ الظروفَ إنّما تُقيّدُ بها الأحداثُ الواقعةُ فيها ، يقول السهيلي مبيّناً ذلك سواء كان خبراً أو أمراً أو نهياً[٥] :"فأمّا الأمرُ والنهيَ والخبرُ فإنّما تقيّدت بالظروف ، لأنّ الظروفَ

---

(١) انظر الكتاب ١ /٢٢٢

(٢) الكتاب ١ /٢٢٧

(٣) غافر : ٤٦ البحر ٧ /٤٦٧

(٤) معاني الأخفش ٢ /٤٦٢

(٥) النتائج : ٤٩ - ٥٠

في الحقيقة إنّما يقعُ فيها الفعلُ المأمورُ به أو المخبربه ، دون الأمر والخبر ، فإنّهماواقعان لحين النطق بهما ، فإذا قلتَ : اضربْ زيداً يومَ الجمعة ، فالضربُ واقعٌ في اليوم وأنتَ من الآن آمر . وكذلك في الخبر إذا قلت : سأقومُ يومَ الجمعة فالقيامُ في اليوم وأنت من الآن مخبر. فلاتعلّق للظروف إلاّ بالأحداث ".

ويقول أيضاً في موضع آخرَ مبيّناً أنّ هذه الظروفَ إنّما تُذْكرُ من أجل الأحداث الواقعةِ فيها (١) : "وذلك أنّ ظروفَ الزمان إنّما تذكرُ من أجل الأحداث الواقعة فيها ، فتضافُ إليها إذ هي أوقاتٌ لها . وربّما أُضيفَت إلى الحدث وليست بوقت له ، لاتّصالها بوقته ، فتضافُ إليه لتُخَصّص وتُعْرَفَ بالإضافة إليه ، وإنْ لم يكن واقعاً فيها ، نحو قوله تعالى : "أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ (٢)" فالليلةُ من ظروف الزمان ، وقد أضيفت إلى الصيام وليس بواقعٍ فيها . فلمّا كان جائزاً في بعض الكلام أنْ يُضَافَ الظرفُ إلى الاسم الذي هو الحدث-وإنْ لم يكن واقعاً فيه - أضافوه إلى الفعل لفظاً ، وهو مضافٌ إلى الحدث معنىً (٣) ".

لأجل هذا نجدُ السهيلي يفرّقُ بين هذا الظرف إذا كان علماً أو غير علم إذ يقولُ (٤) : "واعلم أنّه ماكان من الظروف له عَلَمٌ فإنّ الفعلَ إذا وقع

---

(١) النتائج : ٩٤

(٢) البقرة : ١٨٧ البحر ٢ /٤٧

(٣) وإنما امتنعت الاضافة إلى الظرف لأنّ معنى الظرف ، ماكانت فيه (في) مقدّرة فإذا صرّحنا بها زال عن ذلك المنهاج وإذا أضفنا إليه صارت الإضافة بمنزلة حروف الجر فخرج من أن يكون ظرفاً . انظر شرح المفصل ٢ /٤٦ .

(٤) النتائج : ٣٨٢

فيه تناول جميعَه ، وكان الظرفُ مفعولاً على سَعَة الكلام ، فإذا قلتَ : سرتُ غُدْوةً " فالسير واقعٌ في الوقت كُلِّه . وكذلك : سرتُ السبتَ والجمعةَ وسرت المحرم وصفر ، وكلُّ هذامفعولٌ على سَعَة الكلام لا ظرف للفعل ، لأنّ هذه الأسماءَ لا يطلبُها الفعلُ ولا هي في أصلِ موضوعها زمانٌ ، إنّما هي عبارةٌ عن معانٍ أخر ، فإذا أردتَ أنْ تجعلَ شيئاً منها ظرفاً ، ذكرْتَ لفظَ الزمان وأضفتَه إليها ، كقولك : سرتُ يومَ السبت وشهرَ المحرم . فالسيرُ واقعٌ في الشهر ولايتناول جميعَه إلا بدليل ، والشهرُ ظرفٌ ، وكذلك اليوم " .

ثم يورد لنا السهيلي بعد ذلك دليلاً من القرآن والحديث مبرْهِناً بهما على فائدة ماذهب إليه من التّفريق بين هذا الظرف إذا كان علماً وغيرَ علم فيقول [1] : "وإذا ثبت هذا فانظر إلى قوله سبحانه " شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِيَ أُنْزِلَ فيهِ الْقُرْآنُ [2]" . وقال صلّى اللّهُ عليه وسلّم : "مَنْ صَامَ رمضانَ إيماناً واحتِسَاباً "[3] وقال : إذا دخلَ رمضانُ [4] -- - الحديث ، وترك لفظَ الشهر. ومحالٌ أنْ يكونَ فعَلَ ذلك إيجازاً واختصاراً ، لأنّ القرآن أبلغُ إيجازاً وأبينُ إعجازاً ، ومحالٌ أيضاً أنْ يدعَ - عليه السلام - لفظَ القرآن مع تحرِّيه لألفاظه،وماعُلِم من عادته من الاقتداء به ، فيدعَ ذلك لغير حكمة ، بل لفائدةٍ جسيمة ومعانٍ شريفة اقتضت الفرقَ بين الموضعين " .

فقولُه تعالى : "شهرُ رمضانَ الذي أُنزِلَ فيه القرآنُ " ففي ذِكْرِ الشهر فوائدُ منها : أنّه لو قال : رمضانُ الذي أُنْزِلَ فيه القرآنُ - لاقتضى

---

(١) النتائج : ٣٨٣

(٢) البقرة : ١٨٥ البحر ٢ /٣٨ - ٣٩

(٣) + (٤) أخرجهما البخاري في كتاب الصوم وفي رواية : إذا دخل شهرُ رمضان .

اللفظُ وقوعَ الإنزال على جميع رمضان وهذا على الخلاف ، لأنّ ا لإنزالَ كان في ليلةٍ منه في ساعةٍ منها فكيفَ يتناولُ جميعَ الشهر ؟

وأمّا قولُه صلّى اللّهُ عليه وسلّم : منْ صامَ رمضانَ ففي حذفِ الشهر فائدةٌ أيضاً : وهي تناولُ الصيام لجيمع ا لشهر ، فلو قال : منْ صَام شهرَ رمضانَ .... لصار ظرفاً مقدّراً بفي ولم يتناول الصيامَ جميعَه .

وقد يُطْلَبُ الزمانُ مفعولاً به بمعونة القرائن كما في قوله تعالى : " وَاتَّقُوا يَوْماً لاتَجْزى نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً "(١) . فالتقْوى واقعةٌ على اليوم لافيه.

ويقول الأخفش عند قوله تعالى : "إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَامَرْيَمُ .."(٢)

يقول : (٣) "وأشباه هذا في " إذْ " وفي الحين وفي يوم كثير ، وإنّما حَسُنَ ذلك المعنى لأنّ القرآن إنّما أُنْزِلَ على الأمر والذكر ، كأنّه قال لهم : اذكُروا كذا وكذا، وهذا في القرآن في غير موضع ، واتّقُوا يَوْم كذا ، أو حِينَ كذا ".

فالفعلُ لايطلبُ هذا الزمان ظرفاً له وإنما يطلبه مفعولاً به ، وقد يتّسع فيسند الفعلَ إلى الزمان .

وقد ذكرَ سيبويه في كتابه أنّ العربَ تتّسع في كلامها قاصدةً في ذلك الإيجاز والاختصار ممثّلاً له بقولهم : صِيدَ عليه يومان جواباً لسؤال السائل : كمْ صيدَ عليه ؟

---

(١) البقرة : ٤٨ البحر ١ /١٩٤ انظر المعاني للاخفش ١ /٨٨-٨٩

(٢) آل عمران : ٤٥ البحر ٢ /٤٥٩

(٣) معاني الأخفش ١ /٢٠٤

يقول سيبويه [١] : "وإنّما المعنى صِيدَ عليه الوحشُ في يومين ، ولكنّه اتّسع واختصر ". ولذلك جعل سيبويه عنوانَ هذا الفصل : هذا بابُ استعمال الفعل في اللّفظ لافي المعنى لاتّساعِهم في الكلام ، والإيجاز والاختصار".

وقد يُضافُ إلى الزمان توسّعاً ومثّل له أيضاً بقوله تعالى : "بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ "[٢] وإنّما المعنى : بلْ مكرُكم في اللّيلِ والنّهارِ .

ومن الاتّساع أيضاً عندَه إيقاعُ الفعل على المكان ومثّل له بقوله تعالى: "وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا "[٣] . يقول سيبويه [٤] : "إنّما يريد : أهْل القريةِ ، فاختصَرَ ، وعَمِلَ الفعلُ في القرية كما كان عاملاً في الأهْل لو كان هاهنا ".

ومنه أيضاً قولُهم : بنوفلان [٥] يطَؤُهُم الطريق ، يريد : يطؤهم أهلُ الطريق .

ومن الاتّساع أيضاً في الظروف حذفُ حرف الإضافه - الجر - معها . يقول ابنُ يعيش [٦] : "فإذا قلت صمتُ اليومَ وجلستُ خلفكَ جاز أنْ يكونانتصابُه على الظرف على تقديرفي،وجاز أنْ يكونَ مفعولاً على السّعة .

---

(١) الكتاب ١ /٢١١

(٢) سبأ : ٣٣ البحر ٧ /٢٧٥

(٣) يوسف : ٨٢ البحر ٥ /٣٣٧

(٤) الكتاب ١ /٢١٢

(٥) المصدر السابق : ٢١٣

(٦) شرح المفصّل ٢ /٤٥-٤٦

فإذا جعلته ظرفاً على تقدير صمْتُ في اليوم وجلسْتُ في خلفك فتقديرُ وصول الفعل إلى الاسم بتوسّط الحرف الذي هو في . فأنت تنويها وإنْ لم تلفظْ بها .

وإذا جعلته مفعولاً به على السّعة فأنت غيرُنَاوٍ لفي بل تقدِّر الفعلَ وقعَ باليوم كما يقع ضربت بزيد إذا قلت ضربت زيداً وهو مجاز . . .»

ثم يستطرد ابن بعيش قائلاً [1] : «ولايكونُ هذا الاتّساع إلاّ في الظروف المتمكّنة وهي ماجاز رفعُها ، واليوم والليلة ونحوهما من الأزمنة وخلف وقدّام وشبههما من الأمكنة . . وفائدةُ هذا الاتّساع تظهرُ في موضعين: أحدُهما : أنّك إذا كنّيت عنه وهو ظرف لم يكن بُدٌّ من ظهور«في»مع مضمره تقول : اليومَ قمْتُ فيه ، لأنّ الإضمارَ يردُّ الأشياءَ إلى أصولها وإنْ اعتقدتَ أنّه مفعولٌ به على السعة لم تظهرْ«في»معه ، لأنّها لم تكن منوية مع الظاهر فتقول: اليومُ قمتُه والذي سرتُه يومُ الجمعةِ .

فأمّا قولُ الشاعر وهو رجلٌ من بني عامر :

ويَوْمٍ شَهِدْناهُ سَلَيْماً وعامِراً قَليلٍ سِوَى الطَّعْنِ النِّهالِ نَوافِلُهْ

فالشاهدُ فيه : أنّه لم يظهر في حين أضمرَه ، لأنّه جعله مفعولاً به مجازاً ولو جعلَه ظرفاً على أصله لقال شهِدْنا فيه . . .

والثاني : أنّك إذا جعلته مفعولاً به على السّعة جازت الإضافةُ إليه من ذلك قولُهم : يا سارقَ الليلة [2] أهلَ الدار ، أضافوا اسم الفاعل إلى الليلة كما

---

(١) شرح المفصّل لابن يعش ٢ /٤٦

(٢) انظر الكتاب ١ /٤٣ ، شرح الكافية ١ /١٩٠

تقول يا ضاربَ زيد فإذا أضفْتَ لا يكون إلّا مفعولاً على السّعة وإذا قلْتَ سَرَقَ عبدُ اللّه الليلةَ أهلَ الدار جاز أنْ يكون ظرفاً وجاز أنْ يكونَ مفعولاً على السّعة . ومنه قولُه تعالى :"مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ [١] فيوم الدين ظرف جُعِلَ مفعولاً على السّعة ولذلك أضيفَ إليه ".

بهذا نخلصُ إلى أنّ لدلالة الفعل على الزمان أثرُها في طلبه إيّاه وإنْ كان في طلبه لهذا الزمان أقوى منه عن المكان ، ومن ثمّ ما تَرتب على هذه الدلالة من صحة إيقاع المصدر موقعه وتجويز الاتّساع معه من الإضافة والحذف ، الأمر الذي لم يحظَ به غيرُه.

المفعول له

ومن مطلوبات الفعل المفعولُ له أيضًا هذا المسمّى المفعولَ لأجله ، والمفعولَ من أجله ، وهو ما فُعِلَ لأجله [٢] فعلٌ نحو : زرتكَ طمَعاً في بِرِّك وقصدتُكَ ابتغاءً لمرضاتك أي : زرتكَ للطمع وقصدتُك للابتغاء .وينْصِبُ المفعولَ لأجله شروطٌ [٣] محدّدة في كتب النحو ، يقولُ ابن السرّاج [٤]: "اعلم أنّ المفعولَ له لا يكون إلاّ مصدرًا ولكن العامل فيه فعل غير مشتقّ منه ، وإنما يُذْكَرُ لأنّه عذرٌ لوقوعِ الأمر [٥] نحو قولك : فعلتُ ذاك حِذارَ الشرّ ،

---

(١) الفاتحة : ٤ البحر ١ /٢٠-٢١

(٢) انظر شرح الكافية ١ /١٩١ ، والتصريح ١ /٣٣٤

(٣) انظر التصريح ١ /٣٣٤ ، اللمع /١٤٠ ، شرح الكافية ١ /١٩٢ ، الهمع ١ /١٩٤ شرح المفصل ١ / ٥٢ ٥٣ .

(٤) الأصول ١ /٢٠٦

(٥) انظر الكتاب ١ /٣٦٧ أي : سبب لوقوعه يعني:المفعول لأجله

وجئتُك مخافةَ فلانٍ ، فجئتُك غيرُ مشتق من مخافة . فليس انتصابُه هنا انتصابَ المصدر بفعله الذي هو مشتقّ منه نحو : خفتُك مأخوذة من مخافة ، وجئتُك ليست مأخوذة من مخافة ، فلمّا كان ليس منه أشبه المفعولَ به الذي ليس بينه وبين الفعل نسب " .

فيفهم من نصّ ابن السرّاج هذا أنّ الفعلَ يطلبُ المفعولَ له كما يطلبُ المفعولَ به.

ناصبه أو المقتضي للنصب فيه :-

اختلف النحاةُ في ناصبه [١] : فالصحيحُ والذي عليه جمهور البصريين وسيبويه والفارسي : أنّه منصوبٌ بالفعل [٢] الذي قبله على تقدير لام العلة . يقول سيبويه [٣] :"فهذا كلُّه يَنتصب لأنّه مفعولٌ له ، كأنّه قيل له: لِمَ فَعَلتَ كذا وكذا فقال : لكذا وكذا ، ولكنّه لمّا طَرَحَ اللامَ عَمِلَ فيه ما قبله " .

وقد خالفَ في ذلك الزجّاجُ من [٤] البصريين ، والكوفيون،فزعموا أنّه مفعولٌ مطلق . ثم اختلفوا في ناصبه :

- فقال الزجّاج : ناصبُه فعلٌ مقدّر من لفظه والتقديرُ : جئتُك أكرمك إكراماً ، وإنما كان هذا منه بناءً على مذهبه في أنّ ما يسمّيه النحاة مفعولاً له هو المفعولُ المطلق لبيان النوع إذْ معنى ضربتَه تأديباً : أدّبتَه

---

(١) انظر الهمع ١ /١٩٤ ، التصريح ١ /٣٣٧ ، اللمع /١٤٠-١٤١ الهامش

(٢) إنما كان مذهب البصريين أولى من الباقين للسلامة من الحذف والتقدير ، انظر شرح الكافية ١ /١٩٢

(٣) الكتاب ١ /٣٦٩

(٤) انظر التصريح ١ /٣٣٧ ، الهمع : ١ /١٩٥ ، اللمع : ١٤١

بالضرب تأديباً . غير أنّنا نجد الرضي يردّ عليه قائلاً[١] :"ولا يطّرد له هذا في جميع أنواع المفعول له فإنّ القعودَ ليس بياناً للجبن .. " يريد في مثالهم : قعدتُ جبناً .

ثم نجده بعد هذا ينقل عن الجرمي [٢] أنّ ما يسميه مفعولاً له ينتصب نصب المصادر التي تكون حالاً . وإنْ ردّ عليه بأنّه لا يطّردُ له ذلك .

وأخيراً نجده ينتصر لمذهب البصريين الذين يقولون : إنّه معمولٌ للفعل المذكور .

- وقال الكوفيون : ناصبُه الفعلُ المتقدِّم عليه ، لأنّه ملاقٍ له في المعنى وإنْ خالفه في الاشتقاق .

- وذهب السّهيلي : إلى أنّ ناصبَه فعلٌ باطن دالٌّ عليه الفعل الظاهر. يقول[٣]:"وأمّا عمله في المفعول من أجله ، فإنّه لم يعمل فيه بلفظه عندي ، ولكنه دلّ على فعل باطن من أفعال النفس والقلب ، أثار هذا الفعل الظاهر ، وصار ذلك الفعل الباطن عاملاً في المصدر الذي هو المفعول من أجله في الحقيقة ، والفعل الظاهر دالٌّ عليه " .

ويحلّل السُّهيلي نحو قولهم : جاء زيدٌ خوفاً بأنّه في تأويل : جاء زيدٌ . مظهراً بمجيئه الخوف وكأنّه عنده مفعولاً به .

ذكرنا هذه الآراء المتعدّدة في المفعول لأجله ، حتى نتعرّف وجوه التعلّق في هذا الاسم المنصوب .

---

(١) شرح الكافية ١٩٢/١ .
(٢) هذا وانظر شرح المفصّل ٥٤/٢
(٣) النتائج : ٣٩٥

وقد ذكر الأخفش في معانيه ما يشهد على أنّ هذا المفعول من مقتضيات الفعل ومتعلّقٌ به كما يقول الجمهور ، يقول[١] "وأمّا قوله : "ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللّهِ [٢]" فإنّ انتصابَه على الفعل ، وهو على يَشْرِي ، كأنّه قال : لابتغاءِ مَرْضَاةِ الله ، فلما نزعَ اللامَ عَمِلَ الفعلُ ، ومثلُه حَذَرَ الْمَوْتِ [٣] " وأشباه هذا كثير . قال الشاعر:

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ ادِّخَارَهَ ... وَأُعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكَرُّمَا[٤]

لمّا حذف اللام عمل فيه الفعل".

ونجدُ الفراءَ عند توجيه قوله تعالى : " وَيَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُم فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ " يأخذ بمقالة الجمهور أيضاً فيقول[٥]: " فنصَبَ حَذَرَ على غير وقوعٍ من الفعل عليه ، لم تُرِدْ يجعلونها حذراً ، إنّما هو كقولك : أعطيتُك خَوْفاً وفَرَقاً . فأنْتَ لا تعطيَه الخوفَ ، وإنّما تعطيه من أجل الخوف ، فنصْبُه على التفسير ليس بالفعل كقوله جل وعز : " يَدْعُونَنَا رَغَبًاوَرَهَبًا[٦] " وكقوله : ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً[٧] " .

وما ذهب إليه الجمهور هو الذي نميلُ إليه .

---

(١) معاني الاخفش ١ /١٦٦ ، ١٦٧

(٢) البقره : ٢٠٧

(٣) البقره : ١٩-٢٤٣ البحر ٢ /٢٥٠

(٤) الشاهد فيه : نصب ادخاره وتكرما على المفعول له : الأول معرفة والثاني نكرة وفي هذا ردّ على من زعم أن هذه المصادر من قبيل المصادر التي تكون حالا ، وهو الجرمي وعلى ذلك لا تكون إلا نكرة انظر اللمع: ١٤١

(٥) معاني الفراء ١ /١٧

(٦) الأنبياء : ٩٠ البحر ٦ /٣٣٤

(٧) الأعراف : ٥٥ البحر ٤ /٣١٠

المفعول معه

من المنصوبات التي يقتضيها الفعلُ-لكنْ على غير اللزوم-المفعول معه. ومعنى غير اللزوم أنّه ليس شرطاً أنْ يكون هناك مصاحبٌ للفاعل وقت الحدث . ولهذا أخّرناه عن المفعول له ، لأنّه ليس ضرورةً مثلَه إذ قد يأتي الفعلُ بدونه [١] . وذلك نحو : سرتُ والنيلَ ، أي : مع النيل ، واستوى الماءُ والخشبةَ أي : مع الخشبة ، وأنا سائرٌ والنيلَ ، أي : مع النيل .فلمّا حُذفتْ مع أَقام الواو مقامَها وأوصلَ الفعلَ الذي قبلها إلى الاسم الذي بعدها، لأنّها قوّته فأوصلته إليه فانْتَصَب وقد ذهب ابنُ جنّي في اللمع[٢] إلى أنّ المفعولَ معه هذا لا يكونُ إلاّ إذا كان بحيث يصحُّ عطفُه على ما قبله من جهة المعنى ، في حين ذهب جمهورُ النحاة إلي أنّ كلَ اسم وقع بعد واو المعيّة وسبقته جملةٌ ذات فعل أوشبهِ فهو مفعولٌ معه صحّ عطفُه أو لم يصح ، وهذا الذي عليه ابن يعيش حيث يقولُ في شرح المفصّل [٣] " ولا يكونُ إلاّ بعد فعل لازم أو مُنْتَهٍ في التعدّي " والصحيحُ ما ذهب إليه الجمهور .

وتبعاً لذلك اختلف النحاةُ في ناصبه أو المقتضي لنصبه : فجمهورُ البصريين ومنهم ابن جني يقولون: بأنّ ناصبَ المفعول معه هو الفعلُ المتقدِّم أو شبهُه[٤] .

---

(١) انظر اللمع : ١٤٢ الهامش (١)

(٢) اللمع : ١٤٢ ، و انظر الخصائص ٢ /٣٨٣ ، وسرّ الصناعة ٢ /٦٣٩- ٦٤٠ دار القلم ، دمشق

(٣) شرح المفصّل ٢ /٤٨

(٤) انظر اللمع : ١٤٤ ، الهمع ١ /٢٢٠ ، فلا ينصبه العامل المعنوي كحرف التشبيه ، واسم الإشارة والظرف والجار والمجرور على مذهب سيبويه- وإنْ أجازه أبو علي

يقول سيبويه [١] :" وذلك قولُك : ما صَنَعْتَ وأَباك ، ولو تُرِكَت النَّاقةُ وفَصِيلَها لَرَضِعَها ، إنَّما أردْتَ : ما صَنَعْتَ مع أَبيك ، ولو تُرِكَت الناقةُ مع فصيلِها ، فالفصيلُ مفعولٌ معه ، والأَبُ كذلك ، والواوُ لم تغيرِّ المعنى ، ولكنَّها تُعْمِلُ في الاسم ما قبلها ".

فقد حاولَ سيبويه بهذا أنْ يجعلَ الفعلَ بمعونة الواو هو الذي نصبَ الاسمَ الواقعَ بعدها .

وقد شرح السيرافي مذهبَ سيبويه هذا فقال[٢] : مذهبُ سيبويه أنّ مابعد الواو منصوبٌ بالفعل ، لأنّها بمعنى مع ، وهي والواو يتقاربان،فإنّهما جميعاً يفيدان الانضمام ، فأقاموا الواو مقامَ مع لأنّها أخفُّ في اللفظ، وجعلوا الإعرابَ الذي كان في مع في الاسم الذي بعد الواو لأنّها حرفٌ ، كما فعلوا في المستثنى بإلاّ فأظهروا الإعرابَ فيما بعدها .

ثم يقول السيرافي بعد ذلك : وخالفَه الزجّاج[٣] فقال : إنّ النصبَ في هذا الباب بإضمار فعل ، كأنّه قال : ماصنعتَ ولابستَ أباكَ . وزعم أنّ ذلك من أجل أنّه لايعملُ الفعلُ في المفعول وبينَهما الواو .

فمحاولةُ سيبويه أنْ يجعلَ الاسمَ المنصوبَ بعد الواو متعلّقاً بالفعل

---

(١) الكتاب ١ /٢٩٧

(٢) المصدر السابق نفسه . هامش رقم (٢)

(٣) هذا هو المذهب الثاني في ناصب المفعول معه وهو للزجاج وإنْ كان عندي هو الصحيح بخلاف ماصرّح به صاحب اللمع . انظر :١٤٤ من اللمع

الذي قبلها محاولةٌ أراها لاتتّفقُ ومنهجَ سيبويه ، لأنّ صنعتَ التى قبل الواو في قولهم : ماصنعتَ وأباكَ ، لاتطلبُ أباك بحسب دلالتها كما تطلبُ كَتَبَ مابعدها في قولهم : كتبْتُ الدرسَ .

من هنا يبدو لي أنّ تقديرَ الزّجاج : إنّ أباكَ منصوبٌ بفعل محذوف تقديرُه لابست ، تقديرٌ سليم ، لأنّ العربَ تحذفُ كثيراً من كلامها .

وما ذهب إليه سيبويه هذا هو الذي عليه صاحبُ الأصول ، يقول ابنُ السرّاج [١] : "اعلم : أنّ الفعلَ إنّما يعملُ في هذا الباب في المفعول بتوسّط الواو . . . . ".

وذهب ابو الحسن الأخفش [٢] : إلى أنّه منصوبٌ انتصابَ الظرف مع الذي وقعت الواو موقعَه . يقولُ في معانيه عند توجيه قوله تعالى : "خَلَطُوا عَمَلاً صَالِحاً وآخَرَ سَيِّئاً "[٣] مؤيّداً ما ذهب إليه [٤] : "فيجوز في العربية أنْ يكونَ بِآخَرَ ، كما تقول : اسْتَوى الْمَاءُ والْخَشَبَةَ ، أي بالخشبة . و : خَلَطْتُ الماءَ واللبنَ ، أي باللبنِ".

هذا الذي زعمَه الأخفشُ وإنْ كان فيه بعضُ الغرابة إلاّ أنّه راجعٌ إلى قوله بالخلاف ، لهذا يبدو كأنّه موافقٌ للكوفيين فيما ذهبوا إليه .

---

(١) الأصول ١ /٢٠٩

(٢) اللمع : ١٤٤ الهامش

(٣) التوبة : ١٠٢ البحر ٥ /٩٤-٩٥

(٤) انظر معاني الأخفش ٢ /٣٣٦

وقد ذهبَ الكوفيون إلى أنّ المفعولَ معه منصوبٌ على الخلاف[١] وقد رُدَّ بأنّ الخلافَ معنىً من المعاني ولم يثبتْ النصبُ بالمعاني المجرّدة .

على حين خالفهم الفرّاء في هذا ذاهباً إلى أنّه منصوبٌ بفعل مقدّر، وكأنّ الزجّاجَ متابعٌ له ، وهو عندنا الصّحيح .

يقول الفرّاء عند التّفسير لقوله تعالى : "فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ" [٢] : " [٣] ونصبتَ الشركاءَ بفعلٍ مضمر ، كأنك قلت:فأَجْمِعُوا أمْرَكُم وادْعَوا شُرَكَاءَكُم ". وكذلك هي في قراءة عبدالله . والضمير [٤] هاهنا يصلح القاؤه ، لأنّ معناه يشاكلُ ما أظهرت ، كما قال الشاعر :

ورأيْتُ زوجَك في الوغَـى متقلّـِّداً سيفـاً ورمحـاً

فنصبْتَ الرمحَ بضمير الحمل ، غيرَ أنّ الضميرَ صَلُحَ حذفُه لأنّهما سلاحٌ يُعرَفُ ذا بذا ، وفعلُ هذا مع فعل هذا ".

وذهب الجرجاني [٥] : إلى أنّ ناصبَه الواو ، لاختصاصها بما دخلت عليه من الاسم فعملت فيه ، ورُدَّ بأنّه لو كان كذلك لاتّصل الضميرُ معها كما يتّصلُ بإنَّ وأخواتِها ، وبأنّه لانظيرَ لها إذ لايعملُ الحرفُ نصباً إلا وهو مشبّهٌ بالفعل .

---

(١) انظر الهمع ١ /٢٢٠ ، اللمع : ١٤٤ وص٤٣ من بحثنا .

(٢) يونس : ٧١ البحر : ١٧٨

(٣) معاني القراء ١ /٤٧٣

(٤) يريد الفراء : الفعل المحذوف العامل للنصب وهو هنا أُدعو

(٥) انظر الهمع ١ /٢٢٠

هذا ماكان من المذاهب على اختلافها في ناصب المفعول معه . فمع أنّ نصبَه على غير اللزوم من الفعل لكونه غيرَ ضرورة ، نجد هذه المذاهب تحاولُ ايجادَ علاقة أو رابطة تربطُ هذا المفعولَ المنصوب بالذي قبلَه سواء أكانت فعلاً أم أداةً أم الاثنين معاً .

الحـــال

من مطلوبات الفعل على سبيل التّشبيه بالمفعول هذا المُسمّى حالاً[١] .

ولابن السرّاج تقسيمٌ انفرد به عندما ذكر المشبّهَ بالمفعول ، حيث قسمَّه قسمين : فقال [٢] : " فالقسمُ الأوّل : قد يكونُ فيه المنصوبُ في اللفظ هو المرفوع في المعنى . والقسم الثاني : مايكون المنصوبُ في اللفظ غيرَ المرفوع ، والمنصوب بعض المرفوع " .

وإنّما يعني بالقسم الأوّل : الحال والتمييز ، ويعني بالقسم الثاني: المستثنى .

ويمثّل للحال بقولهم : جاءَ عبدُاللّه راكباً . يقول[٣] :" والمعنى : جاء عبدُاللّه في هذه الحال ، وراكبٌ منتصبٌ لشبهه بالمفعول " .

وإنّما يعني بشبهه بالمفعول : أنّه جيءَ به بعد[٤] تمام الكلام . فكما أنّ

---

(١) إنما سُمّيت حالاً ، لاشتقاقها من التحوّل وهو التنقّل

(٢) الأصول ١ /٢١٢ - ٢١٣

(٣) المصدر السابق ١ /٢١٣

(٤) يريد أنها فضلة تأتى بعد تمام الكلام

المفعول به يأتي بعدَ تمام الجملة بالفاعل فكذلك الحالُ يأتي بعد تمام الجملة بالفاعل أيضاً . وقد ذكر الأخفشُ هذا في معانيه فقال [١] : والحالُ في القرآن كثيرٌ ، ولايكونُ إلا في موضعِ استغناء ".

ذكرَ ذلك الأخفشُ بعد أنّ تعرّض لقوله تعالى : "إنَّ أوّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنّاسِ لِلّذي ببَكّةَ ". يقول [٢] : فهذا (يعني للذي) خبر إنَّ ثم قال : "مُبَارَكاً" ، لأنّه قد استغنى عن الخبر ، وصار "مُبَارَكاً" نَصْباً على الحال ، وَهُدىً لِلْعَالمين في موضع نصب عطف عليه ".

ثم يمضي ابنُ السرّاج بعد ذلك ذاكراً أنّ الحالَ إنّما تأتي لبيان هيئة الفاعل أو المفعول فيقولُ [٣] : "والحالُ إنّما هي هيئةُ الفاعل أو المفعول أو صفته في وقت ذلك الفعل المخبر به عنه ، ولايجوزُ أنْ تكونَ تلك الصفةُ إلا صفةً متّصفة (كذا) غير ملازمة [٤]. ولايجوزُ أنّ تكونَ خِلقةً ".

فقد يُفْهَمُ من هذا أنّ الحال لاتكونُ إلاّ من الفاعل أوالمفعول به وهو رأيُ كثيرٍ من النحويين . وقد وافقهم عليه ابنُ جنّي [٥] .

على حين نجدُ السهيلي في نتائجه يُضيفُ أمراً ثالثاً هو مجيئُها من

---

(١) معاني الأخفش ١ /٢١٠

(٢) معاني القرآن للاخفش ١ / ٢١٠ انظر البحر ٣ / ٥-٦

(٣) الأصول ١ / ٢١٣

(٤) يريد بهذا أنّ من صفات الحال أو شروطها أنْ تكون متنقلةً وأنْ تكون مشتقةً وهذا ما تكفّلت به كتب النحو المطوّلة .

(٥) انظر اللمع : ١٤٥ هامش (٣)

المصدر أيضاً ، يقول [١] : " ونعني بالحال صفةَ الفاعل التي فيها ضميرُه ، أو صفةَ المفعول ، أو صفةَ المصدر الذي عَمِل فيها ، لأنّ الصفةَ هى الموصوفُ من حيث كان فيها الضميرُ الذي هو الموصوف ، وذلك نحو : سرتُ سريعاً . وجاء زيدٌ ضاحكاً وضَربَه قائماً . فلم يعمل الفعلُ في هذا النحو من حيث كان حالاً ، لأنّ الحالَ غيرُ الاسم الذي يدلُّ عليه الفعل ، ألَا ترى أنّك لو صرّحت بلفظ الحال لم يعملْ فيها الفعلُ إلاّ بواسطة الحرف نحو : جاء زيدٌ في حال ضَحِكٍ ، ولا تقول : جاءَ زيدٌ حال ضحك ، لأنّ الحالَ غيرُ زيد ، وكذلك لا تقولُ : جاءَ زيدٌ ضَحِكاً ، لأنَّ الضحكَ غيرُ زيد ، وغيرُ المجيء ، فلا يعملُ جاء فيه إلا بواسطة ، فإذا قلت : ضَاحكاً عملَ فيه، لأنّ الضَاحِكَ هو زيد ، وإذا قلت : جاءَ زيدٌ مشياً ، عمل فيه أيضاً لا من حيث كان صفةً لزيد ، لأنّه لا ضميرَ فيه يعودُ على زيد ، ولكنْ من حيث كان صفةً للمصدر الذي هو المجيء فيعمل فيه جاء كما يعمل في المصدر " .

ناصب الحال أو الطالب لها :

يتعدّى الفعلُ إلى الحال عند سيبويه كما يتعدّى إلي كلِّ واحدٍ من المفاعيل السّالفة الذكر وإنْ كان تعدّيه له على غير سبيل اللزوم .

يقول سيبويه في كتابه [٢] : " هذا بابُ مايَعْمَلُ فيه الفعلُ فينْتَصِبُ وهو حالٌ وقع فيه الفعلُ وليس بمفعولٍ " .

---

(١) النتائج : ٣٩٤-٣٩٥

(٢) الكتاب ١/٤٤

وقد مثّل له بقولك : ضربتُ عبدَاللّهِ قائماً ، يريد سيبويه بأنّه حالٌ وقعَ فيه الفعلُ : لأنّ وظيفةَ الحال هي بيانُ هيئة الفاعل أو ا لمفعول حين وقعَ الفعلُ ولمّا كان الفعلُ يطلبُ فاعلاً أو مفعولاً . فإنّه يمكن أنْ يتعلّقَ به مايدلّ على هيئة الفاعل والمفعول،وهذا هو وجه التعلّق .

فيفهم من نصّ سيبويه هذا : أنّ العاملَ في الحال هو العاملُ في صاحبها وهذا الذي عليه كثيرٌ من النحويين . غير أنّ ابنَ جنّي في خصائصه يرى أنّ العاملَ في الحال قد يكونُ غير العامل في [١] صاحب الحال . يقول[٢] : " لأنّه قد يكونُ العاملُ في الحال غيرَ العامل في ذي الحال. نحو قولُ اللّه تعالَى : "وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقاً" [٣] .

ويقولُ في موضع آخر : [٤] "ألا ترى أنّه قد يجوزُ أنْ يكونَ العاملُ في الحال هو غيرُ العامل في صاحب الحال ، ومن ذلك قولُ اللّه سبحانَه : " وهو الحقُّ مُصَدِّقاً "فمصدِّقاً حالٌ من الحقّ والناصبُ له غيرُ الرافع للحقّ " .

يقولُ ابن جني [٥] : وإنّما جاز أنْ يعملَ في الحال غيرُ العامل في صاحبها ، من حيث كانت ضرباً من الخبر ، والخبرُ العاملُ فيه غيرُ العامل في المخبر عنه ".

---

(١) في الهمع ١ /٢٤٤ ، فقد اختلف هل يعمل فيه غير العامل في صاحبه ؟

(٢) الخصائص ٢ /٢٠

(٣) البقرة : ٩١ البحر ١ /٣٠٧

(٤) الخصائص ٣ /٦٠

(٥) المصدر السابق ٢ /٢٠

هذا العامل : متصرّفٌ وغير متصرّفٌ . يقول ابنُ جنّي في اللّمع[١] : "والعاملُ في الحال على ضربين : متصرّف وغير متصرّف " .

فالمتصرّفُ ماكان فعلاً أو شبه فعل كاسم الفاعل واسم المفعول والمصدر وأمّا غيرُ المتصرّف فما كان من العوامل جامداً كأفعل التعجّب وأفعل التفضيل .

أمّا العواملُ المعنوية كالابتداء واسم الاشارة فقد اختلفوا فيها فجوّزها السّيوطي [٢] في الهمع ومنعَها السّهيلي [٣] .

ويمنع السهيلي إيقاع [٤] الفعل الواحد في حالين إلاّ أنّ يتداخلا .

بهذا يتّضح لنا أنّ الفعلَ يقتضي الحال ويطلبه أداءً لحق معناه كما يطلبُ غيرَه وإنْ كان في طلبه له على سبيل الاستغناء .

من كلّ ماتقدّم يتبيّن لنا أنّ لدلالة الفعل أثرها في طلب الأجزاء واقتضائها وإنْ كان في طلبه لما يدلُّ عليه أقوى من طلبه لما لايدلّ عليه .

---

(١) اللمع : ١٤٥

(٢) انظر الهمع : ٢٤٤

(٣) انظر أبا القاسم السهيلي : ٣٢٤ - ٣٢٥

(٤) انظر النتائج : ٤٠٠

الفصل الأوّل :

ثانيـــاً :

أ / أثر دلالة الفعل المعجمية في اقتضائه للأجزاء

أثر دلالة الفعل المعجمية في اقتضائه للأجزاء :

لمّا كان الفعلُ يدلّ على الحدث والزمان كان لهذه الدلالة التي تُعرف بالدّلالة النحوية أو الاصطلاحية أثرُها في اقتضائه وطلبه لما بعده مما يدلّ عليه.

أمّا دلالتُه المعجمية التى تُعرفُ بالدّلالة اللغوية فهي أيضاً لها أثرٌ في اقتضاء ما بعدها وطلبه . وهذا مانبّه إليه سيبويه في كتابه [١] وإنّ مانع في ذلك أستاذنا الدكتور محمد البنّا - الذى أنكرَ بدوره في مقدّمة كتابه "الرّد على النحاة "هذا الطلبَ والاقتضاء من جهة المعنى اللغوي .

يقول سيبويه [١] : "ومثلُ ذلك : عَلِمتُ زيداً الظريفَ ، وزَعم عبدُاللّه زيداً أخاك . وإنْ قلْتَ : رأيتُ فأردْتَ رؤيةَ العين ، أو وجدتُ فأردْتَ وِجدانَ الضّالة ، فهو بمنزلة ضربتُ ولكنّك إنّما تريدُ بوجدتُ عَلِمْتُ ، وبرأيتُ ذلك أيضاً . ألا ترى أنّه يجوز للأعمَى أنْ يقولَ : رأيتُ زيداً الصالحَ .

وقد يكون علمتُ بمنزلة عَرفْتُ لاتريدُ إلّا عِلْمَ الأوّل . فمن ذلك قوله تعالى : "وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ [٢]" وقال سبحانه : "وَآخَرينَ مِنْ دُونِهِمْ لاَتَعْلَمُونَهُم اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ" [٣] فهي ههنا بمنزلة عَرفتْ كما كانت رأيتُ على وجهين ".

---

(١) الكتاب ١ /٤٠

(٢) البقرة : ٦٥ البحر ١ /٢٤٥

(٣) الأنفال : ٦٠ البحر ٤ /٥١١ - ٥١٢

بينما يقولُ أستاذُنا الدكتور محمد البنّا موجّهاً ذلك أنّ العلاقة بين المعنى النحوي لا المعنى المعجمي متصوّراً أنّ سيبويه بقوله هذا إنّما يتحدّث إلى ا لنحاة عن حقيقة الارتباط بين الألفاظ فيقول [١] : "وإذا حقّقت المعنى وساءلتني عنه فإنّى أقولُ لك : إنّه المعنى النّحوي لا المعنى المعجمي، وأعني بالمعنى النحوي ماقلناه مثلاً من أنّ الفعلَ يدلُّ على الحدث والزمان، وأنّ الفاعل من وقعَ منه الفعل أو قامَ به ، والمفعولَ : ما وقع عليه الفعل . والزمانَ والمكانَ : ماضُمِّن معنى في . وقد قلتُ أيضاً في أوّل الكتاب : واعلمْ أنّ الفعلَ الذي لايتعدّى الفاعلَ يتعدّى إلى اسم الحدثان الذي أُخذ منه، لأنّه إنّما يُذْكر ليدلَّ على الحدث . . . ويتعدّى إلى الزمان نحو قولك : ذَهَبَ ، لأنّه بُنى لما مضى منه ومالم يمض [٢] . . . ".

فأمّا المعنى اللغوي الذي تجده في المعجم فإنّه لايطلبُ شيئاً ، والدليلُ على ذلك أنّ المعنى اللغوي الواحد تجدُ صيغةً من الصيغ معه متعدّية ، وتجدُ صيغةً أخرى معه لازمة ، وبحسْبِك أنْ تنظرَ إلى مادة "ضَرَبَ"في صيغها المتعدّدة لتعرفَ أنّه لا اعتبار للمعنى اللغوي ، خذ مثلاً : ضَرَبَ ، ضُرِبَ ، تَضَارَبَ ، اضْطَرَبَ ، ضَارَبَ ، فسوف تجد أنّ معنى كلّ صيغة من هذه الصيغ هو الذي يحدّد نوع العلاقة في التركيب ، فَضَرَبَ - بفتحات - تطلب فاعلاً ومفعولاً ، وضُرِبَ - مبنية للمفعول - تطلب نائب فاعل ، وتَضَارَبَ : تطلب فاعلاً متعدّداً ، واضْطَرب : تطلبُ فاعلاً ما ، وضَارَبَ : تطلب فاعلاً ومفعولاً كلّ منهما واقعٌ منه الفعل وواقع عليه ".

---

(١) الرّد على النحاة / ت / محمد البنا : ١٦

(٢) انظر الكتاب ١ : ٣٤-٣٥

غير أنّنا لانملكُ إزاء ما كان من أستاذنا إلاّ أنْ نسردّ بشيءٍ من البسط بعضَ الدّلائل والنّماذجَ التى نَعترضُ من خلالها على ماذهب إليه والتى تبيّن بل تبرهن على صحة مانوّه إليه سيبويه من أنّ للدلالة المعجمية هذه دخلاً في الطلب والاقتضاء كما كان للدلالة النحوية قبلها أيضاً دخلٌ في الطلب والاقتضاء . هذه الدلالة تتجلّى أكثر ماتتجلّى في كان التامّة والناقصة وجعل التى من أفعال الشروع ، والتى من أفعال ا لتّحويل . وهذا ماسُنعرّجُ عليه بشيءٍ من الإيضاح فيما بعد إنْ شاء الله .

من هذه النماذج قولُه تعالى : "فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ "[١] يقول الفراء عند التعرّض لتحليل هذه الاية [٢] :" فآدمُ مرفوع والكلمات في موضع نصب . وقد قرأ بعضُ القرّاء : فَتَلَقَّى آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٌ" فجعل الفعلَ للكلمات ، والمعنى - واللّه أعلم - واحد ، لأن ما لَقِيَكَ فقد لقيتَه ، ومانَالكَ فقد نِلْتَه . وفي قراءتِنا : لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ [٣]" وفي حرف عبدالله : لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمُونَ" .

نَفهمُ من هذه الآية أنّ دلالةَ الفعل اللغوية لا الاصطلاحية للبنية تُجيزُ لكلٍّ من الاسمين بعدها أنْ يكونَ فاعلاً ومفعولاً في آن واحد بمعنى استواء كلّ من المرفوع والمنصوب في الطلب من جرّاء هذه الدلالة.

ومن النماذج أيضاً قولُه تعالى :" وَلَا يَسْأَلُ حَمِيمٌ حَمِيمًا [٤]" يقول

---

(١) البقرة : ٣٧ البحر ١ /١٦٥

(٢) معاني القراء ١ /٢٨

(٣) البقرة : ١٢٤ البحر ١ /٣٧٧

(٤) المعارج : ١٠ البحر ٨ : ٣٣١

الفراء عند التفسير لها مبيّناً مدى صلاحية الفعل من جهة دلالته اللغوية هذه لأنْ يتعدّى لواحد أو اثنين . يقول [١]: " لايَسْأَلُ ذو قرابة عن قرابته ، ولكنّهم يُعَرَّفونهم - بالبناء للمجهول - ساعة ، ثم لا تَعارفَ بعد تلك الساعة ، وقد قرأ بعضهم :"ولا يُسْأَلُ حَمِيمٌ حَمِيمًا [٢]" لا يُقالُ لحميم : أينَ حميمُك ؟ ولست أشتهي ذلك ، لأنّه مخالفٌ للتّفسير ، ولأنّ القرّاء مجتمعون على يَسأَل".

من هنا كانت هناك تراكيبٌ في العربية كان لدلالة الفعل اللغوية فيها أثرُها في اقتضاء الأجزاء وطلبها ، وهذا ما تجده بيّناً جليّاً في بعض الآيات الكريمات التي أشار إليها كلٌّ من الأخفش والفرّاء في معانيهما ، ومن ذلك ما قاله الأخفشُ عند تحليل قوله تعالى :" وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ [٣] " حيث يقول [٤]: " ولقد عَرَفْتُم ، كما تقول : لَقَدْ عَلِمْتُ زَيْداً ، وَلَمْ أَكُنْ أَعْلَمُهُ . وقال : " وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ [٥]" يقول : يَعْرِفُهُم . وقال : لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ [٦]" أي : لا تَعْرِفُهم نحن نَعْرِفُهم ، وإذا أردتَ العِلْمَ الآخرَ ، قلت : قَدْ عَلِمْتُ زَيداً ظَرِيفًا ، لأنك تُحَدِّثُ عَنْ ظَرْفه ، فلو قلتَ : قَدْ عَلِمْتُ زَيْداً ، لم يكن كلاماً " .

---

(١) معاني الفراء ٣ /١٨٤

(٢) القراءة عن عاصم - ونصب حميماً على نزع الخافض عن.

(٣) البقرة : ٦٥ البحر ١ /٢٤٥

(٤) معاني الأخفش ١ /١٠٢

(٥) الأنفال : ٦٠ البحر ٤ /٥١٣

(٦) التوبة : ١٠١ البحر ٥ /٩٣

وقال تعالى : " وَلَوْ تَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ إِنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً [١] "
هذه قراءة والقراءةُ الثانية : ولو يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إذ يَرَوْنَ الْعَذَابَ أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً " .

معنا قراءتان في هذه الاية الكريمة فعلَى الأولى : يتحتَّمُ أنَّ تكونَ ترى بصرية لاتنصبُ إلاّ مفعولاً واحداً .

وعلى الثانية : يتحتَّمُ أنْ تكونَ يرى هنا بمعنى عَلِمَ .

فالتركيبُ هنا إذاً يقتضي أنْ تكونَ يرَى علْمية تنصبُ مفعولين وقد نبّه إلى ذلك الأخفش في معانيه [٢] .

كذلك ما قاله الفرّاء أيضاً عند قوله تعالى : "وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ [٣]" . إذْ يقولُ [٤] : " صار قولُه عزّوجلّ "وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ " يميناً كما تقولُ : حَلِفي لأَضْرِبَنَّك ، وبدا لي لأضربنّك . وكلُّ فعل كان تأويلُه كتأويل بلغني ، وقيل لي ، وانتهى إليّ ، فإنّ اللام وأنْ تصلحان فيه . فتقول : قد بدا لي لأضربنّك ، وبدا لي أنْ أضْرِبَك . فلو كان : وَتَمَّت كلمةُ ربّك أنّ يملأَ جهنّم كانَ صواباً وكذلك " ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ [٥] ولو كان أنْ يسجُنُوه كان صواباً " .

---

(١) البقرة : ١٦٥ البحر ١ /٤٧١

(٢) انظر معاني الأخفش ١ /١٥٣ - ١٥٤

(٣) هود : ١١٩ البحره : ٢٧٣

(٤) معاني القراء ٢ /٣١

(٥) يوسف : ٣٥ البحر ٥ : ٣٠٥

نفهمُ من هذا : أنّ الفعلَ يمكن أنْ يطلبَ مابعدَه فاعلاً ويمكن أنْ يطلبَه جواباً للقسم ودلالتُه صالحة لتلقّي هذين الأمرين على صورتين وهذا من غرائب التراكيب في العربية .

ومن التراكيب أيضاً التى كان لدلالة الفعل اللغوية فيها أثرُها في الاقتضاء القولُ ، لأنّه إنّما يتعلّقُ بما يدلُّ على الكلام جملةً كان أو مفرداً في معنى الجملة وهذا معنى قول سيبويه [١] : "واعلم أنّ قلتُ إنّما وقعتْ في كلام العرب على أنْ يُحكى بها ، وإنما تَحكِي بعد القول ماكان كلاماً لا قولاً ، نحو : قلتُ : زيدٌ منطلقٌ ، لأنّه يحسُن أنْ تقولَ : زيدٌ منطلقٌ ، ولاتَدْخِلُ قلتُ. ومالم يكن هكذا أُسْقِطَ القولُ عنه [٢] . وتقول : قال زيدٌ إنّ عمراً خيرُ الناس . وتصديقُ ذلك قوله جلّ ثناؤُه "وإذْ قالَتِ الملائِكةُ يامَرْيَمُ إنّ اللّه اصطفاكِ " ولولا ذلك لقال : أنّ اللّه . . ".

ويقول الفرّاء في هذا المعنى عند قوله تعالى : "وَلا تقُولُوا لِمَنْ يُقْتَلُ في سَبيلِ اللّهِ أَمْوَاتٌ [٣] : [٤] "ولايجوز في الأموات النصبٌ ، لأنّ القولَ لايقع على الأسماء إذا أُضمرت وُصُوفها أو أظهرت ، كما لايجوز قلت عبدَالله قائماً ، فكذلك لايجوز نصبُ الأموات ، لأنّك مضمرٍ لأسمائهم ، إنّما يجوز النصبُ فيما قَبله القولُ إذا كان الاسم في معنى قولٍ ، من ذلك : قلتُ خيراً ، وقلتُ شـــــرّاً .

---

(١) الكتاب ١ /١٢٢

(٢) أي : لم يُدخلْ القولُ عليه .

(٣) البقرة : ١٥٤ البحر ١ /٤٤٨

(٤) معاني الفراء ١ /٩٣

فترى الخيرَ والشرَّ منصوبين لأنّهما قولٌ ، فكأنّك قلتَ : قلتُ كلاماً حسناً أو قبيحاً ؟

فعلَى هذا : ارتباطُ أموات ليست بتقول في الجملة وإنّما هي مطلوبةٌ للمضمر المحذوف والجملة وهي - هم أموات - يقع عليها القول أو هي مقولةٌ لهذا القول .

ويقول أيضاً الفراء في هذا المعنى [١] : " والعربُ تقولُ : عجبتُ من ظلمك نفسَك فينصبون النفس ، لأنّ تأويلَ الكاف رفع . ويقولون : عجبتُ من غلبتك نفسُك ، فيرفعون النفس ، لأنّ تأويلَ الكاف نصب . فابْنِ على ذا ماورد عليك " .

وإنّما ذكرتُ هذا ، لبيان أنّ نصبَ النفس في الجملة الأولى ورفعَها في الجملة الثانية إنّما اقتضاه العجب مضافاً إلى الظلم ، لأنّ المعروفَ أنّ الانسانَ لا يظلمُ نفسَه ، واقتضى الرفعُ في الجملة الثانية العجب من المضاف إلى الغلبة ، لأنّ الشأنَ ألاّ تغلب الإنسانَ نفسه .

ويكرّرُ الفرّاء هذا المعنَى وهو : أنّ القولَ إنّما يؤْتَى به ليحكى ما كان كلاماً فيقول في قول العرب [٢] : " قلتُ : إنّك قائم " فإنّ مكسورة بعد القول في كل تصرّفه ، فإذا وضعْتَ مكان القول شيئاً في معناه ممّا قد يُحْدثُ خفضاً أو رفعاً أو نصباً فتحْتَ أنّ، فقلت: ناديتُ أنّك قائم ، ودعوتُ،

---

(١) معاني القراء ١ / ٩٦ .

(٢) معاني القراء ١/ ١٨٠ .

وصحتُ وهتفْتُ . وذلك أنّك تقول : ناديتُ زيداً ، ودَعَوتُ زيداً ، وناديتُ بزيد ، وهتفْتُ بزيد ، فتجد هذه الحروفَ تنفردُ [١] بزيدٍ وحده ، والقولُ لايصلح فيه أنْ تقولَ : قلتُ زيداً ، ولا قلتُ بزيد . فنفذَتْ الحكايةُ في القول ولم تنفُذ في النداء ، لاكتفائه بالأسماء" .

إنّما نضيفُ قولَ الفرّاء هذا إلى ماسبق أنْ أضفناه إليه ، لبيان أثر الدلالة اللغوية في الاقتضاء فالقولُ موضوعٌ للحكاية وإنّما يُحْكَى ماكان كلاماً لاقولاً أي ماكان معنىً كاملاً فيه نسبة . ولذلك لايكون بعد القول إلاّ ماكان جملةً فإذا وجدنا بعد القول مفرداً واكتفى القولُ به فإنّه لابدَّ أنْ يكونَ ذلك المفرد في معنى الجملة نحو : قلتُ كلمةً [٢] .

ثم نجد له أيضاً في هذا المعنى عند قوله تعالى : "يُرِيدُ اللّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ [٣]" كلاماً جيداً . لمّا كان فعلُ الإرادة في الآية يطلبُ المستقبل ومثلُه أَمَرَ حيثُ يقول [٤] : "ألاَ ترى أنّك تقول : أمرْتُك أنْ تقومَ ، ولايصلحُ أمرتُك أنْ قمتَ . فلمّا رأوا أنْ في غير هذين تكونُ للماضي والمستقبل استوثقوا لمعنى الاستقبال بكي وباللام التى في معنى كي . وربّما جمعوا بين ثلاثهن أنشدني أبو ثروان :

أردتُ لكيما لاترى ليَ عَثْرَةً ... ومَنْ ذا الذي يُعْطَى الكمالَ فيَكْمُل [٥]

---

(١) أي لاتحتاج إلى شئ وراءه ، بخلاف القول ، فلا تقول : قلت زيداً ، وتسكت .

(٢) المراد بالكلمة : ليس المصطلح النحوي وإنما هي بمعنى الحديث .

(٣) النساء : ٢٦ البحر ٣ / ٢٢٤

(٤) معانى القراء ١ / ٢٦١ - ٢٦٢ .

(٥) انظر الهمع ٢ / ٥

ثم يقول الفراء : وربّما جمَعوا بين ما ولا وإنْ التى على معنَى الجحد . . وربّما جعلَت العربُ اللامَ مكانَ أنْ فيما أشبه أردْتُ وأمرْتُ مما يطلبُ المستقبل. أنشدي الأَنْفي من بنى أنف الناقة من بني سعد :

أَلمْ تسأَل الأَنْفيَّ يومَ يَسُوقني ... ويَزْعم أَنّى مُبْطِلُ القولِ كاذِبُهْ
أَحَاولَ إِعناتي بما قال أمْ رجَا ... ليضحكَ مني أو ليضْحك صاحبُهْ

والكلام : رجا أنْ يضحك مني . ولايجوز : ظننتُ لتقومَ . وذلك أنّ "أنْ" التى تدخل مع الظنّ تكون مع الماضي من الفعل . فتقول : أظنّ أنْ قدْ قامَ زيد ، ومع المستقبل ، فتقول : أظنّ أنْ سيقوم زيدٌ ، ومع الأسماء فتقول : أظنّ أنّك قائم . فلم تجعل اللامَ في موضعها ولاكي في موضعها إذ لم تطلب المستقبل وحده . وكلمّا رأيتَ أنْ تصلح مع المستقبل والماضي فلا تُدْخِلنَّ عليها كي ولا اللام ".

والذي يهمُّنا من كلام الفرّاء هنا أنّه لمّا كان الفعلُ أرادَ وأَمرَ ورجَا في قول الأنفي يطلبُ المستقبلَ لأنّ الانسانَ لايريد إلاّ في المستقبل ولايأمرُ بشئ ولايرجوه إلاّ في المستقبل أيضاً كان هذا هو المصحّح لوقوع لام التعليل مقام أنْ كما في الآية السابقة وكما في قوله تعالى : "وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ[1]" ، ولايجوز ذلك مع الفعل ظنّ كما قال الفراء ولامع عَلِمَ ولا مع حَسِبَ ، لأنّ الحسْبانَ والعلْمَ والظّنّ يمكن أنْ يتعلّقا بالماضي والمستقبل . ومناطُ الفرق في ذلك هو دلالةُ الفعل المعجمية لادلالتُه النحوية .

وأكبرُ مثالٍ على أثر دلالة الفعل المعجمية هذه في طلبها للأجزاء بعدها: كان التامّة والناقصة وجعلَ التى من أفعال الشّروع ومن أفعال

---

(١) الأنعام : ٧١ البحر ٤ / ١٥٨

التّحويل .

فكان ويكون : من الأفعال التى ترفعُ الأسماءَ وتنصِبُ الأخبارَ ، كقولك : كان زيدٌ قائماً ويكون عمرو ذاهباً ، والمصدرُ كوناً .

غيرَ أنَّ ابنَ السرّاج في أصوله ذهبَ إلى أنّها ليست أفعالاً في الحقيقة ولكنّ فيها دلالةً على الزمان يقول [١] : "وليست بأفعال حقيقيّة . وإنّما تدلّ على الزمان فقط ، وذلك قولك : كان عبدُالله أخاك ، وأصبح عبدُالله عاقلاً ، لستَ تخبر بفعل فعلَه إنّما تخبرُ أنَّ عبدَالله أخوك فيما مضى وأنّ الصباحَ أتى عليه وهو عاقل " .

ويقول في موضع آخر [٢] : المشبّه بالفاعل على ضربين : ضربٌ منه ارتفع بكان وأخواتها ، وضربٌ آخر ارتفع بحروف شُبِّهت بكان والفعل ، وأخواتُ كانَ : صَارَ ، وأصبحَ ، وأمْسَى ، وظَلّ - وأضْحَى ، ومَادامَ ، ومازالَ ، وليس" .

نفهم من هذا أنّ كانَ عند ابن السرّاج دون سائر الأفعال ، فهي وإنْ دلّت على الزمان قد سُلبَت الدّلالة على الحدث .

وهذه قضيّةٌ اختلف النحاةُ حولها اختلافاً كبيراً فمنهم من نفى دلالتَها على الحدث ، ومنهم من مالَ إلى أنّ لها دلالةً على الحدثِ كسائر الأفعال.

فلمّا كانت وظيفةُ كان وأخواتها وظيفةَ الأدوات كان المنتظرُ أنْ تُعدَّ

---

(١) الأصول ١ / ٧٤

(٢) الأصول ١ / ٨١ - ٨٢ .

حرفاً من حروف المعاني لكنّها لمّا كانت تتصرّفُ تَصرُّفَ الأفعال عُومِلَتْ معاملتها . فإذا قلنا : كان زيدٌ قائماً أو يكون زيدٌ قائماً لاتعلّق للفعل كان بجزءي التركيب . وإنما التعلّق هنا بمضمون الجملة [١] .

ألا ترى أنّ الفعلَ ينقلُ زمنَ قيام زيد إلى الماضي كما في المثال الأوّل وإلى زمن المستقبل كما في المثال الثاني . بخلاف الأفعال المتعدّية نحو ضربَ زيدٌ عمراً . فالحدثُ وهو الفعلُ ضَرَبَ يطلبُ زيداً فاعلاً له ويطلبُ عمراً معمولاً وقع عليه الحدث .

هذا بخلاف الفعل اللازم نحو : قام زيدٌ ، فإنّ القيامَ يطلبُ زيداً فاعلاً له . وقد فرّق سيبويه تفرقةً جيّدة بين المرفوع والمنصوب في نحو : كان زيدٌ قائماً . والمرفوعُ والمنصوبُ في نحو : ضَربَ زيدٌ عمراً . عاقداً بذلك موازنةً بين الأفعال المتعدّية والأفعالِ الناسخة مبيّناً أنّ المرفوعَ والمنصوبَ مع الأفعال الناسخة هما شئٌ واحد ، لأنّ القائمَ هو زيد وزيدٌ هو القائم وأمّا ا لمرفوعُ والمنصوبُ مع الأفعال المتعدّية فمختلفانِ إذ في هذه الأفعال يمكن الاقتصار على الفاعل فيقال : ضربَ زيدٌ . بخلاف الناسخة فإنّ الكلامَ معها لايتمُّ إلاّ بذكر المنصوب فلايجوزُ أنْ يقالَ : كان زيدٌ ولاظننتُ زيداً بل لابدَّ من ذكر الخبر مع كان والمفعول الثاني مع ظنّ يقول سيبويه [٢] : "ولايجوز فيه الاقتصارُ على الفاعل كما لم يجز في ظننت الاقتصارُ على المفعول الأوّل " .

---

(١) من هنا كان الفرق بين الأفعال التى تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر والأفعال التى تنصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ و الخبر، لأن الأولى إنما تطلب مضمون الجملة مثل ظن وأخواتها . أمّا الثانية : فإنما تطلب الجزئين معا : مثل : أعطيت محمداً كتاباً . وكسوت زيداً ثوباً .

(٢) الكتاب ١ /٤٥

ثم نراه في موضع آخر من كتابه يمثّل كان بالفعل المتعدّي يقول [١] : " وتقول : كنّاهم [٢] ، كما تقول ضربنَاهم . . . . ".

بهذا نستطيعُ القولَ : إنّ كان تقتضي المرفوعَ والمنصوبَ بعدها وإنّ هذا المرفوعَ والمنصوبَ يتساويان في الطلب وفي صلاحية كلّ منهما أن يقعَ موقعَ الآخر .

فمن الأوّل ماجاء عن الفراء عند توجيه قوله تعالى : "أَوَ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةً أَنْ يَعْلَمَهُ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ [٣]" حيث يقول [٤] : "الآية مَنْصُوبَة وأنْ في موضع رفع .ولوقلت : أَوَ لَمْ تَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ " بالرفع . أنْ يعلمه تجعَل أنْ في موضع نصب لجاز ذلكَ ".

ومن الثاني ماجاء عنه أيضاً في معانيه حيث يقول [٥] : "والعربُ تجعلُ النصبَ في أيّ هذين الحرفين أحبّوا . قال حسّان :

كأنّ خبيئةً من بيتِ رأسٍ يكونُ مزاجَها عسلٌ وماءُ [٦]

وهو أبينُ في المعنى:"أنْ تجعلَ الفعلَ في المزاج ، وإنْ كان معرفةً،وكلٌّ صواب . تقول : كان سيّدَهم أبوك ، وكان سيّدُهم أباك،والوجه أنْ تقولَ : كان سيّدَهم أبوك ، لأنّ الأبَ اسمٌ ثابت والسيّد صفةٌ من الصّفات ".

---

(١) المصدر السابق : ٤٦

(٢) في هذا شاهد على تصرف كان تصرف الأفعال الحقيقيه في عملها .

(٣) الشّعراء : ١٩٧ البحر ٧ /٣٩

(٤) المعانى للفراء ٢ /٢٨٣

(٥) معانى الفراء ٣ /٢١٥

(٦) انظر الكتاب ١ /٤٩

فقدْ ترفعُ كان اسماً وخبراً وهذه الناقصة . وقد ترفعُ اسماً واحداً كقولك : كان الأمرُ وكانت القِصّةُ أي : وقعَ الأمرُ ووقعتْ القِصّةُ وهذه تُسمّى التامّه المكتفية . يقول سيبويه [١] : "وقدْ يكونُ لكَانَ موضعٌ آخَرُ يُقتصَرُ على الفاعل فيه تقول : قد كان عبدُاللّه ، أي قَد خُلِق عبدُاللّه . وقد كان الأمرُ ، أي وقعَ الأمرُ . وقد دام فلان، أي ثبَتَ . كما تقول رأيتُ زيداً تريد رؤْية العين ، وكما تقول أنا وَجَدْتُه تريد وِجدان الضَّالّة ، وكما يكون أصبحَ وأَمسَى مرّةً بمنزلة كان ، ومرّةً بمنزلة قولك اسْتَيْقَظُوا ونامُوا" .

بهذا يتّضح لنا أنّ الفعلَ كان إذا جعلته عبارةً عمّا مضى من الزمان احتاج إلى خبر ، لأنّه دلّ على الزمان فقط ، تقول : كان زيدٌ عالماً ، وإذا جعلته عبارة عن حدوث الشيءِ ووقوعه استغنى عن الخبر ، لأنّه دلّ على حدث وزمان ، تقول : كان الأمرُ وأنا أعرفه مُذْ كان أي مُذْ خلق .

ومن الشواهد على كان التامّة هذه قوله تعالى : "وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلى مَيْسَرَةٍ"[٢] ، يقول الأخفش [٣] : "وإنْ كان مِمَّنْ تَقَاضَوْنَ ذو عسرة فعليكم أنْ تنظِروا إلى الميسرة.وقال بعضهم : فَنَظْرَةٌ ، وإنْ شئتَ لم تجعل لكان خبراً مضمراً ، وجعلتَ كان بمنزلة وقع " .

وقال : "إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةٌ حَاضِرَةٌ"[٤] أي : تَقَعُ [٥] تجارةٌ حاضرةٌ .

---

(١) الكتاب ١ /٤٦

(٢) البقرة : ٢٨٠ البحر ٢ /٣٣٩

(٣) معاني الأخفش ١ /١٨٨ - كذلك ينظر معاني الفراء ١ /١٨٦

(٤) البقرة : ٢٨٢ البحر ٢ /٣٥٢

(٥) معاني الأخفش ١ /١٨٩

وقد يكون فيها النصبُ على ضمير الاسم ، إلا أن تكون تلك تجارة » .
وقال : " إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم [١] .

يقول الأخفش [٢] : " فقوله : « إلا أن تكون تجارةٌ » ، استثناء خارج من أول الكلام ، وتكون "هي" تقع " في المعنى ، وهي كان التي لاتحتاج إلى الخبر، فلذلك رفع التجارة " .

وربما ألغيت كان في بعض التراكيب وهذا مما يستأنس به ، لأن وظيفتها وظيفة حروف المعاني . وماورد من ذلك قول الشاعر [٣] :

فكيف إذا مررت بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام .

إذاً لامانع من إلغاء كان لما كانت وظيفتها وظيفة حروف المعاني .

---

(١) النساء : ٣٩ البحر ٣/ ٢٢٩ - ٢٣١

(٢) معاني الأخفش ١/٢٣٤.

(٣) أنظر شرح أبن عقيل ١/ ٢٧٩ .

هذا ما كان من أمر التّمثيل بكان ومدى دلالتها اللغوية في اقتضائها لما بعدها .

أما جعل فالأمرُ كذلك معها كالذي في كان إذ لدلالتها المعجمية أثرٌ في اقتضاء الأجزاء بعدها وذلك فيما إذا كانت للشروع والإنشاء نحو : جعل السائقُ يحدو ، فتقتضي اسماً وخبراً هو جملةٌ فعلية .

أمّا إذا كانت للتّحويل نحو قوله تعالى : "فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُوراً"[1] فتقتضي جزأين مفردين . وهكذا .

إذاً دلالتُها اللغوية هي التي سوّغت مجيئها تارّةً للشروع وأخرى للتّصيير والتّحويل .

---

(١) الفرقان : ٢٣

الفصل الأول :

ثانياً :

ب / التّضمين

التضمين

قد يضمّن فعلٌ معنى فعل آخر فيقتضى اقتضاءه ، إنْ كان متعدّياً بنفسه تعدّى بنفسه وإنْ كان بحرفٍ تعدّى بحرف . وفي هذا يقول السّهيلي في نتائجه [١] : "وربّما كان الفعلُ يتعدّى بغير حرف وفي ضمن الكلام مايطلبُ الحرف ، فيدخل الحرفُ من أجله ، فالأوّلُ نحو : نَصَحْتُ لزيد [٢] ، وشَكَرْتُ لَهُ، وكِلْتُ له : المفعولُ في هذا كلّه محذوفٌ ، والفعلُ واصلٌ إلى ما بعدَه بحرف . . . ولكنّهم يقولون : نصَحْت زيداً ، فيسقِطونَ الحرف ، لأنّ النصيحةَ متضمّنةٌ للإرشاد ، فكأنّهم قالوا : أرشدْتُ زيداً ".

ثم يستطردُ السّهيلي ذ اكراً بعضَ الأمثلة على ذلك منها : يقول[٣] : "وأمّا قولُهم : سَمِعَ اللّهُ لمن حَمِدَه . فمفعولُ سَمِعَ محذوف ، لأنّ السمعَ متعلّقٌ بالأقوال والأصوات دونَ ماعداها ، فاللامُ على بابها ، إلاّ أنّها تؤذن بمعنىً زائد وهو الاستجا بة المقارنة للسمع ، فاجتمع في الكلمة الإيجاز والدّلالة على المعنى الزائد وهو الاستجابة لمن حمده".

ومن تضمين الفعل الطالب أيضاً ماجاء في المغني عند زيادة ا لباء في نحو قوله تعالى :" كَفى بِاللّهِ شَهيداً [٤]" يقول ابن هشام [٥] :"وقال

---

(١) النتائج : ٣٥٢

(٢) انظر الجمل في النحو : للزجاجي : ن / على توفيق الحمد ، دار الأمل ط /الأولى ص / ٣١ .

(٣) النتائج : ٣٥٣

(٤) الرعد : ٤٣ البحر : ٤٠٠

(٥) مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب دار ا لفكر ص ١٤٤، وانظر المعاني للفراء ٢ /١١٩

الزجّاج : دخلت لتضمّن كفى معنى اكتفِ ، وهو من الحسن بمكان . . ".

وهناك من النّماذج القرآنية مايشهد على تضمين الفعل الطالب معنى فعلٍ آخر ، من ذلك قوله تعالى : "إنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبيلَ "[١] يقول الفراء: وهو يوجّه هذه الايةَ الكريمة [٢] : "وإلى السبيل ، وللسبيل. كلُّ ذلك جا ئزٌ في كلام العرب . يقول : هديناه : عرّفناه السبيلَ ".وفي موضعٍ آخر [٣] يقول : أي أعلَمناه طريقَ الخير ، وطريقَ الشر ".

ويقول أيضاً عند توجيه قوله تعالى : "يَشْرَبُ بِهَا "[٤] "وَيَشْرَبُهَا : [٥] "سواء في المعنى ، وكأنّ يشرَبُ بها : يَرْوَى بها ، وينقع . وأمّا يشربونَها فبيّن ، وقد أنشدنى بعضهم .

شَرِبْنَ بِمَاء البحرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نئيجُ

ومثله : إنّه ليتكلّم بكلامٍ حَسَنٍ ، ويتكلّم كلاماً حسناً"ومثلُه أيضاً قوله تعالى : "وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ "[٦] - [٧] .

ولهذا التّضمين أثرٌ واضحٌ في تعدّد المقتضِي أو تغيير صورة المقتضَى إذ الملاحظ في بعضِ الأساليب أنّ الفاعلَ قد يظهرُ في صورة

---

(١) الإنسان : ٣ البحر ٨ : ٣٦٤

(٢) معانى القراء ٣ /٢١٤

(٣) المصدر السابق نفسه ٣ /٢٣٧

(٤) الإنسان - ٦ البحر ٨ : ٣٩٥

(٥) المعانى ٣ /٢١٥

(٦) البلد : ١٠ البحر ٨ : ٤٧٦

(٧) انظر المعاني للفراء ٣ /٢٦٤

المجرور ، لاعتبارات بلاغية وقد نبّه إلى ذلك الفراء عند قوله تعالى : "كَفَى بنفسِك اليَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبا [١] " وكلٌّ مافي القرآن منْ قوله :وكَفَى بربّك . وكفَى باللّه وكفَى بنفسك اليوم يقول : [٢] "فلو أُلقيت الباء كان الحرفُ مرفوعاً ، كما قال الشاعر :

ويخبرني عن غائب المَرْء هَدْيُه كفى الهَدْيُ عَمَّا غَيَّب المرءُ مُخبرا

وإنّما يجوز دخول الباء [٣] في المرفوع إذا كان يُمدح به صَاحبهُ ، ألا ترى أنّك تقول : كفاكَ به ونهاكَ به وأكرِم به رجلاً ، وبئِس به رجلاً ، ونعم به رجلاً ، وطاب بطعامك طعاماً ، وجادَ بثوبك ثوباً . ولو لم يكن مدحاً أو ذمّاً لم يجز دخولها ، ألاترى أنّ الذي يقول : قامَ أخوكَ أوقعد أخوك لايجوز له أنْ يقول : قام بأخيك ولاقَعَد بأخيك ، إلّا أن يُريد قام به غيره وقعَد به ".

من كلِّ ماتقدّم يتبيّن لنا أنّ لدلالة الفعل المعجمية أثراً في الطلب والاقتضاء كما كان الأمرُ كذلك مع دلالته النحوية . كذلك الأمر في التّضمين إذ يقتضي المتضمّن كلّ مايقتضيه الفعل المتضمّن من التعدّى واللزوم .

---

(١) بني اسرائيل : ١٤ البحر ٦ /١٥

(٢) معانى القراء ٢ /١١٩ وانظر المصدر نفسه ٢ /١٣٩ اية ٢٦الكهف "ابصِرْ به واسْمِعْ".

(٣) انظر مغنى ا للبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري ، دار الفكر ، ص ١٤٤

الفصل الأول :

ثالثاً :

الأمور التى توجِّه حدث الفعل مثل بنائه للمفعول ودخول الزّوائد عليه .

الأمور التي توجّه حدث الفعل

عرفنا فيما مضى أنّ لدلالة الفعل اصطلاحيةً كانت أو معجميةً أثراً في اقتضاء الأجزاء بعدَه ، وسنعرفُ هنا في هذا المقام أنّ لدلالة صيغته أيضاً أثراً في هذا الاقتضاء والطلب مثل بنائه للمفعول ، ودخول الزّوائد عليه .

من هنا ومن دلالة صيغة الفعل هذه كانت هناك أمورٌ توجّه حدثَ الفعل ، لها أثرٌ في اقتضاء الأجزاء وطلبها .

أجلُّ هذه الأمور وأعظمُها إبانةً مدى قصوره وتعدّيه . يقول في هذا الشأن ابن يعيش [1] : "اعلم أنّ الأفعالَ على ضربين متعدٍ وغيرُ متعدٍ". فالمتعدّى : ما يفتقرُ وجودُه إلى محل غير الفاعل والتعدّى التّجاوز ... أي إنّ الفعلَ تجاوزَ الفاعلَ إلى محلّ غيره . وذلك المحلّ هو المفعولُ به ... فكلُّ ما أنبأَ لفظُه عن حلوله في حيّز غير الفاعل فهو متعدٍ نحو ضربَ وقتلَ ألا ترى أنّ الضربَ والقتلَ يقتضيان مضروباً ومقتولاً ، ومالم ينبئ لفظُه عن ذلك فهو لازمٌ غيرُ متعدٍّ نحو قامَ وذهبَ ، ألا ترى أنّ القيامَ لايتجاوز الفاعل وكذلك الذهابَ .. وكذلك القيام بخلاف ضربَ وأشباهه".

هذا الفعلُ المتعدّى على ثلاثة أضرب : متعدٍّ إلى مفعولٍ واحد ومنها: أفعالُ الحواس كلّها . إذ تتعدّى هذه إلى مفعولٍ واحد نحو : أبصرتُه وشممْتُه وذقتُه ولمسْتُه وسمعْتُه فكلُّ واحد من هذه الأفعال يقتضي مفعولاً ممّا تقتضيه تلك الحاسّة .

---

(١) شرح المفصّل ٧ /٦٢

ومتعدٍ إلى اثنين : وهو على ضربين : أحدهما : مايتعدّى إلى مفعولين الأوّل منهما غير الثاني . والآخر : مايتعدّى إلى مفعولين الثاني هو الأوّل.ومتعدٍّ إلى ثلاثة : وهو أفعال منقولة [١] مما كان يتعدّى إلى مفعولين نحو أعلمت زيداً عمراً فاضلاً . فأعلم منقول من علم وقد كان مما يتعدّى إلى مفعولين الثاني منهما هو الأوّل وصار بعد نقله بالهمزة يتعدّى إلى ثلاثة . يقول سيبويه مشيراً إلى باب الفاعل الذى يَتعدّاهُ فعلُه إلى ثلاثة مفعولينَ [٢] : "وذلك قولك : أَرَى اللّهُ بشراً زيداً أباك ، ونَبَّأْتُ زيداً عمراً أبا فلان ، وأَعْلَمَ اللّهُ زيدًا عمرًا خيرًا منك . . . ".

ولتعدية الفعل أسبابٌ ثلاثة : الهمزة وتضعيف العين وحرف الجر . هذه الثلاثة تتّصل بغير المتعدّي فتصيّره متعدياً وبالمتعدّى إلى مفعول واحد فتصيره ذا مفعولين . وتتّصل الهمزة بالمتعدّي إلى اثنين فتنقله إلى ثلاثة يقول ابنُ يعيش هنا [٣] : "فإذا أردتَ أنْ تعدّى ماكان لازماً غيرَ متعدٍ إلى مفعول كان ذلك بزيادة أحد هذه الأشياء الثلاثة وهي الهمزةُ وتضعيفُ العين وحرف الجرّ . فأمّا الأوّلُ : وهو زيادةُ الهمزة في أوّله فنحو ، ذهب وأذهبته وخرج وأخرجته قال اللّهُ تعالى : " أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ [٤] " وقال : " كَمَا أَخْرَجَ أَبَوَيْكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ [٥] . . . ".

---

(١) انظر شرح المفصّل ٧ /٦٤

(٢) الكتاب ١ /٤١

(٣) شرح المفصّل ٧ /٦٥

(٤) الأحقاف : ٢٠ البحر ٨ : ٦٢

(٥) الأعراف : ٢٧ البحر ٤ /٢٨٣

وأمّا التضعيفُ فنحو قولك : فَرِحَ زيد وفرّحتَه وغرِمَ وغرّمته ونبلَ ونبّلته ونزلَ ونزّلته ... وأمّا حروفُ الجر فنحو قولك : مررتُ بزيدٍ ونزلْتُ على عمرو فهذه الحروف إنّما دخلَت الاسمَ للتّعديةِ وإيصال معنى الفعل إلى الاسم [١] ... " .

ومن أصناف الفعل أيضاً ومن الأمور التي توجّه حدثَه بناؤهُ للمفعول. فبناءُ الفعل للمفعول يؤدّي إلى حذف ا لفاعل ويحلُّ المفعول محلَّ الفاعل ، هذا إذا كان الفعلُ متعدّياً لواحد . فإذا كان متعدياً لاثنين يحلُّ المفعولُ الأوّل محلَّ الفاعل . وقد كرّر سيبويه [٢] التّنبيهَ على أنّ هذا التّحويل لا يترتّبُ عليه اقتضاء الفعل لمفعول آخر بدل الذي تحوّل إليه الإسناد .

يقول ابن أبي الربيع في باب ما لم يُسَمَّ فاعلُه [٣] : " فإذا قلتَ : قامَ زيدٌ ، وضَربَ زيدٌ ، فهذا وما أشبهه بُني للإسناد إلى الفاعل ، ولذلك أُخِذا من الحَدَث . وإذا قلتَ ضُربَ زيدٌ فهذا وما أشبهه بُني للإسناد إلى المفعول به . وعمدةُ الأوّل الفاعل ، وعمدةُ الثاني المفعول به ، لأنَّ الفعلَ بُنِي لهما ، والعُمَدُ هي التي تُرفع والفضلاتُ تُنصَب " .

ثم يستطرد قائلاً أيضاً [٤] : " والعربُ أتت بالمفعول فضلةً في بناء

---

(١) وذلك لأن الفعل قبلها لا يصل إلى الاسم بنفسه ، لأنها أفعال ضعّفت عرفاً واستعمالاً فوجب تقويتها بالحرف ، انظر شرح المفصّل ٧ /٦٥

(٢) انظر الكتاب ١ /٤٢ -٤٣ ، وانظر شرح المفصّل ٧ /٦٩

(٣) البسيط لابن أبي الربيع : ٩٥١

(٤) البسيط : ٩٥٣

الفاعل ، ولم تأت بالفاعل فضلةً في بناء المفعول ، ومثالُ ذلك : أَنَّ العربَ تقولُ: ضَرَبَ زيدٌ عمراً ، ترفعُ زيداً ، لأنّه الذي أُسنِدَ إليه الفعل ، وتَنْصِبُ عمراً ، لأَنّه فضلةٌ جاءت لبيان متعلَّق الضرب ، وليس الفعل طالباً لها بِبِنْيَتِهِ ، وإنّما يطلبها الفعل بحروفه " .

(فإذا قالوا ضُرِبَ زيدٌ ، عمروٌ) لم يأْتُوا بالفاعل منصوباً بل أتوا به مرفوعاً بإضمار فعل ولم يأتوا به فضلةً منصوباً .

اثبتُّ هذا (ما بين القوسين) حسب ما رجّحَه أستاذي المشرف .

ويقول ابنُ أبي الربيع في هذا المعنى أيضاً [١] : " الذي أوجبَ رفعَ الفاعل هو كونُ الفعل أُخِذَ من الحدث وبُنِيَ للإسناد إليه ، وإذا غيَّرت ضَرَبَ إلى ضُرِبَ ، صِرْت بلَا شكٍّ طالباً ببِنيته المفعول ، كما طلبَ ببِنْيته الفاعل " .

لأجل هذا كلّه كان الفعلُ منبعَ التّغيير في الجملة الفعلية ، فأيُّ تغيير فيه يتبعُه تغييرٌ فيما يقتضيه .

من هنا كان لهذا التّغيير أثرُه في اقتضاء المعمولات بعدَه .

وممّا يشهدُ على أنّ منبعَ التغيّر في الجملةالفعليةالفعلُ قولُه تعالى : "وَلَا يَسْمَعُ الصُّمَّ الدُّعَاءَ [٢] " يقول الفرّاء [٣] : " ترفعُ الصُّمّ ، لأنّ الفعلَ لهم " وقد قرأ أبو عبد الرحمن السُّلَمِيّ " ولا تُسْمِعُ الصُمَّ الدعاءَ ، نصبَ الصُمَّ بوقوعِ الفعلعليه".

يتّضح من ذلك أنّه قد يغيّرُ التركيبُ في الجملة ، لأنّ الفعلَ على

---

(١) المصدر السابق نفسه ٩٥٣ - ٩٥٤ .

(٢) الأنبياء : ٤٥ البحر ٦ : ٣١٤ .

(٣) معاني الفراء ٢ / ٢٠٥ .

هذه القراءة من أَسْمعَ وأسمعَ تقتضي مفعولين ولذلك نُصِبَ الصمُّ والدعاءُ مفعولين للفعل .

ومثلُ ذلك أيضاً قوله تعالى : "وَتَرَى النَّاسَ سَكْرَى وَمَا هُمْ بِسَكْرَى[١]" يقول الفراء [٢] : " وقد ذكرَ أنَّ بعضَ القرّاء قرأ « وَتُرَى الناسَ " وهو وجه جيّد يريدُ : مثلَ قولك : رُئِيتَ أنّك قائمٍ ورُئيتُك قائِمًا فتجعل سكارى في موضع نصب لأنّ تُرَى تحتاجُ إلى شيئين تنصبهما ، كما يحتاج الظنّ ".ومثله قوله تعالى : لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا [٣] [٤] ".ومثله أيضاً قوله تعالى :" نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الأَمِينُ [٥] " يقول الفراء عند توجيه هذه الآية [٦] : " كذا قرأها القرّاء. وقرأها الأعمش وعاصم والحسَن " نَزَّلَ بِهِ " بالتّشديد . ونصبوا " الرُوحَ الأمِين " وهو جبريل " عَلَى قَلْبِكَ " يتلوه عَليك . ورَفع أهْلُ المدينة الرُّوح الأمين وخَفَّفُوا نَزل وهما سواء في المعنى ".

وقوله تعالى : "وَيَرَى فِرْعَوْنُ وَهَامَانُ وَجُنُودُهُمَا [٧]" يقول الفراء عند هذه الآية أيضاً [٨] :" هكذا قراءة أصحاب عَبد الله بالياء والرفع.

---

(١) الحج : ٢

(٢) المعاني ٢ /٢١٤-٢١٥

(٣) النور : ٥٧ البحر ٦ : ٤٦٧ . والقراءة الأخرى « يحسبنهم » بالياء ، فالذين مرفوع

(٤) انظر معاني القراء : ٢ /٢٥٩

(٥) الشّعراء : ١٩٣ البحر ٧ /٣٩

(٦) المعاني ٢ : ٢٨٤

(٧) القصص : ٦ البحر ٧ : ١٠٤

(٨) معاني القراء ٢ : ٣٠٢

والنَاسُ بعدُ يقرأونها بالنّون : ونُرِى فِرْعَوْنَ وهامَانَ وَجُنُودَهُمَا "بالنصب.ولو قرئت بالياء ونصب فرعون ، يريد : ويُرِىَ اللّهُ فرعونَ كان الفعْل لله.ولم أسمع أحداً قرأبه " .

ويقول الفراء أيضاً عند قوله تعالى :" غُلِبَتِ الرُّومُ (١)" : " (٢) القُرّاءُ مجتمعون على غُلِبَت " إلاّ ابنَ عمر فإنه قرأها غَلَبَتِ الرّومُ . . . " .

ومثلُ ذلك أيضاً قولُه تعالى :" إِذِ الْأَغْلَالُ فِى أَعْنَاقِهِمْ وَالسَّلَاسِلُ (٣)" يقول الفراء: (٤)" ترفع السلاسل والأغلال ، ولو نصبت السلاسل وقلت : يسْحَبون ، تريد يَسْحَبونَ سَلاسلَهم في جهنّم " .

وقد تنقَلُ صيغةُ الفعل إلى صيغة الاسم ، ذكرَ ذلك الفرّاء في معانيه عند تحليل قوله تعالى :" أَفَحَسِبَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ يَتَّخِذُوا (٥) " أنّ هناك قراءةً أخرى تُروَى عن الإمام علي وهي : " أَفَحَسْبُ الذِينَ كَفَروا " يقول الفراء (٦):" فإذا قلت : أَفَحَسْبُ الذين كَفرُوا فأَنْ رفعٌ وإذا قلت :" أفحَسِبَ كانت أنْ نصبًا " .

بهذا يتّضح لنا جلياً أنّ للصيغة دخلاً في الطلب واقتضاء الأجزاء بعدها ، كما كان لدلالتها النحوية واللغوية دخلٌ أيضاً في هذا الطلب والاقتضاء.

---

(١) الروم : ٢ البحر ٧ /١٦٠

(٢) معاني الفراء ٢ /٣١٩

(٣) المؤمن : ٧١ البحر ٧ /٤٧٥

(٤) معاني الفراء ٣ /١١

(٥) الكهف : ١٠٢ البحر ٦ /١٦٢

(٦) معاني الفراء : ٢ /١٦٠-٦١

الفصل الأول :

رابعاً :

الفرق بين الفعل المتصرِّف والجامد في ترتيب أجزاء الجملة .

الفرق بين المتصرّف والجامد في ترتيب أجزاء الجملة

لقد تنبّه القدماءُ إلى أثر التصرّف والجمود فيما يقتضيه الفعل ، وقد انتهوا إلى أنّ الفعلَ إذا كان متصرّفاً فإنّه يكون له استعمالاتٌ متعدّدة، وقد نبّه سيبويه على ذلك وهو يذكرُ كان الناقصة والتّامة ووَجَدَ التى تنصبُ مفعولين والتى تنصبُ مفعولاً واحداً ، ثم انتقل بعد ذلك إلى ليس فقال :[١] "فأمّا ليس فإنّه لايكون فيها ذلك ، لأنّها وضعَتْ موضعاً واحداً [٢] ، ومن ثَمّ لم تصَرَّف تَصَرُّفَ الفعلِ الآخَر ".

يريد سيبويه بذلك : أنّ الجامدَ لايتصرّفَ تصرّفَ الفعل الآخر . ومن ثمّ لايجوزُ التقديمُ والتأخيرُ معه كما يجوز ذلك مع المتصرّف . يقول مبيّناً أثرَ هذا ا لتصرّف في ترتيب الأجزاء[٣] : "وإنْ شئتَ قدّمتَ وأخّرتَ فقُلْتَ كُسِيَ الثوبَ زيدٌ ، وأُعْطِيَ المالَ عبدُاللّه كما قلت ضربَ زيداً عبدُاللّه . فأمرُه في هذا كأمر الفاعل ".

ويقولُ أيضاً مبيّناً أثرَ الجمود في اقتضاء الفعل للأجزاء بعدَه وترتيبها [٤] :" وذلك قولُك ما أحْسَنَ عبدَاللّه!زعم الخليلُ أنّه بمنزلة قولك : شيئٌ أحسنَ عبدَاللّهِ ، ودَخَلَه معنَى التعجّب . وهذا تمثيلٌ ولم يُتَكلّم به ".

---

(١) الكتاب ١ / ٤٦

(٢) يعنى أنها جامدة لاتتصرّف .

(٣) الكتاب ١ /٤٢

(٤) الكتاب ١ /٧٢-٧٣

ولايجوز أنْ تقدِّمَ عبدَالله وتؤخِّرَما ولاتزيلَ شيئاً عن موضعه ، ولاتقول فيه:مايُحْسِنُ ، ولاشيئاً ممّا يكون في الأفعال سوى هذا ".

من كلِّ ذلك يظهرُ لنا أنّ هذا الاتّساعَ في الاستعمال للمتصرّف وجوازَ التقديم والتّأخير معه ، كلُّ ذلك لا يتأَتّى مع الجامد لجموده وضعفه عن مرتبة المتصرّف .

من هنا كان الفرقُ بين الفعل المتصرِّف والجامد في ترتيب أجزاء الجملة واقتضائها .

الفصل الأوّل :

خامســـــــاً :

أصول التَّعليـــــق

أصول التعليق

لايطلبُ عاملان معمولاً واحداً

للتّعليق أصولٌ نشأتْ عنها بعضُ أبواب النحو ، وأوّلُها : لايطلبُ فعلان معمولاً واحداً . وقد نشأ عنه بابُ التنازع .

الثاني : لايطلبُ أيضاً الفعلُ الاسمَ وضميرَه ، وقد نشأ عنه بابُ الاشتغال .

فأمّا التنازعُ فقد وضعَ النحاةُ حولَه أصلاً يقول : إنّه لايجوز أنْ يتسلّطَ عاملان على معمولٍ واحد ففي نحو : ضربتُ وضَرَبَني [1] زيدٌ ، وضرَبَني وضربتُ زيداً ، العاملُ في اللفظ . كما يقول سيبويه أحدُ الفعلين. وأمّا في المعنى فكلاهما يطلبُ الاسمَ ، ولكنْ لايظهرُ في اسم واحد رفعٌ ونصبٌ .

والنحاةُ متّفِقُون على أنّه يجوز أنْ يعملَ أحدُ العاملين ، ولكنّ البصريين اختاروا أنْ يعملَ الفعلُ الأخير واختار الكوفيون أنْ يعملَ الفعلُ الأوّل .

وأصلُ التنازع [2] أنْ يكون بين عاملين في معمول واحد ، وقد يتنازع ثلاثة ، وقد يكون المتنازع فيه متعدّداً - وفي الحديث [3] : تسبّحون

---

(١) انظر الكتاب ١ /٧٣

(٢) انظر التصريح ١ /٣١٦

(٣) شاهده : تنازع الثلاثة يسبحون ... في اثنين الظرف دبر ونائب المصدر ثلاثا فأعمل الأخير لقربه فنصب دبر على الظرفية وثلاثاً على المفعولية المطلقة .

وتُكَبّرونَ وتُحَمِّدُونَ دُبرَ كلّ صلاة ثلاثاً وثلاثين .

ولاتنازعَ بين حرفين [١] وإنْ أجازه ابن العِلْج [٢] . مستدلّاً بقوله تعالى : "فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا " [٣] وردَّ بأنَّ إنْ تطلبُ مثبتاً ولمْ تطلبُ منفياً . ولا تنازعَ أيضاً بين جامدين وإنْ أجازه المبرِّد [٤] في فعل التعجّب نحو: ما أحسنَ وأجملَ زيداً، وأَحْسِنْ وأَجْمِلْ بعمرو .

ولايقع التنازع كذلك في عاملٍ مكرَّر للتّقوية والتّوكيد . نحو : "هيهاتَ هيهاتَ العقيق " ونحو : إيّاك إيّاك اللاحقون .

ولايقع أيضاً في الاسم المرفوع الواقع بعد إلاّ نحو : ما صابَ قلبي وأضناه إلاّ كواعبُ .

العامل فيه :

أحدُهما : السّابق [٥] أو الثاني باتّفاق الفريقين لأنّ إعمالَ كلّ منهما مسموعٌ من العرب .

لكنّ هناك خلافاً بين الفريقين في الأوْلى منهما بالعمل : فقد [٦] ذهب الكوفيون في إعمال الفعلين ، نحو : أكْرَمَنِي وأكْرَمْتُ زَيداً ، وأكْرَمْتُ

---

(١) لأنّ الحروف لادلالة لها على الحدث حتى تطلب المعمولات .
(٢) انظر التصريح ٣١٧/١
(٣) البقرة : ٢٤ البحر ١٠٦/١
(٤) انظر شرح الأشموني ١٠٠/٢
(٥) انظر الهمع ١٠٩/٢ ، التصريح ٣١٩/١
(٦) انظر الإنصاف : ٨٣/١ م - ١٣

وأكرَمَني زيدٌ ، إلى أنّ إعمالَ الفعل الأوّل أوْلَى ، وذهبَ البصريون إلى أنّ إعمال الفعل الثاني أوْلى .

والأسبقُ عند الكوفية أحقُّ لسبقه ولسلامته من تقديم مضمره على مفسّره[١] .

والأقربُ من العاملين أحقُّ بالعمل من الأسبق عند البصرية لقربه ولسلامته من الفصل بين العامل ومعموله .

فإنْ أعملنا الأوّل في المتنازع فيه على اختيار الكوفيين أعملنا الأخيرَ في ضميره مرفوعاً كان أو منصوباً أو مجروراً ، وإنْ أعملنا الثاني على اختيار البصريين أعملنا الأوّل في ضميره إنْ كان مرفوعاً فقط ولا يحذفونه ، لأنّه عمدةٌ وإنْ لزمْ معه الإضمارُ قبل الذكر وعودُ الضمير على متأخّرٍ في اللفظ والرتبة إلاّ أنّه مغتفرٌ[٢] في هذا الباب .

وقال الفراء : العاملُ فيه كلاهما [٣] إنْ اتّفقا في الإعراب المطلوب نحو: قامَ وقعدَ زيدٌ فجعله مرفوعاً بالفعلين كما يُسْندُ للمبتدأ خبران ، وكما يُرْفَعُ منطلقان في زيدٌ وعمرو منطلقان بالمعطوف والمعطوف عليه معاً ، لأنّهما يقتضيانه ، والجُمْهور منعوا ذلك حذراً من اجتماع مؤثّرين على أثر واحد وذلك مفقود في الخبرين عن مبتدأ كما هو واضح " .

غير أنّ هشاماً والكسائي [٤] والسّهيلي يوجبون حذفَ الضمير

---

(١) انظر الهمع ١٠٩/٢ ، والمقتضب ٧٣/٤ .

(٢) انظر التصريح ٣٢٠/١ .

(٣) انظر الهمع ١٠٩/٢ وانظر شرح الأشموني والصبان ١٠٣/٢ .

(٤) انظر التصريح ٣٢١/١ ، وانظر أبا القاسم السهيلي : ٣٨٠ .

المرفوع على الفاعلية هرباً من الإضمار قبلَ الذكر .

نفهمُ من هذا أنّ إعمالَ أحدَ العاملين يعلّقُ الآخرَ عن العمل في ذلك الاسم فيعمل بدوره في ضميره إنْ ارتضاه القياسُ ولم يأبَه .

وقد عرضَ ابن مضاء [١] لقضيّة التنازع وفصّل القولَ فيها بما لا يخرجُ عن مقالات النحاة السابقين .

لايطلبُ الفعلُ الاسمَ وضميرَه :

من أصول التّعليق أيضاً أنّ الفعلَ لا يطلبُ الاسمَ وضميرَه ، وذلك في نحو : زيداً ضربته ، لا يجعلون زيداً مطلوباً لضَرَبَ ، لأنَّ ضَرَبَ قد نَصَبَ ضميرَه – ضميرَ زيد .

من هنا نشأ عندَنا في النحو بابٌ يُدْعَى بابَ الاشتغال ويقدّرُ النحاةُ لهذا الاسم المنصوب ناصباً .

يقول سيبويه [٢] : " وإنْ شئت قلت : زيداً ضربتُه ، وإنَّما نصبُه على إضمار فعلٍ هذا يفسّره ، كأنَّك قلتَ : ضربتُ زيداً ضربتُه ، إلاّ أنّهم لايُظهِرون هذا الفعلَ هنا للاستغناءِ بتفسيره ، فالاسمُ ها هنا مبنيٌّ على هذا المضمَرِ " .

فعلى هذا كان الأساسُ الذي دفعَ النحاةَ إلى القول بالاشتغال هو أنّه لايجوزُ أنْ يتعدّى الفعلُ إلى الاسم وضميره ، ولمّا كان في نحو: زيداً ضربته الاسمُ وهو زيد هو الضميرُ نَفْسُه ، لذلك قال النحاة : إنّ الفعلَ مشغولٌ بالضمير ويقدّرون للاسم وهو زيد ناصباً .

---

(١) انظر الرد على النحاة لابن مضاء : ٩٣ .

(٢) الكتاب ٨١/١ .

العاملُ فيه ، وقد ذهبَ جمهورُ[١] البصريين إلى أنّ العاملَ أو الناصبَ فيه فعلٌ محذوفٌ مضمَر وجوباً .

يقول ابنُ الأنباري في إنصافه [٢] : "وأمّا البصريون فاحتجّوا بأنْ قالوا : إنّما قلنا إنّه منصوبٌ بفعل مقدّر وذلك لأنّ في الذي ظهر دلالةً عليه، فجاز إضمارُه استغناءً بالفعل الظاهر عنه ، كما لو كان متأخّراً وقبلَه مايدلُّ عليه ".

وذهبَ جُمهورُ الكوفيين [٣] وعلى رأسِهم الكسائي إلى أنّ ناصبَه الفعلُ الظاهر المتأخّر على اعتبار كونه ملغًى غير عامل في الضمير . وردَّ بأنَّ الأسماءَ لاتُلْغَى بعد اتّصالها بالعوامل .

يقول ابن الانباري [٤] : "أمّا الكوفيون فاحتجّوا بأنّ قالوا : إنّما قلنا إنّه منصوبٌ بالفعل الواقع على الهاء ، وذلك لأنّ المكنيّ [٥] - الذي هو الهاء العائد - هو الأوّل في المعنى ، فينبغى أنْ يكونَ منصوباً به ، كما قالوا : أكرمْتُ أباك زيداً وضربتُ أخَاك عمراً ".

ثم يستطردُ ابن الأنباري قائلاً : "وأمّا الجوابُ عن كلمات الكوفيين : قولهم : إنّما قلنا إنّه منصوبٌ بالفعل الواقع على الهاء ، لأنَّ المكني هو الأوّل في المعنى ، فينبغي أنْ يكونَ منصوباً به كقولهم : أكرمتُ أباك

---

(١) انظر الهمع ٢ /١١٤

(٢) الإنصاف ١ /٨٢ م - ١٢

(٣) انظر الهمع ٢ /١١٤ والتصريح ١ /٢٩٧ ، شرح الكافية١ /١٧٧

(٤) الإنصاف ١ /٨٢ م-١٢

(٥) هذا مسمّى الضمير عند الكوفيين

زيداً، قلنا : هذا فاسدٌ ، وذلك لأنّ انتصابَ زيد في قولهم : أكرمتُ أباك زيداً على البدل ، وجاز أنْ يكونَ بدلاً لأنّه تأخّر عن المبدل منه ، إذْ لايجوزُ أنْ يكونَ البدلُ إلاّ متأخّراً عن المبدل منه ".

وقال الفراء : "الفعلُ [١] عاملٌ فيهما أي في الاسم والضمير معاً . وُردَّ بلزوم تعدّي الفعل المتعدّي إلى واحد إلى اثنين والمتعدّى إلى اثنين إلى ثلاثة وهو خرمٌ للقواعد".

ومن النماذج القرآنية ممّا ذكره كلٌّ من الأخفش والفراء قوله تعالى : " أَبَشَراً مِنَّا وَاحِداً نَتَّبِعُهُ " [٢] يقول الأخفش مبيّناً السببَ في إضمار الفعل بعد حرف الاستفهام [٣] : "وإنما فُعِلَ هذا في حروف الاستفهام ، لأنّه إذا كان بعده اسمٌ وفعلٌ ، كان أحسن أنْ يبدأ بالفعل قبل الاسم ، فإنْ بدأت بالاسم أضمرت له فعلاً حتى يحْسُنَ الكلامُ به ، وإظهارُ ذلك الفعل قبيحٌ .

وما كان من هذا في غير الأمر والنهي والاستفهام والنفي ، فوجهُ الكلام فيه الرفعُ ، وقد نصبَه ناسٌ من العرب كثير، وهذا الحرف قد قرئ نصباً ورفعاً : ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ [٤] .

ومنه أيضاً قوله تعالى : " الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا " [٥] يقول الفراء [٦] : رَفعتَهما بما عادَ من ذكرهما في قوله : كلَّ

---

(١) انظر الهمع ٢ /١١٤ ، التصريح ١ /٢٩٧

(٢) القمر : ٢٤ البحر ٨ : ١٧٨

(٣) معاني الأخفش ١ /٧٧

(٤) فصّلت : ١٧ البحر ٧:٤٨٨

(٥) النور : ٢ البحر ٦:٤٢٥

(٦) معاني الفراء ٢ /٢٤٤ وانظر شرح الكافية ١ /١٧٨

وَاحِدٍ مِنْهمَا » .

ولا يُنْصبُ مثل هذا ، لأنّ تأويلَه الجزاء ومعناه - والله أعلم - من زنَى فافْعَلُوا به ذلك . ومثله : والشُّعَراءُ يَتَّبِعُهُم الغَاوُونَ [١] معناه - واللّه أعلم - من قال الشعر اتّبعه الغُوَاة . وكذلك : والسَّارِقُ والسَّارِقَةُ[٢] ، واللذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنْكُم فَآذُوهُما [٣] " ولو أضمرت قبل كلّ ماذكرنا فعلاً كالأمر جاز نصبه ، فقلت الزانيةَ والزاني فاجلدوا " .

فقد رأينا الفراء يقول : ولا يُنْصَبُ مثلُ هذا ، ووجهُ منع النصب بأنّ الجملةَ هنا أشبهُ بالجملة الشرطية والشرطُ هنا لايكون مبنياً على غيره بل يكون ما بعده وهو الجواب مبنياً عليه وهذا يشابه تركيب الجملة الاسمية ، فلما كان المبتدأ هو المبني عليه كان النصبُ بعيداً ، أي أنّ الاسمَ المنصوب مبنيٌ على غيره .

ويقول أيضاً عند توجيه قوله تعالى:" والطَّيْرُ صَافّاتٍ كُلٌّ قدْ عَلِمَ صَلاتَه[٤]": [٥] " ولو أتت «كُلاًّ قدْ عَلِم » بالنصب على قولك : عَلِمَ اللّهُ صلاةَ كلٍّ وتسبيحه فتنصب لوقوع الفعل على راجع ذكرهم . أنشدني بعضُ العرب :

كُلاًّ قَرَعْنا في الحُروبِ صفاتَه ... فَفَرَرْتُم وأَطْلَتُم الخِذْلانَا

ولايجوزُ أنْ تقولَ : زيداً ضربته . وإنما جاز في كل ، لأنّها لا تأتي إلاّ وقبلها كلام ، كأنّها متّصلةٌ به . كما تقول : مررتُ بالقوم كلّهم ورأيتُ

---

(١) الشعراء : ٢٢٤ البحر ٧ : ٤٥

(٢) المائدة : ٣٨ البحر ٣ : ٤٧٩

(٣) النساء : ١٦ البحر ٣ : ١٩٦

(٤) النور : ٤١ البحر ٦ : ٤٦٣

(٥) معاني القراء ٢ /٢٥٥

القومَ كلاًّ يقولُ ذلكَ ، فلمّا كانت نعتاً مستقصىً به كانت مَسْبُوقةً بأسمائها وليسَ ذلك لزيدٍ ولا لعبدِ اللّه ونحوهما ، لأنّهما أسْماء مبتدآتٌ.

وقد قال بعض النحَويين : زيداً ضربته ، فنصَبهُ بالفعلِ كما تنصبه إذا كان قبلَهُ كلامٌ . ولا يجوز ذلكَ إلا أنْ تنوي التّكرير ، كأنّه نوى أنْ يقعَ الضربُ على زيد قبل أنْ يقعَ على الهاء ، فلمّا تأخّر الفعلُ أدخلَ الهاء عَلى التّكريرِ" .

ويقول كذلك عند توجيه قوله تعالى : وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا[١] " : [٢] يجوز نصب الأرض ورفعها . والنصبُ أكثرُ في قراءة القرّاء ، وهو مثل قوله :"وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ"[٣] مع نظائر كثيرة في القرآن[٤]" .

في مقابلِ هذا الذي كان من نحاة البصرة والكوفة حولَ حقيقة هذا الباب نجدُ لابن مضاء رأياً مغايراً لذلك حيث يقول [٥] :" فإنْ كان العائد على الاسم المقدّم قبل الفعل ضميرَ رفع ، فإنّ الاسمَ يرتفعُ كما أنّ ضميرَه في موضع رفع ، ولا يُضْمَر رافعٌ كما لا يُضْمر ناصبٌ ، إنّما يرفعُه المتكلّم وينصبُه اتّباعاً لكلام العرب ، وذلك قولك : زيدٌ قامَ ، وقال اللّه تعالى : " قُلْ آللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ ، أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ ؟ "[٦] وقولنا : إنّه تارة على أنّه

---

(١) النازعات : ٣٠ البحر ٨ : ٤٢٢

(٢) معاني الفراء ٣ /٢٣٣ (٣) يس : ٣٩

(٤) انظر قوله تعالى : والّذين يبتغون الكتاب " اية ٣٣ سورة النور المعاني للفراء ٢ /٢٥١

(٥) الرّد على النحاة : ٩٨

(٦) يونس : ٥٩ البحر ٥ / ١٧٢

غير مبتدأ ، وتارة على أنّه مبتدأ ، فلا منفعة في ذلك.وقال تبارك وتعالى: " أَفَرَأَيْتُمْ مَا تُمْنُونَ أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ [١]" . فأنتم في موضع رفع ، وكذلك : أزيدٌ ضربَ أبوه عمراً ؟ [٢] ، وكذلك : أزيدٌ ضُرب ؟ ، و : أزيدٌ ذُهِبَ به [٣]؟ لأنّه في موضع رفع.وكذلك : أزيدٌ مُرَّ بغلامه ؟ وقال عدي بن زيد في الأمر: [٤]

أَرَوَاحٌ مُوَدِّعٌ أَم بُكُورُ أَنْتَ فانظُرْ لأَيِّ ذاكَ تَصِيرُ ؟

فإن عاد عليه ضميران أحدهما في موضع مرفوع والآخر في موضع منصوب، أو أحدهما متّصل بمرفوع والآخرُ متّصلٌ بمنصوب ، كقولك : أعبدُ اللّه ضَرَبَ أخوه غلامَه [٥] ، لك في عبد اللّه الرفعُ والنصبُ . إنْ راعى المرفوعَ رفع ، وجعل المنصوبَ كالأجنبي ، وإنْ راعى المنصوبَ نصب ".

ومما أوردَه من أحكام الاشتغال هذا مؤكّداً به فسادَ نظرية العامل لديه ما جاء ذكره في كتابه قائلاً :[٦]" ومن الأبوابِ التي يظَنّ أنّه يعسر على من أراد تفهيمها أو تفهّمها ، لأنّها موضعُ عامل ومعمول ، والداعيةُ لي إلى إنكار العامل والمعمول ، باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره ، مثل قولنا : زيداً ضربته .

---

(١) الواقعة : ٥٨-٥٩ البحر ٨ : ٢٠٨

(٢) انظر الكتاب ١ /١٠٢

(٣) انظر الكتاب أيضاً ١ /١٠٤ وشرح المفصّل ٢ /٣٥

(٤) شاهده : أنت فانظر

(٥) انظر الكتاب ١ /١٠٣

(٦) الرّد على النحاة : ٩٥

فأقول : إنّ كلَّ فعل تقدّمه اسمٌ ، وعادَ منه على الاسم ضميرٌ مفعول ، أو ضميرٌ متّصل بمفعول ، أو بمخفوض ، أو بحرف من الحروف التي تخفض ما بعدها .. فإنّ ذلك الفعلَ لا يخلو أنْ يكون خبراً أو غير خبر ، وغيرُ الخبر يكون أمراً ، أو نهياً أو مستفهماً عنه ، أو محضوضاً عليه ، أو معروضاً أو متعجّباً منه ، فإنْ كان أمراً أو نهياً فالاختيارُ فيه النصب ، ويجوز رفعُه ، كقوله : زيداً اضربه . وكذلك : زيداً اضربْ غلامَه ، وكذلك : زيداً امرْ بغلامه ، كذلك : زيداً امرْ به ، والنهي كالأمر " .

هذا ما كان من حقيقة الاشتغال والعامل في المشتغل عنه والنماذج التي تشهد لهذا الباب . وقد رأينا من ذلك الأصلَ الذي قام عليه هذا الباب من أبواب النحو .

الفصل الأول :

سـادسـاً :

أثر الصناعة النحوية في تقدير العلاقة بين الأجـزاء .

أثر الصناعة النحوية في تقدير العلاقة بين الأجزاء

إنّما فاضت به كتبُ النحو والنحاة لدليلٌ يبرهِنُ على أنّ للصناعة النحوية أثرَها في تقدير العلاقة بين الأجزاء . وأضربُ المثلَ الآن بباب النعت وحديثِ النحاة عن قطعه يقول السّيوطى [١] : فإنْ تعدّد العاملُ وجب القطع إلى الرفع بإضمار مبتدأ ، وكذا النصب بفعل لائق واجب الإضمار في غير تخصيص سواء اختلف العمل نحو : مررتُ بزيد ولقيتُ عمراً الكريمان أو الكريمين أم اتّحد واختلف جنسُ الكلام في المعنى نحو قام زيدٌ وهل خرجَ عمرو العاقلان أو اتّفق واختلف جنس العامل كأنْ يكونا مرفوعين هذا على الفاعلية وهذا على الابتداء أو منصوبين هذا على المفعولية وهذا على الظرفية أو مجرورين هذا بحرف وهذا بإضافة نحو : هذا زيدٌ وقامَ عمرو الظريفان أو الظريفين".

واكتفي بهذا القدر ، وللسيوطى بعده كلامٌ طويلٌ . ثم إنّ للنحاة أحاديثَ في التّقدير تتردّد في أبواب النحو كلّها ، وكلّها يسلم إلى أنّ للصناعة النحوية أثرها في الربط بين الأجزاء بعضها ببعض،وهذا بدوره يعدّد العلاقة بين هذه الأجزاء في التّركيب الواحد .

---

(١) الهمع ٢ /١١٨-١١٩

الفصل الأول :

سـابعاً :

أثر الأجزاء في الطلب والتّعليق

أثر الأجزاء في الطلب والتّعليق

إنّ لبعض الأجزاء في التركيب أثرها في الطلب والتّعليق وهذا مانبّه إليه سيبويه في الكتاب وهو يذكرُ مثالَه : ضربتُ عبدَالله قائماً ، وذهبَ زيدٌ راكباً . حيث يقول [١] : "فالاسمُ الأوّل المفعول في ضربتُ قد حالَ بينه وبين الفعل أنْ يكونَ فيه بمنزلته ، كما حالَ الفاعلُ بينه وبين الفِعل في ذهبَ أنْ يكون فاعلاً . . . ".

فيلاحظ من عبارة سيبويه هذه أنّ نظمَ الأجزاء له أثرٌ في إعرابها فلمّا أخذت ضربَ مفعولَها وكذلك لمّا أخذت ذهب فاعلَها كان لابدّ أنْ تأخذ قائماً إعراباً آخر وكذلك راكباً وليس هذا الإعرابُ إلاّ الحالية التى نبّهَ إليها سيبويه.

وهناك من النماذج القرآنية مايشهد على ذلك . يقول الأخفش عند قوله تعالى : "كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ"[٢] :"[٣] فالكتابُ خبر المبتدأ ، أخبر أنّ التنزيلَ كتابٌ ، ثم قال : فُصِّلَتْ آياتُهُ قُرْآناً عَرَبِيّاً ، شغل الفعلَ بالآيات حتّى صارت بمنزلة الفاعل ، فنصبَ القرآن".

وعند قوله تعالى : "كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ[٤]..." يقول الأخفش [٥] : "ثم قال : أيّاماً ، أي : كُتِبَ الصيامُ أيّاماً ،

---

(١) الكتاب ١ /٤٤

(٢) فصّلت : ٣ البحر ٧ /٤٨٣

(٣) معانى الأخفش ٢ /٤٦٤

(٤) البقرة : ١٨٣-١٨٤ البحر ٢ /٢٨-٢٩

(٥) معانى الأخفش ١ /١٥٨

لانّك شغلت الفعل بالصيام ، حتى صار هو يقوم مقامَ الفاعل ، وصارت الأيامُ كأنّك قد ذكَرْت منْ فعلَ بها ".

وقوله تعالى أيضاً : "فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ [١]" يقول الأخفش [٢] " لأنّ الفعلَ وقع على النفخة إذ لم يكن قبلها اسمٌ مرفوع".

وقوله تعالى : "إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ [٣]" يقول الأخفش [٤] : "فهذا خبرُ إنّ ثُمّ قال : مباركاً ، لأنّه قد استغنى عن الخبر ، وصار مباركاً نصباً على الحال ، "وهدىً للعاليمن " في موضع نصب عطف عليه . والحالُ في القرآن كثير ، ولايكونُ إلاّ في موضع استغناء ".

من هذا يتبيّن لنا أنّ لأجزاء الجملة أيضاً أثراً في اقتضاء مابعدها وعدمه .

---

(١) الحاقة : ١٣ البحر ٨ : ٣٢٢

(٢) المعانى ٢ : ٥٠٦

(٣) آل عمران : ٩٦ البحر ٣ : ٥ - ٧

(٤) المعانى ١ /٢١٠

الفصل الأول :

ثامناً :

حذف المقتضِي

حذف المقتضِي

يقول التّهانوي في كشّافه [١] : "الحَذْف بالفتح وسكون الذال المعجمة في اللغة هو الإسْقاط ، وفي اصطلاحات العلوم العربية يطلَقُ على إسقاطٍ خاص . . . والأنسبُ باصطلاح الصرفيين أنّ الحذفَ هو اسقاطُ حرفٍ أو أكثر أو حركةٍ من كلمة . . والأنسبُ باصطلاح النّحاة وأهلِ المعاني والبيان أنّه إسقاطُ حركةٍ أو كلمةٍ أو أكثر أو أقل وقد يصيرُ به الكلامُ المساوى موجزاً [٢] وسمّاه - أي الحذف - ابنُ جنّي شجاعةَ العربية وهذا المعنى أعمّ من معنى الصرفيين ".

ويقول ابن جنّي [٣] : "قد حذفَت العربُ الجملةَ ، والمفرد ، والحرف، والحركة.وليس شيئٌ من ذلك إلاّ عن دليل عليه . . . ".

ثم يستطردُ قائلاً : "وأمّا حذفُ المفرد فعلى ثلاثة أضرب : اسمٌ [٤] وفعلٌ وحرفٌ ".

هذا الحذفُ بخلاف الإضمار الذي يقول الجرجاني في تعريفه [٥] : "الإضمارُ : تركُ الشيءِ مع بقاء أثره".

---

(١) كشّاف مصطلاحات العلوم والفنون للتهانوى ٢ /٥٦

(٢) انظر الرّدّ على النحاة لابن مضاء حيث يقول :" والمحذوفات في كتاب الله تعالى لعلم المخاطب بها كثيرة جداً وهي إذا أظهرت تم بها الكلام وحذفها أو جزوأبلغ . ص : ٧٢

(٣) الخصائص ٢ / ٣٦٠-٣٦١

(٤) هذا مثل حذف المبتدأ والخبر والمضاف والمضاف إليه والصفة والموصوف والحال . . . وسنعرض لهذا كلّ في بابه

(٥) التّعريفات للجرجاني : دار الكتب العلمية بيروت ط / الأولى ١٤٠٣ ص : ٢٩

وقد أنكر ابنُ السرّاج إضمارَ الفعلِ إذْيرى[١] : "الفعل لايضْمر" وعلّل ذلك بأنّ الفعلَ له معنىً وزمان ، ولو أُضْمِر لصار اسماً . وكان ابن السّرّاج قبل ذلك قد ذكر أنّه يجوزُ إضمارُ المصدر ومثّل له بقولهم : ضربتَه عبدَاللّه أي ضربت الضربَ عبداللّه . لذلك ينبغي لنا أنْ نفرّق بين مصطلح الإضمار هذا والحذف . يقول الفراء في ذلك مبيّناً متى يحْسُن الإضمارُ ولماذا يضْمَر العاملُ عند توجيه قوله تعالى :"خَتَمَ اللّهُ عَلى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ "[٢] : "[٣] انقطع معنى الختم عند قوله : وَعَلَى سَمْعِهِمْ ورفعت الغشاوة بعلى ، ولو نصبتها بإضمار(وجعل)لكان صواباً . . . وإنّما يحسُنُ الإضمارُ في الكلام الذي يجتمع ويدلّ أوّله على آخره ، كقولك : قد أصابَ فلانٌ المالَ ، فبنى الدورَ والعبيدَ والإماءَ واللباسَ الحسن ، فقد ترى البناء لا يقع على العبيد والإماء ولاعلى الدّواب ولا على الثياب ، ولكنه من صفات اليَسار ، فحسُن الإضمار لمّا عُرف ".

فمن نصّ الفراء المتقدّميَتَبيَّنُ أنّنا نضْمرُ المقتضِي أو العامل إذا كان في الكلام ما لا يرتبط بالملفوظ كمايَتَبيَّنُ أيضاً أنّ الذي يحَسّن الإضمارَ أنْ يكون بين الكلام الملفوظ به علاقةٌ ومناسبةفقد انصبّ الفعلُ بنى في مثال الفراء في اللفظ على العبيد والإماء واللباس ، لأنّها من مظاهر اليسار كما أنّ الدورَ من مظاهر اليسار وقد نظّر الفراء إلى ذلك أيضاً عند قوله تعالى في سورةالواقعة :" يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُخَلّدُونَبأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِنْ

---

(١) انظر الأُصول ١ /١٦٣

(٢) البقرة : ٧ البحر ١ /٤٦

(٣) معاني القراء ١ /١٣-١٤

معَينٍ [١] " ثم قال : "وَفَاكِهَةٍ مِمَّا يَتَخَيَّرُونَ . وَلَحْمِ طَيْرٍ مِمَّا يَشْتَهُونَ.وَحُورٌ عِينٌ" [٢] في قراءة من خفض الحور .

حذفُ الفعل :

يقول ابن جنّي [٣] : " حذفُ الفعل على ضربين :

الأوّلُ : أنْ تخذفَه والفاعلُ فيه . فإذا وقع ذلك فهو حذفُ جملة . وذلك نحو : زيداً ضربته ، لأنّك أردْتَ : ضربتُ زيداً ، فلمّا أضمرت ضربتُ فسترته بقولك : ضربته . وكذلك قولك : أزيداً مررْتُ به ، وقولهم : المرءُ مقتولٌ بما قتل به ، إنْ سيفاً فسيفٌ ، وإنْ خنجراً فخنجر . أي إنْ كان الذي قتل به سيفاً فالذي يقتل به سيف " .

يقول ابنُ أبي الرّبيع هنا [٤] :" وسيبويه يذهبُ إلى أنّ الحروفَ الطالبة بالأفعال لا يضمرُ بعدها الفعل إلاّ بالسّماع ، ولا يقاس عليه نحو قولهم : "المرءُ مقتولٌ [٥] بما قَتَلَ إنْ خنْجَراً فخنجرٌ " فخنجراً الأوّل منصوبٌ بإضمار فعل ، والتّقدير : إنْ كان خنجراً ، ولا يقاسُ على هذا " .

الضربُ الثاني : حذفُ الفعل وحدَه . ومثّل له ابنُ جنّي " إذا السّماءُ انْشَقّت " [٦] .

عرفنا أنّ الفعلَ هو منبعُ الإسناد والتّعليق في الجملة ومع ذلك يجوز حذفُ هذا الفعل اعتماداً على القرائن ، لأنّ في العربية أصلاً يقول : يجـــوز

---

(١) الواقعة : ١٧ : ١٨ البحر ٨ : ٢٠٢ . (٢) الواقعة : ٢٠ ، ٢٢

(٣) الخصائص ٢/٣٧٩ .

(٤) البسيط لابن أبي الربيع : ٨٦٧ .

(٥) انظر الكتاب ١/٢٥٨ .

(٦) الانشقاق آية (١) . والاستشهاد بها على حذف الفعل وحده .

الحذفُ إذا دلَّ على المحذوف دليلٌ . أي : إنّ هذا الفعلَ هو الكلمةُ الطالبةُ لأجزاء التّركيب التي يقتضيها بحسب دلالته . فقد تعْجَب إذا وجدنا هذا الفعلَ الطالب محذوفاً في كثير من التراكيب . ويزولُ عجبُنا إذا عرفنا أنّه لا يقعُ حذفٌ في الجملة إلاّ وفي الكلام دليلٌ على المحذوف ، إمّا حالي أو مقالي وما يقالُ بالنسبة للفعل يقالُ كذلك بالنسبة للمضاف فهو يُحذفُ وهو طالبٌ للمضاف إليه والمبتدأ يحذفُ وهو طالبٌ للخبر والموصوفُ يحذفُ وهو طالبٌ للصفة .

يقولُ الأخفش عند توجيه قوله تعالى :"صِبْغَةَ اللَّهِ [١] " :[٢] بالنصب ، لأنّهم حينَ قال لهم :"كونوا هوداً"[٣] كأنّه قيل لهم : اتّخذوا هذه الملّة ، فقالوا : لا ،"بل مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ "[٣] أي : نتّبعَ مِلَّةَ إبْراهيمَ ، ثم أبدل الصبغة من المِلَّة ، فقال: صِبْغَةَ اللّهِ ، بالنصب ، أو يكون أراد : كونوا أَصْحَابَ مِلَّةٍ ، ثم ، حذف أصحابَ ، كما قال : "وَلَكِنَّ البِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ [٤] " يريد : بِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ والصبغةُ هى الدِّينُ " .

على حين يقول الفراء عند توجيهه لهذه الآية [٥] :" فإنْ نصبتها بـ نكون كان صواباً ، وإنْ نصبتها بفعل مضمر كان صواباً ، كقولك : بل نتّبِع ملّة إبراهيم " .

وعند التّوجيه لآيات أُخر نراه ينبّـه على دواعـي أو سـبب تقديـر هــذا

---

(١) البقرة : ١٣٨ البحر ١/٤١١ .

(٢) معاني الأخفش ١/١٥٠ . (٣) البقرة : ١٣٥

(٤) البقرة : ١٧٧ البحر ٢ : ٣ .

(٥) معاني القراء ١/٨٢ .

الحذف - حذف الفعل - فيقول مثلاً عند قوله تعالى : " لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً [١]" : " [٢] ننصبها : ونجعلها زينة على فعل مضمر ، مثل وحِفْظاً مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ . [٣]" أي : جَعلناها . ولو لم يكن في الزينة ولا في " وَحِفْظاً " واو لنصبتها بالفعل الذي قبلها لا بالإضمار . ومثله أعطيتك درهماً ورغبة في الأجر ، المعنى أعطيتكه رغبة ، فلو ألقيت الواو لم تحتج إلى ضَمير [٤] ، لأنه متّصل بالفعل الذي قبله " .

ويقول أيضا [٥] عند قوله تعالى : " وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالاً " ثم قال : بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ [٦] : " بعد إلّا وَصِلَةُ ماقبل إلّا لاتتأخّر بعد إلّا . وذلك جائز عَلَى كلامين . فمن ذلك أن تقول : ماضرب زَيْداً إلّا أخوكَ ، وما مَرّ بزيد إلّا أخوك . فإن قلت مَاضرب إلّا أخوك زيداً،أو مامرّ إلا أخوك بزيد. فإنه على كلامين تريد : مَا مَرّ إلا أخوك ثم تقول : مَرّ بزيد . ومثله قولُ الأعشى :

وليس مُجيراً إن أتى الحيَّ خائف ولاقائِلاً إلا هو المتعيِّبَا

فلوكان على كلمة واحدة كان خطأ ، لأن ا لمتعيّب من صلة القائِل فأخّره ونوى كلامين فجاز ذلك . وقال الآخر :

نُبئتهم عذّبوا بالنار جارتَهُمْ وهل يُعذِّبُ إلا اللهُ بالنّارِ .

---

(١) النحل : ٨ البحر ٥ : ٤٧٦

(٢) معاني الفراء ٢ /٩٧

(٣) الصّافات : ٧ البحر ٧ : ٣٥١

(٤) أي إلى مضمر

(٥) معاني الفراء ٢ /١٠٠

(٦) النحل : ٤٣ - ٤٤ البحر ٥ /٤٩٣

ويقولُ كذلك عند قوله تعالى : "وَمَابِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللّهِ [١]: [٢] ما في معنى جزاء ولها فعلٌ مضمر ، كأنّك قلت : ما يكنْ بكم من نعمة فمن اللّه ، لأنّ الجزاءَ لابُدّ له من فعل مجزوم ، إنْ ظهر فهو جزم وإنْ لم يظهر فهو مضمر كما قال الشاعر :

إنِ العَقْلُ في أموالنا لانضِق به ذِراعا وإنْ صبراً فنَعْرِفُ للصبر [٣]

أراد : إنْ يكن فأضمرها".

وعند قوله تعالى : "وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسى وَهارُونَ الْفُرْقانَوَضِيَاءً[٤] .

يقولُ الفراء أيضاً عند هذه الاية الكريمة [٥] : "هو من صفة الفرقان ومعناه - واللّه اعلم - آتينا مُوسَى وَهارونَ الفرقان ضِيَاء وذكراً ، فدخلت الواو كما قال "إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِزِينَةٍالْكَوَاكِبِوَحِفْظًا." [٦] جَعَلنا ذلك، وكذلك "وضِيَاء [٧] وذكراً "آتينا ذلك ".

من كلّ ماسبق نستطيعُ القولَ : إنّه يجوز الحذفُ إذا دلّ على المحذوف دليل ، وقد عقد سيبويه لذلك فصولاً عن حذف الفعل في الأمر والنهي وفي

---

(١) النحل : ٥٣ البحر ٥ : ٥٠١

(٢) معاني الفراء ٢ /١٠٤

(٣) أراد : إن يكن العقل أي إن تكن الديّة ، وقوله : إنْ صبراً أي وإنْ تصبر صبراً .

(٤) الأنبياء : ٤٨ البحر : ٣١٥

(٥) معاني الفراء : ٢ /٢٠٥

(٦) الصّافات : ٦:٧ البحر ٧ : ٣٥١

(٧) يريد : أنّ الضياء من صفة الفرقان وإنْ عُطفَ عليه بالواو

غير الأمر والنهي مبيِّناً أنّ ذلك يجوزُ إذا كان المخَاطبُ مستغنياً عن اللفظ بهذا الفعل [١] . . .

هذا الحذفُ قد يكونُ واجباً وقد يكونُ جائزاً وأكثرُ ما يكون في الأمر والنهي وقد مثّل له سيبويه بنحو : زيداً ، وعمراً ورأسَه . فقال (٢) : وذلك أنّك رأيت رجلاً يَضْرِبُ أَوَيَشْتِمُ أويَقْتلُ ، فاكتفيتَ بما هو فيه من عمله أنْ تلفظَ له بعمله فقلت : زيداً ، أي أوْقِعْ عملَك بزيدٍ...هذا وفيما نرى مثالٌ للحذف الجائز .

ومثّل للنهي قائلاً : وأمّا النهي فإنّه التحذير ، كقولك : الأسدَ الأسدَ أي: لاتقربِ الأسدَ .

ومثّل له أيضاً بقولك : إيّاك وبقولك : نفسَك يافلان . فقد ذكر سيبويه أنّ ذلك على تقدير الفعل وكأنّك قلت : إيّاك نَحِّ . واتّق نفسَك . يقول سيبويه [٣] : " إلاّ أنّ هذا لايجوز فيه إظهارُ ما أضمرتَ " .

وكان سيبويه قد ترجم لذلك بقوله : هذا بابُ ما يَنْتَصب على إضمار الفعل المتروك إظهارُه إستغناءً عنه .[٣]

---

(١) انظر الكتاب ١ /٢٥٣ - ٣٢٨

(٢) الكتاب ١ /٢٥٣

(٣) المصدر السابق ١ /٢٧٣

ومثّل لذلك أيضاً بقولك : إيّاك والأسدَ . وقال : إنّ التقديرَ إيّاك فاتّقِيَنّ والأسدَ .

وقد علّل سيبويه ذلك الحذفَ بكثرة الاستعمال لمثل هذه التراكيب . وأنّ الملفوظَ منها صار بدلاً [١] من الفعل ، وأنّ الحذفَ في هذه التراكيب كالحذف في قولهم : حينئذٍ الآن [٢] .

ثم ذكر سيبويه بعد ذلك نماذجَ من الحذف الواجب في نحو : شأنَك والحجَّ وأهلَكَ والليلَ . وعلّل بمثل ماسبق وأضاف إلى ما تقدّم أنّ من دواعي الحذف والاستغناء بما يَرَوْنَ من الحال [٣] كثرتها في كلامهم

وقد عقد سيبويه بعد ذلك بابا عنوانه : هذا باب يحذف منه الفعل لكثرته في كلامهم حتى صار بمنزله المثل [٤] . ومثل له بقولك : هذا ولا زَعَماتِكِ . وقال : إنّ التقدير : ولا أتوهّمُ زَعَماتِكِ .

ومثّل له أيضاً بقول العرب : كِلَيْهما وتَمْراً . وقال : إنّ التقدير : أَعْطِني كِلَيْهما وتَمْراً .

وبقولهم : كلَّ شئٍ ولاشَتيمةَ حُرٍّ . وقال : إنّ التقديرَ أي ائتِ كلَّ شئٍ ولاتَرتكِبْ شتيمةَ حُرٍّ .

---

(١) الكتاب ١ /٢٧٤

(٢) يقول السيرافي : قولُهم حينئذ الآن ، كلامٌ جرى للعرب محذوفاً . . .معناه كان هذا الذي ذكرتَ حينئذ في الوقت الذي ذكرت ، واسمع الآنَ غير ذلك أو نحوه من التقدير ولايستعملون الفعل الذي حذف وكذلك لايستعملون الفعل الناصب لإيّاك .

(٣) الكتاب ١ / ٢٧٥

(٤) المصدر السابق ١ /٢٨٠-٢٨١

فقد جعل سيبويه هذه النماذجَ تابعةً للمحذوف في باب الأمر والنهي مما يبرهن على أنّ الحذفَ أكثرُ مايكون فيهما . يقول السّهيلي في هذا وهو يبيّن أنّ إضمارَ الفعل أكثرُ مايكون في الأمر [١] : "إنّ إضمارَ الفعل وحذفَه أكثرُ مايكون في الأمر نحو : إيّاك والطريقَ ، ونحو ذلك . والمتكلّم بـ "بسم الله الرحمن الرحيم . هو اللّه سبحانَه ، وهو أمرَ عبادَه بالابتداء بها في كلّ سورة من القرآن " .

وقد ذكر سيبويه أيضاً أنّه قد يحذفُ الفعلُ في غير الأمر والنهي وذلك وجوباً ومثّل له بقولهم [٢] : أخذتُه بدرهم فصاعِداً . . وقال : حذفُوا الفعلَ لكثرة استعمالهم إيّاه "ثم ذكر سيبويه أنّ التقدير : أخذتُه بدرهم فزاد الثمنُ صاعداً،أو فذهَبَ صاعِدًا .

هذا مثالُ الحذف الواجب عنده ، أمّا غيرُ الواجب وهو الجائزُ فقد مثّل له بقولك : مَكّةَ ورَبِّ الكعبة . يقول : [٣] "وذلك قولك،إذا رأيتَ رجلاً متوجّهاً وِجْهَةَ الحاجّ ، قاصداً في هيئة الحاجّ ، فقلت . مَكّةَ ورَبِّ الكعبة . حيث رَكِنتَ أنّه يريد مكّةَ ، كأنّك قلت : يريد مكّةَ واللّه" .

وقد نبّه علماءُ النحو الأوائل وهم يحلّلون لغةَ القرآنَ الكريم أمثال الأخفش والفراء ، إلى هذه الظاهرة ، فقد وجدنا الأخفشَ يتعرّضُ لأنواع الحذف ويقول [٤]: وهو في القرآن كثير " .

---

(١) النتائج : ٥٥

(٢) الكتاب ١ /٢٩٠

(٣) الكتاب ١ /٢٥٧

(٤) معاني الأخفش ٢ /٣٠٥

كذلك الفراء حيث يقول [١] : "فهذا (بكثرة) في كل تعجّبٍ خاطبوا صاحبَه".

فمن النماذجَ القرآنية لحذف الفعل وجوباً وجوازاً والتى أوردها الأخفش في معانيه قوله تعالى : أَلَا بُعْدًا لِمَدْيَنَ [٢] وقوله تعالى : أَلَا بُعْدًا لِثَمُودَ [٣] وقوله : "وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعْسًا لَهُمْ "[٤] يقول الأخفش عند التحليل لها جميعها [٥] : فهذا لا تحْسُن إضافتُه بغير لام ، لو قلت : تَعْسَهُمْ أَوْ بُعْدَهُمْ ، لم يحسُنْ ، وانتصابُ هذا كلّه بالفعل ، كأنّك قلت : أَتْعَسَهُمْ اللّهُ تَعْسًا ، وَأَبْعَدَهُمُ اللّهُ بُعْدًا".

ومنها قولُه تعالى : وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ [٦]" يقول الأخفش عند التّوجيه لها [٧] : " ثم نصبَ الصّابرين على فعل مضمر ... ويكون الصابرين معطوفاً على ذوي القربى وآتى الصابرين".

وقوله تعالى : " نَاقَةَ اللّهِ [٨]" يقول الأخفش : [٩]:" أي : ناقةَ اللّهِ

---

(١) معاني الفراء ٢ /٢٩٨

(٢) هود : ٩٥ البحر ٥ : ٢٥٧

(٣) هود : ٦٨ البحر ٥ : ٢٤٠

(٤) محمد : ٨ البحر ٨ : ٧٢

(٥) معاني الأخفش ١ /١١٨

(٦) البقرة : ١٧٧ البحر ٢ : ٧

(٧) معاني الأخفش ١ /١٥٦-١٥٧

(٨) الشّمس : ١٣ البحر ٨ : ٤٧٧ - ٤٧٨

(٩) معاني الأخفش ٢ /٥٣٩

فَاحْذَرُوا أَذَاها " .

ويقول أيضاً عند قوله تعالى :" فَآمِنُوا خَيْراً لَكُمْ [١] " : " [٢] فنصب خيراً لكم "، لأنّه حين قال لهم آمِنُوا ، أَمَرَهم بما هو خيرٌ لهم ، فكأنّه قال : اعْمَلُوا خيراً لكم " وكذلك : انْتَهُوا خَيْراً لَكُمْ [٣]" فهذا إنّما يكونُ في الأمر والنهي خاصّة ، ولا يكون في الخبر لأنّ الأمرَ والنهي يُضْمَرُ فيهما ، وكأنّك أخرجْتَه من شيء إلى شيء " .

وقوله تعالى : " وَمِنَ الأَنْعَامِ حَمُولَةً وَفَرْشًا [٤]" يقولُ الأخفش [٥] : " أي : وأنشأ من الأنعامِ حَمولَةً وَفَرْشاً " .

وقوله تعالى :" وإلَى عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا [٦]" وقوله :" وإلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا [٧]" يقول [٨] :" فكلُّ هذا - واللّه أعلم - نَصْبُه على الكلام الأوّل ، على قوله : لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحاً إلي قَوْمِهِ [٩] "، وكذلك : - لُوطاً - وقال بعضُهم :واذكرْ لوطاً ، وإنّما يجيء هذا النصبُ على هذين الوجهين ، أو يجيء على أنْ يكونَ الفعلُ قد عملَ فيما قبلَه ،وقد سقط بعدَه فعلٌ على

---

(١) النساء : ١٧٠ البحر ٣ : ٤٠٠

(٢) معاني الأخفش ١ /٢٤٩

(٣) النساء : ١٧١ البحر ٣ : ٤٠١

(٤) الأنعام : ١٤٢ البحر ٤ : ٢٣٨

(٥) معاني الأخفش ٢ /٢٨٩

(٦) الأعراف : ٦٥ البحر ٤ : ٣٢٣

(٧) الأعراف : ٧٣ وهود : ٦١ البحر ٥ : ٢٣٦

(٨) معاني الأخفش ٢ /٣٠٥

(٩) الأعراف : ٥٩

شيء من سببه، فيُضْمِرُ له فعلاً ، فإنّما يكونُ على أَحدِ هذه الثلاثة ، وهو في القرآن كثير" .

وقوله تعالى : " وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا [١] يقول الأخفش [٢] : "نصب ، أي : وجعل اللّه الخيلَ والبغالَ والحميرَ وجعلها زينةً .

وقوله تعالى : " مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ [٣] " يقول الأخفش [٤] : " نصب على الأمر " .

وهناك مفاعيلُ مطلقة تنوسِيَ معها الفعلُ تماماً مما وردَ ذكرُه في معاني الأخفش [٥] .

ومما ذكره الفراء في حذف الفعل وجوباً وجوازاً قوله تعالى : الْحَمْدُ لِلَّهِ [٦] " يقول الفراء عند تحليله لهذه الأية [٧] : " فأمّا مَنْ نَصب فإنّه يقول :

---

(١) النحل : ٨ البحر ٥ : ٤٧٦

(٢) معاني الأخفش ٢ /٣٨١

(٣) الحج : ٧٨ البحر ٦ : ٣٨٩

(٤) معاني الأخفش ٢ /٤١٦

(٥) من ذلك قوله تعالى " مَعَاذَ اللَّهِ " يوسف : ٢٣ ، البحر /٥ : ٢٩٣ ، معاني الأخفش ٣٦٥
وقوله تعالى " سُبْحَانَكَ" البقرة : ٣٢ ، البحر ١ /١٤٨ ، المعاني : ٥٧
وقوله تعالى " ولكِنْ رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ " القصص : ٤٦ ، البحر ٧ /١٢١ ، المعاني : ٤٣٣
وقوله تعالى : " فِطْرَةَ اللَّهِ" الروم : ٣٠ ، البحر ٧ /١٧١ ، المعاني ٤٣٨
وقوله تعالى : " وحِفْظاً " الصّافات : ٧ ، البحر ٧ /٣٥١ ، المعانى ٤٥١
وقوله تعالى :" نُزُلاً " فصّلت : ٣١-٣٢ ، البحر ٧ /٤٩٥ ، المعانى :٤٦٦
وقوله تعالى :" جَزَاءً وِفَاقاً " النبأ " ٢٦ ، البحر ٨ /٤١٣ ، المعاني٥٢٥

(٦) أم الكتاب : ٢ البحر ١ : ١٨

(٧) معاني القراء ١ /٣

الحمدُ ليس باسم إنّما هو مَصْدر ، يجوز لقائله أنْ يقولَ : أَحْمَدُ اللّه ، فإذا صَلح مكان المصد ر فَعلَ [١] أو يَفْعل جاز فيه النصب ، من ذلك قولُ اللّه تبارك وتعالى : فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ [٢] " يصلح مكانها في مثله من الكلام أنْ يقول : فاضْرِبُوا الرقابَ " .

وقوله تعالى : " وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ [٣] " يقول الفراء عندها [٤] : " نَصْب [٥] ، لأنّها مصدرٌ ، وفيها معنىً من التعوّذ والتّنزيه للّه عزّ وجلّ فكأنّها بمنزلة قوله : مَعَاذَ اللّهِ [٦] ، وبمنزلة " غُفْرَانَكَ رَبَّنَا [٧] " .

وقوله تعالى : " وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً [٨] " يقول الفراء [٩] : " معناه : وأَوصَى بالوالدين إحسَاناً . والعربُ تقول أُوصيك به خيراً ، وآمُرك به خيراً وكان معناه : آمرُكَ أنْ تفعلَ به ثُمّ تحذِفُ أنْ [١٠] فتوصِلُ الخيرَ بالوصيَّة وبالأمر ، قال الشاعر :

عجبتُ من دَهْماء إذ تشكُونَا ومن أبى دَهماء إذ يوصينَا

---

(١) يريد : الماضي أو المضارع

(٢) محمد : ٤ البحر ٨ : ٧٢

(٣) النحل : ٥٧ البحر ٥ : ٥٠٣

(٤) المعاني ٢ /١٠٥

(٥) أي : سبحانه

(٦) يوسف : ٢٣ - ٧٩ البحر ٥ : ٢٩٣ ، ٣٣٤

(٧) البقرة : ٢٨٥ البحر ٢ : ٣٦٦

(٨) بني اسرائيل : ٢٣ البحر ٦ : ٢٤

(٩) المعاني ٢ : ١٢٠

(١٠) يريد أنْ ومعمولها من الفعل

(خيراً بها كأنّنا جافونا)

وقوله تعالى: " وَعْدَ الصِّدْقِ الَّذي [١] " يقول الفراء[٢] : " كقولك وعداً صدقاً ، أضيفَ إلى نفسه ، وما كان من مصدرفي معنى حقاً فهو نصبٌ معرفةً كان أو نكرةً ، مثل قوله في يونس : " وَعْدَ اللّهِ حَقّاً [٣] " .

وقوله تعالى : " فَضَرْبَ الرِّقَابِ [٤] " يقول الفراء [٥] : " نصب على الأمر ، والذي نصب به مضمر ، وكذلك كلُّ أمر أظهرتَ فيه الأسماء وتركْت الأفعال فانصب فيه الأسماء ، وذكر أنه أدبٌ من اللّه وتعليم للمؤمنين للقتال.

وقوله تعالى :" فَإِمَّا مَنّاً بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً [٦] " يقول الفراء [٧]: " منصوبٌ أيضاً على فعل مضمر ، فإمّا أنْ تمنُّوا ، وإمّا أنْ تفدُوا ، فالمنُّ : أنْ تتركَ الأسيرَ بغير فداء ، والفداء : أنْ يفديَ المأسورُ نفسَه " .

وقوله تعالى : " فَتَعْساً لَهُمْ وَأَضَلَّ أَعْمَالَهُمْ [٨] " يقول الفراء [٩] عندها:" كأنّه قال : فأتْعَسَهُم اللّهُ وأَضَلَّ أَعْمَالَهُم ، لأنّ الدعاءَ قد يجري

---

(١) الأحقاف :١٦ البحر ٨ : ٥٨

(٢) معاني الفراء : ٣ : ٥٣

(٣) يونس : ٤ البحر ٥ : ١٢٤

(٤) محمد : ٤ البحر ٨ : ٧٢

(٥) معاني الفراء ٣ : ٥٧

(٦) محمد : ٤

(٧) معاني الفراء ٣ : ٥٧

(٨) محمد : ٨ البحر ٨ : ٧٢

(٩) معاني الفراء ٣ : ٥٨

مجرى الأمر والنهي ، ألا ترى أنّ أضلّ فعلٌ ، وأنّها مردودةٌ على التعس ، وهو اسمٌ لأنّ فيه معنى أتعسهم ، وكذلك قوله : ﴿ حتّى إذا أثخنتموهم فشدّوا ﴾ مردودةٌ على أمر مضمر ناصب لِضَرْب الرِّقاب " .

هذا ما ورد عن الفراء من حذف الفعل وجوباً . أمّا النماذج التي تشيرُ إلى حذفه جوازاً فمنها قوله تعالى : " يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَارَهُمْ وَذُوقُوا [١] " يقول الفراء عند تحليله لها [٢] : " يريدُ : ويقولون ، مضمرةً ، كما قال : ﴿ وَلَوْ تَرى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا رُؤُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ رَبَّنَا [٣] " يريد يقولون : رَبَّنا- وفي قراءة عبد الله : ﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْراهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ ﴾[٤] يقولون : رَبَّنَا ﴾ .

يقول ابنُ هشام في المغني [٥] : "وأكثرُ من ذلك كلِّه حذفُ القول : نحو : ﴿ وَالْمَلائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلامٌ عَلَيْكُمْ [٦] يقول الفراء في معانيه وهو يوجّه لها [٧] : " يقولون : سَلامٌ عليكم . القولُ مضمرٌ ، كقوله : وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُؤُوسِهِم عِنْدَ رَبِّهِمْ رَبَّنَا " أي : يقولون : ربَّنا ثم تركَتْ " .

---

(١) الأنفال : ٥٠ البحر ٤ : ٥٠٦

(٢) معاني الفراء ١ : ٤١٣

(٣) السجدة : ١٢ البحر ٧ : ١٩٦

(٤) البقرة : ١٢٧ البحر ١ : ٣٨٧

(٥) مغنى اللبيب : ٨٢٧

(٦) الرّعد : ٢٣ - ٢٤ البحر ٥ : ٣٨٥

(٧) معاني الفراء ٢ : ٦٢

ومنها قولُه تعالى : وإلى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحاً [١] " يقول الفراء عندها [٢] :" نَصبْت صالحاً وهوداً وما كان على هذا اللفظ بإضمار أرسَلنا " .

وقوله تعالى : " والْخَيْلَ والْبِغَالَ والْحَمِيرَ [٣] ، يقول الفراء [٤] :"وإنْ شئت جعلته منصوباً على إضمار سَخّر : فيكون في جواز إضماره مثل قوله : خَتَمَ اللّهُ على قُلُوبِهِمْ وَعلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهم غِشَاوَةٌ [٥] " مَنْ نصبَ في البقرة نصبَ الغشاوة بإضمار وَجَعَلَ" .

وقولُه تعالى : " ولَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ [٦] " يقول الفراء [٧] : "ما في موضع رفع ولو كانت نصباً على : ويجْعَلون لأنفسهم ما يشتهون لكان ذلك صواباً .

ومنها قولُه تعالى:"للذين لايُؤْمِنُونَ بالْآخِرة مَثَلُ السَّوْء [٨] [٩]"أجاز الفراء النصبَ على تقدير:ضربَ للذين لايؤمنون بالأخرة مثَلَ السَّوْء.وقولُه تعالى : "فَطَفِق مَسْحاً بالسُّوقِ والأَعْنَاقِ [١٠] [١١] "قدَّره الفراء يمْسحُ مَسْحَاً .

---

(١) هود : ٦١ البحر ٥ : ٢٣٧

(٢) معاني الفراء ٢ /١٩

(٣) النحل : ٨ البحر ٥ : ٤٧٦

(٤) المعاني للفراء ٢ : ٩٧

(٥) البقره : ٧ البحر ١ : ٤٦

(٦) النحل : ٥٧ البحر ٥ : ٥٠٣

(٧) معاني الفراء ٢ : ١٠٥

(٨) النحل : ٦٠ البحر ٥ : ٥٠٣

(٩) في المعاني للفراء ١٠٧/٢ يجوز النصب:مثَلَ السَّوء

(١٠) سورة ص : ٣٣ البحر ٧ / ٣٩٤

(١١) انظر المعاني ٢ : ٤٠٥

وقولُه تعالى :" وَأَدْخِلْ يَدَكَ في جَيبِكَ تَخْرُجْ بيضَاءَ مِنْ غَيرِ سُوءٍ في تِسْعِ آياتٍ إلى فِرعونَ [١] " يقول الفراء [٢] :" ثم قال :" إلَى فِرْعَوْنَ ولم يقل : مرسَلٌ ولا مبْعُوثٌ لأنَّ شأنه مَعروفٌ أنَه مبعوثٌ إلى فرعونَ . وقد قال الشاعر :

رأتني بحبليها فصَدَّت مخافةً وفي الحبل رَوْعاء الفؤاد فَرُوق

أراد : رأتنى أقبلْتُ بحبليها : بحبلي النَّاقة فأضمر فعلاً ، كأنه قال : رأتنى مقبلاً " .

وقد جوّزالفراء في قوله تعالى : أإِلَهٌ مَعَ اللَّهِ [٣] " النصبَ يقول[٤] : " ولو جاء نصبًا أإلهًا مع اللّه على أنْ تضْمرَ فعلاً يكون به النصب كقولك : أَتَجْعَلون إلهاً مع اللّه ، أو أتتَّخذونَ إلهاً مع اللّه . والعربُ تقول : أثعلباً وتفرّ كأنهم أرادُوا : أترَى ثعلباً وتفرّ وقال بعضُ الشعراء :

أَعبدًا حلَّ في شُعَبَي غريبًا أَلُؤْماً لا أبالكَ واغترابَا [٥]

يريد : أتجمع اللؤم والاغتراب ".

ومنها أيضاً قوله تعالى : "يَاجِبَالُ أوبِّي مَعَهُ والطَّيْرَ ".[٦] يقول الفراء عند تحليله لها [٧] : "اجتمَعَت القُرّاءُ الذين يُعرَفُون عَلَى تَشْديد

---

(١) النمل : ١٢ البحر ٧ : ٥٢ وانظر تفسير القرطبي ١٣:١٦٢-١٦٣

(٢) معاني الفراء ٢:٢٨٨ وانظر القرطبي ١٣ :١٦٢-١٦٣

(٣) النمل : ٦٠ البحر ٧ : ٨٧

(٤) المعاني للفراء ٢ ، ٢٩٧

(٥) انظر الكتاب ١ /٣٣٩ - وشاهده : نصب لؤماً واغتراباً لوقوعه موقع الفعل

(٦) سبأ : ١٠ البحر٧: ٢٦١

(٧) معانى الفراء ٢ : ٣٥٥

أوّبي ومَعناه : سَبّحي . وقرأ بعضهم : أُوبِي مَعَهُ من آب يؤوب أي تصرّفى معه . والطيرَ منصوبة على جهتين :

إحداهما : أنْ تنصبَها بالفعل بقوله : وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ مِنَّا فَضْلاً . وسخّرنا له الطيرَ . فيكون مثل قولك : أطعَمتَه طعاماً وماءً ، تريدُ : وسَقيته مَاءً . فيجوز ذلك .

والوجه الآخر : بالنّداء ، لأنّكَ إذا قلت : ياعمرو والصّلْت أقبلا ، نصبت الصّلت ، لأنّه إنّما يدْعَى بيأيُّها ، فإذا فقدتها كان كالمعدُول عن جهته فنُصب . وقد يجوز رَفعه على أنْ يتبع ماقبلَه.ويجوز رَفعه على : أُوبِي أنت [١] والطيرُ ".

وقوله تعالى : "وَلِسُلَيْمانَ الرّيحَ "[٢] يقول الفراء عند التّوجيه لها[٣] :"منصوبةٌ على : وسخّرنا لسليمانَ الريحَ . وهي منصوبةٌ في الأنبياء . وَلِسُلَيْمانَ الرِّيحَ عَاصِفَةً "[٤] أضمرَ : وسَخّرنا - واللّه أعلم - وقد رَفع عاصم - فيما أعلم - ولِسُلَيمَانَ الريحُ ".

ومنها أيضاً قولُه تعالى : "وَقَوْمَ نُوحٍ "[٥] يقول الفراء عندها:[٦] "نَصبها القرّاءُ إلاّ الأعمشَ وأصحابَه ، فإنّهم خفضوها ، لأنّها في قراءةِ عبداللّهِ فيما أعلم وفي قوم نوح .

---

(١) أي بالعطف على الضمير المرفوع في قوله : أوّبي

(٢) سبأ : ١٢ البحر ٧ : ٢٦١

(٣) معاني القراء ٢ : ٣٥٦

(٤) الأنبياء : ٨١ البحر ٦ : ٣٢٧

(٥) الذاريات : ٤٦ البحر ٨ : ١٣٩

(٦) معاني القراء ٣ : ٨٨

ومن نصبها فعلى وجهين : أخذَتْهم الصَّعْقَةُ ، وأَخَذَتْ قومُ نوح . وإنْ شئت : أهلَكْنَاهم ، وأَهْلَكَنا قومَ نوح . ووجهٌ آخرَ ليس بأَبغضَ إليّ من هذين الوجهين : أنْ تضمرَ فعلاً:واذكرْ لهم قومَ نوح ، كما قال اللّه عزّوجلّ " وَإبْراهيمَ إذْ قَالَ لِقَوْمِهِ " [١] "وَنُوحاً إذْ نَادى مِنْ قَبْلُ " [٢] في كثير من القرآن معناه : أنبئْهم واذْكُر لهم الأنبياءَ وأخبارَهم".

وقولُه تعالى : "وَمَا أَمْرُنَا إلّا وَاحِدَةٌ "[٣] يقول الفراء : [٤] "بالنصب وكأنّه أضمرَ فعلاً ينصِبُ به الواحدَة ، كما تقول للرجل : ما أنت إلا ثيابَك مرة ، ودابتك مرّة ، ورأسك مرة ، أي تتعاهد ذاك .

وقال الكسائي : سمعت العربَ تقول : إنّما العامرى عِمَّتَه ، أي : ليس يتعاهد من لباسه إلا العمّةَ ، قال الفراء : ولا أشتهي نصبها في القراءة".

ويحْذفُ الفعلُ كثيراً في باب رُبَّ يقول ابنُ السرّاج [٥]: "اعلم أنّ الفعلَ العاملَ فيها أكثر مايستعملُه العربُ محذوفاً ، لأنّه جوابٌ وقد علمَ فحذِفَ ، وربّما جيءَ به توكيداً وزيادةً في البيان ، فتقول : رُبَّ رجلٍ عالمٍ قد أتيت ، فتجعلُ هذا هو الفعل الذي تعلّقت به رُبَّ حتى يكون في تقديره : برجلٍ عالمٍ مررت ".

---

(١) العنكبوت : ١٦ البحر ٧ : ١٤٤

(٢) الأنبياء : ٧٦ البحر ٦ : ٣٢٦

(٣) القمر : ٥٠ البحر ٨ /١٨٢ . في إعراب القرآن للنحاس : وزعم الفراء أنه يُروى : وما أمرُنا إلا واحدةٌ

(٤) معاني الفراء ٣ /١١١

(٥) الأصول ١ : ٤١٧

ويُحذَف أيضاً على سبيل الوجوب إنْ وقع مفسّراً بعد إذا وإنْ ، فقد جاء في المغني : يقول ابنُ هشام [١] : "يَطَّرِدُ حذفُه (الفعل) مُفسراً نحو : وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ [٢] " ، إذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ "[٣] .

يقول ابن أبي الربيع هنا [٤] : "فأمّا إذا فتكون مضافةً إلى الجملة الفعلية ، لأنّ فيها معنى الشّبْبيّة فتقول : إذا قمْتَ قمتُ ، وإذا تَجْلِسُ أجْلس، ومتى جاء بعدها اسمٌ منصوبٌ حُمِلَ على فعل مضمر يفسّره الفعل الذي بعدها نحو : إذا زيداً تضربُه أضربُه،وكذلك إذا جاء بعدها اسم مرفوعٌ فيكون أيضاً محمولاً على فعْلٍ مقدَّر، وذلك نحو :"إذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ" و" إذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ "[٥] وما أشبه ذلك،ولاتكون أمثالُ هذه مرفوعةً بالابتداء ، لأنَّ الشَّرط طالبٌ بالفعل فلايحملُ إلاّ على الفعل،ولايحملُ على الابتداء ما وُجِدَ عنه مَنْدُوحة " .

وجاء في المغني أيضاً :[٦] "ويكثرُ في جواب الاستفهام (أي : حذفُ الفعل) نحو : لَيَقُولُنَّ اللَّهُ "[٧] أي : ليقولن خلقهم اللّه . "وإذا قيل

---

(١) مغنى اللبيب / ٨٢٧

(٢) التوبة : ٦ البحر ٥ /١١

(٣) الانشقاق /١ البحر ٨ /٤٤٤

(٤) البسيط لابن أبي الربيع : ٨٧٦

(٥) الانفطار : ١ البحر ٨ : ٤٣٥

(٦) مغنى اللبيب : ٨٢٧

(٧) العنكبوت : ٦١ البحر ٧ : ١٥٧ . ١٥٨

لهم ماذا أنزل ربُّكم ؟ قَالُوا خَيراً "[١] .

حذفُ الحرف :

وكما يُحذفُ الجزءُ الطالب إذا كان فعلاً كذلك يحذفُ إذا كان حرفاً جاراً ، ومن حذفِ الجارّ هذا ماجاء عن الفراء عند توجيه قوله تعالى : "وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً [٢] ".

يقول [٣] : "وجاء التّفسير : اختار منهم سبعين رجلاً . وإنما اُستُجيز وقوعُ الفعل عليهم إذ طرحت مِن لأنّه مأخوذٌ من قولك : هؤلاء خيرُ القوم ، وخيرٌ من القوم . فلمّا جازت الإضافةُ مكان " مِن" ولم يتغيّر المعنى استجازوا أنْ يقولوا : اخترتكم رجلاً ، واخترتُ منكم رجلاً ".

وفي نتائج الفكر نجد السّهيلي يتحدّث عن حذف الجار عند هذه الآية فيقول [٤] : "والأصلُ في هذا التعدّي بحرف الجر وهو مِنْ ، لأنّ المعنى إخراجُ شيئٍ من شيئٍ ، وإنما حُذف لِتَضَمُّن الفعل معنى فعل آخر متعدٍّ ، كأنك حين قلت : اخترت الرجال [٥] ، أردت : نخلْت الرجال ونقدتهم فأخذت منهم زيداً ، فمن ههنا أُسقِطَ حرفُ الجرّ كما أسقط في : أمرتُك الخيرَ . إذا كان الأمرُ تكليفاً . كأنّك قلت : كلّفتُك هذا الأمرَ ".

---

(١) النحل : ٣٠ البحر ٥ : ٤٨٧

(٢) الأعراف : ١٥٥ البحر ٤ : ٣٩٨

(٣) معانى الفراء ١ : ٣٩٥ وانظر معانى الأخفش ٢-٣١٢

(٤) النتائج : ٣٣٠

(٥) أي : اخترت من الرجال .

إنّما ذكرتُ كلَّ هذه الأمثلة الكثيرة في حذف الفعل لأبيّن أنّ الفعل وإنْ كان هو الطالب للأجزاء في التركيب بما يدلُّ على الحدث والزمان وبما تقتضي دلالته من طلب الحال والمكان . هذا الفعلُ قد يحذف اعتماداً على القرائن الحالية أو المقالية ، وكذلك الأمر بالنسبة للحرف .

الفصـــل الأول :

تاســـعاً :

حذف المقتضَـــى

حذف المقتضَـى

كما يحذفُ الجزءُ الطالب إذا كان فعلاً أو حرفًا كذلك يحذفُ الجزءُ المطلوب أيضًا للدّلالة عليه سواء كان اسماً أوحرفاً .

فالفاعلُ مثلاً : عرفنا أنّ الفعلَ كما يدلُّ على الحدث والزمان دلالةَ لزوم يدلُّ أيضاً على الفاعل وإنْ كانت دلالتُه عليه دلالةَ تضمّنية . هذا الفاعلُ الذي يدلُّ عليه الفعل ويقتضيه هل يحذف؟ والجوابُ لا لأنّ الفعلَ والفاعل بمثابة كلمة واحدة لاتتجزّأ .

يرى السهيلي أيضاً أنّه لايحذف ، فيقول[١] : " لأنّ الفعلَ قد بُني للدلالة عليه ، فإذا لم يكن مذكوراً في اللفظ فإنّه يضمر" .

فيفهم من هذا أنّ الفاعلَ وإنْ كان مطلوباً للفعل يقتضيه، إلاّ أنّه ملتزمُ الذكر مظهراً أم مضمراً .

أمّا ماسوى الفاعل من المقتضيات فيجوز حذفُها لدلالة القرائن عليها أمثالُ المفاعيل والحروف التى تقتضيها الأفعالُ المتعدّية لواحد أو اثنين أو ثلاثة أو القاصرة اللازمة التى لاتتعدّى إلاّ بواسطة حرف . يقول ابن السرّاج [٢] :"واعلم أنّ كلَّ فعل متعدّ ، لك ألاّ تعدّيه وسواء عليك أكان يتعدّى إلى مفعول واحد أو إلى مفعولين أو إلى ثلاثة لك أنْ تقولَ : ضربت ولاتذكر المضروبَ لتفيدَ السامعَ أنّه قد كان منك ضربٌ - وكذلك ظننْت ، يجوز أنْ تقول : ظننت وعلمت (إلى[٣]) أنْ تفيدَ غيرَك ذلك ".

---

(١) أبو القاسم السهيلي : ٣٨٠ ، وانظر نتائجه : ٧١

(٢) الأصول ١ /١٨١

(٣) (إلى) هنا تصحيف أو تحريف

من نصّ ابن السرّاج السابق يتّضح لنا أنّه يجوزُ حذفٌ المفعولين في باب ظنّ وأخواتِها معاً دون الاقتصار على أحدهما كما يحذفُ مفعولُ المتعدّى لواحد .

وهناك من النّماذج الكثيرة لحذف المقتضيات ما تعرّض لها علماءُ النحو المحلّلين لأسلوب القرآن من أمثال الأخفش والفراء .

من هذه النّماذج القرآنية البالغة في الإيجاز والبيان قوله تعالى "إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ [١] "يقول الأخفش [٢] : "يُرْهِبُ النَاسَ أَوْلِيَاءَهُ، أي : بِأَوْلِيَائِهِ".

إن المجوِّزَ لحذف مطلوب الفعل هنا وهو الباء قيامُ القرينة المعنوية على ذلك .

ومن النّماذج أيضاً قولُه تعالى : "واخْتَارَ مُوسى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً [٣] "يقول الأخفش عند تحليله لها [٤] : "أي اختار من قومه ، فلمّا نزعَ مِنْ عَمِلَ الفعلُ ، وقال الشاعر :

مِنّا الّذِي اخْتِيرَ الرِّجَالَ سَمَاحَةً [٥] وَجُودًا إِذَا هَبَّ الرِّيَاحُ الزَّعَازِعُ

وقال آخر :

أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَافْعَلْ مَاأُمِرْتَ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَسَبِ

---

(١) آل عمران : ١٧٥ البحر ٣ : ١٢٠

(٢) معاني الأخفش ١ : ٢٢١

(٣) الأعراف : ١٥٥ البحر ٤ : ٣٩٨

(٤) معاني الأخفش ٢ : ٣١٢

(٥) انظر النتائج : ٣٣١

وقال النّابغة :

نُبِّئْتُ زُرْعَةَ وَالسَّفَاهَةُ كَاسْمِهَا يُهْدِي إِلَيَّ أَوابِدَ الأَشْعَارِ ".

ومنها قولُه تعالى : "أَوِ اطْرَحُوهُ أَرْضًا يَخْلُ لَكُمْ . . . "[١] يقول الأخفش[٢] : "وليس الأرضُ هاهنا بظرفٍ ، ولكنْ حذفَ منها "في " ، ثم أعملَ فيها الفعل ، كما تقول : تَوَجَّهْتُ مَكَّةَ ".

وقوله تعالى : "وَوَصَّيْنَا الإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا "[٣] يقول الأخفش[٤] : "على : ووصّيْناه حُسْنًا ، وقد يقول الرجل : وَصَّيتُهُ خَيْرًا ، أي بِخَيْرٍ ".

وقوله تعالى : "وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا "[٥] يقول الأخفش[٦] : "يريد أنْ يجعلَ رَأَيْتَ لايتعدّى ، كما تقول : ظَنَنْتُ في الدَّارِ خَيْرًا ، لمكان ظنّه ، وأخبر بمكان رؤيته " .

إنّما حذف هنا مطلوبَ رأى ، لأنّه أراد أنْ يذكرَ مجرّدَ الرؤية للمرئي . بمعنى : أنّ من أسباب الحذف عدمَ القصد إلى مطلوب الفعل .
وممّا جاء عن الفراء من حذف المقتضيات قولُه تعالي "إِنِّي أَسْكَنْتُ

---

(١) يوسف : ٩ البحر ٥ : ٢٨٢
(٢) معاني الأخفش ٢ : ٣٦٤
(٣) العنكبوت : ٨ البحر ٧ : ٢٤٦
(٤) معاني الأخفش ٢ : ٤٣٦
(٥) الإنسان : ٢٠ البحر ٨ : ٣٩٦
(٦) معاني الأخفش ٢ /٥٢١

مِنْ ذُرِّيَّتِي [١] "يقول الفراء عند تحليله لها [٢] : وقال : " إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي "ولم يأت منهم بشيءٍ يقعُ عَليه الفعل . وهو جائزٌ : أنْ تقولَ : قد أصَبنا من بني فلان ، وقتلنَا من بني فلان وإنْ لم تقل : رجَالاً ، لأنّ مِن تؤدّي عن بَعض القوم كقولك : قد أصبنَا من الطعام وشربنَا من الماء . ومثله "أَنْ أَفِيضُوا عَلَيْنَا مِنَ الْمَاءِ أَوْ مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ [٣]" .

فيفهم من كلام الفراء هذا أنّ الشيءَ إنّما يحذفُ للعلم به ، فاستغنى عن المقتضَى هنا ، لأنَّ "مِنْ "بمعنى بعض فهي دالّة على مفعول به .

ومما جاء عنه أيضاً من حذف المقتضَى وهو جوابُ القسم قوله تعالى: "وَالنَّازِعَاتِ غَرْقاً"[٤] يقول الفراء : [٥] "ويسأَلُ السائلُ : أينَ جوابُ القسم في النّازعات ؟ فهو مما تُرِكَ جوابُه لمعرفة السّامعين ، المعنى وكأنّه لو ظهر كان : لتُبعثُنّ ، ولتُحاسبُنّ ، ويدلّ على ذلك قولُهم [٦] : إذا كُنّا عظاماً ناخرة. ألا ترى أنّه كالجواب لقوله : لتُبعَثُن إذ قالوا : إذا كنا عظاماً نخرة نبعث ".

وقوله تعالى : "فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ"[٧] يقول الفراء وهو يوجّه هذه الآية

---

(١) إبراهيم : ٣٧ البحر ٥ : ٤٣١

(٢) معاني الفراء ٢ : ٧٨

(٣) الأعراف : ٥٠ البحر ٤ : ٣٠٤

(٤) النازعات : ١ البحر ٨ : ٤١٨

(٥) معاني الفراء ٣ : ٢٣١

(٦) (إذا) بغير استفهام

(٧) التكوير : ٢٦ البحر ٨ : ٤٣٥

الكريمة [١] : "العربُ تقول : إلى أينَ تذهب ؟ وأينَ تذهب ؟ ويقولون : ذهبت الشامَ ، وذهبت السوقَ ، وانطلقت الشامَ ، وانطلقت السوقَ ، وخرجت الشام - سمعناه في هذه الأحرف الثلاثة : خرجتُ وانطلقتُ وذهبتُ. وقال الكسائي : سمعت العربَ تقول : انْطُلِقَ به الفورَ ، فتنصب على معنى إلقاء الصفة [٢] وأنشدنى بعض بنى عُقَيل :

تَصيحُ بنا حَنيفةُ إذ رأتنا وأيَّ الأرضِ تذهبُ للصِّياح

يريد إلى أيِّ الأرض تذهب واستجازوا في هؤلاء الأحرف إلقاء إلى لكثرة استعمالهم إيّاها ".

بهذا رأينا أنّه كما يُحذفُ الجزءُ الطالب الذي هو منبعُ الإسناد في الجملة العربية يحذفُ الجزء المطلوب . كلُّ ذلك إذا قام دليلٌ يدلُّ على المحذوف ويبين عنه .

---

(١) معانى القراء ، ٣ : ٢٤٣

(٢) هذا مصطلح كوفي يطلقه أهلُ الكوفة على الحرف .

خلاصة الفصل الأوّل

مما تقدم نستطيع القولَ أنّ الفعلَ مناطُ التعلّقِ والارتباط في جملته ، وأنه في حَيِّزِ دلالته يطلبُ مابعدَه ويستدعيه ، فقد أجمعَ النحاةُ على دلالته على الحدث والزمان معاً وإنْ خالفَ متأخّرو الأصوليين في ذلك ، حيث يرون أنّ دلالتَه على الزمان تنبعُ من القرائن في الجملة وسياقِها ، وقد أضاف بعضُ النحاة للفعل مدلولاً آخر ، وهو الدلالةُ على الفاعل ، لكنْ اختلفوا في شأنِ هذه الدلالة أهي دلالةُ تضمّن أمْ التزام ؟ وهذا القولُ نشأ بتأثير مقالة علماء أصول الفقه ، ونرى ذلك في تراث السّهيلي وابن مضاء أيضاً .

هذا ويدلُّ الفعلُ على المكان والحال دلالةَ التزام ، لأنّ كلَّ فعلٍ لابدَّ له من مكان يقعُ فيه وحالٍ يكون فيها .

فكلُّ فعل لايخلو من أنّ يكونَ طالباً وقد فسّر السهيلي هذا بالتشبّث أي إنّ الكلمةَ تطلبُ مابعدها وتتشبّثُ به لما بينهما من الارتباط في المعنى . والنحاةُ حين أحالوا على الكلمة الطالبة الآثار الاعرابية ، كان هذا الهدفُ في الحقيقة تعليمياً . ولا يعنون بذلك أنّها تُحْدِثُ هذه الآثارَ كما زعم ابنُ مضاء الذي تجنّى على النّحاة ، وتقوّل عليهم مالم يقولوه .

وهذا الفعلُ العامل ، اللازم منه والمتعدّي يشتركان في أنّ كليهما يطلبُ مابعدَ الفاعل والمفعول .

هذا ما كان من أثر دلالته النحوية أمّا دلالتُه المعجمية فلها أيضاً

أثرُها في طلب الأجزاء بعدها ، وهذا مانوّه بذكره سيبويه في كتابه وإنْ أنكره أستاذنا الدكتور محمد البنا في كتابه الرّد على النحاة . وقد رأينا أنّ هذه الدلالة أكثرُ ماتتجلّى في كان التامّة والنّاقصة وجعلَ التى من أفعال الشروع والتّحويل ، إذ أنّ دلالةَ كلٍّ منهما اللغوية هي التى سوّغت مجيءَ كان تارّة ناقصةً وأخرى تامّةً ، كذلك«جَعَلَ»كان لدلالتها هذه تسويغُ مجيئها للشروع تارّة وللتصيير والتّحويل أخرى .

من هنا كان لهذه الدلالة أثرُها في تضْمين الفعل ، إذ يقتضي المتضمَّن كل ما يقتضيه الفعل المتضمِّن من التعدى واللزوم .

كذلك كان لدلالة صيغة الفعل أثرُها في الطلب مثل تعدّيه وقصوره وبنائِهِ للمفعول ، ممّا ينتهي بنا إلى أنّ الفعلَ هو منبعُ التغيير في الجملة الفعلية ، وأيُّ تغيير فيه يتبعه تغييرٌ فيما يقتضيه الأمر الذي كان له أثرُه في اقتضاء المعمولات بعده .

هذا الفعلُ المتصرّفُ منه والجامد له أثرُه في طلب هذه الأجزاء بعده ، وإنْ كان الأمرُ مع المتصرّف أكثرَ اتّساعاً وأعمَّ شمولاً من الجامد ، لجموده وضعفه عن مرتبة المتصرّف . وقد وضع النحاة أصولاً للربط والاقتضاء قامت على استقرائهم لكلام العرب .

وهذا الفعلُ الطالبُ أو ا لمقتضِي لهذه الأجزاء قد يُحذفُ اعتماداً على القرائن في الجملة ، كلُّ هذا إذا دلّ على المحذوف دليلٌ سواء أكان الحذفُ واجباً أم جا ئزاً .

الفصل الثاني

الأسماء المضمّنة معنى الفعل

أولاً :

ا / المصدر .

ب / اسم المصدر .

ج / اسم الفعل .

ثانياً :

المشتقّات ومقتضياتها من أجزاء التراكيب .

أولاً :

أ / المصدر

الاسم الذي بمعنى الفعل يمكن تقسيمه إلى قسمين :
مشتقّاتٌ بالمعنى النحوي ، وغير مشتقّات.
والمشتقّات النحوية هي : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبّهة، وأفعل التفضيل .
وغير المشتقّات هي : المصدر ، واسمه ، واسم الفعل.

من هنا أطلق النحاةُ على بعض هذه الأسماء التى في معنى الفعل مشتقّات ، لاشتقاقها من الفعل التى هي بمعناه وتؤدّي مؤداه. وهي ما ذكرت.

غير أنّ هناك أسماءً أخرى مشتقّةً من الفعل أيضاً إلاّ أنّها لاتقتضي ما يقتضيه الفعل لذا أهملوها وإنْ كانوا قد أطلقوا عليها أيضاً مشتقّات ، وتتمثّل هذه الأخيرة في اسم الزمان واسم المكان واسم الآلة ، وبذلك كانت لهم مشتقاتٌ طالبة لما بعدها وتُدْرَس في النحو والصّرف. ومشتقّاتٌ لاتكون طالبةً بل مطلوبةٌ لما قبلها عُرِفت بالمشتقّات الصرفية ، ومجال دراستها هو الصرف وحده.

والذي يهمّنا في هذا المقام هو النوع الأوّل من هذه المشتقّات ، لأنه وثيق الصّلة بأجزاء التركيب في الجملة.

لذا يجدر بنا أنْ نبسطَ القولَ فيها بما يعمل منها وما لايعمل واستيفاء أحكامِها في ذلك وما يتعلّق به.
أولاً : غير المشتقات : المصدر ، اسمه ، اسم الفعل.

أ / المصدر :-

وبدأنا به ، لأنه أصلُ [١] المشتقّات ولكونه أحدَ مدلولي الفعل ، وكان سيبويه [٢] يسميّه فعلاً وحدثًا وحدثانًا. فما هذا المصدر ؟ وما عمله ؟ ولماذا يعمل ؟ وما شروط هذا العمل ؟ يقول ابن السرّاج في أصوله وهو يعرّفُ [٣] به : "والمصدر هو المفعول في الحقيقة لسائر المخلوقين . . . ".

وفي أوضح المسالك يقول ابن هشام [٤] : "هو الاسمُ الدالُّ على مُجَرَّد الحَدَث . . . ".

هذا من حيث التّعريف أمّا من حيث العمل فعملُ المصدرِ[٥] وهو : طلبُه أو اقتضاؤه للأجزاء إنما هو فرعٌ[٦] عن الفعل ، وإنْ كان معروفًا أنّ المصدرَ هو الأصل [٧] في الاشتقاق وما الفعلُ إلاَّ فرعٌ عنه ، كما هو مذهب جمهور البصرة، الذين كانت حُجّتُهم : أنّ المصدرَ إنّما كان هو الأصلَ في الاشتقاق لا الفعل ، لأنّه يدلّ بصيغته على شيءٍ واحد هو الحدث ، أمّا دلالته على الزمان فمطلقة بخلاف الفعل الذي يدلّ بصيغته على الحدث والزمان معاً ، فكانت دلالته على الزمان مقيّدة يقول ابن الأنباري[٨] : "لمّا أرادوا استعمال المصدر

---

(١) أصالة المصدر للمشتقات موضع خلاف ، انظر الإنصاف ، م : ٢٨ /٢٣٥

(٢) انظر شرح الكافية للرضى ٢ /١٩٢

(٣) الأصول لابن السراج ١ /١٥٩

(٤) أوضح المسالك ٣ /٢٠٠

(٥) انظر شرح الأشمونى ٢ / ٢٨٨

(٦) انظر المصدر السابق نفسه

(٧) انظر الإنصاف ١ /٢٣٥ - ٢٣٧

(٨) الإنصاف ١ / ٢٣٧

وَجَدُوه يشترك في الأزمنة كلِّها، لا اختصاصَ له بزمانٍ دون زمانٍ، فلمّا لم يتعيّن لهم زمانُ حدوثهِ لعدم اختصاصه اشتقّوا له من لفظه أمْثِلَةً تدلّ على تعيّن الأزمنة ، ولهذا كانت الأفعالُ ثلاثة : ماضٍ ، وحاضر ، ومستقبل . . . فدلّ على أنّ المصدر أصلٌ للفعل ".

من هنا كان الفعل فرعاً عن المصدر ، هذا في الاشتقاق . أمّا في الطلب وهو الذي نحن بصدده فالفعلُ هو الأصل في الطلب و الاقتضاء ، وما المصدرُ إلاّ فرعٌ عليه ، يقول ابن السّرّاج [١] : "اعلم أنّ المصدرَ [٢] يعمل عمل الفعل ، لأن الفعل اشتق منه وبُنِيَ مُثُله [٣] للأزمنة الثلاثة ، الماضي والحاضر والمستقبل، نقول من ذلك : عجبت من ضَرْبٍ زيدٌ عمراً ، إذا كان زيدٌ فاعلاً ، وعجبت من ضَرْبٍ زيداً عمروٌ إذا كان زيدٌ مفعولاً . . . ".

ونجد سيبويه يفرّقُ بين هذا المصدر الجاري مجرى الفعل وبين اسم الفاعل حيث يقول [٤] : "وإنّما خالَف هذا الاسمَ الذي جرى مَجرى الفعل المضارع في أنَّ فيه فاعِلاً ومفعولاً ، لأنّك إذا قلت : هذا ضاربٌ، فقد جئت بالفاعل وذكرتَه ، وإذا قلت : عجبتُ من ضربٍ فإنّك لم تذكر الفاعلَ، فالمصدرُ ليس بالفاعل وإنْ كان فيه دليلٌ على الفاعل ، فلذلك احتجتَ فيه إلى فاعل ومفعول ولم تحتج حين قلت : هذا ضاربٌ زيداً إلى فاعل ظاهر ، لأنَّ المضمر في ضارب هو الفاعل ".

---

(١) الأصول ١ / ١٣٧

(٢) انظر الكتاب ١ / ١٨٩

(٣) مثله : جمع مثال ، يعني أنّ أمثلة الفعل بنيت للأزمنة الثلاثة

(٤) الكتاب ١ / ١٨٩

ثم يستطرد سيبويه ذاكراً بعضَ المصادر العاملة حيث يقول [١] :

"ومما أُجرى مُجرى الفِعل من المصادر قولُ الشاعر :

يَمُرُّون بالدَّهْنا خِفافاً عيابُهُم ... ويَخْرُجْنَ منْ دارِينَ بُجْرَ الحَقائبِ

على حِينَ أَلْهَى الناسَ جُلُّ أُمورهِمْ ... فَنَدْلاً زُرَيْقُ المالَ نَدْلَ الثَّعالبِ

يقول سيبويه : كأنه قال : اُنْدُلْ

ومثّل سيبويه أيضاً بقول الشاعر :

بضَرْبٍ بالسُّيوفِ رُءُوسَ قَوْمٍ ... أَزَلْنَا هَامَهُنَّ عَنِ المَقِيلِ "

ومن إعمال المصدر أيضاً ماذكره الفرّاء في معانيه[٢] عند تحليله لقوله تعالى : "ومِزَاجُهُ من تَسْنيمٍ عَيْناً"[٣] حيث ذكر أنّ عيناً منصوبٌ بالمصدر وهو تسنيم . وقد نظّر له الفرّاء بآيات أُخرَ متعدّداتٍ منها :

قوله تعالى : "أو إِطْعَامٌ في يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتيماً "[٤] المعاني ٣ /٢٦٥

وقوله تعالى : "أَلَمْ نَجْعَلِ الأَرْضَ كِفَاتاً ٭ أَحْيَاءً وأَمْواتاً "[٥] المعاني ٣ /٢٢٤

وقوله تعالى : "فَجَزَاءٌ مِثْلُ ماقَتَلَ مِنَ النَّعَمِ "[٦] [٧] المعاني ١ /٣٢٠

---

(١) المصدر السابق ١ / ١١٥ - ١١٦

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ٣ / ٢٤٩

(٣) المطفّفين : ٢٧ البحر ٨ / ٤٤١-٤٤٢

(٤) البلد : ١٤ - ١٥ البحر ٨ /٤٧٦

(٥) المرسلات الآيتان : ٢٥-٢٦ البحر ٨ /٤٠٦ و أَحْيَاءً مفعول بِكِفَاتاً

(٦) المائدة /٩٥ البحر ٤ /١٨ فمِثْلُ مفعول بجزاءٌ

(٧) قراءة الجمهور : فَجَزَاءٌ مِثْلُ. انظر النشر في القراءات العشر لابن الجزري م /الثاني ص٢٥٥ قراءة السلمي : فجزاءٌ مثلَ . جزاء بالرفع والتنوين مثل ماقتل بالنصب .وقرأ محمد بن مقاتل : فجزاءٌ مثلَ . بنصب جزاء ومثل والتقدير فليخرج جزاء .. انظر البحر ٤ /١٩

لماذا يطلب المصدر :

إنّ السرَّ في طلب المصدر إنما هو شبهه بالفعل [١] ، ووجه الشبه بينهما دلالةُ كلٍّ منهما على الحدث الذى يقتضِى فاعلاً وقد يقتضى مفعولاً به إنْ كان واقعًا ، غير أنّ لهذا العمل شروطًا ذكرها النُّحاةُ تتحقّق بها هذه المشابهة . يقول ابن يعيش [٢] : "والمصدرُ يعملُ عملَ الفعل المأخوذ منه ، إنْ كان الفعلُ غيرَ متعدٍّ كان المصدرُ غيرَ متعدٍّ ، فكما تقولُ : قام زيدٌ ولاتجاوز الفاعل كذلك تقول : أعجبني قيامُ زيدٌ ، وإن كان يتعدّى إلى واحد يتعدّى مصدره إلى واحد فتقول : أعجبنى ضربُ زيدٌ عمرًا . وتقول أعجبنى إعطاءُ زيدٍ عمرًا درهمًا فتعدّيه إلى مفعولين كما يفعل ذلك ا لفعل نحو : أعطيتُ زيدًا درهمًا . وإنْ كان يتعدّى فعله بحرف جر كان المصدر كذلك فتقول : أعجبنى مرورُك بزيد...".

على حين يقول ابن هشام [٣] : "ويعْمَل المصدرُ عَمَلَ فِعْلِهِ ، إنْ كان يحلُّ محلّه فعل ، إمّا مع أنْ ، كعجبْتُ من ضَرْبِكَ زيدًا أمْسِ ويُعْجبنى ضَرْبُكَ زيْدًا غدًا ، أي : أن ضَرَبته وأنْ تَضْرِبه ، وإمّا مع ما كـ يُعجبنى ضَرْبُكَ زيدًا الآنَ أي : ماتضربه .....".

وهذا المصدرُ يعمل على ثلاثة أضرب مضافًا ومجرّدًا من أل والإضافة ومقرونًا بآل ، يقول ابن هشام [٤] : "وعملُ المصدرِ مضافًا أكثرُ ، نحو : "وَلَوْلَا دَفْعُ اللّهِ النَّاسَ [٥] " ومُنَوّنًا أقْيَسُ " نحو : "

---

(١) انظر الأشمونى ٢ /٢٨٨ الهامش

(٢) شرح المفصّل لابن يعيش ٦ / ٥٩

(٣) أوضح المسالك ٣ /٢٠١ - ٢٠٣

(٤) أوضح المسالك ٣ /٢٠٥

(٥) البقرة : ٢٥١ البحر ٢ /٢٦٩

أو إطْعَامٌ في يَوْمٍ ذي مَسْغَبَةٍ يتيماً "[١] وبأل قليلُ ضعيف ، كقوله :

ضعيفُ النَّكَايــةِ أعْـدَاءَهُ يَخَالُ الفِرَارَ يُراخِـي الأجَــلْ [٢] "

والمصدر في إضافته إلى الفاعل أحسنُ منه مضافاً إلى المفعول ، وقد نبّه على ذلك أبوبكر بن السراج حيث يقول [٣] : "فالمصدرُ يَجُرُّ ما أُضيف إليه فاعلاً كان أو مفعولاً ، ويجري مابعده على الأصل ، فإضافته إلى الفاعل أحسن ، لأنه له ، كقول اللّه تعالى : "وَلَوْلَا دَفْعُ اللّه النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ "[٤] وإضافته إلى المفعول حسنة لأنه به اتّصل وفيه حَلّ . تقول : أعجبني بناءُ هذه ا لدار ، وما أَحْسَنَ خياطةَ هذا الثوب ، فعلى هذا يقول : أعْجَبَ ركوبُ الفرسِ عَمْرٌو زيداً ".

ثم نراه بعد ذلك يمنع تجويز تقديم الفاعل والمفعول اللّذين من صِلة المصدر عليه فيقول [٥] : "واعلم : أنّه لايجوز أن يتقدّم الفاعل ولا المفعول الذي مع المصدر على ا لمصدر ، لأنه في صلته ، . . . فلو قلت : دارَك أعجب زيداً دخولُ عمرو ، فتنصب الدار بالدخول كان خطأً ".

رأينا أنّ هذا المصدرَ إنّما يعمل عملَ فعله ماضيًا[٦] كان أو مستقبلاً، لأنه محمولٌ عليه ، بيدَ أنَّ المصدر لكونه اسماً يجوز اضمارُه ، ولايجوز إضمارُ الفعل . يقول ابن السراج [٧] : "تقول ضربته عبداللّه ، تضمر الضربَ،

---

(١) البلد : ١٤ - ١٥ البحر ٨ /٤٧٦

(٢) الشاهد فيه : حيث أعمل المصدر المقترن بأل وهو قوله "النَّكاية" فنصب به المفعول أعداءه .

(٣) الأصول ١ /١٧٤ - ١٧٥ ، انظر الكتاب ١ /١٩٠ (٤) البقرة : ٢٥١ ، الحج : ٤٠

(٥) الأصول ١ / ١٣٧

(٦) انظر شرح الكافية ٢ / ١٩٢

(٧) الأصول ١ / ١٦٢

تعنى : ضربت الضربَ عبدالله ولو قلت ضربت عبدالله ضرباً ، وضربته زيداً ، ماكان به بأسٌ على أنْ تضمرَ المصدر ".

ولكنّ المصدرَ إذا كان عاملاً لايجوز إضمارُه لذلك يقول ابن السرّاج[١] : "واعلم : أنّه لايجوز أنْ تُعْمِلَ ضمير المصدر، لاتقول : سرّني ضربُك عمراً وهو زيداً ، وأنت تريد : وضربك زيداً، لأنّه إنما يعمل إذا كان على لفظه الذي تشتق الأفعالُ منه ، ألا ترى أنّ ضربَ مشتقٌ من الضرب ، فإنما يعملُ الضربُ وما أشبهه من المصادر إذا كان ظاهراً غير مضمر ، وإنما يعمل لشبهٍ بالفعل ، فكما أنّ الفعلَ لايضمر ، فكذلك المصدر ".

من هنا توخّى النحاةُ شروطاً [٢] عدمية مع تلك الوجودية بها يتحقّق عمل المصدر وطلبه لما بعده ، هذه الشروط ثمانية هي :

الأوّل : ألاّ يكون المصدر مصغّراً ، فلا يجوز لك أنْ تقول : يعجبني ضُرَيبك زيداً، على أنْ يكون زيداً منصوباً بالمصدر المصغّر، وذلك لأنّ التصغير من خصائص الأسماء ، فتصغير المصدر يبعده من مشابهة الفعل .

الثاني : ألاّ يكون مضمراً ، فلو قلت "ضربُك زيداً حسنٌ وهو عمراً قبيحٌ لم يجزلك أنْ تجعل عمراً منصوباً بهو، وإنْ كان هذا الضميرُ عائداً على الضرب ، وخالف في هذا الشرط الكوفيون ، فزعموا أنّ ضميرَ المصدر، كالمصدر واستدلّوا بورود ذلك في قول زهير ابن أبي سلمى :

وما الحَرْبُ إلاّ ماقد عَلِمْتُمْ وذُقْتُم وما هو عَنْها بالحَديثِ المُرَجَّمِ

---

(١) الأصول ١ / ١٦٢

(٢) انظر أوضح المسالك ٣ /٢٠٣ - ٢٠٥ الهامش ، وشرح الأشموني ٢ /٢٩١ التصريح ٢ /٦٢ ، الهمع ٢ /٩٢ ، وشرح الكافية ٢ /١٩٢ .

الثالث : ألاّ يكون محدوداً ، أي مقترناً بالتاء التي تدلّ على الوحدة ، فلا يجوز أنْ تقول : "غضبت من ضربتك زيداً "وأمّا قولُ الشاعر :

يُحَابِي بِهِ الجَلْدَ الَّذِي هو حَازِمٌ بَضْرَبَةِ كَفَّيْهِ المَلاَ نَفْسَ رَاكِبِ

حيث أضاف ضربة إلى كفّيه على أنّه فاعله ثم نصب المَلاَ بضربة على أنّه مفعوله فهذا شاذ ، لأنه بيت لايعرف قائله ولم يُعْرَف له نظير .

فإنْ كانت التاء مما وُضِع المصدر عليها لم تمنع عمله ، نحو قول الشاعر :

فَلَولاَ رَجَاءُ النَّصْرِ مِنْك ورَهْبَةُ عِقَابَك قَدْ كَانُوا لنا كالمَوَارِدِ

فقد نصب قوله عقابَك برهبة ، لأنّ التاء في رهبة قد بني عليها المصدر كرحمة ورغبة ، وليستْ مما زيدَ على المصدر للدلالة على الوحدة ، والمصدر الموضوع بالتاء كالمجرّد منها . ولهذا يُدَلّ على الوحدة منه بالوصف فيقال : رهبة واحدة ورحمة واحدة ورغبة واحدة وهُلُمّ جَرا .

الرابع : ألاّ يكون موصوفًا قبل العمل ، فأمّا قولُ الحطيئة :

أزْمَعْتُ يأساً مُبيناً مِنْ نَوالِكُمُ ولايُرَى طَارِداً للحُرِّ كالْيَاسِ

فإنّ ظاهرَه أنّ قولَه "من نوالكم " متعلّقٌ بيأس الذي هو مصدر يَئِسَ يَيْأَس - من باب عَلِم يعلمُ - مع أنّ هذا ا لمصدر موصوفٌ بقوله : "مبيناً" وقد وقع هذا الوصفُ قبل المعمول ، فإنّ هذا الظاهر غير لازم ، لجواز أن يكونَ الجارُ والمجرور متعلّقا بفعل محذوف يدلّ عليه هذا المصدر .

فإن كان النعتُ واقعاً في الكلام بعد المعمول فيجوز العمل والارتباط

من ذلك قولُ الشاعر :

إنّ وَجْدِي بِكَ الشّدِيدَ أَرانِي عَاذِراً فيكَ مَنْ عَهدْتُ عذولا

ويُلْحَقُ بالنّعت بقيّةُ التّوابع كالتوكيد والعطف ، فلا يعملُ المصدرُ إذا أُتبع بتابع أيِّ تابعٍ قبل العمل .

الخامس : ألاّ يُفْصَلُ بينه وبين معموله ، فنحو قوله تعالى :" إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ . يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ [1] " لا يجوز لك أنْ تجعلَ يومَ تُبْلَى متعلّقاً برَجْعِهِ لكونه قد فصل بينهما بخبر إنّ ، كما لا يجوز أنْ تجعلَ هذا الظرفَ متعلّقاً بقادر ، وذلك لأنّ المعنى عليه أنّ قدرتَه على رجعه خاصة بهذا اليوم، وهو معنىً غيرُ صحيح ، وإنّما يتعلّق هذا الظرفُ بمحذوف يُقدَّرُ بجوار الظرف متقدِّماً عليه ، والتقدير: إنّه على رجعه لقادريرجعه يوم تبلى ، والسِّرُّ في اشتراط هذا الشرط أنّ عملَ المصدر بالحمل على الفعل فهو فرعٌ في العمل ، والفرعُ يقصر عن العمل مع الفصل بينه وبين المعمول .

السادس : ألاّ يتقدّم عليه معموله ، فليس لك أنْ تقولَ : أعجبني زيداً ضربك ، وذلك لما ذكرنا من أنّه فرعٌ .

السابع :ألاّ يكونَ محذوفاً ، ومعنى هذا أنّك إذا احتجت إلى تقدير عامل لم يجزْلك أنْ تقدّره مصدراً ، ولهذا أنكرَ المحققّونَ على من زعم أنّ الباء في البَسْمَلة متعلّقةٌ بمحذوف تقديره ابتدائي .

---

(١) الطارق الآيتان ٨ - ٩ البحر ٨ /٤٥٣

الثامن : ألاّ يكونَ مجموعاً ، وخالف في هذا الشرط ابن عصفور ، وابن مالك ، واحْتَجّا بقول الشاعر :

قد جَرّبُوهُ فما زَادَت تَجَارِبُهُمْ أبا قُدَامَةَ إلاّ المَجْدَ والفَنَعَا

فإنّ قوله : تجاربهم جمع تَجْرِبة ، وهي مصدر جَرّب بالتضعيف وقد نصب به قوله أبا .

هذا ماكان من أمر المصدر ومدى اقتضائِه لما بعده ، والشروطُ التى يتحقّق بها هذا الاقتضاء ، وجودية كانت أو عدمية ، وهي قد تدلّ على كونه فرعاً عن الفعل في العمل والطلب.كما كان الفعل فرعاً عنه في الاشتقاق .

ب / اسم المصدر :

عرفنا أنّ المصدرَ محمولٌ على الفعل في الطلب والاقتضاء ، فهو فرعٌ عنه . لكنَّ اسمَ هذا المصدر هل هو محمولٌ على المصدر أيضاً في الطلب والاقتضاء ؟ هذا ماكان محلَّ خلافٍ بين النحاة عامّتِهم : بصريِّهم وكوفيِّهم وبغداديهم . وسوف نعرضُ لهذا الخلافِ بشيءٍ من البيان .

المراد به :

ذكره ابن السرّاج في أصوله [١] بأنّه مانقصت حروفه عن حروف فعله مثل أعطى عطاءً وسلّم سلاماً.وقد زاد الأشموني ذلك وضوحاً في شرحه حيث يقول [٢] : " واسم المصدر : هو ماساوى المصدر في الدلالة [٣] على معناه وخالفه بخلّوه لفظًا وتقديراً دون عوض من بعض مافي فعله[٤] " .

فخرج نحو قِتّال : فإنّه خلا من ألف قاتل لفظاً لاتقديراً،ولذلك نُطق بها في بعض المواضع نحو : قاتل قيتالاً ، وضارب ضيراباً . لكنّها انقلبت ياءً لانكسار [٥] ماقبلها،ونحو عِدّة ، فإنّه خلا من واو وعد لفظاً وتقديراً ، ولكنْ عوِّض منها التاء ، فهما مصدران لا اسما مصدر ، بخلاف الوضوء

---

(١) انظر الأصول لابن السراج ١ /١٣٩ - ١٤٠

(٢) شرح الأشموني على الفية ابن مالك ٢ /٢٩٢

(٣) مدلول المصدر الحدث ومدلول اسم المصدر لفظ المصدر الدّال على الحدث ، فدلالة ا سم المصدر على الحدث إنّما هي بواسطة دلالته على المصدر .

(٤) انظر شرح ابن عقيل على الألفيّة ، دار الفكر ، ط ، الأولى ح ٣ /٩٨

(٥) انظر شرح الأشموني ٢ /٢٩٢

والكلام من قولك : توضّأ وضُوءاً ، وتكلّم كَلاماً، فإنّهما اسما مصدر لا مصدران ، لخلوّهما لفظاً وتقديراً من بعض مافى فعلهما .

ويقولون في تحديد هذا النوع : هو ماجاوز فعله الثلاثة وهو بزنة حدث الثلاثي .

مدلول هذا المصطلح في كتب النحو :

على أنّ هذا المصطلح يشمل أنواعاً أخرى قد لا تدخل تحت هذا التعريف ، ففي النحو يطلقون هذا المصطلح أيضاً على ماكان علماً موضوعاً على معنى نحو : يَسَار وفَجَار وبَرَة [١] وعلى ماكان مبدوءاً بميم زائدة لغير المفاعلة ، كمضرب ومقتل ومَحْمَدة ومَتْرَبة بفتح أوّلهما وثالثهما .

حكم اسم المصدر في أحواله الثلاثة :

اسم المصدر هذا إنْ كان علماً لم يعملْ [٢] اتّفاقاً ، لتعريفه بالعلمية والأعلام لاتعمل .

وإنْ كان ميميًّا فكالمصدر في العمل[٣] اتّفاقاً ، ومنه قول الحارث بن

---

(١) انظر الكتاب ٣ /٢٧٤ - ٢٧٦ ، وشرح الأشموني ٢ /٢٩٢ ، فقد جاء في حاشيته للصبّان : الأوّل علم لليسر مقابل العسر والثاني : علم للفجور . والثالث : علم للبرّ .

(٢) انظر أوضح المسالك ٣ /٢٠٩ وشرح الأشموني ٢ /٢٩٢ - ٢٩٣ فقد جاء في حاشية الصبّان : قال في الهمع اسم المصدر العلم لايضاف ، ولايقبل آل ولايقع موقع الفعل ....

(٣) أي أنه قد يكون مضافاً وقد يكون مقروناً بأل وقد يكون مجرداً ، لكنّ الأثبات من العلماء لم يحفظوا له شاهداً إلاّ في حالة الإضافة انظر أوضح المسالك ٣ /٢٠٩

خالد المخزومي :

أَظَلُومُ [١] إنّ مصابَكُمْ رَجُلاً أهدى السَّلَام تحيَّةً ظُلْم [٢]

وإنْ كان متجاوزاً فعله الثلاثة وهو بزنة حدث الثلاثى فهو محلّ خلاف بين النحاة .

منعه البصريون فعندهم لايعمل ، لأنّ أصل وضعه لغير المصدر. كالثّواب والكلام والعطاء إلاّ في الضرورة [٣] .

وجوّزه الكوفيون والبغداديون فعندهم يعمل قياساً ، إلحاقاً ، بالمصدر وإنْ كان على قِلّة [٤] .

ومنه قوله [٥] :

أكُفْراً بَعْدَ رَدِّ المَوْتِ عَنّي وَبَعْدَ عَطَائِكَ المِائَةَ الرِّتَاعَا

وقولـــــه :

بِعِشْرَتِكَ الْكِرَامَ تُعَدُّ مِنْهُمْ فلا تُزِيَنْ لغَيْرِهِمُ أُلُــوفَا

وقولـــــه :

قَالُوا كلامُكَ هِنْداً وهي مُصْغِيَةٌ يشْفِيكَ قُلْتُ صَحيحٌ ذاكَ لَوْ كَانَا

وقولـــــه :

لأنَّ ثَوَابَ اللّهِ كُلَّ مُوَحِّدٍ جِنَاناً من الفِرْدَوْسِ فيها يُخَلَّدُ

وقول عائشة رضى اللّه تعالى عنها :

"من قُبْلَةِ الرَّجُلِ زَوْجَتَهُ الوُضُوءُ "

---

(١) انظر شرح الأشمونى ٢ /٢٩٣ ، ا لتصريح ٢ /٦٤ وروي البيت : أظليم وهو الصواب وكذلك رواه ابن السّراج ١ /١٣٩

(٢) شاهده : مصاب : مصدر ميمى مضاف إلى فاعله ورجلا مفعوله وجملة أهدى السلام نعت لرجل .

(٣) انظر إعماله في الهمع ٢ /٩٥ ، شرح الأشمونى ٢ /٢٩٣ ، التصريح ٢ /٦٤ ، الأصول ١ /١٤٠ الرماني

(٤) انظر شرح الأشموى ٢ /٢٩٣ ، شرح ابن عقيل ٣ /١٠١ ، التصريح ٢ /٦٤

(٥) انظر شرح الأشمونى ٢ /٢٩٣

وممّن جوّزَ عملَه من الكوفيين الكسائي إمامُ أهلِ الكوفة قال : "إلاّ ثلاثة ألفاظ : الخبز والدّهن والقوت ، فإنّها لاتعمل فلا يقال عجبت من خُبْزِكَ الخبزَ،ولا من دهنك رأسك،ولا من قوتك عيالك ".

على حين جوّز الفراء مامنعه الكسائي[١] وحكى عن العرب مثل : أعجبنى دُهنُ زيدٍ لحيتَه .

في مقابل ذلك نجد أبا حيّان يقول[٢] : "والذي أذهب إليه في المسموع من هذا النوع : أنّ المنصوبَ فيه بمضمر يفسّره ماقبله وليس باسم المصدر ولاجرى مجرى المصدر في العمل لا في ضرورة ولافي غيرها ".

ومن الآيات التى جوّز فيها الفرّاء في معانيه إعمال اسم المصدر هذا قوله تعالى : " وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ شَيْئًا [٣]" حيث نجده يقولُ عند تفسيره لها[٤] : "نصبت شيئاً بوقوع الرزق عليه ، كما قال تبارك وتعالى : "أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ كِفَاتًا•أَحْيَاءً وَأَمْوَاتًا[٥] ". أي : تكفتُ الأحياءَ والأمْواتَ . . .

ولو كان الرزقُ مع الشيءِ لجاز خفضُه : لايملك لهم رزقَ شيءٍ من

---

(١) انظر الهمع ٢ /٩٥ ، وحاشية الأصول ١ /١٤٠

(٢) انظر الهمع ٢ /٢٩٥ . الأصول ١ /١٤٠ الهامش

(٣) النحل : ٧٣ البحر ٥ /٥١٥

(٤) معانى الفراء ٢ /١١٠

(٥) المرسلات الآيتان : ٢٥ - ٢٦ البحر ٨ : ٤٠٦

السموات . ومثله : قراءةُ منْ قرأ « فَجزاءُ مِثْلِ ما قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ »[١] .

غير أنّنا وجدنا السهيلي وهو من نحاة الأندلس يذهبُ إلى غير ما ذهب إليه الفراء في نتائجه حيث يقول في إعراب شيئاً : [٢] .

" على البدل من رزقاً - ورزق - أبين من شيء ، لأنه أخصُّ منه ، والأخصُّ أبينُ من الأعم " .

غير أنّنا وجدنا السهيلي بعد ذلك يذكر إعراب الفرّاء فيقول [٣] : "على أنّه قد قيل : إنّ«شيئاً»ههنا مفعولٌ بالرزق [٤] ، وأنّ الرزق مصدر ، والأشهر أنه اسم ، لأنّه على وزن الطّحن والذّبح ، ولو أراد المصدر لفتح الرّاء ، كما جاء في الشعر من نحو قوله في عمر بن عبدالعزيز رحمه الله :

وَاقصِدْ إلى الخَير وَلاتَوقَّهْ وَارزُق عِيالَ المُسْلِمين رِزْقَه " .

فهذا يدلُّ دلالةً واضحةً على أنّ السهيلي إنّما يميلُ مع البصريين في أنّه لايعمل .

فإذا تأمّلنا الأصولَ لابن السّراج وهو من النحاة البغداديين نجده أيضاً يقول في معرض حديثه عن الأسماء التى أعملت عمل الفعل [٥] : "وحكى قومٌ أنّ العرب قد وضَعَت الأسماءَ في مواضعَ المصادر فقالوا : عجبتُ من

---

(١) المائدة : ٩٥ .
(٢) النتائج : ٢٩٨
(٣) المصدر السابق : ٢٩٩ .
(٤) الرزق يكون بمعنى المصدر ، وبمعنى ما يرزق فإن أردت المصدر نصبت به شيئاً ، وإن أردت المرزوق كان شيئاً بدلاً منه بمعنى قليلاً .
(٥) الأصول ١ /١٣٩ - ١٤٠

طعامك طعاماً ، يريدون : من إطعامك ، وعجبتُ من دُهْنك لحيتك ، يريدون: من دَهْنك قال الشاعر :

أظليمَ إنّ مُصابكُم رَجُلاً أَهْدَى السَّلامَ تَحِيَّةً ظُلْمُ

أراد : إنّ أصابتكِم .

ومنه قوله : ﴿ وبعد عطائِك المائةَ الرّتاعَا ﴾

أراد : بعد إعطائك».

فواضح من نصّ أبي بكر بن السراج هذا أنّه يرى أنّ الاسم الذي وضع موضعَ المصدر قد يكون مصدرًا ميمياً كما في البيت الأوّل وقد يكون اسم مصدر كما في عطاء ، وقد يكون اسمَ ذات كما في طعام ودهن .

فهنا أدخل ابن السرّاج أنواعًا من الأسماء بعضُها اسم مصدرٍ حقيقة وبعضها ليس كذلك .

ونجد السيوطي في الهمع يقول [١] : " استعملوا العطاءَ مصدراً بمعنى الإعطاء والثواب مصدرًا بمعنى الإثابة . قال الله تعالى : "ثَواباً مِنْ عِنْدِاللّهِ [٢] ".

غير أنّنا نجده يستطرد قائلا : "وذلك مسموعٌ لايقاسُ عليه ".

هذا ماكان من الخلاف بين النحاة حولَ اقتضاء اسم المصدر وإنْ كان قد منعه البصريون فقد وجدنا أنّ الكوفيين والبغداديين قد أجازوه . وإنْ كان إعمالُه لدى بعضهم قليلاً. وقياسيّاً لدى بعضهم الاخر ، وشاذّاً لدى الصَّيْمري [٣]

---

(١) الهمع للسيوطى ١ /١٨٨

(٢) آل عمران : ١٩٥ البحر ٣ /١٤٦

(٣) انظر شرح الأشمونى ٢ /٢٩٣ ، وشرح ابن عقيل ٢ /١٠١

ح / اسم الفعـــــل :

ومما يقتضي مايقتضيه الفعل من الرفع والنصب اسم الفعل [١] الذى هو بمعناه ويؤدّى مؤدّاه ، غير أنّه يخالف غيره مما سبق من المصدر ومايُذْكَرُ من المشتقات في أنّه لايكون مطلوباً .

يقول الأشمونى في شرحه على الألفيّة [٢] : "أسماءُ الأفعال ألفاظ نابت عن الأفعال معنىً واستعمالاً كشتّان بمعنى افتَرَقَ وصهْ بمعنى اسكُتْ ، وأوّه بمعنى أتوجّع ، ومهْ بمعنى اكفُفْ ، واستعمالُها كاستعمال الأفعال من كونها عاملةً غيرَ معمولةٍ ".

ويقول السيوطى أيضًا في الهمع [٣] : "هي أَسماءٌ قامت مقام الأفعال ".

ويقول أيضاً ابن الحاجب في كافيته [٤] : "أسماءُ الأفعال ما كان بمعنى الأمر أو الماضى مثل رُوَيْد زيدٍ أي أمْهِلْه وهيهات ذاك أي : بَعُدَ ".

ويقول الرضي في شرحه [٥] : "والذى حَمَلَهُم على أنّ قالوا : إنّ هذه الكلمات وأمثالها ليست بأفعال مع تأديتها معاني الأفعال أمرٌ لفظِي وهو أنّ

---

(١) يُسمّى في بعض الكتب : خالفة الفعل - انظر حاشية الصبان ٣ /١٤٨

(٢) شرح الأشمونى ٣ /١٤٧

(٣) همع الهوامع ٢ / ١٠٥

(٤) الكافية لابن الحاجب ٢ / ٦٥

(٥) شرح الكافية للرضى ٢ / ٦٦

صيغَها مخالفةً لصيغ الأفعال ، وأنّها لاتتصرّف تصرّفها ، ويدخل اللام على بعضها والتنوين في بعض ، وظاهر كون بعضها ظرفاً وبعضها جاراً ومجروراً[١] ".

ثم يستطرد الرضى أيضاً ذاكراً العلّة التى من أجلها بُنيت هذه الأسماء حيث يقول [٢] : "اعلم أنّه إنما بنى أسماء الأفعال لمشابهتها مبنى الأصل ، وهو فعل الماضى والأمر . . . ".

غير أنّ النحاة قد اختلفوا [٣] حولَ هذا ا لنوع من الكَلِم هل هي أسماء حقيقةً كما ذهب إليه جمهور البصريين أو هي أفعالٌ استعملت استعمال الأسماء كما ذهب إلى ذلك بعضُ نحاةِ البصرة ، أو أنّها أفعال حقيقة كما ذهب إليه الكوفيون .

والصحيحُ الذي عليه جمهور البصريين : أنها أسماءٌ حقيقة . وحكمُها في التّعدّى واللزوم حكمُ الأفعال التى هي بمسمّاها[٤] .

فإنْ كان مسمّى الفعل لازماً كان اسمُ الفعل كذلك ، لأنّه يُقْتَصَرُ فيه على الفاعل نحو : هيهات هيهات العقيقُ ، يرفعُ العقيق فاعل هيهات الأولى. والثانية تأكيد لها . وإنْ كان مسمّاه متعدّياً كا ن اسمُ فعله كذلك .

---

(١) أي : هذه الأسماء على ثلاثة أضرب : اسم مفرد واسم مضاف واسم استعمل مع حرف الجر. انظر الأصول ١ / ١٤١ .

(٢) شرح الكافية ٢ / ٦٥

(٣) التّصريح ٢ /١٩٥ ، شرح الأشمونى ٣ /١٤٧

(٤) انظر التصريح ٢ /١٩٩ ، شرح الكافية ٢ /٦٨ ، الأصول ١ /١٤١ الهمع ٢ /١٠٥ ، الكتاب ١ /٢٤١ .

نحو : "دَرَاك زِيداً "يُنْصَبُ المفعول كما تقول : أَدْرِكْ زيداً . بالنصب .

وإنْ كان مشتركاً بين التَعدّي واللزوم عَمِل عَمَلها أيضاً نحو : هَلُمَّ .

يقول الرضى في شرحه على الكافية [١] : "ومما جاء متعدّياً ولازماً هَلُمَّ بمعنى أقبل فيتعدّى بإلى قال تعالى : "هَلُمَّ إِلَيْنَا "[٢] وبمعنى أَحْضِرْه نحو قوله تعالى : "هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمُ الَّذِينَ "[٣] .

ولكنَّ اسمَ الفعل هذا يخالف مسمّاه ، لأنّ الفعل يجو ز تقديم معموله المنصوب عليه ، ولايجوز تقديم معمول[٤] اسم الفعل عليه ، لضعفه عنه وقصور دَرَجته بكونه فَرْعاً في العمل عليه .

هذا ما أجمع عليه نحاةُ البصرة ، وخالفهم الكسائي فأجاز تقديم معموله عليه ، إلحاقاً للفرع بالأصل وإجراءً له .وحُجّتُهُ في ذلك : قوله تعالى : "كِتَابَ اللهِ عَلَيْكُمْ[٥] ".
وقول الشاعر :

يا أيُّها[٦] المائحُ دلْوى دونَكا إنّي رأيتُ الناسَ يحْمَدُ ونَكا[٧]

---

(١) شرح الكافية ٢ /٧٢

(٢) الأحزاب : ١٨ البحر ٧ : ٢١٥

(٣) الأنعام : ١٥٠ البحر ٤ : ٢٤٨

(٤) انظر الكتاب ١ /٢٥٢ - ٢٥٣ وشرح الكافية ٢ /٦٨ والتصريح ٢ /١٩٩

(٥) النساء : ٢٤ البحر ٣ /٢١٤

(٦) في الهمع ٢ /١٠٥ : يأيّها ....

(٧) عند الكسائي : دلوى منصوبة بدونكا والصّواب كون دلوى مبتدأ ودونك خبره . انظر التصريح ٢ /٢٠٠ وإن كان ابن مالك يجعلها منصوبة بدونك مضمرة تأييداً لما ذهب إليه .

كذلك لايعمل مضمراً[١] . بأن يحذف ويبقى معموله وإنْ جوّزه ابن مالك .

من ذلك كلّه يتّضح لنا أنّ اسمَ الفعل أيضاً يطلب مايطلبه الفعل ، فهو بهذا يوافق المصدر واسمه في الطلب إلاّ أنه يخالفهما بعدم وقوعه مطلوباً ، ولذلك خلا محلّه من الإعراب كما أنّ الفعل كذلك .

ومن هنا أيضاً أَطْلَقَ عليه بعضُهم : خالِفةً .[٢]

---

(١) الهمع ٢ /١٠٥ - التصريح ٢ / ٢٠٠

(٢) حاشية الصبّان ٣/ ١٤٨

ثانياً : المشتقّات ومقتضياتها من أجزاء التراكيب

المقصود بالمشتقّات هنا المشتقّات الاسمية في عرف النحاة ، وهي : اسمُ الفاعل واسمُ المفعول والصفةُ المشبّهة وأفعلُ التفضيل وقد اقتضت هذه الأشياء بالحمل على الفعل ، لما دلّت على الحدث وصاحبه .

وكان الفعل أصلاً في الاقتضاء ، لأنّه بنى للإخبار عن الفاعل . وقد بيّن ذلك السهيلي في نتائجه بقوله [١] : "وفائدة اشتقاق الفعل [٢] من المصدر أنّ المصدرَ اسمٌ كسائر الأسماء يُخْبَرُ عنه كما يُخبَر عن سائر الأسماء ، نحو قولك : "أعجبني خروجُ زيد " ، و"سَرّني قدومَ بكر " ، فإذا ذُكِر هو وأُخبر عنه كان الاسمُ الذي هو فاعلٌ له مخفوضاً مضافاً إليه ، والمضافُ إليه تابعٌ للمضاف ، ومستحقٌّ للخفض .

فإذا أرادوا أنْ يخبروا عن الاسم الفاعل للحدث ، لم يمكن الإخبارُ عنه وهو مخفوضٌ تابع في اللفظ لغيره ، وحقُّ المخبر عنه أنْ يكون مرفوعاً مبدوءاً به للحكمَة المذكورة في باب المبتدأ ، فلم يبقَ إلاّ أنْ يدْخلوا عليه حرفاً يدلُّ على أنّه مخبرٌ عنه كما تدلُّ الحروف على معانٍ في الأسماء ، وهذا لو فعلوه لكان الحرفُ حاجزاً بينه وبين الحدث في اللفظ ، والحدث - الذي هو حركة الفاعل في المعنى- يستحيلُ انفصالُه عن الفاعل كما يستحيلُ انفصالُ الحركة عن محلّها ، فوجب أنْ يكون اللفظُ غيرَ منفصل ، لأنّه تابعٌ للمعنى .

---

(١) النتائج : ٦٧ - ٦٨

(٢) واضح أنّ السهيلي يميل إلى رأي البصريين في أنّ المصدر أصل المشتقات انظر الإنصاف ٢٣٥ ، وأسرار العربية ١٧١ .

ولمّا بَطَلَ جعلُ الاسم مخبراً عنه مع بقاء لفظ الحدث على حاله ، وبطَلَ إدخالُ حرفٍ يدل على كونه مُخبراً عنه ، لم يبق إلاّ أنْ تشتقَّ من لفظ الحدث لفظاً يكون كالحرف في النيابة عنه ، دالاً على معنى في غيره ، ويكونِ متّصلاً اتصالَ المضاف بالمضاف إليه ، وهو الفعل المشتق من لفظ الحدث ، فإنه يدلُّ على الحدث بالتضمّن ، ويدلّ على أنّ الاسم مخبرٌ عنه لامضاف إليه ، إذ يستحيل إضافةُ لفظ الفعل إلى الاسم ، كما يستحيلُ إضافةُ الحرف ، لأنّ المضاف هو الشيءُ بعينه ، والفعل ليس هو الشيءَ بعينه ، ولايدلّ على معنى في نفسه وإنّما يدلُّ على معنى في الفاعل ، وهو كونه مخبراً عنه ".

ولهذا كان الفعلُ محتاجاً إلى مايُخْبَر عنه وهو الفاعل ، فإذا كان متعدّياً وواقعاً ذُكرَ معه المفعول ، وقد أشار سيبويه إلى اقتضائه للاسم بقوله[1] : "ألا تَرى أنّ الفعلَ لابُدّ له من الاسم وإلاّ لم يكن كلاماً ".

فإذا دلّ الاسمُ على الحدث وصاحبه كان قريباً من الفعل فاقتضى اقتضاءَه ، وهي المشتقّات السّابقة .

على أنّ هناك مشتقاتٍ لم توضعْ لذلك ، وسوف نبيّن هذا الأمر عند الحديث عن شروطِ العمل .

---

(١) الكتاب ١ / ٢١

مشتقات لم تجر مجرى الفعل :

لقد تحدّث سيبويه عن عمل هذه المشتقات في باب الاشتغال - فذكر أنّ اسم الفاعل واسم المفعول وأبنية المبالغة والصفة المشبّهة تعمل عمل الفعل. فقال عن اسم الفاعل [١] : "لأنّه يجرى مَجراه [أي الفعل] وَيعْمَلُ في المعرفة كلِّها والنكرةِ ، مقدّماً ومؤخّراً ، ومظهَراً ومضْمراً ".

وقال أيضاً عن اسم المفعول [٢] : "فمفعولٌ مثلُ يُفْعَلُ ، وفاعِلٌ مثلُ يَفعَلُ ".

ثم ذكر أنّ جمع اسم الفاعل لايؤثّر في عمله واستشهد على ذلك بقول أبي كبير الهذليّ : حيث يقول[٣] :

مما حَمَلْنَ به وهُنّ عَواقِدٌ حُبُكَ النِّطاقِ فعاشَ غَيْرَ مُهبَّلِ

ويقول العجّاج :

أَوَ الفِاً مَكّةَ مِنْ وُرْقِ الحَمِى ...

حيث إنّ عواقِدَ وأوَ الفِ قد طلبَت المفعولَ وهو حُبُكَ ومكّة - ثم ذكر بعد ذلك أبنية المبالغة فقال [٤] : "وأجروا اسمَ الفاعل ، إذا أرادوا أنْ يبالغوا في الأمر ، مجراه إذا كان على بناء فاعلٍ ، لأنّه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل ، إلاّ أنّه يريد أنْ يُحدّثَ عن المبالغة ".

---

(١) الكتاب ١ / ١٠٨

(٢) الكتاب ١ /١٠٩

(٣) الكتاب ١ /١٠٩ وانظر الإنصاف ٢ / ٤٨٩

(٤) الكتاب ١ / ١١٠

ثم يستطرد فيذكر الأبنية التى تعمل عمل اسم الفاعل وهي : فعول وفعّال ومفعال وفَعِل وفَعيلّ .

ومثّل لفعول بقول ذي الرُّمّة [١] :

هَجُومٌ عليها نَفْسَه غيرَ أنّه متى يُرْمَ في عينَيْه بالشَّبْحِ يَنْهَضِ [٢]

ومثّل لفعّال بقول القُلاخ :

أخا الحَرْبِ لَبّاساً إليها جلالَها وليس بولاّجِ الخَوالفِ أعْقَلا [٣]

ومثّل لمِفْعَال بقولهم : "إنّه لَمِنْحارٌ بَوائكِها "[٤] .

وبعد ذلك يقول سيبويه [٥] : "فَعِلٌ أقلُّ من فعيلٍ بكثير ".

ومثّل لفَعِلٍ بقول الشاعر :

حَذِرٌ أموراً لا تُخافَ وآمِنٌ ماليسُ مُنْجِيَهُ من الأقدارِ

ومثّل لفعيل بقول الشاعر :

حتى شَآها كَليلٌ مَوْهِناً عَمِلٌ باتتْ طِراباً وباتَ الليلَ لم يَنَمِ [٦]

وتعمل أبنيةُ المبالغة مقدّمةً ومؤخّرةً كما يعمل اسمُ الفاعل وقد ذكر

---

(١) الكتاب ١ / ١١٠

(٢) شاهده : إعمال هجوم مبالغة هاجم فنصب نفسه .

(٣) شاهده : إعمال لبّاسا مبالغة لابس فنصب جلالها .

(٤) الكتاب لسيبويه ١ / ١١٢

(٥) المصدر نفسه الجزء والصفحة .

(٦) شاهده : نصب موهنا بكليل ، لانه بمعنى مكل . وفي مغنى اللبيب ٥٦٩- نجده يقول ردّاً على سيبويه في استدلاله على فعيل : "وذلك أنّ موهنا ظرف زمان والظرف يعمل فيه روائح الفعل بخلاف المفعول به ، ويوضّح كون الموهن ليس مفعولاً به أن كليلاً من كلّ ، وفعله لايتعدّى وأُعْتُذِر عن سيبويه بأنّ كليلاً بمعنى مكل ، وكأنّ البرق يكُلُّ الوقت بدوامه فيه ، كما يقال : اتعبتَ يومَك ، أو بأنّه إنما استشهد به على أنّ فاعلاً يُعْدل إلى فعيل للمبالغة ، ولم يستدل به على الإعمال " وانظر خزانة الأدب للبغدادى ٨ /١٥٥ .

ذلك سيبويه فقال [١] : "ومما جاز فيه مقدَّماً ومؤخَّراً على نحو ماجاء في فاعِلٍ قول أبي ذؤيْب الهذليِّ :

قَلَى دِينَه واهْتاجَ للشّوْقِ إنّها عَلَى الشّوقِ إخْوانَ العَزاءِ هَيوجُ [٢]

هذا وقد ذكر سيبويه أنّ جمع أبنية المبالغة يعمل كعمل المفرد وقد نبّه على ذلك وهو يذكر اسم الفاعل ، فكما أنّ جمع اسم الفاعل يعمل عمل اسم الفاعلِ المفرد كذلك جمعُ أبنية المبالغة . فقال [٣] : وأجْرَوه [٤] حين بنوه للجمع كما أُجرى في الواحد ليكونَ كفَواعِلَ حين أُجريِ مثل فاعِلٍ ، من ذلك قول طرفة :

ثم زادوا أنَّهمْ في قومِهمْ غُفُرٌ ذنبَهُمُ غيرُ فجُرْ [٥]

وفي مقابل هذا تحدّث سيبويه عن مشتقاتٍ من الفعل أيضاً ، ولكنها لم تُجْرَ مجراه ، وذلك لذهاب الدلالة على الفعل منها قائلاً : ومثل هذا لايعمل عمل الفعل .

وقد مثّل سيبويه لذلك بقوله [٦] : "وتقول : أعبدُ اللّه أنت رسولٌ له ورسولُه ،لأنك لاتريد بفَعولٍ ههنا ماتريد به في ضَروبٍ ، لأنك لاتريد أنْ تُوقِعَ منه فعْلاً عليه ، فإنما هو بمنزلة قولك : أعَبْدُ اللّه أنت عَجوزٌ له [٧]... وتقول : أكُلٌّ يومٍ أنت فيه أميرٌ ".

---

(١) الكتاب ١ /١١٠ -

(٢) شاهده : أعمل هيوج وهو مبالغة مؤخَّراً كعمله مقدّماً .

(٣) الكتاب لسيبويه ١ / ١١٢

(٤) إنّ القضيّة تعليل لإعمال المبالغة مهما تكن صيغتها لا لإعمال صيغة فعول .

(٥) شاهده : إعمال غفرٌ وهي جمع غفور .

(٦) الكتاب ١ / ١١٧

(٧) موازنة بين رسولٍ وضروب - فلا تقول : هذا رسولٌ زيداً كما تقول : هذا ضروب زيداً فالرسول اسم للمرسَل لا مبالغة في المرسِل ، فهو بمثابة عجوز التي لا تجري مجري الفعل.

وقد شرح السيرافي ذلك وهو يعلّق على مثال سيبويه : " أَكُلَّ يومٍ أنتَ فيه أميرٌ" .

لقد ذكر سيبويه أنّ كلمة أمير لما ذهبت الدّلالة فيها علىٰ الفعل أصبحت جامدةً ككلمة الثوب مثلاً في : أكلَّ يومٍ لك ثوب . ثم علّق بقوله [١] : يعني أنّ الأمير ليس يجري مجرى الفعل ، فهو بمنزلة الثوب ولا ينصب الاسم الأوّل ...

من كلّ ذلك نخرج إلى أنّ من المشتقّات ما يتحوّل إلى أسماء جامدة لا تقتضي شيئاً ، وذلك عندما تتحوّل إلى أسماء وألقاب كالشاعر والكاتب ..إلخ.

ويمكن أنْ يقالَ ذلك أيضاً في الأفعال التي تُنقَلُ من باب الفعلية إلى الاسمية نحو : يزيد ، وتغلب ، ويشكر. فهذه أيضاً أسماء لاتقتضي [٢] شيئاً ، لأنّها خرجت من باب الفعلية ومن ثمَّ لايتعلّق بها شيئ .

هذا ماكان من المشتقات المقتضية الجارية مجرى الفعل وغير المقتضية التى لم تجر مجرى الفعل على حدّ ماذكره سيبويه ووضّحه . وقد آن لنا أنْ نذكر هذه المشتقات عند النحاة بشيئ من البسط والاستيفاء ، لمعرفة مدى مجاراتها للأصل الذى عليه حُملت وهو الفعل وسنبدأ بأكثرها جرياناً على هذا الأصل وهو اسم الفاعل [٣] ".

---

(١) هذا نص السيرافي نقله هارون في هامش تحقيقه للكتاب ١/١١٨ . رقم (٢)

(٢) هذه حكمها حكم اسم الزمان والمكان والآلة في عدم الاقتضاء .

(٣) المراد به : اسم مافعل الشئ وبه سُمّي أي بلفظ الفاعل لكثرة الثلاثي لذا لم يقولوا : اسم المفعّل ولا المستفعل انظرشرح الكافية ٢ /١٩٨ .

التعريف به :

يقول ابن الحاجب في الكافية :[١] "اسم الفاعل مااُشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث ".

وفي التصريح على التوضيح نجد الأزهري يقول [٢] : "وهو مادلّ على الحدث والحدوث وفاعله ".

فالدالّ على الحدث : يشمل [٣] جميع الأوصاف والأفعال .
والحدوث : قيدٌ أخرج اسم التفضيل نحو أفضل والصفة المشبّهة نحو حَسَن فإنّهما لايدلاّن على الحدوث بل يدلاّن على الثبوت ، وخرج بذكر فاعله اسم المفعول نحو مضروب والفعل نحو قام ، لأنّ اسم المفعول إنما يدلّ على المفعول لا على الفاعل ، والفعل إنما يدلّ على الحدث والزمان بالوضع لا على الفاعل وإنْ دلّ عليه بالالتزام .

عمل اسم الفاعل :

يعمل اسم الفاعل عمل فعله في التعدّي واللزوم وفي هذا يقول ابن السّراج في أصوله [٤] معلّلاً إعماله : "وأنّ اسمَ الفاعلِ أُعْمِلَ بمضارعته الفعل إذ كان أصلُ الإعمال للأفعال وأصلُ الإعراب للأسماء ..

وقد مثّل لذلك فيقول : "مررتُ برجل ضاربٍ أبوه زيداً ، كما تقول مررتُ برجلٍ يضربُ أبوه زيداً ..... ".

---

(١) شرح الكافية ٢ /١٩٨

(٢) التصريح ٢ /٦٥

(٣) المصدر السابق نفسه الجزء والصفحه .

(٤) الأصول ١ / ١٢٣

ويقول سيبويه[١] : "فإذا أردْتَ فيه من المعنى ما أردت في يَفْعَلُ كان نكرةً منوّنا " ومثّل لذلك بنحو : هذا ضاربٌ زيداً غداً . . . وهذا ضاربٌ عبدَاللّه الساعةَ . وقال : إنّ معناه هذا يَضْرِبُ زيداً غداً . وهذا يضرب زيداً الساعةَ . ثم ذكر أنّ العربَ يستخفّون فيحذفون التنوينَ والنون ، ولايتغيّرُ من المعنى شيئ : ويَنْجَرّ المفعولُ لِكَفِّ التنوين من الاسم ، فصار عملُه فيه الجرّ ومثّل لذلك بنحو : "كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ المَوْتِ [٢] "و" إنَّا مُرْسِلُوا النَّاقَةِ"[٣] .

وقد قيل [٤] : "إنّ اسمَ الفاعل هذا قد يكون بمعنى اسم المفعول فيقتضى المفعولَ لا الفاعل . من ذلك ماذكره الفرّاء عند تفسير قوله تعا لى : "لاعَاصِمَ اليَوْمَ مِنْ أمْرِ اللّهِ إلاّ مَنْ رَحِمَ " [٥] حيث يقول [٦]: "لو جعلت العاصم في تأويل معصوم كأنك قلت : لامعصوم اليوم من أمر اللّه لجاز رفع - مَنْ - ولا تنْكِرَنّ أنْ يخرجَ المفعولُ[عن]فاعل ، ألاْ ترى قوله : "مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ "[٧] فمعناه واللّه أعلم : مدفوق . وقوله : في عيشَةٍ رَاضِيَةٍ " (٨) معناها مرضيّة ،

وقال الشاعر :

دعِ المكارِمَ لاترحلْ لِبُغْيتها ... واقْعُدْ فإنّك أنتَ الطاعمُ الكاسي

---

(١) الكتاب ١ / ١٦٤ - ١٦٦

(٢) آل عمران : ١٨٥ البحر ٣ /١٣٣

(٣) القمر : ٢٧ البحر ٨ /١٧٩

(٤) انظر شرح الكافية ٢ /١٩٩

(٥) هود : ٤٣ البحر ٥ /٢٢٧

(٦) معانى القرآن للفرّاء ٢ /١٥

(٧) الطارق : ٦ البحر ٨ : ٤٥٥

(٨) الحاقة :٢١ البحر ٨ : ٣٢٥

معناه : المكسوّ تستدلّ على ذلك أنك تقول : رضيتُ هذه المعيشةَ ولاتقول : رَضِيَتْ ودَفِق الماءُ ولاتقول : دَفَق ، وتقول : كُسِي العريان ولاتقول: كسا ".

شروط الإعمال :

ولإعمال اسم الفاعل هذا شروطٌ ذكرها النحاةُ في كتبهم : فاسم الفاعل هذا لايخلو إمّا أنْ يكون صِلةً لألْ أو لايكون . فإنْ كان اسمُ الفاعل صِلَةَ لألْ عَمِل عَمَل فعله مطلقاً ماضياً كان أو غيره معتمداً أو غير معتمد[١] نحو : جاء الضاربُ زيداً أمسِ أو الآنَ أو غداً .

وإنّما عمل ذو اللام مطلقاً لكونه في الحقيقة[٢] فعلاً . وإنْ لم يكن اسمُ الفاعِل صِلةً لألْ عَمِل عَمَلَ فِعْله بشرطين عَدَميَّن وشرطين وجوديين [٣] : فأمّا الشَّرطان العدميان :

فأحدهما : ألاّ يوصف

الثاني : ألاّ يُصَغّر لأنّ التصغيرَ والوصَف . يخرجانه عن تأويله[٤] بالفعل ولم يخرجه التثنية والجمع وإنْ جوّز بعضهم [٥] عمل المصغّر والموصوف قياساً على المثنّى والمجموع .

وأمّا الشرطان الوجوديان :

فأحدهما : كونه للحال أو الاستقبال لا الماضى ، لأنّه إنّما عَمِلَ حملاً على المضارع لما بينهما من الشبه اللفظِى والمعنوي [٦] ومعناه : أنّه إذا

---

(١) انظر التصريح ٢ /٦٥

(٢) انظر شرح الكافية ٢ /٢٠١

(٣) انظر التصريح ٢ /٦٥ - ٦٦

(٤) انظر شرح الكافية ٢ /٢٠٣ .

(٥) الكسائي - انظر المصدر السابق نفسه الجزء والصفحة .

(٦) انظر الأصول ١ /١٢٣ .

كان بلفظ الماضى لم يعملْ لمشابهته لـه معنىً فقط لا لفظاً هـذا خلافاً للكسائي [١] وهشام وأبو جعفر ا لذين أجازوا إعمالَه مطلقاً وإنْ كان بلفظ الماضي . وحجّتهم في ذلك قوله تعالى : "وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعيهِ بالوَصيدِ [٢] ووجهُ استدلالهم هذا : أنّ باسطاً بمعنى الماضى وعمل في ذراعيه النصب. على حين قال المانعون : لاحُجّةَ لهم فيه ، لأنّه على إرادة حكاية الحال [٣] الماضية والمعنى :يبسط ذراعيه ولهذا جاء قوله تعالى : "وَنُقَلِّبُهُمْ "[٤] بالمضارع الدالّ على الحال ولم يقلْ وقلّبْنَاهُمْ .

والثاني :

اعتماده على استفهام أو نفي أو مخبر عنه أو موصوف أو ذي حال . فمثالُ الاستفهام والنفى نحو : أضاربٌ زيدٌ عمراً،وماضاربٌ زيدٌ عمراً .

ومثالُ المخبر عنه - المبتدأ - نحو : زيد ضاربٌ أبوه عمراً . هذا في الحال وفي الأصل : نحو : كان زيدٌ ضارباً أخاه .

ومثالُ الموصوف نحو : مررتُ برجل ضارب أبوه عمراً .

ومثالُ ذي الحال نحو : جاء زيدٌ راكباً أبوه فرساً .

والعلّةُ في تحقيق هذا الشرط ذكرها الرضي في الكافية فقال [٥] : " اعلم أنّ اسمَيْ الفاعل والمفعول مع مشابهتهما للفعل لفظاً ومعنى لايجوز أنْ يعملا في الفاعل والمفعول ابتداءً كالفعل ، لانّ طلبهما لهما والعمل فيهما

---

(١) انظر تذكره النحاة لابن حيان : ١١٢ ت / عفيف عبدالصمد . ط / الأولى مؤسّسة ا لرسالة .

(٢) الكهف : ١٨ البحر ٦ /١٠٩

(٣) في شرح الكافية ٢ /٢٠٧ قال الأندلسي : معنى حكاية الحال أن تقدّر نفسك كأنك موجود في ذلك الزمان .

(٤) الكهف : ١٨ البحر ٦ / ١٠٩ .

(٥) شرح الكافية ٢ /١٩٩ - ٢٠٠ .

على خلاف وضعهما، لأنّهما وضعَا للذّات المتّصفة بالمصدر إمّا قائماً بها كما في اسم الفاعل أو واقعاً عليها كما في اسم المفعول . . .

ثم يستطرد الرضي في تعليله هذا حيث يقول [١] : "إنما اشْتُرِطَ الاعتماد على صاحبه ، لأنّه في أصل الوضع وصفٌ . فإذا أظهرت صاحَبَه قَبْلَه تقوّى واستظهر به لبقائه على أصل وضعه فيقدِرُ على العمل ".

وفي مقابل تحقيق هذا الشرط لإعمال اسم الفاعل نجد الأخفش يجوّزُ إعمالَه من غير اعتمادٍ على شيءٍ من تلك الأشياء وهو مانراه في باب [٢] المبتدأ .

ومما جاء من إعماله مبثوثاً في كتب النحو ماذكره الفرّاء عند تحليله لقوله تعالى : "كُلُّ نَفْسٍ ذائقَةُ المَوْتِ "[٣] يقول [٤] : "ولو نَوّنتَ في ذائقة ونصبت الموت كان صَواباً . وأكثر ماتختار العربُ التنوينَ والنصبَ في المستقبل . فإذا كان معناه مَاضياً لم يكادوا يقولون إلاّ بالإضافة ".

وما ذكره أيضاً عند قوله تعالى : "إنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرُ مَنْ يخْشَاهَا[٥] " حيث يقول [٦] : "أضاف عاصم والأعمش ، ونوّن طلحة بن مصرف وبعضُ

---

(١) انظر شرح الكافية ٢ /٢٠٠

(٢) سأخصّ المبتدأ بالذكر في الفصل الثالث .

(٣) الأنبياء : ٣٥ البحر ٦ /٣٠٨

(٤) معاني القراء ٢ /٢٠٢ انظر المفصل ٦ /٦٨

(٥) النازعات : ٤٥ البحر ٨: ٤٢٢

(٦) معاني القراء ٣ /٢٣٤

أهل المدينة ، فقالوا : منذرٌ مَنْ يخْشَاها : "وكلٌّ صواب وهو مثل قوله : "بَالِغٌ أمْـــرَه "،وَبالِغُ أمْرِهِ " و "موهِنٌ كَيْدَ الكافِرِينَ "و "موهِنُ كيدِ الكَافِرِينَ " مع نظائر له في القرآن ".

والاعتمادُ على المقدّر من الاستفهام والنفى والمخبر عنه والموصوف وذي الحال كالاعتماد على الملفوظ[1] به من ذلك : نحو : "مُهِينٌ زَيْدٌ عَمْراً أمْ مكْرِمُهُ ؟" أي: أمُهِينٌ ، ونحو : "مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ [2] " أي : صِنْفٌ مُخْتَلِفٌ الوانه .

هذا ماكان من اسم الفاعل في الطلب والاقتضاء فهو كالفعل فكما أنّه يقتضي ويطلب وهو مفرد كذلك وهو مثنّى ومجموع .

---

(١) انظر أوضح المسالك ٣ /٢١٧ ، والتصريح ٢ /٦٦ .

(٢) النحـــل : ٦٩ البحر ٥ / ٥١٢ .

اسم المفعول :

أمّا اسم المفعول فقد عرفّه ابن الحاجب في كافيته قائلاً [١] : " اسم المفعول ما اشتُقّ من فعل لمن وقع عليه " .

وعرّفه الأزهري أيضاً في تصريحه قائلاً [٢] : " هو مادلّ على حدث ومفعوله " .

حكمه في الطلب والاقتضاء :

اسم المفعول كاسم الفاعل في العمل والشروط والأحكام وفاقاً وخلافاً . يقول ابن يعيش [٣] : " اسم المفعول في العمل كاسم الفاعل ، لأنّه مأخوذٌ من الفعل وهو جارٍ عليه في حركاته وسكناته وعدد حروفه كما كان اسم الفاعل".. . ويقول : وهو يعمل عَمَلَ فعله الجاري عليه ، فتقول : " هذا رجلٌ مضروبٌ أخوه " فأخوه مرفوعٌ بأنه اسم مالم يُسَمّ فاعلُه . كما أنّه في يُضْرَبُ أخوه كذلك . وتقول : محمد مُسْتَخْرَجٌ متاعُه كما تقول يُسْتَخْرجُ متاعُه ....." .

ويذكرُ شرطَه فيقول : " وشرطُ إعمالِه كشرطِ إعمال اسم الفاعل في أنه لايعمل حتى يعتمد على ماقبله كاسم الفاعل ، لضعفه عن درجه الأفعال ، ولايعمل أيضاً إلا إذا أريد به الحال أو الاستقبال نحو قولك : هذا مضروبٌ غلامَه الساعه ، ومررت برجل مُكْرَمٌ أخوه غداً كما تقول : هذا ضاربٌ غلامَه الساعة ومررتُ برجلٍ مُكْرِمٌ أخاه غداً " .

---

(١) شرح الكافيه لابن الحاجب ٢ /٢٠٣

(٢) التصريح ٢ /٧١ ، وانظر شرح الأشموني ٢ /٣٠٦ وأوضح المسالك ٣ /٢٣٢ ، والهمع ٢ /٩٥ .

(٣) شرح المفصل ٦ /٨٠

فيوافق اسمَ الفاعل في أنّه إنْ كان مقروناً بأل عمل مطلقًا [١] وإنْ كان مجرّداً منها عمل بشرط الاعتماد وكونه للحال أو للاستقبال لاللماضى .

ويُبْنَى من الفعل اللازم كما يُبْنَى من المتعدّى ولكنْ بشرط تعدّى هذا اللازم بالحرف نحو : [٢] سرتُ إلى البلد فهو مَسيرٌ إليه ، وعدَلْت عن الطريق فهو معدولٌ عنه .

هذا مايوافق فيه اسم المفعول اسم الفاعل ، أمّا مخالفتُه له ففي جواز إضافته[٣] إلى مرفوعه بخلاف اسم الفاعل [٤] الذى لايجوز فيه ذلك .

وإنّما تجوز إضافته [٥] تلك بعد تحويل الإسناد عنه إلى ضمير الموصوف ونصبه على التّشبيه بالمفعول به أو التمييز [٦] نحو : الورع محمودةٌ مقاصدُهُ " . ثم تقول : الورع محمودٌ المقاصِدَ . بالنصب ثم تقول : الورع محمودُ المقاصدِ بالجر.

هذا ماتّفق عليه النحاة من إعمال اسم المفعول .

---

(١) التصريح للأزهرى ٢ /٧١

(٢) شرح الكافية للرضي ٢ /٢٠٥

(٣) انظر أوضح المسالك لابن هشام ٣ /٢٣٢

(٤) إلاّ إذا قصد به الصفه المشبّهة أي إرادة الثبوت دون الحدوث فحينها يجوز إضافته إذ تقول : زيد قائم الأب برفع الأب ونصبه وجرّه .

(٥) في الهمع ٢ /٩٧ - إنما تجوز الإضافة بشرطين أن يكون اسم المفعول من متعد إلى واحد فلا يجوز من لازم ولا من متعدٍّ إلى أكثر وأنْ يقصد ثبوت الوصف ويتناسى فيه الحدوث .

(٦) التصريح ٢ /٧٢ ، شرح الأشمونى ٢ /٣٠٧ ، أوضح المسالك ٣ /٢٣٣

أبنية المبالغة :

هناك ضرب من أسماء الفاعلين حُوِّل من صيغة فاعل ، لقصد التّكثير والمبالغة في الفعل . هذه الأسماء يُطْلِقُ عليها النحاةُ صيغَ المبالغة ، والمسموعُ منها كثيرٌ ، ولكنّ المقيسَ منها الصيغُ التالية :

فعّال ، فعول ، مِفْعال ، فعيل ، فَعِل .

وقد مثّل سيبويه [١] في كتابه لفعّال بقول القُلاخ :

أخا الْحَرب لَبّاساً إليها جِلالَها ... وليس بوَلاجِ الخَوالفِ أعْقَلا

ومثّل لفعول بقول ذي الرُّمّة[٢] :

هَجُومٌ عليهانَفْسَه غيرَ أنّه ... متى يُرْمَ في عينَيْه بالشَّبْحِ يَنْهَضِ[٣]

ومثّل لمِفْعَال بقولهم : "إنّه لَمِنْحارٌ بوَائكَها [٤] ".

ومثّل لفعيل بقول الشاعر :

حتّى شآها كَليلٌ مَوْهِناً عَمِلٌ ... باتتْ طِراباً وباتَ الليلَ لم يَنَمِ[٥]

---

(١) الكتاب ١ /١١١
شاهده : إعمال لبّاسا مبالغة لابس فنصب جلالها .

(٢) الكتاب ١ /١١٠

(٣) شاهده : إعمال هجوم مبالغة هاجم فنصب نفسه .

(٤) الكتاب ١ /١١٢

(٥) شاهده : نصب موهناً بكليل ،لأنه بمعنى مكلّ ١ /١١٤ . وانظر ص : ١٩٣ من بحثنا حاشية (٦) .

ومثّل لفعل بقول الشاعر :

حَذِرٌ أُموراً لاتُخاف وآمِنٌ ماليس مُنْجِيَهُ من الأَقدارِ

وبعد ذلك يقول سيبويه [١] : "فَعِلٌ أقلُّ من فَعيلٍ بكثير ".

وهذه الصيغ أو الأبنية حكمُها في الطلب حكمَ اسم الفاعل بشروطه [٢] السّابقة الذكر [٣] فتستحقُّ ماله من العمل في الإفراد وغير الإفراد .

يقول ابن يعيش [٤]: "وقد أجْرَوا ضرباً من أسماء الفاعلين مما فيه معنى المبالغة مَجرَى الفعل الذي فيه معنى المبالغة في العمل وإنْ لم يكنْ جارياً عليه في اللفظ فقالوا : زيدٌ ضرّابٌ عبيدَه وقتّالٌ أعدَاءه كما قالوا : زيدٌ يضربُ عبيدَه ويقتلُ أعدَاءه إذا كَثُرَ ذلك منه وكان ضرّاب وقتّال بمنزلة ضارب وقاتل كما كان يُضَرِّبُ ويُقَتِّلُ بالتّشديد بمنزلة يَضْرِب ويَقْتُل من غير تشديد ، لأنه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل إلاّ أنّ فيه إخباراً بزيادة مبالغة، وتلك الأسماء فعول وفعّال ومِفْعال وفعل وفعيل .

فجميع هذه الأسماء تعمل عملَ فاعل وحكمُها في العمل حكمُ فاعل من التّقديم والتّأخير والإظهار والإضمار [٥] . فتقول : هذا ضروبٌ زيداً كما تقول : هذا ضاربٌ زيدًا وضرّاب عمرًا ومنحارٌ إبلَه وحذرٌ عدوَّه ورحيمٌ أباه، والتقديم في ذلك كلّه والإضمار جائز كما كان في فاعل ، وتقول : هو ضروبُ زيدٍ وعمراً وإنْ شئت:وعمروٍ كما فعلت في ضارب،وتقول : أزيداً أنت ضروبه كما تقول : أزيداً أنتَ ضاربُه ".

---

(١) الكتاب ١ / ١١٢

(٢) انظر التصريح ٢ /٦٥

(٣) انظر ص ١٩٨: من بحثنا

(٤) شرح المفصّل لابن يعيش ٦ /٧٠

(٥) انظر الكتاب لسيبويه ١ /١١٠

فمن النّص السّابق يتّضح لنا مدى اقتضاء هذه الأبنية لغيرها إذ هي جاريةٌ مَجرى الفعل الذي فيه معنى المبالغة ومما يفيد اقتضاء هذه الأبنية أيضاً بعضُ الشواهد من ذلك نحو : قول القُلاخ بن حزن المنقري [١] :

أخَا الْحَربِ لبّاساً إليها جِلالَها ... وليس بولاّجِ الخَوالفِ أعْقَلا [٢]

وقول أبي طالب [٣] عمّ النبي صلى الله عليه وسلم :

ضَروبٌ بنَصْلِ السّيْفِ سُوقَ سِمانِها ... إذا عَدِمُوا زاداً فإنّكَ عاقِرُ [٤]

وقول عبدالله بن قيس الرقيات [٥] :

فتاتان أماً منهما فشبيهة هلالاً ... وأخرى منهما تشبه البدرا [٦]

وقول زيد الخيل [٧] :

أتاني أنّهم مَزقُون عِرْضي ... جِحاشُ الكِرْمِلَينِ لها فديدُ [٨]

وقال سيبويه [٩] : "وسمعنا من يقول : "أمّا العَسَلَ [١٠] فأنا شَرابٌ. كما تقول : أمّا العسلَ فأنا شاربٌ .

---

(١) انظر التصريح ٢ /٦٨ ، وشرح المفصّل لابن يعيش ٦ /٧٠ ، والكتاب ١ /١١١ .

(٢) الشاهد فيه : نصب الجلال بلبّاس ولبّاس تكثير لابس

(٣) التصريح ٢ /٦٨ ، شرح المفصّل ٦ /٧٠ ، الكتاب ١ /١١١

(٤) الشاهد فيه : إعمال فعول كإعمال فاعل فنصب سوق سمانها بضروب .

(٥) التصريح ٢ /٦٨

(٦) الشاهد فيه : نصب هلالا بشبيهة مبالغة في مشبهه لاعتمادها على ذي خبر محذوف .

(٧) التصريح ٢ /٦٨ شرح المفصّل ٦ /٧٣

(٨) الشاهد فيه : نصب عرضي بمزقون جمع مزق بالزاي مبالغة في مأزق لاعتماده على اسم أنّ المفتوحة على الفاعلية .

(٩) شرح المفصل لابن يعيش ٦ /٧٠ ، الكتاب ١ /١١١

(١٠) الشاهد فيه : نصب العسل بشّراب ، فهو شاهد على الإعمال وجواز التقديم .

غير أنّه مع هذه الشواهد التى تفيد إعمال أبنية المبالغة بصيغها المختلفة نجد النحاةَ مختلفين حولَ هذا العمل .

فيرى الكوفيون خلا الفرّاء [١] أنّه لايعمل شيئٌ من أبنية المبالغة لمخالفتها لأوزان المضارع ولمعناه،وقد حملوا المنصوبَ بعدها على تقدير فعل ، ومن ثمّ منعوا تقديم منصوبها عليها بناءً على هذا المنع .

ولكنّ يُرَدُّ عليهم في منعهم هذا بما جاء عن العرب : "أمّا العسَلَ فأنا شرّابٌ ".

أمّا البصريون وعلى رأسهم سيبويه فتعمل هذه الأبنية عندهم مع فوات الشبه اللفظي ، لجبر المبالغة في المعنى وحجّتهم في ذلك السّماع والحمل على أصلها وهو اسم الفاعل .

وقد نقل الرضي عن ابن بابشاذ [٢] أنّها لاتعمل عنده بمعنى الماضي كاسم الفاعل ، والأبيات المنشدة في ذلك ظاهرة في كونها للإطلاق المفيد للاستمرار .

وقد زاد سيبويه بناءين من هذه الأبنية الخمسة وهما فعل وفعيل - في حين لايجيز أكثر النحويين - كما قال ابن يعيش - إعمالهما لأنّهما بناءان [٣] موضوعان لذاتِ الإنسانِ وهيئَتِه التى يكونُ عليها . لاليجريا على الفعل ، فهما كقولك : رجلٌ كريمٌ ولقِنٌ .

---

(١) يخالف الفراء الكوفيين هنا في جواز إعمال هذه الأبنية لديه إلاّ أنه يمانع في تقديم منصوبها عليها ، وذلك لضعفها . انظر شرح الكافية ٢ /٢٠٢

(٢) شرح الكافية ٢ /٢٠٢

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٦ /٧٢

ويقول الرضى [١] : "قال سيبويه : فاعل إذا حُوِّلَ إلى فعيل أو فعل عمل أيضاً ، وأنشد :

حتى شآ ها كليلٌ مَوهِناً عَمِلٌ باتت طراباً وبات الليلُ لم ينم [٢]

ثم يستطرد الرضي قائلاً [٣]: "واستدلَّ سيبويه على عمل فَعِل بقوله:

حذرٌ أموراً لاتضِيرٌ وآمِنٌ ماليس مُنْجِيهُ من الأَقدارِ [٤]

وقوله : [٥]

أو مِسْحَلٌ شَنِجٌ عِضَادةَ سَمْحَجٍ بسَرَاتِهِ نَدَبٌ لها وكُلُومُ [٦]

وقد وافق ابن السراج سيبويه في فعيل ، فأمّا حكم فَعِلَ فيبدو أنه يوافق فيه مذهب الجرمي الذي كان يجيزه على بعد [٧] .

ويقول المبرّد [٨] : "فأمّا ماكان على فَعِيل نحو : رحيم وعليم ، فقد أجاز سيبويه النصبَ فيه ، ولا أراه جائزًا . وذلك أنّ فعيلاً إنما هو اسم الفاعل من الفعل الذي لايتعدّى . . . . ".

---

(١) شرح الكافية ٢ /٢٠٢ ، وانظر الكتاب ١ /١١٤ ، وشرح المفصّل ٦ /٧٢ .

(٢) الشاهد فيه : نصب موهناً بكليل ، لانه بمعنى مكل . وقد منع ذلك غير سيبويه وقالوا : إنّ موهناً ظرف لشآها لأنّ كليل لازم ولو كان لكليل أيضاً فلا استدلال فيه لأنّه ظرف يكفيه رائحة الفعل واعتذر له بأنّ«كليل»بمعنى مكل فموهناً مفعوله على المجاز . . انظر شرح الكافية ٢ /٢٠٢.

(٣) شرح الكافية ٢ /٢٠٢ وانظر الكتاب ١ /١٣

(٤) الشاهد فيه : نصب الأمور بحذر لأنه تكثير حاذر يعمل عمل الفعل لأنه في معناه .كذا في شرح المفصّل ٦ /٧١

(٥) شرح المفصل ٦ /٧٢ ، الكتاب ١ /١١٢

(٦) الشاهد فيه : نصب عضادة بشنج وهو تكثير شانج .

(٧) انظر الأصول ١ /١٢٤ . ١٢٥

(٨) المقتضب ٢ /١١٤

على حين خالفهما ابن يعيش فكان مؤيّداً لمذهبِ سيبويه حيث يقول[١] : "والصحيحُ ماذهب إليه سيبويه وهو القياس لأنّ صفات المبالغة إذا كانت معدولة جاز أنْ تتعدّى . . . فهكذا سبيلُ فعيل إذا كان معدولاً ".

وتعمل أيضاً هذه الأبنية مثنّاة ومجموعة كما تعمل مفردةً .

يقول سيبويه[٢] : "وأجروه حين بنوه[٣] للجمع كما أُجرى في الواحد ليكونَ كفَواعِلَ حين أُجرى مثل فاعِلٍ ، من ذلك قول طرفة :

ثم زادوا أنّهمْ في قومِهِمْ غُفُرٌ ذنبَهُمُ غيرُ فجُـــرْ[٤]

من كلِّ ماسبق يتّضحَ لنا جليّاً موقفُ النحاة من هذه الأبنية ، فالبصريون متّفقُون على الثلاثة الأُول ، وهي : فعّال ، ومِفْعَال وفَعول ، واختلفوا في فَعيل وفَعِل . وأمّا عامةُ الكوفيين فيقولون إنّها جميعَها لاتطلب شيئاً .

---

(١) شرح المفصّل ٦ /٧٣

(٢) الكتاب ١ /١١٢

(٣) يعنى فعولا .

(٤) انظر الكتاب ١ /١١٣ ، وشرح الكافية للرضي ٢ /٢٠٢

(٥) الشاهد فيه : إعمال غفر وهي جمع غفور .

الصفة المشبّهة :

من المشتقّات التى تُعدُّ فرعاً عن اسم الفاعل في الطلب والاقتضاء الصفةُ المشبّهة باسم الفاعل [١] . فهو أصلٌ لها وهي محمولةٌ عليه ، وإنّما كانت هذه محمولةً عليه لدلالته على الحدث ودلالتها هي على وصف ثابت فيه معنى الحدث . لذا لم تَقْوَقُوَّةَ ما حُمِلَتْ عليه .

يقول ابن الحاجب في الكافية وهو يعرِّفُ بها[٢] : "الصفةُ المشبّهة ما اُشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت ".

ويقول الأزهرى أيضاً فيها [٣] : "وهى الصفةُ المصوغة لغير تفضيل لإفادة نسبة الحدث إلى موصوفها دون إفادة الحدوث ".

فكلٌّ من التعريفين ينبىء عن أنّها وصفٌ فيه معنى الفعل وإنْ كان هذا لإفادة نسبة الثبوت دون إفادة الحدوث كما في اسم الفاعل .

أما صيغُها التى تصاغ منها فهي سماعية ليست بقياسية كما في اسم الفاعل واسم المفعول ، وذلك أنَّ اسمَ الفاعل واسمَ المفعول القياسيّةُ فيهما مطلقةٌ ، فأمّا ماذكره النحاةُ من قياسِيَّة الصفة المشبّهة فلايُرْجَعُ إليها إلاّ عند عدم السماع .

---

(١) الصّفات على ثلاث مراتب : صفة جارية مجرى الفعل كاسم الفاعل واسم المفعول وهى أقواها في العمل ، لقربها من الفعل وصفة مشبّهة باسم الفاعل فهى دونها في المنزلة ، لأنّ المشبّه بالشيء أضعف منه . ثم صفة مشبّهة بالمشبّهة كما في اسم التفضيل وهي المرتبة الثالثة . انظر شرح المفصّل ٦ /٨٢ .

(٢) شرح الكافية للرضي ٢ /٢٠٥

(٣) التصريح للأزهري ٢ /٨٠

حكمها في العمل :

يقول سيبويه ذاكراً عملَ هذه الصفة [١] : "ولم تَقْوَ أن تَعمل عَمَلَ الفاعل ، لأنها ليست في معنى الفِعل المضارع ، فإنّما شَبَّهَتْ بالفاعل فيما عَملتْ فيه . وماتَعْمَلُ فيه معلومٌ ، إنَّما تَعمل فيما كان من سببها مَعَرَّفا بالألف واللام أو نكرةً [٢] ، لا تجاوز هذا ، لأنَّه ليس بفعلٍ ولااسم هو في معناه .

والإضافةُ فيه أحسنُ وأكثر [٣] . . . والتنوينُ عربيٌّ جيّدٌ . . . "

وقد مثّل سيبويه للمضاف بقولهم [٤]: هذا حَسَنُ الوجهِ ، وهذه حَسَنَةُ الوجهِ .

ومثّل للمنّون بقول زهير :

أَهْوَى لها أَسْفَعُ الخدَّيْنِ مُطَّرِقٌ ... رِيشَ القَوَادِمِ لم تَنْصَبْ [٥] له الشَّبَكُ

وقول العجاج :

مُحْتَبِكٌ ضَخْمٌ شُؤُونَ الرَّأْسِ [٦]

وقول النابغة :

وَنَأْخُذْ بعده بذِنابِ عَيْشٍ ... أَجَبَّ الظَّهْرَ ليس له سَنامُ [٧]

---

(١) الكتاب ١ / ١٩٤

(٢) أي هذه الصفة لاتعمل في الأجنبي فلا تقول : مررت برجل حسن عمرو ، لأن الحسن لعمرو فلا يجوز بالتالي أنْ يجعل وصفاً لرجل إلاّ بواسطة ا لهاء . انظر شرح المفصل لابن يعيش ٦ / ٨٢ .

(٣) أي إنما تكثر الإضافة في الصفة المشبّهة لمناسبتها للأسماء وعدم مناسبتها للأفعال .

(٤) الكتاب ١ /١٩٥ .

(٥) الشاهد فيه : نصب ريش ، بمطرّق وهي الصفة المشبّهة باسم الفاعل الكتاب ١ / ١٩٥ .

(٦) الشاهد فيه : نصب شئون بالصفة المشبّهة باسم الفاعل وهي ضخم ١/١٩٦

(٧) الشاهد فيه : نصب الظهر بأجب على نيّة التنوين فيه . ولو كان غير منوي تنوينه لأ نجرّ مابعده بالاضافة . . ولكنَّه جُرَّ هنا بالفتحة نائبةً عن الكسرة لأنّه لم ينصرف الكتاب ١ / ١٩٦ .

ومن هذا يتّضح لنا أنّ هذه الصفة تعملُ في شيئين لاغير :

أحدهما :

ضميرُ الموصوف .

والثاني :

ماكان من سبب الموصوف ، ولاتعملُ في الأجنبيّ وقد وجدنا الرضي يذكرّ علّةَ عملها هذا فيقول [١] : وإنما عملت الصفةُ المشبّهة وإنْ لم تُوازن صيغها الفعل ولا كانت للحال والاستقبال ، واسم الفاعل يعمل لمشابهته الفعل لفظاً ومعنىً ، لأنّها شابهت اسم الفاعل ، لأن الصفة ماقام به الحدث المشتق هو منه فهو بمعنى ذو مضافاً إلى مصدره فحَسَن بمعنى ذو حسن كما أنّ اسم الفاعل كذلك محلّ للحدث المشتق هو منه ، فضاربٌ بمعنى ذو ضرب لا فرق بينهما معنى إلاّ من حيث الحدوث في أحدهما وضعاً والإطلاق في الآخَر . . . وقيل : عملت لمشابهتها اسم الفاعل بكونها صفة تثنّى وتجمع وتؤنّث كما أنّ اسم الفاعل صفة تثنّى وتجمع وتؤنّث ".

وكذلك نجد الأزهرى أيضاً في تصريحه يقول [٢] : "وكان أصلُها أنْ لاتعمل النصبَ لمباينتها الفعل بدلالتها على الثبوت ولكونها مأخوذة من فعل قاصر ، ولكنّها لمّا أُشبهت اسم الفاعل المتعدّى لواحد عملت عمله ".

ومن هنا يتّضح لنا أنّ هذه الصفةَ إنّما عَملَتْ عملَ اسم الفاعل من غير شرط زمان كما هو الشأن مع اسم الفاعل .

وإنما كان ذلك من أجل أنّها موضوعةٌ على معنى الثبوت لا الحدوث.

وأمّا شرطُ الاعتماد على أحدِ الأشياء الخمسة كما في اسم الفاعل فأمرٌ لابُدَّ منه فيها ، فهى بها أولى لضعفها عن هذا الأصل .

---

(١) شرح الكافية ٢ / ٢٠٥ - ٢٠٦

(٢) التصريح ٢ / ٨٠

وهي إمّا أنْ تكون باللام أو مجرَّدةً منها ، ومعمولها في كلا الحالين إمّا مضافٌ أو باللام أو مجرَّدٌ منهما .

والمعمولُ في كلٍّ واحدٍ منهما إمّا مرفوعٌ أو منصوبٌ أو مجرورٌ . فالرفع على الفاعلية والنصبُ على التّشبيه بالمفعول به إنْ كان معرفةً وعلى التمييزإنْ كان نكرةً والجرُّ على الإضافة .

يقول سيبويه [١] : "ولا يكونُ المعمولُ فيه إلاّ من سببه ، وإنْ شئت قلت : هو خيرٌ عَمَلاً وأنت تَنْوِيهمنك ".

هذا المعمول لا يجوز تقديمُه عليها ، وفي هذا يقول ابن يعيش [٢] : فلا يجوزُ تقديمُ معمولها عليها كما جاز ذلك في اسم الفاعل فلا تقول هذا الوجه حسن كما تقول :هذا زيداً ضاربٌ . ولا تضمره فلا تقول : هذا حَسَنٌ الوجه والعين،فتنصب العين على تقديروحسن العين كما تقول : هذا ضارب زيداًوعمراً على تقدير وضاربَ عمراً ولا يَحْسُنُ أَنْ تَفْصِلَ بين حسن [٣] وما يعمل فيه فلا تقول : هو حسَنٌ في الدار الوجه وكريمٌفيها الأب كما تقول : هذا ضاربٌ في الدار زيداً ".

هذه الصفةُ أيضاً وإنْ كانت تشارك اسمَ الفاعل في الدَّلالة على الحدث إذْ تقتضي مايقتضيه نراها تخالفُه بجملة أمورٍ تختصّ بها [٤] ومنها:

---

(١) الكتاب ١ /٢٠٢ - ٢٠٣

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٦ /٨٢

(٣) انظر الكتاب ١ /١١٥

(٤) تصريف الأسماء /لمحمد الطنطاوى ط /٥-١٣٧٥ - مطبعة وادى الملوك ١٠٥ - كذلك ينظر التصريح ٢ /٨٢ - ٨٣ .

١- استحسان إضافتها إلى الفاعل في المعنى بخلافه .
٢- أنّها لا تُصاغ إلاّ من اللازم لأنّها مفيدةٌ للدوام الّذي يجب أنْ يكونَ فعله لازماً ولايلزم العكس إذْ قد يكونُ لازماً غير دائم . . .
٣- أنّها من الثلاثى يغلب عدم مجاراتها المضارع تذكيراً وتأنيثاً كجميل الظاهر أبيض الشعر ، ويقلُّ مجاراتها له فيهما كطاهر القلب وشاحط الدار .
قال عدى بن زيد التّميمى :

من صديقٍ أو أخى ثقةٍ أو عـدوّ شاحـطٍ داراً

ومن غير الثلاثى تلزم مجاراتها له ، أمّا اسمُ الفاعل فإنّه يجارى المضارعَ في النّوعين لزوماً تذكيراً وتأنيثاً .

ولمّا خالفت هذه الصفةُ اسمَ الفاعل نجدها أيضاً تخالفُ صيغَ المبالغة وفي هذا يقول سيبويه [١] : "وليس [٢] هذا بمنزلة قولك حسنٌ وجهَ الأخ ، لأنّ هذا لايُقْلَبُ ولايضمَر [٣] ، وإنّما حدُّه أن يُتكلّم به في الألف واللام أو نكرةً ، ولا تعْنِى به أنك أو قعت فعْلاً سلفَ منك إلي أحدٍ ".

من كلّ ماتقدّم نستطيع أنْ نقولَ بأنّ طلبَ الصفة المشبّهة للمعمولات محدودةٌ فهي لاتطلب مفعولا به وإنما تنصبُ على التّشبيه باسم الفاعل ، كذلك لايتقدّم معمولُها عليها .

---

(١) الكتاب ١ /١١٥
(٢) يريد بناء المبالغة في الفعل .
(٣) أي : لايتقدّم معمولها وكذلك لاتعمل هذه الصفة مضمرة كما يعمل اسم الفاعل وصيغة المبالغة مضمرين ، ومثال إضمار اسم الفاعل قول الشاعر:

هل أنت باعث دينار لحاجتنا أو عبدَ ربٍّ أخا عون بن مخراق

قالوا : التقدير : أو أنت باعثٌ عبدَ ربٍّ .

اسم التفضيل :

من المشتقّات التى جرى الخلافُ حولَ اقتضائها اسمُ التّفضيل [١] وذلك لضعف مشابهته للفعل واسم الفاعل أيضاً .

يقول الرضى [٢] : "اسم التفضيل مااشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره وهو أفعل ".

وهذا التعريف يوافقه ماجاء عن الأزهري في تعريفه له حيث يقول[٣]: "هو الوصفُ المبنيِ على أفعل لزيادة صاحبه على غيره في أصل الفعل ".

هذا ماكان من حدّه ، أمّا اقتضاؤه للمنصوب فالجمهورَ على أنّه لايقتضيه يقول سيبويه [٤] : "لأنّها مُلْحَقَةٌ بالأسماء ، لاتَعمل عملَ الفعل ، فلم تَقْوَ قوّةَ المشبَّهة ، كما لم تَقْوَ المشبَّهةُ قوّةَ ماجرى مَجْرى الفعل ".

ويقول الرضىُّ في ذلك أيضاً [٥] : "وأمّا المفعولُ به فكلّهم متّفقُونَ على أنّه لاينصبه بلْ إنْ وجدَ بعدَه مايُوهِمُ ذلك فَأَفعلُ دالٌّ على الفعل الناصب له ، قال تعالى : "هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبيلِهِ "[٦] أي : أعلم من كلّ واحد يعلم من يضلّ ، وكذا قوله : "وأضربُ منّا بالسيوف القوانسا ".

---

(١) هذه العبارة أولى من التعبير بأفعل التفضيل ، وأول منهما التعبير : باسم الزيادة مما يدلّ على زيادة النقص لاعلى الفضل .

(٢) شرح الكافية ٢ /٢١٢

(٣) التصريح٢ /١٠٠ وانظر شرح الكافية ٢ /٢١٢

(٤) الكتاب ١ /٢٠٤ .

(٥) شرح لكافية ٢ /٢١٩ .

(٦) الأنعام : ١١٧ البحر ٤ /٢١٠ .

ثم يستطرد أيضاً قائلاً :[١] "قال المصنّف إنّما لم يعملْ أفعلُ ، لأنّه لم يكنْ له فعلٌ من تركيبه بمعناه حتى يعملَ عملَ ذلك الفعل . . . ".

وإذا انتقلنا إلى الفرّاء رأس المدرسة الكوفية نجده يخالفُ ما أجمع عليه النحاة باتّفاق ، فعندَه اسمُ التفضيل يقتضي مايقتضيه الفعل . ومن ذلك ماجاء عنه عند تفسيره لقوله تعالى : "قُلْ رَبِّي أَعْلَمُ مَنْ جَاءَ بِالْهُدَى وَمَنْ هُوَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ[٢]" حيث يقول[٣] : "ولو نُصب كان صَواباً ، يكون بمنزلة قول الله : "اللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ[٤] ".

وأمّا اقتضاؤه للمرفوع ففيه تفصيلٌ . فإنْ كان ضميراً مستتراً رفعه في كلّ لغةٍ[٥] نحو : زيدٌ أفضلُ . ففي أفضل ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية يعود إلى زيد ، لأنّ مثلَ هذا العمل لايحتاج إلى قوّة العامل .

وإنْ كان اسماً ظاهراً أو ضميراً بارزاً لايرفعه في الأعرف المشهور[٦] إلاّ في لغة قليلة حكاها سيبويه[٧] نحو : مررتُ برجلٍ أفضلَ منه أبوه ، ونحو قول العرب : "مارأيتُ رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيدٍ[٨] ".

---

(١) شرح الكافية ٢ /٢٢١

(٢) القصص : ٨٥ البحر ٧ /١٣٦

(٣) معانى القراء ٢ /١٩٧

(٤) البقرة : ٢٢٠ البحر ٢ /١٦٢ - ١٦٣

(٥) انظر شرح الأشمونى ٣ /٣٩ التصريح ٢ /١٠٦

(٦) شرح الكافية ٢ /٢١٩

(٧) انظر الكتاب ٢ /٣٤

(٨) اسم التفضيل هنا رافع للظاهر وهو الكحل وإنما جاز ذلك : لصحّة أن يقع موقعه فعل بمعناه هو يحسن ، لأنه إنما قصر عن رفعه للظاهر لأنه ليس له فعل بمعناه فلما كان له فعل بمعناه وسبقه نفى وكان مرفوعه أجنبيا مفضّلا على نفسه صحّ .

فقد علّل سيبويه رفعَه للظاهر هنا مع ضعف مشابهته لاسم الفاعل ، بالاضطرار إلى العمل [١] .

هذا الاضطرار إنّما يتحقّق في مسألة الكحل خاصّة تلك التي قيس فيها رفع اسم التفضيل للفاعل الظاهر .

يقول الأشموني [٢] : وذلك إذا سبقه نفيٌ وكان مرفوعه أجنبياً مفضّلاً على نفسه باعتبارين نحو : مارأيتُ رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيد فإنّه يجوز أنْ يقالَ : ما رأيتُ رجلاً يحسنُ في عينه الكحلُ كحسنه في عين زيد ، لأنّ أفعلَ التفضيل إنّما قَصُرَ عن رفع الظاهر ، لأنّه ليس له فعل بمعناه وفي هذا المثال يصحّ أنْ يقعَ موقعه فعل ، بمعناه كما رأيت وأيضاً فلو لم يجعل المرفوعَ فاعلاً لوجب كونه مبتدأً فيلزم الفصلُ بين أفعل ومن بأجنبي والأصلُ أنْ يقعَ هذا الظاهر بين ضميرين أوّ لهما للموصوف وثانيهما للظاهر ... " .

من هذا نرى أنَّ عدم اقتضاء اسم التفضيل النصب فيما بعده إنما هو مذهب جمهور النحاة . وقد رأينا الفراء يخالفهم حين أجاز أنْ ينصب ما بعده.

---

(١) شرح الكافية ٢/٢٢١ .

(٢) شرح الأشموني ٣/٣٩ - ٤٠ - ٤١ .

خاتمة الفصل الثاني :

مما تقدّم في هذا الفصل نستطيع القولَ بأنّ الاسم الذي بمعنى الفعل على قسمين،منه ماهو مشتق، ومنه ماهو غير مشتق .

فالمشتق : منه ماهو مشتق يقتضي مابعده، ومنه ماهو مشتق أيضاً لكن لايقتضي مابعده .

ويدخل تحت الأوّل : اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبّهة وأفعل التفضيل. وسميّت مشتقةً لاشتقاقها من المصدر أو من الفعل على الخلاف في ذلك، وهذه وثيقةُ الصلة بأجزاء التركيب في الجملة ، ومجالُ دراستها النحو والصرف .

ويدخل تحت الثاني : اسم الزمان واسم المكان واسم الآلة، وهذه مجال دراستها هو الصرف وحده .

وغير المشتق : كالمصدر، واسم المصدر، واسم الفعل .

فالمصدرُ أصلُ المشتقّات ويسمّى فعلاً وحدثاً وحدثاناً. أمّا عمله أو اقتضاؤُه لما بعده فإنّما هو فرعٌ عن الفعل في الطلب، وإنْ كان هو الأصل في الاشتقاق غير أنّ لهذا العمل شروطاً عدميّة كانت أو وجودية . والسرُّ في اقتضائه وطلبه لما بعده إنّما هو شبهه بالفعل في دلالة كلٍّ منهما على الحدث، ويعمل مضافاً ، ومجرّداً من أل والإضافة ، ومقروناً بأل .

أمّا اسمُ المصدر فهو ماجاوز فعلَه الثلاثة وهو بزنة حدث الثلاثي، وقد يكون علماً، وميمياً .

أمّا عملُه أو اقتضاؤُه لما بعده فهذا ما كان محلَّ خلافٍ بين البصريين والكوفيين والبغداديين ، فقد منعه بعضهم وأجازه آخرون .

وأمّا اسمُ الفعل فهو ماناب عن الفعل معنىً واستعمالاً ويخالفه في أنّه لا يكون معمولاً لغيره ، ولمشابهته مبني الأصل وهو الماضي والأمر بنيَ وإنْ اختلف النحاة حول بناء أسماء الفعل أ هي أسماء حقيقةً أم هي أفعالٌ تستعمل استعمال الأسماء، أم أنّها أفعال حقيقة . والصحيحُ ما عليه جمهور البصريين من أنّها أسماءٌ حقيقة ومع هذا وذاك فهى تطلبُ ما يطلبه الفعل موافقة للمصدر واسم المصدر ، إلاّ أنّه(اسم الفعل)يخالفهما بعدم وقوعه مطلوباً ، من هنا كان يُطْلَقُ عليه خالفة .

هذا ما كان من أمر الأسماء غير المشتقّة ، أمّا المشتقُّ منها وما يقتضيه مما هو من أجزاء التركيب فمقصودُنا بها المشتقّات الجارية مجرى الفعل كاسم الفاعل واسم المفعول ... الخ . وقد اقتضت هذه الأشياء كلّها بالحمل على الفعل لمّا دلّت على الحدث وصاحبه .

الفصل الثالث

أثر الموقع في اقتضاء الأسماء الجامدة

أولاً : المبتدأ والخبر .

ثانياً : الاسم وتوابعه .

ثالثاً : بين المتضايفين .

رابعاً : بين المميّز وتمييزه .

الفصل الثالث

أولاً : المبتدأ والخبر .

المقدّمـــة :

تناولنا في الفصل الأوّل مايقتضيه الفعل ، وفي الثاني : ماتقتضيه الأسماء التي بمعناه . وهنا نتناول ماتقتضيه الأسماء الجامدة، وهذا الاقتضاء يحدث لها بحسب وضعها في التركيب، وينشأ عن هذا نوعان من العلاقة، حيث تقوم بين الاسم الجامد ومطلوبه نسبة إسنادية كما في الجملة الاسمية، أو نسبة تقييدية كما بين الاسم وتوابعه، أو بين المتضايفين ، أوبين الاسم ومميّزه وهذا ماسنعرض له في هذا الفصل إنْ شاء الله .

المبتدأ والخبر :

المرفوع عمدةُ الكلام ، وقد اختلف النحاةُ في الأصل في المرفوعات، أهو المبتدأ أو الفاعل؟ فذهب جمهور النحاة وعلى رأسهم سيبويه إلى أنّ المبتدأ هو الأصل ووجهة نظره: أنّه مبدوءٌ به في الكلام، وأنّه لايزول عن كونه مبتدأ وإنْ تأخّر بخلاف الفاعل. يقول: [١] " واعلم أنّ الاسمَ أوّلُ أحوالِه الابتداء [٢]".

ومن النحاة من زعم أنّ الفاعلَ هو الأصل في المرفوعات، وعُزِي هذا إلى الخليل والزّمخشري.

ووجهةُ نظر أصحاب هذا الرأي : أنّ عاملَه لفظي وهو أقوى من عامل المبتدأ المعنوي .

ومن النحاة من اختار أنّ كلّاً منهما أصل[٣] .
وعندي أنّ الصّحيح ماذهب إليه سيبويه، لأنّ المبتدأ مبنيٌّ عليه أبداً وطالبٌ لما بعده وهو الخبر. أمّا الفاعلُ فهو مبنيٌّ على ماقبله فإذا اشتركا في أنّ كلاً منهما مسند إليه ، فإنّ المبتدأ يتميزّ عنه بأنّه طالب لما بعده، فامّا الفاعل فهو مطلوبٌ لاطالبٌ .

ويجدر بنا أنْ نبسطَ القولَ عن المبتدأ بسطاً يفي بالمراد ويحقّق المرام.

---

(١) الكتاب ١ / ٢٣

(٢) يريد أوّله المبتدأ،لأنّ المبتدأ هو الاسم المرفوع والابتداء هو العامل . انظر شرح المفصّل ١ / ٧٣

(٣) وفاقاً للرضى انظر الهمع ١ /٩٣.

ففي التعريف به يقول سيبويه في كتابه[١]:« فالمبتدأ كلّ اسم ابتدِىء ليُبْنى عليه كلامٌ. والمبتدأ والمبنيّ عليه رفعٌ. فالابتداء لايكون إلاّ بمبنىّ عليه. فالمبتدأ الأوّل والمبنىّ مابعده عليه فهو مسندٌ ومسنَدٌ إليه ».

ويقول الأخفش أيضاً وهو يذكر المبتدأ[٢] : « ذلك أنّ كلّ اسم ابتدأته لم توقع عليه فعلاً من بعده، فهو مرفوع، وخبره إنْ كان هو هو، فهو أيضاً مرفوع، نحو قوله : «مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللّهِ» وما أشبه ذلك ».

ويقول ابن السرّاج في تعريفه :[٣] « المبتدأ : ماجرّدته من عوامل الأسماء ومن الأفعال والحروف وكان القصد فيه أنْ تجعله أوّلاً لثانٍ مبتدأ به دون الفعل يكون ثانيه خبره ولايستغنى واحد منهما عن صاحبه ».

هذا ماكان من النحاة في تعريفهم لهذا المبتدأ ، وإنْ كان في تعريف بعضهم[٤] مايشير إلى أنّ هذا المبتدأ قسمان :

قسم له خبر، وقسم له فاعل أو نائب عنه يغني عن الخبر وهو الوصف سواء كان اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفةً مشبّهةً أو منسوباً.

أمّا الخبر وهو الجزء الثاني من طرفي الإسناد ففي التّعريف به يقول

---

(١) الكتاب ٢ /١٢٦

(٢) معاني القرآن للأخفش ١ /٩

(٣) الأصول ١ /٥٨ وينظر شرح المفصل ١ /٨٣ شرح الكافية ١ /٨٥، التّصريح ١ /١٥٤ الهمع ٩٣، شرح الأشموني ١/١ /١٩٦، أسرار العربية /٦٦.

(٤) السيوطي في الهمع ١/٩٤.

ابن يعيش[١] : «هو الجزء المستفادُ الذي يستفيده السامع ويصير مع المبتدأ كلاماً تامّاً ».

ويقول الرضي أيضاً معرِّفاً به[٢] : «هو المجرّد المسندُ به المغاير للصفة المذكورة ».

كذلك الأزهري يعرّفه إذ يقول[٣] : «والخبر هو الجزءُ الذي حصلت به الفائدةُ ».

ومما تقدّم يتبيّن أنّ مَبْنَى الفائدةِ على الخبر[٤] وأنّ المبتدأَ هو الذي يقتضي الخبر.

مدى طلب المبتدأ للخبر والعامل في كلٍّ منهما.

لقد نبّه أبوبكر بن السّراج على هذا الطلب وهو يذكر الضرب الأوّل من عمل الاسم[٥] فيقول : «أنْ يُبْنَى عليه اسمٌ مثله أو يُبنى على اسمٍ[٦] ويأتلف باجتماعهما الكلام ويتم، ويفقدان العوامل من غيرهما نحو قولك : عبدالله أخوك .. فعبدالله، مرتفع بأنّه أوّلٌ مبتدأ فاقد للعوامل، ابتدأته لتبني عليه

---

(١) شرح المفصّل لابن يعيش ٨٧/١ .

(٢) الكافية ١ /٨٦ وقوله : المغاير للصفة المذكورة - أخرج منه المبتدأ الثاني. ١ /٨٨.

(٣) التصريح على التوضيح للشيخ الأزهري ١ /١٥٩.

(٤) انظر شرح المفصّل لابن يعيش ٩٨/١

(٥) الأصول لابن السّراج ١ /٥٢

(٦) كذا.

مايكون حديثاً عنه. «وأخوك» مرتفع بأنه الحديث المبني على الاسم الأوّل المبتدأ ».

هذا وقد اختلف النحاةُ حولَ ماهيّة العامل أو المقتضي للرفع لطرفي الجملة الاسمية، ولهم فيها أقوال متعدّدة[١] :

فذهب الجمهور إلى أنّ رافع المبتدأ الابتداء وهو عامل معنوي[٢] .
أمّا رافع الخبر عندهم فقد اختلفوا حولَه : -

فذهب قومٌ إلى أنّه يرتفع بالابتداء وحده[٣] .
وذهب آخرون إلى أنّ الابتداء والمبتدأ جميعاً يعملان في الخبر .

وهذا القول عليه كثيرٌ من البصريين .
وذهب قومٌ إلى أنّ الابتداءَ عَمِلَ في المبتدأ، والمبتدأ وحدَه عَمِلَ في الخبر[٤] .

أمّا الكوفيون وعلى رأسهم الكسائي والفرّاء فقد ذهبوا إلى أنّهما يترافعان أي : أنّ المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ .
يقول الفرّاء في معانيه عند تفسيره لقوله تعالى : «الْحَاقَّةُ مَا

---

(١) انظر شرح المفصّل ١ /٨٤ - ٨٥ ، شرح الكافية للرضي ١ /٨٧ . التّصريح على التوضيح ١ /١٥٩، همع الهوامع ١ /٩٤. معاني القرآن للأخفش. ١ /٩

(٢) ليس في النحو البصري من العوامل المعنوية إلاّ عاملان كان لهما أثرٌ في موضعين اثنين أحدهما : المبتدأ وثانيهما : الفعل المضارع انظر مدرسة الكوفة مهدي المخزومي ٢٩٢

(٣) هذا ماعليه الزمخشري والجزولي ، شرح المفصل ١ / ٨٥ وانظر معاني القرآن للأخفش ١ /٩ ، الأصول لابن السّراج ١ /٥٨.

(٤) هذا عن أبي الفتح عثمان بن جنّى وأبي علي الفارسي . شرح الكافية ١ /٨٧ .

الْحَاقَّةُ»[١]. [٢] «وَالحاقةُ : مرفوعة بما تعجّبت منه من ذكرها، كقولك : الحاقّة ماهي؟ والثانية : راجعة على الأولى . وكذلك قوله : «وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَآ أَصْحَابُ الْيَمِينِ[٣] » والْقَارِعَةُ، مَا الْقَارِعَةُ[٤] » معناه : أيُّ شيء القارعة ؟ فما في موضع رفع بالقارعة الثانية، والأولى مرفوعة بجملتها ».

ولاشكَّ أنّ النظرَ يرجّح رأي القائلين بأنّ المبتدأ مرفوع بالابتداء، وأنّ الخبرَ مرفوعٌ بالمبتدأ . فقد وجدوا أنّه لاشيء يطلب المبتدأ قبله ولابعده فأحالوا رفعه على الابتداء لمّا عُدِم الطالب، ولما كان الاسمُ المبتدأ به يطلبُ الخبروفاءً لحق المعنى، كان الخبرُ مطلوباً له .

والمبتدأ بعد هذا كلّه إنما الأصلُ فيه التّقديم، لأنّه محكومٌ[٥] عليه فلابُدَّ من وجوده قبل الحكم[٦] ، من هنا ترتّب على هذا الأصل وجودُ مواضعَ يجب فيها تقديم المبتدأ على الأصل[٧] في مقابل أخرى يجب فيها تأخيره.

---

(١) سورة الحاقة الآيتان : ١ - ٢ — البحر ٣١٩/٨

(٢) معاني القرآن للفراء ٣ /١٨٠

(٣) سورة الواقعة : ٢٧ — البحر ٢٠٢/٨

(٤) سورة القارعة الآيتان ١-٢ — البحر ٨ /٥٠٦

(٥) شرح الكافية للرضي ١ /٨٨

(٦) هذا بخلاف الجملة الفعلية فانّ تقديم الحكم فيها ، لكونه عاملاً في المحكوم عليه ومرتبة العامل قبل المعمول. انظر شرح الكافية ١ /٨٨

(٧) انظر مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٥٨٨ . شرح الكافية ١ /٩٧،شرح المفصّل ١ /٩٣

فيجب له التقديم إذا كان له صدرُ الكلام مثل منْ أَبوكَ؟ أوْ كانا معرفتين مثل : اللّهُ ربُّنا . أو متساويين مثل : أفضلُ منك أفضلُ منّي أو كان الخبرُ فعلاً له مثل : زيد قامَ[١] أوجاء بعد إلاّ نحو : مازيدٌ إلاّ قائمٌ ، وإنّما زيدٌ قائم .

أمّا ماوجب فيه تأخير المبتدأ فذلك إذا تضمّن الخبر ماله صدر الكلام مثل أينَ زيدٌ ؟ أوكان ظرفاً[٢] والمبتدأ نكرة مثل ، خلفَك رجلٌ .وفي الدار[٣] رجلٌ،أو اتّصل بالمبتدأ ضميرٌ يرجع إلى جزء الخبر مثل : في الدار صاحبُها .

كذلك يجب تقديم الخبر إذا كان يُفهم منه معنىً لايُفهم بتأخيره[٤] نحو قولك : تميميٌ أنا[٥] .

وكلُّ هذه الأسباب التي تدعو إلى تقديم الخبر لاتُلْغي طلبَ المبتدأ له مع تأخّره عنه، فيظل المبتدأ معروفاً بسياقه، أو بالوضع اللغوي كما إذا كان الخبرُ اسمَ استفهام عن الزمان أو المكان .

---

(١) إنّما يجب تقديم المبتدأ ، لأنّ في تأخيره خروجاً عن باب المبتدأ والخبر إلى الفاعلية وإنْ أجاز ذلك الكوفيون.

(٢) مصطلح الظرف هنا يطلق اتّساعا، إذ يُراد به : الظرف بنوعيه زمان ومكان والجار والمجرور .

(٣) يجب الحكمُ هنا بابتدائية المؤخّر لكونه نكرة وبالتالي : لئلّا يلتبس تقدّمه بالصفة وإنْ كان الحكم فيه عند الكوفيين بالفاعلية لتضمّنه معنى الفعل بناء على مذهبهم في منع تقدّم الخبر على المبتدأ مطلقاً انظر شرح المفصّل ١ /٩٣ .

(٤) انظر شرح الكافية ١ /١٠٠

(٥) انظر الكتاب ٢ /١٢٧

هذا وقد اختلف النحاةُ بصريين وكوفيين حولَ تقديم الخبر ، فأجازه البصريون ومنعه الكوفيون لاعتقادهم أنّ الخبرَ لايتقدَّمُ على المبتدأ مفرداً كان أو جملةً [١] – كما سيأتي بيانُه . وما ورد من ذلك فهو يرتفع به ارتفاع الفاعل بفعله [٢] .

وتظهر صورةُ هذا الخلافِ جليّةً في الظرف إذا كان خبراً ومقدّماً على المبتدأ ، نحو : عندكَ زيدٌ ، وفي الدارِ زيدٌ ، وكذلك إذا كان وصفاً نحو : قائمٌ زيدٌ .

فقد ذهب البصريون إلى أنّ المتقدِّمَ في موضع الخبر بناءً على مذهبهم في جواز التقديم .

وذهب الكوفيون إلى أنّ الاسمَ يرتفعُ بهذا الظرف والوصفِ على الفاعلية فيخرج عن كونه مبتدأ بناءً على مذهبهم في منع التقديم .

هذا والأخفشُ له رأيٌ يقول بجواز الأمرين : الرفع على الابتداء والفاعلية [٣] .

---

(١) انظر شرح الكافية ٩٤/١

(٢) اسرار العربية . ٧

(٣) انظر شرح الكافية ٩٤/١

هذا ويرى الخليلُ بن أحمدَ أنّه يمتَنعُ تقدُّمُ الخبر المحَضّ، وهو الخالي من معاني المدح والذّم والترحُّم والتّعظيم، وقد نقل رأيَه السّهيلي في قوله [١] :

«فالقولُ إذاً ماقاله الخليل[٢] - رحمَه اللّه تعالى - في امتناع تقديم الخبر عليه قياساً على النعت والبدل والتوكيد . . .

ألاَ ترى أنّ النعتَ مع المنعوت لايكون كلاماً كما يكون الخبرُ مع المبتدأ كلاماً، فقد صار النعتُ كجزءٍ من الاسم المنعوت فلا يتقدّم عليه بإجماع، وخبر المبتدأ - وإنْ كان العاملُ فيه معنوياً - فالعاملُ المعنوي لايتقدَّم معمولُه عليه.

ثم يتساءل السّهيلي فيقول : « فإنْ قيل : كيف يستقيم من الخليل منعُ تقديم الخبر مع كَثْرته في القرآن والكلام الفصيح نحو قوله سبحانه: «وآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ» [٣] ونحو ما استشهد به سيبويه من قولهم: مُسيئٌ أنتَ ومُسكينٌ فلانٌ، لاسيّما وفي الحديث: مسكينَ رجلٌ لازوجَ له! مسكينةٌ امرأةٌ لازوجَ لها! "

قلنا : لا يخفَى على مثل الخليل مثل هذه الشواهد ؛ ولكنّه أراد منعَ تقديم الخبر الذي هو خبرَ محضٌ مجرّدٌ من المعاني التي هي نحو المدح والذّم والترحّم والتّعظيم وغير ذلك ، لأنّ تلك المعاني إذا دخلت في الكلام حَسَّنت تأخير المبتدأ، لأنّه قد صار بسببها مفعولاً في المعنى، ألا ترى أنّك إذا قلت : حَسَنٌ زيدٌ ! فإنّ المعنى : أستحسن زيداً . وإذا قلت : مسيئٌ عمروٌ ، فالمعنى، أذمّ عمراً . وإذا قلت : مسكينٌ فلان ! ، فالمعنى : أرحَم فلاناً وأرقّ له. وأشعرت هذه الصّفاتُ كلُّها بهذا المعنى الذي لو لفظ به مصرّحاً لكان مقدّماً والاسم مؤخّراً، وذلك الاسم هو المبتدأ في اللفظ وهو المذموم أو المرحوم

---

(١) نتائج الفكر في النحو ٤٠٧.

(٢) انظر الكتاب ٢ /٧٥ - ٧٦ .

(٣) يس : ٣٧ البحر ٣٣٥/٧

في المعنى. وأمّا إذا تجرّد الخبر من هذه القرائن كلّها مثل قولك : "قائم زيد" "وذاهب عمرو"، و"خياط أخوك". فهو الذي أراد الخليل أنّه يقبح تقديمه. »

وهذا المبتدأ كما كان الأصلُ فيه التقديم على الخبر كذلك الأصلُ فيه أنْ يكونَ معرفةً ، وذلك لأنّه محكومٌ عليه والحكم على الشّيئ لايكون الاّ بعد معرفته[١].

وقد نبّه على ذلك الفرّاء في معانيه حيث نجده يقول عند تفسير قوله تعالى : «سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا»[٢] : «[٣] ترفع السُّورَةَ بإضمار هذه سُورة أنزلناها. ولاترفعْها براجع ذكرها، لأنّ النكرات لايُبْتَدأُ بها قبل أخبارها، إلاّ أنْ يكون ذلك جَواباً، ألاترى أنّك لاتقول : رجلٌ قام، إنّما الكلامُ أنْ تقولَ : قامَ رجلٌ . وقَبُحَ تقديم النكرة قبل خبرها. أنّها تُوصَل[٤] ثم يخبر عَنْها بخبر سوى الصلة. فيقال : رجلٌ يقومُ أعجبُ إليّ من رَجلٍ لايقوم ، فقبح إذْ كنت كالمنتظر للخبر بعد الصلة. أو حسن في الجواب، لأنَّ القائلَ يقول : من في الدار ؟ فتقولُ : رَجُلٌ. وإنْ قلت رَجُلٌ فيها فَلا بأْسَ ، لأنّه كالمرفوع بالرَدِّ لا بالصّفة. ».

إلاّ أنّ هذا المبتدأ الذي الأصلُ فيه التعريف قد يكونُ نكرةً وذلك إذا تخصّصت أي : حصلت بها الفائدة بوجه أو بآخر وهذا مايُعْرفُ عند النّحاة

---

(١) شرح الكافية ١ /٨٨ ، اسرار العربية ٦٩

(٢) النور : ١ البحر ٦/٤٢٥

(٣) معاني الفرّاء ٢ /٢٤٣ - ٢٤٤

(٤) أي توصف

بمسوّغات الابتداء بالنكرة . يقول ابنُ يعيش [١] : « وقد ابْتَدَءُوا بالنكرة في مواضع مخصوصة لحصول الفائدة وتلك المواضع : النكرةُ الموصوفة والنكرةُ إذا اعتمدت على استفهام أو نفي وإذا كان الخبر عن النكرة ظرفاً أو جاراً ومجروراً وتقدّم عليها نحو : تحت رأسي سرجُ ولي مالٌ [٢] .... ».

غير أنّ المبتدأَ هذا قد يقع نكرةً أيضاً ولكنّ [٣] من غير تخصيصٍ وذلك في كثيرٍ من المواضع التي صرّح بها النحاة في كتبهم منها : ما التعجّبية ، أسماء الاستفهام . المبتدأ الذي هو فاعل في المعنى ، أسماء الشرط ، مابعد واو الحال ، مابعد أمّا ، الجواب .. إلى غير ذلك .

هذا ماكان من أمر المبتدأ بنوعيه المعرفة والنكرة .

أمّا الإخبارُ عن هذا المبتدأ فنوعان : مفردٌ وجملةٌ [٤] وهذا الذي عليه الجمهور وإنْ كان سيبويه في الكتاب يذكرها ثلاثة بيّنها في قوله : [٥] « واعلم أنّ المبتدأ لابُدَّ له من أنْ يكون المبنيُّ عليه شيئاً هوهو ، أو يكونَ في مكان أو زمان . وهذه الثلاثةُ يُذْكَرُ كلُّ واحدٍ منها بعد مايُبْتَدأُ » .

---

(١) شرح المفصل ٨٦/١

(٢) انظر شرح الكافية ٨٨/١ ، التّصريح على التوضيح ١٦٨/١ مغني اللبيب ٦٠٨ ، ٦١١ .

(٣) شرح الكافية ٨٩/١ ، شرح المفصل ٨٧/١

(٤) انظر الهمع ٩٥/١ ، شرح الأشموني ٢٠٣/١ ، التصريح ١٦٠/١

(٥) الكتاب ١٢٧/٢ وانظر الهمع ٩٥/١

على حين يذكرها ابنُ يعيش ضربين فيقول[١] : وخبرُ المبتدأ على ضربين مفردٌ وجملة »

أمّا المفردُ : وهو ماليس بجملة : ماكان هو المبتدأ في المعنى نحو : زيدٌ منطلقٌ ومحمدٌ نبيُّنا . فالمنطلق هو زيد ومحمد هو النبي صلّى اللّهُ عليه وسَلّم.

وهذا على ضربين ، متحمّل للضمير وخالٍ منه .

فالأوّل : يتحمّل الضمير متى كان مشتقّاً من الفعل نحو : اسم الفاعل واسم المفعول والصّفة المشبّهة باسم الفاعل وذلك نحو: زيدٌ ضاربٌ وعمرو مضروبٌ وخالد حسن ومحمد خيرٌ منك،ففي كلّ واحد من هذه الصفات ضمير مرفوع بأنّه فاعل للوصف لابُدّ منه[٢] .

والثاني : مالا يتحمّل الضمير وذلك ما إذا كان الخبرُ اسماً جامداً غير مشتق من فعل نحو : زيدٌ أخوك وعمروٌ غُلَامُك. فهذا مما لايتحمّل الضمير [٣] . وإنْ كان الكوفيون والرُّمّاني من متأخّري البصريين قد ذَهَبُوا إلى أنّه يتحمّله مطلقاً وإنْ كان اسماً جامداً[٤] .

وأمّا الجملةُ فتكونُ خبراً[٥] أيضاً للمبتدأ كما يكونُ المفردُ، إلاّ أنّها

---

(١) شرح المفصّل ١ /٨٧

(٢) وإنّما يتحمّله، لأن هذه الأخبار في معنى الفعل فلابدّ لها من اسمٍ مسند إليه – انظر شرح المفصّل ١ /٨٧.

(٣) إنّما لايتحمّله، لأنه اسمٌ محض عارٍ من الوصفية إنظر شرح المفصّل ١ /٨٨

(٤) وإنما تحمله عندهم مطلقاً ، لأنه في معنى ماهو صفة إذ المراد إسناد معنى الأخوّة وهي القرابة ومعنى الغلامية وهي الخدمة إليه وهذه المعاني معاني أفعال،شرح المفصّل ١ /٨٨.

(٥) وإنّما جاز كونها خبراً لتضمّنها للحكم المطلوب من الخبر كتضمّن المفرد له-انظر شرح الكفاية ١ /٩١.

إذا وقعت كذلك كانت نائبةً عن المفرد واقعةً موقعه ولذلك يُحْكَمُ على موضعها بالرفع[١] على معنى المشتق ، لأنّه الأصلُ في الإخبار وما الجملةُ إلا فرعٌ عليه.

وهي على ضربين : فعليّة واسميّة . وإنْ كان بعضُ النّحاة يجعلها أربعةً فعليّة واسميّة وشرطيّة وظرْفيّة يقول ابن يعيش : [٢] « وهذه قسمةُ أبي علي وهي قسمةٌ لفظيّةٌ وهي في الحقيقة ضربان : فعلية واسمية [٣] . »

فمثالُ الجملة الفعلية : زيدٌ قامَ فزيدٌ مرتفعٌ بالابتداء وقامَ في موضع خبره وفيه ضمير [٤] مرفوع فاعل يعود إلى المبتدأ الذي هو زيد . من هنا سُمّيت فعلية ، لأنَّ الجزء الأوّلَ منها فعل .

ومثالُ الجملة الاسمية : زيدٌ أَبُوه قائم ومحمدٌ أخوه منطلقٌ فزيدٌ مبتدأ أوّل وأَبُوه مبتدأ ثان وقائم خبر المبتدأ الثاني والمبتدأ الثاني وخبره في موضع رفع خبر المبتدأ الأول والهاء عائدةٌ إلى المبتدأ إذ لولاها لم يصحَّ الخبر .

ومثالُ الجملة الشرطيــة : زيدٌ إنْ يقمْ أَقــمْ معه . زيدٌ إنْ يقــمْ أكرمْه . فهذه وإنْ كانت فعليــة إلاّ أنّ دخــولَ حرف الشرط هنا ربــط كلَّ جملــةٍ من الشرط والجزاء بالأخرى . فصارتا جملةً واحدةً لاتستقِــــلُّ أحدُهمــــا

---

(١) انظر شرح المفصّل لابن يعيش ٨٨/١

(٢) المرجع السابق نفسه

(٣) إنما اقتصر على الفعلية والاسمية ، لأن الشرطية مركبة من جملتين فعليتين الشرط فعل وفاعل والجزاء فعل وفاعل – كذلك الظرف الذي هو استقر وهو فعل وفاعل انظر شرح المفصل ٨٨/١ .

(٤) هذا الضمير لابد منه لأنه لولاه لم يصحّ أنْ تكونَ هذه الجملة خبراً لأنّ كلّ جملة كلامٌ مستقل قائم بنفسه فإذا لم يكن فيها رابط يربطها بالمبتدأ وقعت أجنبية منه فلا تكون خبراً نحو: زيد قام عمرو فلم يكن كلاما . أنظر شرح المفصّل ٨٨/١ .

عن الأُخرىكما أنّ المبتدأ والخبر كذلك .

أمّا جملةُ الظرف[١]فعلى ضَرْبين:

ظرفُ زمان وظرفُ مكان، وينظر معها إلى المبتدأ، فإمّا أنْ يكونَ دالاً على جُثّة أو حدث،

والجُثّةُ : ماكان شخصاً مرئياً . والحدثُ : ماكان دالاً على حركة الفاعل مثل العلم والقدرة .

فإذا كان المبتدأُ جثّةً نحو : زيدٌ وعمرٌو وبكرٌ جاز الإخبارُ عنه بظرف المكان نحو : زيدٌ عندكَ وعمرٌو خلفَك .

وإذا كان حدثاً نحو : القتالُ والخروجُ جاز الإخبارُ عنه بالمكان أو الزمان نحو : القتالُ أمامَكَ ، والقتالُ اليومَ. وذلك ، لأنّ ظرف الزمان إنما أُخبر به عن الحدث لحصول الفائدة به بخلاف الجثّة.

فإنْ وقع ماظاهره أنّه أُخبر بالزمان عن الجثّة فهو على تقدير مضاف، وذلك لقيام قرينة حالية تُفْصِحُ وتبين عنه نحو: الليلةَ الهلالُ - إذ التقدير ، حدوثُ الهلالِ أو طلوعُ الهلالِ الليلةَ .

والخبرُ على الحقيقة إنّما هو متعلّقُ الظرف والجار والمجرور.

يقول ابن يعيش[٢] : «فهذه هي الأخبار في الحقيقة بلا خلاف بين

---

(١) حقيقة الظرف : ماكان وعاءً للشيءِ ومن هنا سمّي الزمان والمكان ظروفا لوقوع الحوادث فيهما . والظرف يطلق اتّساعا ويراد به الظرف بنوعيه والجار والمجرور كما تقدّم. شرح المفصّل ١ /٨٩.

(٢) شرح المفصّل ١ /٩٠.

البصريين ، وإنما حذفْتَها وأقمتَ الظرفَ مقامها إيجازاً لما في الظرف من الدلالة عليها . »

غير أنّ النحاةَ قد اختلفوا في هذا المحذوف هل هو اسم أو فعل؟.
فمَنْ جعلَه اسماً جعله من قبيل الخبر بالمفرد ، لأنّه الأصلُ وعليه الأخفش.

ومنْ جعلَه فعلاً جعلَه من قبيل الخبر بالجملة وعليه أكثرُ النّحاة.
على حين ذهب الكوفيون إلى أنّه ليس هناك حذفٌ ولاتقدير وإنما يَنْتَصِبُ هذا الظرفُ عندهم على الخلاف[١] ، لمخالفته الأوّل كما إذا قلت : زيد خلفكَ . فإنّ خلفك عندهم مخالفٌ لزيد،[٢] لأنّه ليس إيّاه.

يقول ابن يعيش[٢] : «وهذا قولٌ فاسد، لأنه لو كان الخلاف يوجبُ النصبَ لانتصب الأوّلُ كما يَنْتَصِبُ الثاني ، لأنّ الثاني إذا خالف الأوّل فقد خالف الأوّل الثاني أيضاً، لأنّ الخلافَ عدمُ المماثلة. »

والصحيح : ماذهب إليه البصريون من أنّ الخبر إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجرورا فليس هو الخبر على الحقيقة، وإنماهو متعلّقُهما المحذوف. ومن أجل هذا الأصل الذي قرّره النّحاةُ نجد أبابكر بن السرّاج أيضا يأخذ به وهو من النحاة البغداديين حيث يقول[٣] : «والمحذوفُ معنى الاستقرار والحلولِ وما أشبههما، كأنك قلت: زيدٌ مستقر خلفكَ، وعمروٌ مستقرٌ في الدار، ولكنّ هذا المحذوفُ لايظهر لدلالة الظرف عليه واستغنائهم به في الاستعمال. »

---

(١) انظر مصطلح الخلاف ص : ٣٤ من بحثنا .
(٢) شرح المفصّل ١ /٩٧.
(٣) الأصول لابن السرّاج ١ /٦٣.

ونجده أيضاً يقول به إذا كان الظرفُ ظرفَ زمان نحو : القتالُ يومَ الجمعة إذ التقدير عنده : القتالُ مستقرٌّ يومَ الجمعةِ فهو بهذا التقدير يردُّ على الكوفيين الذين لايقدِّرون ، ومن ثَمَّ يقول[١] : «فإنْ لم تَرُدْ هذا المعنى فالكلام محال، لأنّ زيداً الذي هو المبتدأ ليس من قولك :"خلفك"ولافي الدار(في) [٢] شيئ ، لأنّ في الدار ليس بحديث وكذلك خلفك، وإنما هو موضع الخبر» .

الرابط : وإذا كانت الجملةُ الواقعةُ خبراً غيرَ المبتدأ في المعنىفلابُدّ لها من رابط يربطها بالمبتدأ. هذا الرابط يصوِّر لنا أقوى درجات العلاقة التي ذكرها النحاة بين طرفي التركيب المفيد.

أمّا إذا كانت جملةُ الخبر[٣] هي المبتدأ في المعنى فلا تحتاج إلى هذا الرابط حاجة تلك التي هي غير المبتدأ في المعنى، وذلك لأنّها مفسِّرة[٤] له والمفسَّر عينُ المفسِّر.

هذا هو المختار سواء كانت جملةُ الخبر فعليةً أو اسميةً أو شرطيةً أو ظرفيةً، على حدّ تقسيم أبي علي.

---

(١) الأصول ١ /٦٣

(٢) في كتاب الأصول ساقطة والأصل وضعها لاستقامة المعنى .

(٣) انظر التصريح ١ /١٦٢ ، شرح الكافية ١ /٩١.

(٤) التصريح ١ /١٦٢

أمّا الطلبيةُ والقسمية ففي الإخبار بهما خلافٌ ظاهر بين النّحاة إذ أجازه سيبويه[١] وبعضُ النّحاة ومنعه الكوفيون.

يقول الرضي[٢] : «وقال ابن الأنباري وبعضُ الكوفيين: لايصحُّ أنْ تكونَ طلبيةً، لأنّ الخبر مايحتمل الصدق والكذب. . .

ويقول الرضي أيضاً: «ويدلُّ على جواز كونه طلبية قوله تعالى: «بَلْ أَنْتُمْ لَامَرْحَباً بِكُمْ»[٣] ».

فالرضي بهذا يجوّز كونَ الخبر جملةً طلبيةً حاذياً حذو سيبويه.

أمّا الإخبارُ بالقسمية فيقول[٤] : «وقال ثعلب لايجوزأنْ يكونَ قسميةً نحو : ما زيدٌ واللّه لأضربنّه، والأوْلَى الجواز إذْ لامنعَ ».

حذف المبتدأ والخبر :

ولايعني توقّف المعنى على الخبر وطلبُ المبتدأ له أنه يجب ذكرهما أبداً ، بل يجوز حذفُ كلٍّ منهما عند قيام الدليل عليه.

---

(١) انظر الكتاب ١ /١٣٨ ، ١٣٩
٣ /٨٤ ، ٨٥

(٢) شرح الكافية ١ /٩١

(٣) سورة ص : ٦٠ البحر ٧ /٤٠٦

(٤) شرح الكافية ١ /٩١

فهناك مواضعٌ أجاز معها النُّحاةُ حذفَ أحدهما وبقاءَ الآخر ، ولكنْ بقرينة تبيّن هذا المحذوف وتشير إليه ، يقول ابن يعيش [١] : « اعلم أنّ المبتدأَ والخبرَ جملةٌ مفيدةٌ تحصلُ الفائدةُ بمجموعهما فالمبتدأُ مُعْتَمَد الفائدة ، والخبرُ محلّ الفائدة ، فلابُدّ منهما إلاّ أنّه قد توجد قرينة لفظية أو حالية تغني عن النطق بأحدهما فَيُحذفُ لدلالتها عليه » .

يقول الأخفش عند تفسير قوله تعالى : « وَتَرَكَهُمْ في ظُلُمَاتٍ لَايُبْصِرُونَ صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لَايَرْجِعُونَ » [٢] : [٣] « فرفع على قوله : هُمْ صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ ، رفعه على الابتداء ، ولو كان على أوّل الكلام كان النصبُ فيه حسناً » .

وعند قوله تعالى : « الْحَقُّ منْ رَبِّكَ » [٤] حيث يذكر أنّه رُفِعَ : [٥] « على ضمير الاسم ، ولكنْ استغنى عنه لمّا ذكره ، كأنه قال : هو الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ » .

وعند قوله تعالى : « وَلَاتَقُولُوا لِمَنْ يُقْتَلُ فِي سَبيلِ اللَّهِ أَمْوَاتٌ » [٦]

يقول [٧] : « على : ولا تقولوا هُمْ أَمْـــواتٌ . وقال « وَلَاتَحْسَبَـــنَّ الَّذين

---

(١) شرح المفصل ٩٤/١

(٢) البقرة ١٧- ١٨ البحر ٧٥/١

(٣) معاني الأخفش ٤٩/١

(٤) البقرة : ١٤٧ البحر ٤٣٦/١

(٥) المعاني للأخفش ١٥١/١

(٦) البقرة : ١٥٤ البحر ٤٤٨/١

(٧) المعاني للأخفش ١٥٣/١

قُتِلُوا في سَبيل اللّه أَمْوَاتًا[١] »، نصب على تَحْسِبُ، ثم قال: بل أحْيَاءٌ»[٢]
أي: بل هم أحْيَاءَ، ولايكون أنْ تجعله على الفعل، لأنه لو قال: بَلِ احْسِبُوهُمْ أحْيَاءَ ، كان قد أمرهم بالشَّكِّ. »

وقوله تعالى: « شَهْرُ رَمَضَانَ»[٣] يقول[٤] : «على تفسير الأيّام، كأنّه حين قال: أيّاماً معدوداتٍ، فسّرها فقال: هِيَ شَهْرُ رَمَضَانَ. . . »

وقوله تعالى: «إنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ[٥] » يقول[٦] :«أي فَهُمْ إخوانُكُمْ. »

وقوله تعالى: «وَيَقُولُونَ طَاعَةٌ فَإِذَا بَرَزُوا مِنْ عِنْدِكَ بَيَّتَ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ[٧] »يقول[٨] :«أي:ويقولون: أمْرُنا طَاعَةٌ»
وقوله تعالى: «وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ»[٩] يقول:[١٠] «أي: قُلْ : هُوَ الْحَقُّ. »

---

(١) - (٢) آل عمران : ١٦٩
(٣) البقرة : ١٨٥
(٤) المعاني ١ /١٥٩
(٥) البقرة : ٢٢٠
(٦) المعاني للأخفش ١ /١٧٣
(٧) النساء : ٨١
(٨) المعاني ١ /٢٤٣
(٩) الكهف : ٢٩
(١٠) المعاني ٢ /٣٩٦

البحر ٣ /١١٢
البحر ٢ /٣٨
البحر : ٢ /١٦١
البحر ٣ /٣٠٤
البحر ٦ /١١٨

هذا ماكان من الآيات التي ذكرها الأخفش في معانيه شاهداً على حذف المبتدأ.

فإذا انتقلنا إلى الفراء نجده أيضاً يذكرُ جملةَ آيات شاهدةً أيضاً على حذف المبتدأ عنده يقولُ في معانيه : عند قوله تعالى : « مِنَ الَّذينَ هَادُوا يُحَرِّفُون الْكَلِمَ..»[١] « وقد أَوَّلَها على أنّ المعنَى : مِنَ الذين هَادَوا من يحرِّفُون الكلم . فجعل المحذوفَ منْ الموصولة وقد وجّه الحذفَ هنا بقوله : [٢]«وذلك من كلام العرب : أنْ يضْمِرُوا منْ في مبتدأ الكلام . فيقولون : مِنَّا يقولُ ذلك ، ومِنّا لايقولُه . وذلك أنّ مِنْ بعضٌ لماهي منه ، فلذلك أدّت عن المعنى المتروك ».

يريد : أنّ مِنْ الجارّة في أوّل الكلام دلّت على مِنْ المحذوفة . ويستشهد على حذفه أيضاً بقول الشاعر [٣] :

لو قُلْتَ مَافي قَومِها لَمْ تَأْثَمِ يَفْضُلها في حَسَبٍ ومِيسَم

وهو بذلك يريد : أنّ – في – تنوب عن منْ الجارّة في الدلالة على البعضية ونصّه في ذلك [٤] : « ألاَ ترى أنّك تقول : فينا صالحون وفينا دونَ ذلك ، فكأنك قلت : مِنّا»

---

(١) النساء /٤٦ البحر ٣/٢٦٢

(٢) معاني الفراء ١/٢٧١

(٣) – (٤) المعاني للفراء ١/٢٧١

فما قدّره الفرّاء لايجيزه البصريون فهم لايجيزون حذف الموصول وبقاء الصلة وإنّما يقولون : هذا من باب حذف المنعوت وبقاء النعت. وتقديرهم للآية : فريق يُحرِّفون الكَلِمَ، ويقدِّرونَ المحذوف في قول الشاعر: لو قلت مافي قومها أحدٌ يفْضُلها.

ومنَ النماذجَ التي يذكرُها الفرّاء أيضاً في معانيه لحذف المبتدأ : قوله تعالى:«بَرَآءَةٌ مِنَ اللّهِ وَرَسُولِهِ[١] » يقول:[٢] «مرفوعةٌ، يُضْمِرُ لها هذه ومثله قوله : «سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا»[٣].

وهكذا كلُّ ماعايَنْتَه من اسم معرفة أو نكرة جاز إضمارُ هذا وهذه، فتقول إذا نظرت إلى رجلٍ : جميلٌ واللّهِ، تريدُ : هذا جميلٌ »

ويقول أيضاً عند قوله تعالى: «فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدّينِ[٤]»،[٥]:«معناه فُهُمْ إخْوانُكُمْ. يرتفع مثلُ هذا من الكلام بأنْ يُضْمرَ له اسمهُ مكْنيّاً عنه. ومثله: فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَآءَ هُمْ فَإِخْوَانُكُمْ[٦]» أي فُهُمْ إخوانُكُمْ . وفي قراءة

---

(١) براءة : ١ — البحر ٥ /٤

(٢) معاني الفرّاء ١ /٤٢٠

(٣) النور : ١ — البحر ٦ /٤٢٥

(٤) براءة /١١ — البحر ٥ /١٤

(٥) المعاني للفرّاء ١ /٤٢٥

(٦) الأحزاب / ٥ — البحر ٧ /٢٠٩

أُبَيّ :إِنْ تُعَذِّبْهُم فعِبَادُكَ »[١] أي : فهم عِبَادُك » .

وقوله تعالى « قلْ إِنَّ الّذينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللّهِ » ثم قال :مَتَاعٌ في الدُّنْيَا »[٢] يقول الفراء[٣] : « أي ذلك متاع في الدنيا . والتي في النَّحْل مثله[٤] . وهو كقوله : « لَمْ يَلْبَثُوا إلاَّ سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ بَلاَغٌ »[٥] . كلّه مرفوع بشيءٍ مضمر قبله إمّا هو وإمّا ذاك . »

وقوله تعالى : « فَصَبْرٌ جَميلٌ »[٦] مثل قوله « فَصِيَامُ ثَلاثَةِ أَيَّامٍ »[٧] «فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ »[٨] .

وقولـــه تعالى : « أَمْراً فَصَبْرٌ جَميـلٌ »[٩] يقول[١٠] : الصّـبرُ الجميـــلُ

---

(١) المائدة /١١٨ البحر ٤/٦١ يقول الفراء : وفي قراءتنا : إنْ تعذبهم فإنّهم عبادُك.

(٢) يونس /٦٩-٧٠

(٣) معاني الفراء ١/٤٧٢

(٤) يريد آية ١١٧ « إِنَّ الّذينَ يفْتَرونَ على اللّهِ الْكَذِبَ لايُفْلحُونَ ، مَتاعٌ قَليلٌ البحر ٥/٥٤٤

(٥) الأحقاف /٣٥ البحر ٨/٦٩

(٦) يوسف /١٨ البحر ٥/٢٨٧

(٧) البقرة /١٩٦ المائدة/٨٩ البحر ٢/٧٨ ، البحر ٤/١٢

(٨) البقرة /٢٢٩ البحر ٢/١٩١

(٩) يوسف /٨٣ البحر ٥/٣٣٧

(١٠) المعاني للفراء ٢/٥٣

مرفوعٌ ، لأنه عَزَّى نفسه وقال: ماهو إلاّ الصبر، ولو أمرهم بالصَّبر لكان النصب أسهل، كما قال الشاعر:

يَشْكو إليَّ جَمَلي طُولَ السُّرَى صَبْراً جميلاً فكِلانا مُبْتَلَى[1]

هذا إلى غيرها من الآيات . نحو :

قوله تعالى : «سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ»[2] انظر المعاني ٢ /٢٠١

وقوله تعالى: «خَصْمَانِ بَغَى بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ»[3] يقول الفرّاء[4] : «رفعته بإضمار نحن خصْمَان، والعربُ تضمرُ للمتكلّم والمكَلَّمُ المخاطب مايرفع فعْله. ولايكادون يفعلون ذلك بغير المخاطَب أو المتكلّم . منْ ذلك أنْ تقولَ للرّجل: أذاهبٌ، أو أنْ يقول المتكلّم: وَاصلكم إنْ شاء اللّه ومحسنَ إليكم، وذلك أنّ المتكلّمَ والمكلّم حاضِران، فتعرف مَعْنى أسْمائِهمَا إذا تُركت. وأكثره في الاستفهَام، يقولون: أجَادٌ، أمنطلق. وقد يكون في غير الاستفهام .

---

(١) انظر الكتاب ١ / ٣٢١ حيث الشاهد فيه: رفع صبر على الابتداء أي: وصبر جميل أمثل أو على الخبر أي: أمرك صبر جميل

(٢) الأنبياء /٢٦ البحر ٦ /٣٠٣

(٣) ص /٢٢ البحر ٧ /٣٨٨

(٤) المعاني ٢ /٤٠١ - ٤٠٢

فقوله: خَصْمَان من ذلك. وقال الشاعر:

وَقولا إذا جاوزتما أرْضَ عَامِـــرٍ وجاوزتما الحيَّيْنِ نَهْداً وخَثْعمـــــا
نَزِيعَانِ من جَرْم بن زَبَّان إنَّهـــم أبَوْا أنْ يميرُوا فى الهزاهز مِحْجَما

وقال الآخر :

تقول ابنةُ الْكَعْبيِّ يومَ لقيتُها أمُنْطلق في الجيـــش أم متثاقِـــلُ

وقد جاء في الآثار للراجع من سَفر : تائِبونَ آيبونَ، لربِّنا حامدونَ. وقال : من أمثال العرب: مُحْسِنَة فهِيلى»

هذا ماكان من حذف المبتدأ عند كلٍّ من الأخفش والفرّاء، ونرى أنّه من الكثرة التي لايستطيع الباحثُ معها إحصاءَها.
ونجد نماذجَ كثيرةً له في المغني[1] أيضاً.

ويُحذفُ الخبرُ أيضاً كما يُحذفُ المبتدأ يقول ابن يعيش[2]: «وأكثرُ ذلك في الجوابات ».

وقد مثّل له سيبويه في كتابه بقوله[3] :«وذلك قولك: أنت وشأنُك، وكلُّ رجلٍ وضَيْعتُه ... ».

---

(١) مغني اللبيب لابن هشام /٨٢٢ - ٨٢٤
(٢) شرح المفصّل ١ /٩٤
(٣) الكتاب ١ /٢٩٩

وهما من الأمثلة التي يذكرها النّحاة في حذف الخبر إذا كان المبتدأ قد عُطف عليه غيرُه بالواو التي تدلّ على المعيّة.

وقد ذكر سيبويه أنّ التقدير : أنت وشأنُك مقرونان، وكلُّ امرئٍ وضيعتَه مقرونان [١].

فهنا نرى أنّ الخبرَ مطلوبٌ للمبتدأ وفاءً للمعنى لكنّ لمّا عُطف على المبتدأ ملازمُه أغنى ذلك عن ذلك الخبر الذي يدلّ على الملازمة.

وحذفُ الخبر هنا أشبهُ بحذف المفعول به اعتماداً على القرائن المقالية أو الحالية وهذا يؤكّد لنا أنّه لاشيءَ يمتنع من الحذف إذا وُجِدَ في الكلام القرينة الدّالة عليه.

وقد تعرّض الأخفش لحذف الخبر أيضاً في معانيه ذاكراً شواهدَ لهذا الحذف منها قوله تعالى: «مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ [٢] » ثم قال : «فيهَا أَنْهَارٌ مِنْ مَاءٍ »

يقول:[٣] «كأنّه قال: وَمِمَّا أَقُصُّ عليكُمْ مَثَلُ الْجَنَّةِ» ثم أقبل يذكر مافيها بعد أنْ أوجَبَ الرفع في الأوّل على الابتداء ».

---

(١) انظر المرجع السابق /٣٠٠

(٢) الرّعد / ٣٥، محمد /١٥

(٣) المعاني ١ /٧٧

البحر ٥ /٣٩٥، ٨ /٧٦ - ٧٧

وقوله تعالى: «وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا[١]»
و « الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍمِنْهُمَا[٢] »

يقول[٣] :«ليس في قوله:"فاقطعوا"و"فاجلدوا"خبرُ مبتدأ، لأنّ خبرَ المبتدأ هكذا لايكون بالفاء، لو قلت : عَبْدُاللّهِ فَيَنْطَلِقُ،لم يحسُنْ، وإنّما الخبرُ هو المضمر الذي فسّرتُ لك من قوله: ومما نقصُّ عليكم»

وقوله تعالى: «ذَلِكُمْ وَأَنَّ اللّهَ مُوهِنُ كَيْدِ الْكَافِرِينَ»[٤]

يقول[٥] : «كأنّه على جواب مَنْ قال: ما الأمرُ؟ أو نحو ذلك، فيقول للذين يسألون: ذلِكُمْ ، كأنّه قال: ذلِكُمْ الأمْرُ وأَنَّ اللّهَ موهِنُ كَيْد الكَافِرِينَ، فحسُنَ أنْ يقول: ذلِكُمْ وهذا، وتُضْمر الخبر أو تجعله خبر مضمر » .

وقوله تعالى : «ذلِكَ بِأَنَّ اللّهَ نَزَّلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ»[٦] .

---

(١) المائدة /٣٨ البحر ٣ /٤٧٥
(٢) النور /٢ البحر ٦ /٤٢٥
(٣) المعاني ١ /٨٠
(٤) الأنفال /١٨ البحر ٤ /٤٧٨
(٥) المعاني ١ /١٠٩
(٦) البقرة /١٧٦ البحر ١ /٤٩٥

يقول:[١] «فالخبر مضمر ، كأنه يقول: ذلك معلومٌ لهم، بأَنَّ اللّهَ نزّلَ الكتابَ لأنّه قد أُخْبِرْنا في الكتاب أنّ ذلك قد قيل لهم، فالكتاب حَقٌّ ».

وقوله تعالى: «فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ[٢] » يقول:[٣] «فعليه عِدَّةٌ، رفع».

وقوله تعالى: «وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْراهِيمَ بِالْبُشْرى قَالُوا سَلَاماً قَالَ سَلَامٌ»[٤] يقول:[٥] «وهذا فيما يزعم المفسِّرون: قالوا خيراً ، كأنّه . واللّهُ أعلم - سمعَ منهم التّوحيد، فقد قالوا خَيْرًا ، فلما عَرَفَ أنّهم مُوَحِّدون قال: سلامٌ عليكم ، فسلّم عليهم ، فهذا الوجهُ رفع على الابتداء. وقال بعضهم: ماكان من كلام الملائكة فهو نصبٌ، وما كان من الإنسان فهو رفعٌ في السّلام، وهذا ضعيفٌ ليس بحجّةٍ. وقال: فَاصْفَحْ عَنْهُمْ وَقُلْ سَلَامٌ[٦]

فهذا يجوز على معنى: سلامٌ عليكم، في التسليم، أو يكون على البراءة ، إلاّ أنه جعله خبرَ المبتدأ، كأنّه قال: أمري سلامٌ ، أي : أمري براءةٌ

---

(١) المعاني ١ /١٥٦

(٢) البقرة /١٨٤ البحر٢ /٣١ - ٣٢

(٣) المعاني ١ /١٥٨

(٤) هود /٦٩ البحر ٥ /٢٤٠

(٥) المعاني ١ /١٦٨

(٦) الزخرف /٨٩ البحر ٨ /٢٧

منكم وأَضمَرَ الاسمَ كما يُضمِرُ الخبرَ ».

قوله تعالى : «فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ»[١] يقول[٢] :«أي: فَعَلَيكُمْ نِصْفُ مَافَرَضْتُم إلاّ أنْ يَعْفُونَ. . . ».

وقوله تعالى: «فيه آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْراهيمَ»[٣]

يقول[٤] : فرفع"مقامُ ابراهيمَ" لأنه يقول: فيه أياتٌ بيّناتٌ منها مقامُ إبراهيمَ، على الإضمار ».

وقوله تعالى:«ذلِكُمْ فَذُوقُوهُ وَأَنَّ لِلْكَافِرِينَ. . .[٥] ».

يقول[٦] :«كأنّه جعل ذلكم خبرًا لمبتدأ، أو مبتدأ أُضمِرَ خبرَه، حتى كأنّه قال: ذلكم الأمرُ، أو الأمرُ ذلكم».

---

(١) البقرة /٢٣٧/ البحر ٢ /٢٣٤

(٢) المعاني ١ /١٧٧/

(٣) آل عمران /٩٧/ البحر ٣ /٧/

(٤) المعاني ١ /٢١١/

(٥) الأنفال /١٤/ البحر ٤ /٤٧٢/

(٦) المعاني ٢ /٣١٩/

قوله تعالى :« الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ»[١] .

يقول:[٢] «أي بِحِسَابٍ، وأضمر الخبر، أظنّ - والله أعلم - أنّه أراد: يَجْرِيَانِ بِحِسَابٍ»

ومما حُذِفَ فيه الخبر أيضاً ماذكره الفرّاء في المعاني عند تفسيره لقوله تعالى:«وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ[٣]» .
حيث يقول[٤] :«الّذين في موضع رفع بقولٍ مضمر. والمعنى: والّذينَ اتَّخذوا من دونه أوْلياءَ» يقولون لأوليائِهم وهي الأصْنام: مانعبدكم إلاّ لتُقرِّبُونَا إلى الله» .
حيث حذف الخبر وهو القولُ وأبقى المقول وهو دليلُ الحذف .

وفي المغنى يذكر ابنُ هشام أيضا نماذج لهذا[٥] الحذف منها: قوله تعالى: «وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ، وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ، وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ[٦]»

---

(١) الرّحمٰن /٥ البحر ٨ /١٨٦
(٢) المعاني ٢ /٤٩٠
(٣) الزمر /٣ البحر ٧ /٤١٣
(٤) المعاني للفرّاء ٢ /٤١٤
(٥) يفرد ابن هشام لهذا الحذف فصلاً خاصاً له انظر ص ٨٢٤
(٦) المائدة /٥ البحر ٣ /٤٣٢

يقول ابن هشام[١]:«أي حلّ لكم».

كذلك قوله تعالى: «أُكُلُهَا دَآئِمٌ ، وَظِلُّهَا»[٢]

يقول[٣]:«أي دائم ».

وقد يُحذفُ الخبرُ أيضًا لسدِّ جواب القسم مسدَّه وفي هذا يقول الفراء عند تحليله لقوله تعالى: «قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ»[٤] وقد ذكر من وجوه رفع الحقّ أنّه مرفوعٌ بتأويل جوابه يقول[٥]:«لأنّ العرب تقول: الحقُّ لأقومَنَّ، ويقولون: عَزْمَةٌ صَادقة لأتينّك، لأنّ فيه تأويل: عَزْمة صَادقة أنْ آتيَك».

فيفهم من هذا أنّه يجعل جوابَ القسم مغنيًا عن الخبر لأنه في معنى الخبر، أو لعلّ الجواب عنده هو الخبر.

ويبدو مما تقدّم أنّ حذفَ المبتدأ أكثرُ من حذف الخبر، وذلك لكونه-أي الخبر- محلّ الفائدة التي عليها مناط التركيب .

هذا ماكان من أمر المبتدأ والخبر معا ومدى اقتضاء كلّ منهما للآخر وملازمته رغم جموده. مما يبين أنّه كما يكون للجملة الفعلية محور تدور حوله، كذلك الجملة الاسمية تقوم حول المبتدأ وهو منبع الطلب فيها.

---

(١) المغني لابن هشام ٨٢٤

(٢) الرعد /٣٥ البحر ٥ /٣٩٥

(٣) المغني ٨٢٤

(٤) سورة ص /آية ٨٤ البحر ٧ /٤١١

(٥) المعاني ٢ /٤١٢

ثانياً: الاســم وتوابعــه

ثانياً : الاسم وتوابعه

عرفنا أنّ المبتدأ يطلبُ الخبَر ويقتضيه بالرغم من جموده، وهو في طلبه هذا يشبه الفعلَ في اقتضائه للفاعل، وكما أنّ المبتدأ يقتضي الخبر ويبنى هذا عليه. كذلك هناك أسماء جامدة أيضاً تقتضي غيرها تابعة لها ومبنية عليها، وتُعْرفُ هذه بالتّوابع ، لتبعيتها لها في الإعراب.

يقول ابن الحاجب(١) :«التوابع: كلُّ ثانٍ بإعراب سابقِهِ من جهةٍ واحدة(٢) »

ويقول ابن يعيش(٣) :«هي الثواني(٤) المساوية للأوّل في الإعراب بمشاركتها له في العوامل» .

وذلك نحو قولك : قام زيد العاقلُ(٥) فزيدٌ ارتفع بالفعل قام،

---

(١) شرح الكافية ١ /٢٩٨

(٢) لقد ردّ الرضي هنا على ابن الحاجب تعريفه حيث يقول ١ /٢٩٩ : «ولوقال كل ثان بإعراب سابقه لأجله أي: إعراب الثاني لأجله إعراب الأوّل لم يرد عليه .

(٣) شرح المفصّل لابن يعيش ٣ /٣٨

(٤) اراد ابن يعيش بقوله ثوانٍ أي فروع في استحقاق الإعراب لعدم القصد إليها.

(٥) في الكتاب ١ /٤٢١ يذكر سيبويه مكانه ، مررت برجل ظريفٍ وذلك في باب التوابع عنده.

والعاقل ارتفع بما قبله، وهو زيد من حيث كان تابعاً له ومكملا، فكانا لذلك اسماً واحداً في الحكم.

وهذه التوابع المنصوص عليها في كتب النحو خمسة: تأكيد، وصفة، وعطف بيان، وبدل وعطفٌ بحرف[١] . على أنّه قد اختلف النحاة في المقتضي أو العامل فيها، وهذا فيه تفصيلٌ:

أولاً : الصفةُ والتأكيدُ وعطفُ البيان. وفي هذه أقوالٌ:

أ - قال سيبويه العامل فيها هو العامل في المتبوع وعليه الجمهور[٢] .

ب- وقال الأخفش والخليل العامل فيها معنوي كما في المبتدأ والخبر وهو التبعية.

ج- وقال بعضهم إنّ عاملَ الثاني محذوفٌ مقدّر من جنس الأوّل.

---

(١) انظر شرح المفصّل ٣ /٣٩

(٢) انظر التّصريح ٢ /١٠٨، شرح الكافية ١ /٢٩٩.

د- قال المبرد وابن السّراج وابن كيسان العامل فيها العامل في المتبوع[١]، يَنْصَبُ عليها انْصبابةً واحدة. يقول السيوطي:[١] «ثم قال المبرّد وابن السّراج وابن كيسان العامل في الثلاثة الأوّل النعت والبيان والتأكيد عامِلُهُ أي المتبوع يَنْصَبُ عليها انصبابةً واحدةً» ثم يقول: وثمرةُ الخلاف في الوقف على المتبوع،ولو قيل العامل في الكل المتبوع لكان له شواهدُ تؤيّدَه منها قولهم: إنّ المبتدأ عامل في الخبر والمضاف عاملٌ في المضاف إليه ولم أرَ أحداً قال بذلك هنا ».

ونحن لانرتضي هذا الذي ذهب إليه سيبويه والجمهور ، لأنّه لا علاقةَ بين هذه التوابع وهذه الأفعال، إنّما هي مطلوباتٌ للاسم الذي تتبعه.

ثانياً : البدل وفيه أقوالٌ :

أ - قال الأخفش والرُّمّاني والفارسي وأكثر المتأخّرين : إنّ العاملَ فيه مقدّرٌ من جنس الأوّل مستدلّين على ذلك بالقياس والسّماع وهو رأي الجمهور[٢]. والأكثرون عليه.

ب- وذهب سيبويه والمبرِّد والسيرافي والزمخشري وابنُ الحاجب إلى أنّ العامل في البدل هو العامل في المبدل منه إذ المتبوع في حكم الطّرح. وهذا الرأي اختاره ابن مالك وابن خروف[٣].

---

(١) انظر الهمع ٢ /١١٥

(٢) انظر التّصريح ٢ /١٠٨، شرح الكافية ١ /٣٠٠، اسرار العربية ٣٠١

(٣) المصدران السّابقان الجزء والصفحة. التّصريح - وشرح الكافية .

ج- وذهب ابن عصفور إلى أنّ عاملَه عاملٌ متبوعه على أنّه نائب عن العامل المحذوف لا أنّه عاملٌ بالأصالة. والأكثرون على الأوّل.

وهذه الآراء تتّفق على أنّ التبعية لاتعدو الإعراب فقط، وأنّ البدلَ مطلوبٌ في حقيقة الأمر إلى عامل مقدّر. وهذا مما نميل إليه، لأنّ الذي يُبْدلُ إنّما يقصد العدول عن اللفظ الأوّل إلى آخر إمّا لأنّه أوفى بالدلالة على المراد كما في بدل الكلّ أو البعض أو الاشتمال، أو لأنّه الأوّلَ ذُكرَ خطأً أو نسياناً، ولذلك نميل إلى أنّ البدلَ ليس من مطلوبات الاسم السابق ولامبنيّاً عليه.

ويعنى الأخذ بهذا أنّ البدلَ لا محلَّ له في هذا الفصل ، لأنّه ليس مطلوباً للاسم قبله. وقد ذكرناه هنا ، لأنه أحدُ التوابع .

ثالثاً: عطفَ النسق وفيه ثلاثة أقوال:

أ- قال سيبويه العامل في المعطوف هو الأوّل بواسطة الحرف .

ب- وقال الفارسي وابن جنى أنّ العامل في الثاني محذوف مقدّر من جنس الأوّل .

ج- وقال بعضهم العامل حرف العطف بالنّيابة[1] .

---

(١) وقد فنّده الرضي بقوله: «وهو بعيد لعدم لزومه» انظر شرح الكافية١ /٣٠٠

وتتّفق هذه الأراء أيضاً في أنّ المعطوفَ ليس مطلوباً في الحقيقة للاسم المعطوف عليه. وماقلناه في البدل هو مانقوله هنا في المعطوف ، ولعل رأي سيبويه أقرب الآراء إلى القبول.

وفائدة هذا الخلاف تجواز الوقف على المتبوع. يقول[١] السيوطي: «ولوقيل العامل في الكل المتبوع لكان له شواهدٌ تؤيِّده ... ولم أر أحداً قال بذلك هنا »

هذه التوابع لايتقدّم شيءٌ منها على المتبوع خلافاً للكوفيين في تجويزهم ذلك وقد وافقهم عليه الزّمخشري[٢].

وأوّلُ هذه التوابع التأكيد، وإنْ كان في هذا مخالفةٌ لسائر النحاة الذين بدأوا بالصفة، لكثرة[٣] استعمالها عن غيرها.

---

(١) انظر الهمع ٢ /١١٥

(٢) المصدر السابق نفسه والصفحة.

(٣) انظر شرح الكافية للرضي ١ /٣٠٠، الهمع ٢ /١١٦

أ- التأكيـد[١]

وقد بدأنا به هنا وفاقاً لابن يعيش، ومخالفةً لغيره من أمثال الرضي والسيوطي والأزهري والأشموني، الذين اعتمدوا البدءَ بالصّفة.

وإنما بدأنا به ، لأنّ التأكيد هو الأوّل، فأمّا النعت فهو الأوّل على خلاف معناه، لأنّ النعت يتضمّن حقيقته وحالاً من أحواله، وأمّا التأكيد فيتضمّن حقيقة الأوّل لاغير[٢].

ففي التعريف به يقول ابن الحاجب[٣] : «التأكيدُ تابعٌ يقرِّر أمرَ المتبوع في النِّسْبة والشُّمول».

وهو على ضربين لفظي ومعنوي.

فالمعنوي: تكرير المعنى دون لفظه[٤] نحو: رأيتُ زيداً نفسه ورأيتكم أنفُسَكم، ومررتُ بكم كلِّكم.

---

(١) يقال تأكيد وتوكيد بالهمزة والواو الخالصة وهما لغتان، ولم يكنْ أحدُ الاستعمالين أغلب فيُجعلَ أصلاً، فلذلك هما لغتان وإنْ جعله صاحبُ التصريح ٢ /١٢٠ وصاحب الهمع ٢ /٥٥ بالواو لكثرته وهو يرادف الصفة عند الكوفيين، وعند سيبويه في الكتاب ٢ /٣٥٩، ٣٨٦، ١ /٣٧٧ وهو في القرآن بالواو ﴿ولاتنقضوا الأيْمان بعد توكيدها﴾ ٩١ النحل.

(٢) انظر ابن يعيش ٣ /٣٩

(٣) شرح الكافية ١ /٣٢٨.

(٤) ابن يعيش ٣ /٤٠

وألفاظُ هذا النوع السّبعة يجب اتّصالُها[١] بضمير المؤكَّد لفظاً لحصول الرّبط بين التابع والمتبوع، لأنّ هذا المؤكَّد قد يطلب ويقتضي توكيده في بعض المقامات، من ذلك ماجاء عن الأخفش عند تفسير قوله تعالى: «فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ[٢]» حيث يقول[٣]:«وقد يُسْتغنى بأحدهما، ولكنْ تكرير الكلام كأنّه أوجب ، ألا ترى أنّك تقول: رأيتُ أخَوَيْك كِلَيْهِمَا، ولو قلت: رأيتُ أخَوَيْك ، استغنيتَ، فتجيء بكليهما توكيداً ؟».

وعند تفسير قوله تعالى:«إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ[٤]» إذيقول[٥]:«على التوكيد أجود، وبه نقرأ».

فإذا أُريد تقْوية التأكيد جاز أنْ يتبعَ كلّه بأَجْمَع وكلّها[٦]بجمْعَاء وكلّهم بأجْمعِين وكلّهن بجُمَع .

نحو: جاء الجيشُ كلُّه أجمعُ والقبيلةُ كلُّها جمعاء. . . ، وذلك لأنّ فائدة التأكيد تمكين المعنى في نفس المخاطب[٧] .

أمّا اللفظي: فهو تكرير[٨]لفظ الأوّل أو مرادفه نحو: جاء زيدٌ زيدٌ،ضربتُ زيداً زيداً .

---

(١) التّصريح على التوضيح ٢ /١٢٢

(٢) الحجر /٣٠،ص /٧٣ البحر٥ /٤٥٢-٤٥٣، ٧ /٤٠٨

(٣) معاني الأخفش ١ /١٦٣

(٤) آل عمران /١٥٤ البحر٣ /٨٧

(٥) المعاني للاخفش ١ /٢١٩

(٦) انظر التّصريح ٢ /١٢٤

(٧) انظر ابن يعيش ٣ /٤٠

(٨) شرح الكافية ١ /٣٣١، التّصريح ٢ /١٢٦، المفصّل ٣ /٣٩

ويجري في الألفاظ كلّها اسماً كانت أو فعلاً أو حرفاً أوجملةً أو غير ذلك نحو: رأيتُ زيداً زيداً . وقامَ قامَ ، وقُمْ قُمْ ، ونَعمَ نَعمَ، وضربتُ زيداً ضربتُ زيداً، وقعدتُ جلستُ.

فمن هذا التأكيد اللفظي الذي يؤكَّد به الفعلُ أو الجملة ما قاله الأخفش[1]عند تحليل قوله تعالى:«إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ [2]» إذ رأيتهم تأكيد لرأيت الأولى واتّحادُ اللفظ هو الذي أقام العلاقة بين التأكيد والمؤكَّد فجعل رأيتهم الثانية مطلوبة لرأيت الأولى.

وفي قوله تعالى: « وَإِنْ كَانُوا مِن قَبْلِ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْهِم مِنْ قَبْلِهِ لَمُبْلِسِينَ [3]» يقول [4]:«فردّ«مِنْ قَبْلِهِ«على التوكيد،نحو قوله تعالى:«فَسَجَدَ الملائِكَةُ كلُّهم أجْمَعُون»

وقد يكون المؤكَّدُ جملة اسميةً أوْ فعليةً وإمّا اسماً ظاهراً وإمّا ضميراً وإمّا فعلاً أو حرفاً.

فإنْ كان المؤكّدُ جملةً اسمية أو فعلية ففي الكثير الأكثر اقترانُها بالعاطف - ثُمّ - خاصّة نحو: قوله تعالى: «كَلاَّ سَوْفَ تَعْلَمُونَ«ثُمَّ كَلاَّ

---

(١) انظر معاني الأخفش ٢ /٣٦١.

(٢) يوسف /٤ البحره /٢٧٨

(٣) الرّوم /٤٩ . البحر ٧ /١٧٩

(٤) معاني الأخفش ٢ /٤٣٨.

سَوْفَ تَعْلَمُونَ[١] » وقوله : «وَمَا أَدْرَاكَ مَايَوْمُ الدِّينِ ثُمَّ مَاأَدْرَاكَ مَايَوْمُ الدِّينِ[٢]، وقوله: «أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى ثُمَّ أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى[٣] »

وقد تأتي هذه الجمل المؤكَّدة بدون عاطف[٤] نحو قوله صلَّى الله عليه وسلّم: «واللهِ لأَغْزُوَنَّ قريْشاً واللهِ لأغزونَّ قريشاً والله لأغزونّ قريشاً ».

غير أنّ هذا العاطف قد يجب حذفُه وذلك عند اللبس نحو: ضربت زيداً ضربت زيدًا، لما في اقترانه من توهّم تكرار الضرب.

وإنْ كان المؤكَّد اسماً ظاهراً فلا يؤكّد إلاّ بظاهر ولا يؤكَّد[٥] بمضمر نحو: أيُّما امرأة نكحت نفسها بغير ولي فنكاحُها باطلٌ باطلٌ باطلٌ.

وإنْ كان مضمراً فيؤكّد بالظاهر وبمثله من المضمرات نحو: قمت أنت نفسُك. فيؤكّد بالنفس بعد التأكيد بالضمير لكونه مرفوعاً وضربتك نفسَك ومررتُ بك نفسك فيؤكّد بالنفس مباشرةً لكون الضمير منصوباً في الأوّل ومجروراً في الثاني. ونحو: قمت أنت ورأيتك أنت ومررت بك أنت، فيؤكّد الضمير هنا بمثله ولكن بلفظ واحد.

---

(١) التكاثر /٣-٤ — البحر٨ /٥٠٧

(٢) الانفطار /١٧-١٨ — البحر٨ /٤٣٦

(٣) القيامة /٣٤-٣٥ — البحر٨ /٣٨٤

(٤) انظر التّصريح ٢ /١٢٧

(٥) انظر ابن يعيش ٣ /٤٢

فإنْ كان فعلاً أوحرفاً يكرّر كلٌ منهما بغير شرط نحو: قام قام زيد، بلى بلى، نعم نعم .

وإذا كان المؤكَّدُ نكرةً فلايؤكَّدُ تأكيداً[١] معنوياً، خلافاً للكوفيين الذين يجوزُ عندهم إذا كانت النكرةُ معلومة المقدار أي محدودة.

وهذا المؤكَّد لايُحذف بحالٍ من الأحوال، لأنّه إنّما جيء بالتأكيد بعده للتقوية والتقرير، والحذفُ منافٍ[٢] لذلك، وبالتالي يزولُ ارتباطه بتابعه.

هذا الارتباط الذي ينشأ عنه الطلب والاقتضاء. فمنه، ومما سبق يتّضح لنا أنّ المؤكَّد قد يقتضي مابعده ويطلبه اسماً كان أو فعلاً أو[٣] حرفاً.

---

(١) انظر التصريح ٢ /١٢٤، الأشموني ٣ /٥٨، الكافية ١ /٣٣٥

(٢) انظر شرح الأشموني ٣ /٦٣، مغني اللبيب ٧٩٣

(٣) انظر دراسات لأسلوب القرآن محمد عبدالخالق عضيمة القسم الثالث الجزء الرابع التوكيد من ٧-٢٥.

«الصّفـة»

التعبير بالصّفة والوصف إنما هو اصطلاحُ البصريين وربما قال به الكوفيون ولكنّ على قِلّة، إذ الأكثر عندَهم التعبير بالنعت يقول ابن يعيش(١): «الصفة والنعتُ واحد ، وقد ذهب بعضهم إلى أنّ النعت يكون بالحِلْية نحو طويل وقصير والصفةُ تكونُ بالأفعال نحو: ضارب وخارج، فعلى هذا يقالُ للبارئ سبحانه موصوفٌ ولايقال له منعوت» .

يقول السهيلي(٢): «وأمّا صفات الباري-سبحانه - فلا نرى أنْ نسمّيها نعوتاً ، تَحَرُّجاً من إطلاق هذا اللفظ، لعدم وجوده في الكتاب والسُنّة(٣)».

وقد بدأ بها عامّةُ النّحاة كما تقدّم، لكثرة استعمالها فهي لديهم أمُّ الباب - وإنْ خالفنا نحن وآثرنا البدء بالتأكيد لما قدمناه .

وهي: لفظ يتْبَعُ الموصوفَ في إعرابه فتكون معه كالاسم الواحد تخصيصاً وتفصيلاً(٤) وتوضيحاً .

---

(١) شرح المفصّل ٣ /٤٧

(٢) نتائج الفكر للسهيلي ٢٠٥

(٣) وهذا الذي دعانا إلى إيثار لفظ الصفة عن النعت.

(٤) انظر شرح المفصّل ٣ /٤٧ ، و التّصريح ٢ /١٠٨،وأسرار العربية ٢٩٤

يقول الرضي[١]: النعتُ تابعٌ يدلُّ على معنى في متبوعه مطلقاً ».

يريدُ الرضي بقوله هذا : أنّ معنى النعت أنْ يكونَ تابعاً يدلُّ على معنى في متبوعه فمتى كانت دلالته كذلك صحّ وقوعُه نعتاً على حين نجد سيبويه يقول[٢]: «فأمّا النَّعْتُ الذي جرى على المنعوت فقولك: مررتُ برجُلٍ ظَريفٍ قَبْلُ ، فصار النعتُ مجروراً مثل المنعوت، لأنّهما كالاسم الواحدِ ».

من هنا ذهب قومٌ إلى أنّ مقتَضىَ النعت من الرفع والنصب والخفض إنما هو كونه في معنى الاسم المنعوت، وإلى هذا ذهب السهيلي في نتائجه حيث نجده يقول:[٣]« وذهب قومٌ إلى أنّ العاملَ في النعت معنوي، وهو كونه في معنى الاسم المنعوت، فإنما ارتفع أو انتصب من حيث كان هو الأوّل في المعنى، لا من حيث كان الفعلُ عاملاً فيه ، وكيف يعمل فيه وهو لايدلّ عليه، إنما يدلّ على فاعلٍ أو مَفْعُولٍ أو مصدرٍ دلالةً واحدةً من جهة اللفظ، وإلى هذا القول أذهب ... » .

---

(١) شرح الكافية ١ /٣٠١، شرح الأشموني ٣ /٤٥ ، الهمع ٢ /١١٦، التّصريح ٢ / ١٠٨

(٢) الكتاب ١ /٤٢١ - ٤٢٢

(٣) النتائج /٢٣١

وما يُنعَتُ به أشياءُ أربع[١]:

أحدُهما : المُشْتَقّ[٢]

لمّا كان الأكثرُ في الدّلالة على المعنى في المتبوع هو المشتق اعتقد كثيرٌ من النّحاة أنّ الاشتقاق شرطٌ في النعت كما هو شرطٌ في الحال، وبهذا عَمَدُوا إلى تأويل غير المشتق بالمشتق، وإنْ كان سيبويه يشترطه في الوصف دون الحال على حين نجد ابنَ الحاجب[٣] لايشترطه بل يكتفى بكون الوصف دالاً على معنى.

الثاني : الجامد المُشْبِهُ للمشتق معنى .

لقد وصَفَتْ العربُ بأسماء جامدة غير مشتقة ترجع إلى معنى المشتق، كأسماء الإشارة[٤] فتُوصَفُ ويُوصَفُ بها.

وذي بمعنى صاحب والموصولة والمنتسب[٥] تقول: مررت بزيد هذا. وذي المال وذو قام والقر شي ومعناها: الحاضر أو المشار إليه وصاحب المال والقائم والمنسوب إلى قريش.

---

(١) انظر شرح التّصريح ٢ /١١٠، شرح المفصّل ٣ /٤٨ ، شرح الأشموني ٣ /٤٧-٤٨.

(٢) مادلّ على حدث وصاحبه وذلك نحو: اسم الفاعل كضارب وقائم واسم المفعول كمضروب ومهان والصفة المشبّهة كصعب وافعل التفضيل كأكرم وأقوى.

(٣) انظر شرح الكافية ١ /٣٠٣

(٤) غير المكانية.

(٥) في شرح المفصّل ٣ /٤٨ ، زاد ابن يعيش اسماً خامساً وهو أيٌّ نحو: مررت برجل أيّ رجل والمعنى: كامل في الرجولة.

الثالث: المصدر .

يوصف بالمصدر كما يوصف بالمشتق فيقال: هذا رجلٌ عَدْل وفضْل كما يُقال : هذا رجلٌ عادلٌ وفاضلٌ. وشرطُه: ألاّيُؤنّث ولايُثنّى[١] ولايجمع وإن جرى على مثنى أو مجموع أو مؤنث تقول: هذا رجلٌ عدلٌ ورأيتُ رجلاً عدلاً وبامرأةٍ عدلٍ وهذان رجلان عدلٌ ورأيتَ رجلين عدلاً ومررت برجلين عدلٍ.

وهو كثيرٌ ومع كثرته يقْتَصرُ فيه على السماع. وإنّما كان وصفاً للذات وهو اسمُ معنى، وذلك على التّأويل[٢] بالمشتق عند الكوفيين وعلى تقدير مضاف، أي: ذو كذا عند البصريين .

الرابع : الجملة .

تقع الجملة صفةً كما تقعُ خبراً وهي أربعةُ أضرب :

الضرب الأول : أنْ تكون فعليةً نحو : هذا رجلٌ قام أبوه .

فهذا مبتدأ ورجلٌ الخبر وقام في موضع رفع بأنه صفة قال تعالى: «وهذا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ[٣] » وقال تعالى : «لَاتتّخِذُوا عَدُوّي وعَدُوَّكُمْ أَوْلِياءَ تُلْقُون إليهمْ بالمودَّة[٤] » يقول الفرّاء :[٥] «وقوله: تُلْقُونَ إليهم بالمَوَدَّةِ» مِن صلة الأولياء، كقولك لاتتّخذنّه رجلاً تلقى إليه كلَّ ماعندك ».

---

(١) انظر شرح المفصّل ٣ /٥٠ ، التصريح ٢ /١١٣.

(٢) انظر التّصريح ٢ /١١٣

(٣) الأنعام : ٩٢، ١٥٥ — البحر ٤ /١٧٨، ٢٥٦

(٤) الممتحنة : ١ — البحر ٨ /٢٥١

(٥) معاني الفرّاء ٣ /١٤٩

الضرب الثاني: الجملة الاسمية: نحو: هذا رجلٌ أبوه منطلق.

الضرب الثالث: الجملة الشّرطية: نحو: مررتُ برجل إنْ تكرمْه يكرمْك .

الضرب الرابع : شبيه الجملة : نحو : هذا رجلٌ عندك[١]، وهذا رجلٌ في الدار .

وللنعت بها شروط ثلاثة :

شرط في الموصوف وهو : أنْ يكونَ نكرةً[٢] إمّا لفظاً أو معنىً فاللفظ نحو : مررتُ برجل قام أبوه، والمعنى نحو :

(ولَقدْ أَمرٌّ علَى اللّئيم يَسُبُّني[٣]) .

وشرطان : في الجملة [٤]

أحدهما : أنْ تكونَ مشتملةً على ضمير يربطها[٥] بالموصوف إمّا

---

(١) تصفه بالمكان ولا تصفه بالزمان، لأن حكم الظرف صفةً كحكمه إذا وقع خبراً. فلايقال : هذا رجل اليوم .

(٢) لأن المعرفة لاتوصف بالجملة، انظر شرح المفصّل ٣ /٥٤

(٣) الموصوف هنا معرفة في اللفظ نكرة في المعنى ولايكون ذلك إلاّ في الجملة المصدّرة بالمضارع. أنظر شرح الكافية ١ /٣٠٨.

(٤) هذان شرطان يتطبقان على ما عدا الجملة الظرفية .

(٥) هذا الضمير والعائد واجب مع الجملة الواقعة صفة لكنْ يحذف هنا كثيراً وفي الخبر قليلاً وفي الصلة أكثر .

ملفوظَ به أومقدّر نحو قوله تعالى: «وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ [١]» ونحو قوله تعالى: « وَاتَّقُوا يَوْماً لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْس شَيْئاً »[٢] أي : لا تجزى فيه .

والثاني : أنْ تكونَ الجملةُ خبَريةً أي محتملة للصدق والكذب فلا يجوز الوصف بالجملة الطلبية أو الإنشائية.

فإنْ جاء من لسان العرب ماظاهره الوصفُ بالطلبية يُؤَوَّل على إضمار القول نحو:

(جَاءُوا بِمَذَق هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ)

أي : بمذق مقولٍ عندَه: هلْ رأيتَ الذئبَ قطْ.

هذا ماصحّ مما يوصف به لما كانت فيه دلالة على معنى موصُوفه غير أنّ هناك موانعَ تمنع هذه الوصفيّةَ ذكرها سيبويه في كتابه منها: تعدّد الجهة التي يكون عليها المنعوت . وقد مثّل سيبويه لها بنحو: هذا رجلٌ معه رجلٌ قائمين.[٣]

ففي هذا المثال امتنع النعت ، لأنّ رجلاً الأولى خبرٌ ورجلاً الثانية مبتدأ مؤخّر . فلّما اختلف اعرابُهما امتنع النعتُ ونُصب الاسم على الحال.

---

(١) البقرة /٢٨١

(٢) البقرة /١٢٣،٤٨

(٣) انظر الكتاب ٢ /٥٧

البحر ٢ /٣٤١

البحر ١ / ١٩٤، ٣٧٠-٣٧١

وقد بيّن السيرافي[١] أيضاً أنّ من موانع النعت أنْ يتقدَّمَ اسمان أو أسماء قد أُعربت بإعراب مختلف أو إعراب واحد من جهتين مختلفتين ، فلا يمكن جمع صفاتها أو تثنيتها بلفظ واحد محمول على الإعراب الأوّل .

وقد نقل سيبويه منعه هذا عن الخليل إذ يقول[٢]: «وزعم الخليل أنّ الجرَّين أو الرفعين إذا اختلفا فهما بمنزلة الجرّ والرفع، وذلك قولك: هذا رجلَ وفي الدار آخَرُ كريمين. وقد أتاني رجلٌ وهذا آخَرَ كريمين، لأنّهما لم يَرتفعا من وجهٍ واحد»

ومن الموانع أيضاً : إذا كان أحدُ المنعوتين نكرةً والآخرُ معرفةً يقولُ سيبويه[٣]: « واعلم أنّه لايجوز أنْ تَصِفَ النكرةَ والمعرفة، كما لايجوز وصفُ المختلفين، وذلك قولك : هذه ناقةٌ وفصيلُها الراتعان. فهذا محالٌ. . . »

وقد عَزَا سيبويه هذا أيضاً إلى الخليل بن أحمد.

من هنا نجده يُغَلِّب المعرفةَ على النكرة ويعْقِدِ باباً لذلك في كتابه عنوانُه[٤]: «هذا بابٌ ماغَلَبَتْ فيه المعرفةُ النكرة»

---

(١) الكتاب ٢ /٥٧ الهامش

(٢) الكتاب ٢ /٥٩

(٣) الكتاب ٢ /٥٩

(٤) الكتاب ٢ /٨١

وقد مثّل له بقولهم: هذان رجلان وعبدُاللّه منطلقين.

وقد علّل سيبويه هنا لجعل منطلقين حالاً بقوله[١] «وإنّما نصبتَ المنطلقِينَ، لأنّه لاسبيلَ إلى أنْ يكونَ صفةً لعبداللّه، ولا أنْ يكونَ صفةً للاثنين ، فلمّا كان ذلك مُحالاً جعلتَه حالاً صاروا فيها، كأنك قلت: هذا عبدُاللّه منطلقاً » .

ومن تغليب الحال على النعت عنده أيضاً قولهم: مررت بكلٍّ قائماً. ومررتُ ببعضٍ قائماً. يقول سيبويه - معلّلاً قُبْحَ النعت هنا، لأنّه لايَحْسُن أنْ يقالَ : مررتُ بكلِّ الصّالحين ولابعضِ الصّالحين :[٢] «قَبُحَ الوصفُ حين حذَفُوا ما أضافوا إليه، لأنّه مخالفٌ لما يضافُ، شاذٌ منه، فلم يجرِ في الوصف مجراه ... وصار معرفةً، لأنّه مضاف إلى معرفة، كأنّك قلت : مررتُ بكلّهم وببعضهم » .

ومن الموانعَ كذلك : الوصف، وفيه خلافٌ.

قال ابن جنى(٣):«من خواص الوصف ألاّ يقبل الوصف، لأنّه بمنزلة الفعل... وقال غيره : يوصف ، لأنّه من تمام الأوّل فكأنّه بعضه. والذي عليه السيوطي(٤): أنه قد يوصف مطلقاً، لأنه اسم وكلُّ اسم في الحقيقة قابل للوصف ... وقد أجاز سيبويه يازيدُ الطويلُ ذو الجُمّة على جعل ذي الجمة نعتاً للطويل.

فيفهم من مثال سيبويه هذا ومن كلام السيوطي أنّ الصفةَ قد تقتضي صفةً كما أنّ الاسم قد يقتضي صفةً وإنْ منع بعضُ النّحاة ذلك.

---

(١) المصدر السابق الجزء والصفحة .

(٢) الكتاب ٢ /١١٤.

(٣) انظر الهمع ٢ /١١٨

(٤) المصدر السابق نفسه.

وذهب السهيلي إلى أنّه يوصف إنْ دلّ على جموده دليل، كأنْ يكونَ خبراً لمبتدأ أو بدلاً من اسم جامد بخلاف كونه صفةً حيث يقوى فيه معنى الفعل .

يقول[١]:«فينبغي ألاّ يجوز أنْ ينعتَ النعتُ، فتقول: مررتُ برجلٍ عاقلٍ كريمٍ، على أنْ يكونَ كريم نعتاً لعاقل، ولكنْ نعتاً للاسم الأوّل. وكذلك : عزيز حكيم، وسميع عليم، لأنّ النعت ينبىء عن الاسم المضمر وعن الصفة، والمضمر لايُنعَت ، ولأنّه قد صار بمنزلة الجملة من حيث دلّ على الفعل والفاعل ، والجملة لا تُنعَت. ولأنّه يجري مجرى الفعل في رفعه للأسماء ، والفعل لايُنْعَت. وكذلك قال ابن جنّى هذاكلّه .

ولايمتنع عندي نعته في بعض المواطن، بعد أنْ يجري النعت الأوّل مجرى الاسم الجامد، فيكون خبراً عن مبتدأ أو بدلاً منْ اسم جامد، وأمّا نعتاً مَحْضاً يقوى فيه معنى الرفع، فما أراه يجوز ذلك فيه » .

وهناك رأي رابع:[٢]أنّه يوصف إنْ لم يعملْ عملَ الفعل لبعده حينئذ عن الفعل.

ولعلّه قد بدا من صور النعت الحقيقي أنّ الرابطَ هو مايتضمّنه ذلك الوصف من ضمير المنعوت، واشتمالُه على صفته، فهذان الأمران

---

(١) النتائج /٢٠٨

(٢) الهمع ٢ /١١٨

يقيمان علاقة الوصفية دون غيرها من العلاقات التي يمكن أن توجد بين الاسمين المقترنين.

هذا ماكان من أمر الوصف الحقيقي الذي يجري على من هو له، أمّا الوصف السّببي وهو الجاري على غير من هو له فهو يقابل الحقيقي...

في هذا النعت السببي تتقدّم[١] الصفةُ على الموصوف الحقيقي وتتبع هذه الصفة في إعرابها كلمةً أخرى هذه الكلمةُ لها ارتباطُ بالموصوف الحقيقي. وذلك نحو قولك: هذا رجلٌ ضاربٌ أخوه زيداً وشاكرٌ أبوه عمراً، فلمّا وصفته بضارب ورفعت به الأخ وأضفته إلى ضمير الموصوف صار من سببه.

ومن ذلك ماجاء عن الأخفش والفرّاء عند تحليلهما لقوله تعالى: «مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا[٢]» .

يقول الأخفش في توجيه هذا التركيب[٣]: «فجررت «الظّالم» لأنّه صفةٌ مقدّمةٌ، ماقبلها مجرورٌ، وهي لشيء من سبب الأوّل ، وإذا كانت كذلك جرت على الأوّل حتى تصير كأنها له ».

فمن الملاحظ أنّ القرية لاتطلب كلمة الظالم، لأنّه ليس بصفةٍ

---

(١) انظر شرح المفصّل ٣ /٥٤، شرح الكافية ١ /٣٠٨ - ٣٠٩، الكتاب ٢ /١٨

(٢) النساء : ٧٥ البحر ٣ /٢٩٥

(٣) معاني الأخفش ١ /٢٤٢

لها. وإنما الظّالمُ صفةٌ لأهلها. والذي أحدثَ علاقةً بين القرية وكلمة الظالم هو أنّ الظلم من صفة أهل هذه القرية، ولذلك سُمِّي هذا الوصفُ بالسَّببي، لأنّ الموصوف الحقيقي يكونُ مضافاً إلى ضمير يعود على الموصوف بالفعل.

هذا الوصف السّببي إنما يُلْجَأ إليه عندما نفتقد صفةً للكلمة فنصف هذه الكلمة بصفة شيء متّصلٍ بها ولذلك يقال مثلا : مررتُ بولدٍ شاعرٍ أبوه.

ويقول الفرّاء في توجيهه[1] : خفضَ«الظالم» لأنّه نعت للأهل، فلمّا أعاد الأهل على القرية كان فعلُ ما أضيف إليها بمنزلة فعلها،كما تقول مررت بالرجل الواسِعة دارُه، وكما تقول مررت برجلٍ حَسَنةٍ عينُه. »

فمن كلام الفرّاء هذا نعرف أيضاً أنّ الذي صحّح إتباعَ كلمة الظالم لكلمة القرية في الآية الكريمة هو: أنّ«الظالم» قد أُسند بعد ذلك إلى الأهل والأهل مضافٌ إلى القرية .

ولمّا كان المتضايفان كالشيء الواحد كان الأهلُ هُمْ القرية وهذا هو الذي صحّحَ الإتباع.

---

(١) معاني الفرّاء ١ /٢٧٧

ومنه أيضاً قوله تعالى : «أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ مُخْتَلِفاً أَلْوَانُهَا [١]» يقول الأخفش [٢]: «وإنما قُرئت: مُخْتَلِفاً أَلْوانَهَا»، لأنّ كلّ صفة مقدّمة فهي تجري على الذي قبلها إذا كانت من سببه، فالثمرات في موضع نصب.

وقال: «وحُمْرٌ مختلفٌ ألوانُها»، فرفع المختلف ، لأنّ الذي قبلها مرفوع.»

بناءً على هذا قد تأتي الحالُ سببيةً كما تأتي الصفةُ سببية ومن ذلك قوله تعالى : خُشَّعاً [٣]»

يقول الأخفش [٤]: «نصب على الحال، أي يخرجون مِنَ الأجداثِ خُشَّعاً ، وقرأ بعضهم «خاشعاً»، لأنّها صفةٌ مقدّمةٌ، فأَجْراها مجرى الفعل، نظيرها «خَاشِعَةً أَبْصَارُهُمْ» [٥]» .

بهذا يتّضح لنا أنّنا في هذا الوصف السَّببي نجد التّخصيصَ الذي نجده في الحقيقي وإنْ كان هذا بصفة شيء آخر. ونجد كذلك أنّه لابُدّ من إحداث رابطةٍ بين الموصوف والصفة،وقد تكفَّل الضميرُ بهذا الرّبط.

---

(١) فاطر : ٢٧

(٢) معاني الأخفش ٢ /٤٤٧

(٣) القمر : ٧

(٤) معاني الأخفش ٢ /٤٨٨

(٥) القلم: ٤٣ والمعارج: ٤٤

البحر ٧ /٣١٠ - ٣١١

البحر ٨ /١٧٥ - ١٧٦

ومما تقدّم يتبين أنّ الوصف الحقيقي يتابع موصوفه في أربعة من عشرة[١] : واحدٍ من ألقاب الإعراب وهي : الرفع والنصب والجر. وواحد من التعريف والتنكير، وواحد من التذكير والتأنيث، وواحد من الإفراد والتثنية والجمع.

نحو : جاءتني امرأةٌ كريمةٌ[٢] ورجلٌ كريم ....إلخ

أمّا السّببي فيطابق ماقبله في اثنين من خمسة واحدٍ من ألقاب الإعراب، وواحدٍ من التّعريف والتّنكير.

غير أنّ هذا التوافق في الإفراد والتثنية والجمع ليس مطّرداً ففي

قوله تعالى: « وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ[٣] » . نجد أنّه قد وصف الجمع بالمفرد. يقول الفرّاء هنا[٤]: «القِسط من صفة الموازين وإنْ كان موحّداً. وهو بمنزلة قولك للقوم: أنتم رِضاً وَعَدْل. وكذلكَ الحقّ إذا كانَ

---

(١) خرج من ذلك الوصف الذي يستوي فيه المذكّر والمؤنّث كصبور وجريح لايؤنّث ولو كان موصوفه مؤنّثا ، وأفعل التفضيل المضاف إلى نكرة كأفضل رجل أو رجلين أو رجال، أو المجرّد من أل والاضافة لايثنّى ولايجمع ولو كان الموصوف مثنى أو مجموعا . انظر شرح ابن عقيل ح٣ /١٩٤ ، وانظر شرح المفصّل ٣ /٥٤، وشرح الكافية ١ /٣١٠.

(٢) انظر التّصريح ٢ /١٠٩.

(٣) الأنبياء : ٤٧ البحر ٦ /٣١٥

(٤) معاني الفرّاء ٢ /٢٠٥

من صفة واحد أو اثنين أو أكثر من ذلك كان واحداً »

وفي قوله تعالى :«وَيُنْشِيءُ السَّحَابَ الثِّقَالَ[١] » نجد أنّه قد وصف الواحد بالجمع. يقول الفراء عند توجيه هذه الآية:[٢] «السَّحاب وإنْ كان لفظُه واحداً فإنّه جمع ، واحدته سَحابة ، جُعل نعته عَلَى الجمع كقوله: «مُتَّكِئِينَ عَلَى رَفْرَفٍ خُضْرٍ وَعَبْقَرِيٍّ حِسَانٍ»[٣]. ولم يقل : أخضر ، ولاحسن، ولا الثقيل ، للسحاب. ولو أتى بشيءٍ من ذلك كان صواباً، كقوله: «جَعَلَ لَكُم مِنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَاراً فَإِذَا أَنْتُم مِنْهُ تُوْقِدُونَ[٤] ». فإذا كان نعت شيء من ذا يرجع إلى صغر أو كبر لم تقله إلاّ على تأويل الجمع . فمن ذلك أنْ تقولَ: هذا تمرٌ طيّبٌ، ولاتقول تمر صغير ولاكبير من قِبَلِ أنَّ الطَّيِّب عَامٌّ فيه، فَوُحِّد، وأنَّ الصِّغر والكبر والطُّولَ والقِصَر في كل تمرة على حِدَتِها ».

هذا المشهور من الوصف حقيقياً كان أو سببياً .

أمّا أحكامُ هذا الوصف فأربعةٌ:

الأوّل : جمع الأوصاف مع تفرُّق الموصوفات.

---

(١) الرّعد : ١٢ — البحره /٣٧٣

(٢) معاني الفراء ٢ /٦٠

(٣) الرحمن : ٧٦ — البحر٨ /١٩٧

(٤) يس : ٨٠ — البحر ٧ /٣٤٦

الثاني : تفريق الصّفات مع جمع الموصوفات[١].

الثالث : قطع الصفة رفعاً أو نصباً.

وحقيقة هذا القطع[٢]: أنْ يُجْعل الوصفُ خبراً لمبتدأ محذوف أو مفعولاً لفعل محذوف، فإن كان الوصفُ المقطوع لمجرّد مدح أو ذم أو ترحّم وجب حذفُ المبتدأ إنْ رفعت الوصف وقدّرْت هو. والفعلِ إنْ نصبت الوصف قدّرت أمدحُ في المدح وأذمُّ في الذم وأرحم في الترحّم.

وإنْ كان الوصفُ المقطوع لغير ذلك أي : لغير المدح والذم والترحّم جاز الذكر والحذف للعامل نحو: مررتُ بزيد التاجرِ بالأوجه الثلاثة.

فالجرُّ على الإتباع والرفع على الخبرية لمبتدأ محذوف. والنصب على المفعولية بفعل محذوف.

أمّا شرطُه: فيقول الرضيّ[٣]: «اعلم أَنَّ جَوازَ القَطْعِ مشروطٌ بأَلاّ يكونَ النعتُ للتأكيد نحو أمس الدابر ونفخة واحدة. . . . .

---

(١) إنّما لم نعطِ الأوّلَ والثاني حقّه من الإيضاح والبيان إيثاراً للإيجاز.

(٢) انظر التّصريح ٢ /١١٧

(٣) شرح الكافية للرضي ١ /٣١٦

والشرط الآخر : أنْ يعلمَ السامعُ من اتّصاف المنعوت بذلك النعت مايعلمه المتكلم ... ومع اجتماع الشرطين جاز القطع »

وأمّا فائدتُه : فيقول في ذلك السهيلي[١] : «وفائدةُ القطع من الأوّل أنّهم أرادوا تجديدَ مدحٍ أوذمّ غير المذكور في أوّل الكلام، لأنّ تجدّد لفظ غير الأول دليلٌ على تجدّد معنى، وكلّما كثرت المعاني وتجدّد المدح كان أبلغَ وقد رأيتُ هذا المعنى للفرّاء فاستحسنته »

من هنا يتبين لنا أنّ تعدّد المقتضى أو العامل موجودٌ، كثيراً في باب الصفة، عندما يتحدّث النّحاةُ عن قطع الصفة عن الموصوف فيقطعونها إلى النصب أو الرفع. وقد ذكر سيبويه لذلك باباً سمّاه : «باب ماينتصب على التعظيم والمدح[٢] » ومثّل له بقولهم: الحمدُ للّه الحَميدَ، والْمُلْكُ لله أهلَ المُلْكِ.

يقول سيبويه[٣] : «ولو ابتدأْتَه فرفعْتَه كان حسناً »

من هنا يبدو لنا تعدّد المقتضيات:إذهناكمقتضٍ يطلبهعلى الجرّ نعتاً. ومقتضٍ يطلبُ النصبَ إذا قُدّر فعل وهو أمدحُ ونحوه ومقتضٍ يطلبُ الرفعَ إذا قدّر مبتدأ محذوف .

بهذا يظهر لنا أنّ القطْعَ إلى النصب كما يكون للتّعظيم كذلك

---

(١) النتائج ٢٣٧

(٢) الكتاب ٢ /٦٢

(٣) المصدر السابق نفسه

يكون لغيره، وقد ذكر سيبويه لذلك قرآءةَ من قرأ: «وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ[١]» فيقول[٢]: « لم يجعل الحمّالةَ خبراً للمرأة، ولكنّه كأنّه قال: أذكُرُ حمّالةَ الحطب، شتْماً لها ، وإنْ كان فعلاً لايُستعمل إظهارُه ».

وقد يكون القطع للترحّم يقول سيبويه في ذلك[٣]: « والترحُّمُ يكونُ بالمسكين والبائسِ ونحوه ولايكون بكلّ صفة ولا كلّ اسم ».

ومن ذلك قوله تعالى: « أَغَيْرَ اللّهِ أَتَّخِذُ وَلِيّاً فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ»[٤] يقولُ الأخفش[٥]: «على النعت. وقال بعضُهم: فَاطِرُ بالرفع على الابتداء ، أي : هو فَاطِرُ ».

والأكثر في هذا الوصف المقطوع أنْ يكون مدحاً أو ذماً أو ترحُّماً نحو : الحمدُ للّه الحميدُ ومررت بزيدٍ الفاسقُ وبِعَمْروالمسكينُ وقد يكون تشنيعاً[٦] نحو : مررتُ بزيدٍ الغاصبُ حقّي.

الحكم الرابع :

عرفنا أنّ الصفةَ والموصوفَ كالشيئ الواحد فلّما كانا كذلك

---

(١) المَسد : ٤ البحر ٨ : ٥٢٤

(٢) الكتاب ٢ /٧٠

(٣) الكتاب ٢ /٧٤ - ٧٥

(٤) الأنعام / ١٤ البحر ٤ /٨٥

(٥) معاني الأخفش ٢ /٢٧٠

(٦) انظر شرح الكافية ١ /٣١٧.

وكان البيانُ والإيضاحُ يحصل من مجموعهما كان القياسُ ألاّ يُحذَفَ واحدٌ منهما، لأنّ حذفَه نقضٌ للغرض وإخلالٌ بالقصد.

فالموصوفُ : القياسُ فيه عدمُ الحذف، لأنّه ربّما وقع بحذْفه لَبْسٌ، إلاّ أنّهم قد حذفُوه[١] بكثرة إذا ظهر أمره وقام دليلٌ عليه وأكثرُ ماجاء حذفُه في الشعر، لأنّه موضع ضرورة.

فمن ذلك قول أبى ذؤيب : وعليهما مسرودتان[٢]، ومنه أيضاً قوله تعالى : «وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ عِينٌ[٣][٤]»

وحذفُ الموصوف هذا، بابٌ واسعٌ[٥]. يقول الفرّاء عند توجيه قوله تعالى : «فَآمِنُوا خَيْرًا لَكُم»[٦] : «[٧]خيراً منصوبٌ باتّصاله بالأمر، لأنه من صفة الأمر.».

هذا إذا كانت الصفةُ مفردة متمكّنة لاتُوقِعُ في لَبْس جارية على الفعل نحو : مررتُ بظريفٍ ومررتُ بعاقل.

---

(١) انظر شرح المفصّل ٣ /٥٩ وشرح التّصريح ٢ /١١٨ وشرح الكافية ١ /٣١٧

(٢) المراد : درعان. انظر شرح المفصّل ٣ /٥٩

(٣) الصّافات : : ٤٨ البحر ٧ /٣٥٨

(٤) انظر المغني ٨١٦، شرح المفصّل ٣ /٦٠ ، شرح الكافية ١ /٣١٧

(٥) انظر شرح المفصّل ٣ /٦٠

(٦) النساء : ١٧٠ البحر ٣ /٤٠٠

(٧) معاني الفرّاء ١ /٢٩٥

فإنْ كانت غيرَ جاريةٍ[١] على الفعل فإنّه يَمْتَنِعُ معها حذفُ الموصوف، لأنّ لفظَه ليس من الفعل.

ومما يَمتنعُ أيضاً معه حذفُ الموصوف لو كانت الصفةُ جملةً نحو: مررتُ برجلٍ قام أخوه، لأنه لايحسن أنْ تقولَ: مررت بقام أخوه.

هذا إذا كان الموصوفُ غيرَ مرفوع فإنْ كان مرفوعاً حُذف أيضاً وبكثرةٍ لكنْ بشرط أنْ[٢] يكون الموصوفُ بعضَ اسمٍ مخفوضٍ بمن أو فِي، كقولهم منّا ظعنَ[٣] ومنّا أقامَ. فظعن وأقام جملتان في موضع رفع صفتين لموصوفين مرفوعين على الابتداء أي : منّا فريقٌ ظعن ومنّا فريقٌ أقام[٤].

هذا تقدير البصريين وقدّر الكوفيون المحذوفَ موصولاً. أي : الذي ظعن والذي أقام وما قدّره البصريون أَقْيَس. ومن أمثلة حذف الموصوف قوله تعالى: «وَأَنَّا مِنَّا الصَّالِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ[٥] أي : قوم دون ذلك. ومثله : «وَمَامِنَّآ إِلاَّ لَهُ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ»[٦][٧].

وقوله : « مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ[٨][٩] » أي : قومٌ يحرّفونَ.

---

(١) أي غير محمولة على الفعل في العمل

(٢) شرح الأشموني ٣ /٥٣ - ٥٤

(٣) أي : سافر .

(٤) أنظر شرح الأشموني ٣ /٥٤

(٥) الجنّ : ١١ — البحر ٨ /٣٤٦

(٦) الصّافات : ١٦٤ — البحر ٧ /٣٧٧

(٧) انظر المعاني للفرّاء ١ /٢٧١

(٨) النساء : ٤٦ — البحر ٣ /٢٦٢

(٩) انظر المعاني للفرّاء ١ /٢٧١

وأمّا الصّفةُ فلا يحْسُنُ حذفُها، لانتفاء الغرض منها وهو التّخصيص(١)وقد تُحذفُ لكنّ على قِلّة(٢)ونذْرة وذلك عندَ قوّة دلالة الحال عليها. ومما ورد منه: قوله تعالى : « وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ(٣) » أي المعَانِدُون.

وقوله تعالى:«الْآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ(٤) » أي: الواضح.

وقوله تعالى: «يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْباً(٥) » أي : كلَّ سفينةٍ صالحة.

فعلى هذا تُحْذَفُ الصّفةُ إلاّ إنْ عريت(٦)من الدّلالة عليها فإنّ حذفَها لايجوز.

مما سبق يتبيّن لنا أنّه لابُدَّ أنْ يكونَ هناك سياقٌ أو قرائن حالية تدلُّ على المحذوف ، ففي نحو: منّا قَعَد، الموصوفُ بعضُ اسم متقدِّم مجرور بمن، وفي نحو: يأخذُ كلَّ سفينةٍ غَصْبًا، القرينةُ سياقيةً أيضاً، لأنّ خَرْقَ السّفينة يدلُّ على أنّ الملك لم يكنْ يأخذُ المعيبةِ من السُّفن.

---

(١) انظر شرح المفصّل ٣ /٦٣

(٢) انظر شرح الأشموني ٣ /٥٣

(٣) الأنعام : ٦٦ البحر ٤:١٥١

(٤) البقرة : ٧١ البحر ١ /٢٥٧

(٥) الكهف : ٧٩ البحر ٦ /١٥٣

(٦) انظر الخصائص ٢ /٣٧١

تقديم الصفة :

ذلك ماكان من أحكام الصّفة مع موصوفها، أمّا تقديمُها عليه ففيه خلافٌ : قال السيوطي [١] : «لايُقدَّمُ النعتُ على منعوته خلافاً لبعضهم وهو صاحبُ البديع في إجازته تقديم نعت غير مفرد أي مثنّى أو جمع إذا تقدّم أحدُ متبوعيه فيقال: قام زيدُ العاقلان وعمرو . **كقوله :**

(أَبي ذاكَ عَمِّي الأَكْرَمَان وخَالِيَا)

وقال ابن جنّى [٢] : «ولايجوز تقديمُ الصِّلة ولاشيءٌ منها على الموصول، ولا الصفةُ على الموصوف. . . » .

وقال الرضيّ : [٣] «ثم اعلم أنّه إنْ صلح النعتُ لمباشرة العامل إيّاه جاز تقديمُه وإبدال المنعوت منه نحو: مررتُ بظريفٍ رجلٍ . . . ثم يستطرد الرضيّ قائلاً : وقريبٌ منه قوله تعالى : « وَغَرَابِيبُ سُودٌ [٤] » ، لأنّ حقّ غربيب أنْ يتبع أسود لكونه تأكيداً له نحو : أحمر قانٍ وإنْ لم يصلح لمباشرة العامل إيّاه لم يُقَدَّمْ إلاّ ضرورة والنيّةُ التّأخير كما تقول في إنّ رجلاً ضربك في الدار، إنّ ضربَك رجلاً » .

---

(١) الهمع ٢ /٩٢٠. وقوله هذا مبنيّ على أنّ التوابع لايتقدّم شيءٌ منها وإنْ كان ذلك خلافاً للكوفيين ومن يتبعهم أمثال الزمخشري وصاحب البديع. انظر ص : ٢٥٣ من بحثنا.

(٢) الخصائص ٢ /٣٨٥

(٣) شرح الكافية ١ /٣١٧ - ٣١٨

(٤) فاطر : ٢٧

في مقابل هذا نجد صاحبَ التصريح قد جوّز هذا التقديم لكنْ مع شيء من التفصيل[١] فإذا انتقلنا إلى السُهَيلي نجده يمنع تقديمَه بناءً على مذهبه في أنّ العاملَ في الصفةِ الموصوف يقول[٢]: «وإنّما قوي عندنا هذا القولُ الثاني لوجوهٍ منها : امتناع تقديم النعت على المنعوت ، ولوكان الفعلُ عاملاً فيه لما امتنع أنْ يليه معموله، كما يليه المفعول تارةً والفاعل أخرى، وكما يليه الحال والظرف، ولايصح أنْ يليه ماعمل فيه غيره.

ثم يستطرد ذاكراً العِلّة في منع تقديم الصفة يقول: فإنْ قيل: ولعلّ امتناع النعت من التقديم على المنعوت إنما هو من أجل الضمير الذي فيه، والضمير حقّه أنْ يترتّب بعد الاسم الظاهر »

المضاف أحقّ بالصفة من المضاف إليه

هذا والمضاف أحقُّ بالصفة ، لأنّه معتَمَدُ الحديث، وإنما جيء بالمضاف إليه لبيانه ، إلاّ أنّه إذا كان المضافُ بمنزلة كلّ أو بعض، وهو مايُسَمّى سوراً، فإنّ المضافَ إليه يكون معتَمَد الحديث، وتكون الصفة له.

من ذلك نحو : قوله تعالى: «سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى(٣)»

---

(١) انظر شرح التّصريح ٢ /١٢٠

(٢) النتائج : ٢٣٢

(٣) فاتحة سورة الأعلى. البحر ٨ /٤٥٧ - ٤٥٨

جاء في المغني [١] « يجوز فيه كونُ الأعلى صفةً للاسم أو صفةً للربّ ، وأمّا نحو: جاءني غلامُ زيد الظريفُ فالصفةُ للمضاف ، ولاتكونُ للمضاف إليه إلاّ بدليل، لأنّ المضافَ إليه جيء به لغرض التّخصيص ولم يؤْتَ به لذاته وعكسه : (وكلُّ فتىً يَتَّقي فائز)

فالصفة للمضاف إليه ، لأنَّ المضافَ إنّما جيء به لقصد التّعميم لا للحكم عليه » .

وقد يوصفُ المضافُ إليه لفظاً والصفةُ للمضاف إذا لم يكنْ هناك لبْسٌ ، وهذا الذي يُقالُ له [٢] : الجرُّ بالجوار . وهو يختصُّ بالجرّ [٣] ويقِلُّ في الصِّفة ويَنْدرُ مع التأكيد نحو : هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَربٍ . وهو مع قِلّتِهِ في الصفة نجدُ الخليلَ [٤][٥] يشترط في الجرِّ به توافق المضـاف والمضاف إليه إفراداً وتثنيةً وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً .

فلا يجيز إلاّ هذاجُحْرا ضَبٍّ خَرِبان . ولا يجيز خَربين . خلافـاً لسيبويه الذي يقول [٦] : « وقد حَمَلَهم قُربُ الجِوارِ على أنْ جرُّوا : هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَربٍ ، ونحوَه ، فكيف مايصِحُّ معناه » .

---

(١) انظر المغني لابن هشام : ٧٣٩
(٢) انظر شرح الكافية ٣١٨/١
(٣) حاشية الصبّان على شرح الأشموني ٤٣/٣
(٤) انظر شرح الكافية ٣١٨/١
(٥) انظر الكتاب ٤٣٧/١
(٦) الكتاب ٦٧/١

غيرَ أنّنا نجدُ ابنَ جنّي يُنْكِرُ الجرَّ بالجِوار هذا إذ يقول[١]: «فمما جاز خلافُ الإجماع الواقع فيه منذُ بُدِيء هذا العلم وإلى آخر هذا الوقت ، مارأيته أنا في قولهم: هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ. فهذا يتناوله آخِرَ عن أوّلٍ، وتالٍ عن ماضٍ على أنّه غَلَطٌ من العرب، لايختلفون فيه ولا يتوقّفون عنه، وأنّه صنّ الشاذّ الذي لايُحْمل عليه، ولايجوز ردّ غيره إليه. ثم يستطرد ابن جنيّ قائلا: وتلخيص هذا أنّ أصلَه: هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ جُحْرُه، فيجري خَرِب وصفًا على ضبّ وإنْ كان في الحقيقة للجُحْر . كما تقول : مررت برجل قائم أبوه فتجري قائمًا وصفًا على رجل وإنْ كان القيامُ للأب لا للرجُل، لما ضُمِّن من ذِكْره[٢] . والأمر في هذا أظهر من أنْ يؤتى بمثال له أو شاهد عليه. فلمّا كان أصلُه كذلك حُذِف الجُحْر المضاف إلى الهاء، وأقيمت الهاء مُقامه، فارتفعت، لأنّ المضاف المحذوف كان مرفوعًا ، فلمّا ارتفعت، أستتر الضمير المرفوع في نفس خَرِبٍ فجرى وصفًا على ضبّ - وإنْ كان الخرابُ للجحر لا للضبّ - على تقدير حذف المضاف»

من هذا يتّضح لنا أنّ الجر بالجوار وإنْ كان مقيساً عند سيبويه، فقد أنكره ابن جنيّ ، وإن قال به بعضُ البصريين[٣] .

---

(١) الخصائص ١ /١٩١

(٢) أي ضميره - وهو تضمّن الأب ذكر الرجل.

(٣) انظر شرح الكافية ١ /٣١٨

مدى أثر الموقع في اكساب الجامد دلالة المشتق

يقول ابن أبي الربيع[1] في تحليله لقولهم: هذا ثوبٌ خَزٌّ .
«ويظهر من أبي القاسم - يعني الزّجاجي- أنّ الخزَّ بدلٌ في - قولك: هذا ثوبٌ خَزٌّ» ، ويُقوّى ماذهب إليه قِلّةُ الرفع في قولك : هذا ثوبٌ خزٌّ ، لأنّ الوصْفَ بالأسماء الجامدة يقلُّ في كلام العرب .
ويقوّي ماذهب إليه سيبويه: أنّكَ إذا قلت: هذا ثوبٌ خَزٌّ، فلا تريدُ أنْ تقولَ: هذا خزٌّ وتخبر بالخزّ، وإنما قَصْدُك وَصْفُ الثوب بذلك وبيانُ حاله. والبدلُ إنما هو على تقدير تكرار العامل، ألا ترى أنّك إذا قلت: جاءني أخوك زيد، فهو على معنى جاء ني زيد، والقصدُ في البدل الإعلامُ بالاسمين، وأنت إذا قُلْتَ: ثوبٌ خزٌّ فليس قصدك أنْ تُعلِمَ بالاسمين، إنما قصدُك بالخزِّ بيانُ وصف الثوب، وكذلك إذا قلتَ بابٌ ساجٌ. فاضْبطْ هذا ، فإنه المفرِّق بين البدل والوصف في الأسماء الجامدة »

---

(١) البسيط : ٨٩٨ -٨٩٩

البَـدَلُ [١]

ومن التّوابع التي تتبع في إعرابها الأسماء الأول البدلُ إلاّ أنّه يخالفُ الصفةَ والتأكيد إذْ إنّه قائمٌ بنفسه مستقلّ [٢] مُعْتَمد الحديث ليس من تتمّة الأوّل ولا مبيّناً له كتبيين الصفة التي هي من تمام الموصوف ، وإنْ كان ظاهرُ لفظه يُشْعِرُ بذلك ، لهذا فقد اجتمع فيه ما افترق في الصفة والتأكيد ، لما فيه من الإيضاح للمبدل منه ورفع اللبس ، إذْ يحصلُ باجتماعِها من التأكيد والبيان مالم يحصل بالنفس والعين ولا بالصفة .

والتّعبيرُبه اصطلاحُ البصريين ، أمّا الكوفيون فقد اختلفوا ، قال الأخفش [٣] والكوفيون يسمّونَه التبيين والتّرجمة .

---

(١) وإنما قدمنا البدل على النسق ، لما له من نسبة معنوية إلى المبدل منه إما بالكلية أو بالبعضية أو بالاشتمال . ولكون المنسوق أجنبياً من متبوعه . انظر شرح الكافية ٣٤٣/١

(٢) إنما جاز اعتباره مستقلا لفظا لما لم يكن له معنى في المتبوع كما عليه الجمهور ، لأنّه في حكم تكرير العامل والمبدل منه في حكم الطرح .

(٣) انظر شرح الأشموني ٩٤/٣ ، وشرح التصريح ١٥٥/٢

وقال ابن كيسان : يسمّونه التكرير[١] .

وهو في اللغة العِوض وفي الاصطلاح[٢]: التابع المقصود بالحكم بلا واسطة. وقد حدَّه ابن يعيش بقوله[٣]: «البدلُ: ثانٍ يقدَّر في موضع الأوّل»

فإنْ قيل : كيف يستقيم تعريفُه بحدٍ جامع مع قول ابن مالك في عطف البيان: وصالحاً لبدليةٍ يرى؟

كان الجواب: إنْ قُصِد بالحكم الأوّل وجُعل الثاني بياناً له فهو عطفُ بيان . وإنْ قَصد به الثاني وجُعل الأوّل كالتوطئة له فهو البدل، وإنْ كنّا وجدنا الرضي يقول في شأنهما[٤]: «أقولُ وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرقٌ جليّ بين بدل الكلّ من الكل وبين عطف البيان بل لا أرى عطفَ البيان إلاّ البدلَ كماهو ظاهر كلام سيبويه[٥] » .

---

(١) انظر مصطلح التكرير ص : ٣٦ من بحثنا وشرح التّصريح ٢ /١٥٥

(٢) انظر التّصريح ٢ /١٥٥، الهمع ٢ /١٢٥، شرح الأشموني ٣ /٩٤

(٣) شرح المفصّل ٣ /٦٣.

(٤) شرح الكافية ١ /٣٣٧.

(٥) انظر الكتاب ٢ /١٤.

فسيبويه لم يذكر عطف البيان بل قال أمّا بدل المعرفة من النكرة فنحو: مررت برجل عبدالله... انظر شرح الكافية ١ /٣٣٧.

فكلُّ ماكان عطفَ بيانٍ يصحُّ أنْ يكونَ بدلاً بخلاف العكس [١] . وكما جاء عن ابن مالك : [٢] وعندي أنّ السبيلَ إلى ذلك قصدُ المتكلّم.

هذا البدلُ وعطفُ البيان الغرضُ منهما البيان وإنْ كان البدلُ لإفادة تأكيد الحكم وتقريره الذي هو من الأساليب الشائعة الكثيرة في القرآن الكريم كالصفة والعطف دون التأكيد في هذه الكثرة .

يقول السهيلي هنا موجِّهًا إعراب الرَّحْمٰن من قوله تعالى: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ» : [٣] « ذهب قومٌ إلى أنّه نعت، وذهب آخرون إلى أنّه بدلٌ من اللّه ... والبدلُ عندي فيه ممتنع، وكذلك عطف البيان، لأنّ الاسم الأوّل لايفتقر إلى تبيين، لأنّه أعرف الأسماء كلّها وأبينها .
ألا ترى أنّهم قالوا: وما الرحمن؟ ولم يقولوا: وما اللّه؟ » .

أمّا وظيفةُ كلٍّ منهما : ففي هذا يقول الدكتور البنّا [٤] : « من

---

(١) واستثنى من ذلك مسألتين يتعيّن فيهما كونُ التابع عطف بيان إحداهما: أن يكون التابع مفرداً معرفة معرباً والمتبوع منادى نحو: ياغلامُ يعمرا .
الثانية : أن يكونَ التابعَ خالياً من أل والمتبوع بأل وقد أضيفت إليه صفة بأل نحو : أنا الضاربُ الرجل زيد.

(٢) انظر أوضح المسالك ٣/٣٤٩ .

(٣) النتائج : ٥٣

(٤) ابن كيسان : ١٣١ - ١٣٢

المسائل المشكلة في النحو مسألة البدل وعطف البيان، فقد أشكل أمرهما على كثير من الناس حتى دعا إلى توحيدهما في باب واحد، ويبدو أنّ النّحاة من قديم كانوا يعانون من التّفرقة بين هذين البابين، فهذا الزركشي يقول: فإنْ قلت: ما الفرق بينه وبين البدل؟ قلت : قال أبو جعفر النّحاس: ماعلمت أحداً فرّق بينهما إلاّ ابن كيسان .

فإنّ الفرق بينهما: أنّ البدلَ يقرِّر الثاني في موضع الأوّل، وكأنّك لم تذكر الأوّل. وعطفَ البيان تقدّر أنّك إنْ ذكرت الاسم الأوّل لم يُعرفْ إلاّ بالثاني، وإنْ ذكرت الثاني لم يُعرفْ إلاّ بالأوّل، فجئت بالثاني مبيّناً الأوّل قائماً له مقام النعت والتوكيد[1] » .

ويبدو أنّ ابن السّراج قد أفاد من كلمات ابن كيسان عندما قال:[2]: « والفرقُ بين عطف البيان والبدل، أنّ عطفَ البيان تقديرُه النعت التابع للاسم الأوّل، والبدل تقديره أنْ يوضعَ موضع الأوّل » .

وعلى هذا فعندما نقول: حضر أبو عبدالله محمّد، فمحمد في هذا المثال صالحَ في مقامٍ لأنّ يكون بدلاً ، وفي آخرٍ لأنْ يكونَ عطفَ بيان. فإذا كان أبو عبدالله معروفاً للمخاطب فمحمد بدلٌ منه وأنت بذكرك له إنما تريد التّقرير والتوكيد. فأمّا إذا كان أبوعبدالله مجهولاً له فمحمدٌ عطفُ بيانٍ له.

---

(١) أنظر البرهان في علوم القرآن للزركشي ت /محمد أبو الفضل إبراهيم . ط /الثانية ج /٢ /٤٦٤.

(٢) الأصول لإبن السّراج ٢ /٤٦

هذا ويتجلّى الفرق بينهما في العامل في كلّ منهما. فقد ذكرنا آنفاً أنّ عطفَ البيان العامل فيه هو العامل في المتبوع وهذا الذي عليه الجمهور بخلاف البدل. وإنْ كان الذي عليه الجمهور يتمحّض في أنّ العاملَ فيه مقدّر وأنّه حُذف لدلالة الأوّل عليه وهذا الذي عليه الأخفش والرُّماني والفارسي. إلاّ أنّ سيبويه قد خالف في ذلك إذ ذهبَ والمبرِّد والسيرافي إلى أنّ العامل فيه هو العامل في المبدل منه. والمذهبُ الأوّلُ وعليه الأكثرون[١].

يقول السيرافي[٢]: « وقولُ النحويين إنّ التقديرَ فيه تنحية المبدل منه ووضع البدل مكانه ليس على معنى الغائه وإزالة فائدته، بل على أنّ البدلَ قائمٌ بنفسه غير مبين للمبدل منه تبيين النعت للمنعوت ، إذْ لو كان على الإلغاء لكان نحو قولك : زيدٌ رأيت أباه عمرًا في تقدير: زيدٌ رأيتُ عمرًا. وهذا فاسدٌ محال ».

من هنا يصرّح سيبويه أنّ الفعلَ يعمل في البدل كما يعمل في المبدل منهوبهذا نجده يفرد له باباً في كتابه حيث يقول(٣): «هذا بابٌ من الفعل يُسْتعمَلُ في الاسم ثم يُبْدَلُ مكانَ ذلك الاسمِ اسمٌ آخَرُ فيَعْمَلُ فيه كما عَمِلَ في الأوّل وذلك قولك: رأيتُ قومَك أكثرَهم، ورأيتُ بني زيد ثُلْثَيهِمْ، ... فهذا يجيءُ على وجهين:

---

(١) انظر شرح المفصّل ٣ /٦٨

(٢) الكتاب ١ /١٥٠ الهامش ٢.

(٣) الكتاب ١ /١٥٠ - ١٥١

على أنّه أراد رأيتُ أكثرَ قومك ، . . . ولكنَّه ثَنَّى الاسمَ توكيداً ، . . . ويكونُ على الوجه الأخَر الذي أذكره لك، وهو أنْ يتكلّمَ فيقولَ: رأيتُ قومَك، ثم يَبْدُو له أنْ يبيِّنَ ما الذي رأى منهم، فيقولَ: ثُلُثَيْهِمْ أوْ ناساً منهم ».

فعبارةُ سيبويه هذه تُفْهِمُ : أنّه كما يقتضي الفعلُ عنده المبدلَ منه يقتضي أيضاً بدلَه وهذا يوافق عبارة الفرّاء عند تحليله لقوله تعالى: «فَعَمُوا وَصَمُّوا ثُمَّ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ. . . [1] ».

يقول[2]: « فقد يكون رفع الكثير من جهتين، إحداهما: أنْ تكُرَّ[3] الفعل عليهما، تريد عمِي وصَمَّ كثيرٌ منهم، وإنْ شئت جعلت عَمُوا وصَمُّوا فعلاً للكثير ، كما قال الشاعر:

يلومونني في اشترا ءِ النخيـ ـلِ أهلِي فكلُّهم ألْوَمُ»

ومايهمّنا هو تخريجه الأوّل حيث عبّر بعبارة أدبيةٍ بكَوْنِ الفعل يكرُّ على البدل.

---

(١) المائدة : ٧١ البحر ٣ /٥٣٣، ٥٣٤

(٢) معاني الفرّاء ١ /٣١٦

(٣) يريد الفرّاء : أنّ يكون بدلاً من الفاعل في عموا وصموا، انظر مصطلح التكرير ص٣٦ من بحثنا .

لهذا البدل أو التكرير على حدّ قول الفرّاء أَضْربٌ [١] أربع :

الأوّل : بدلُ كلٍّ من كل : وهو بدلُ الشيء ، وسمَّاهُ ابنُ مالك البدلُ المطابق نحو « اهْدِنَا الْصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ [٢] » .

ولايَحْتَاجُ هذا الضربُ إلى ضمير يربطه بالمبدل منه ، لأنّه نفسُ المبدل منه في المعنى .

والثاني : بدلُ بعض من كل وهو بدل الجزء من كلّه قليلاً كان أو مساوياً أو أكثر منه نحو : أكلتُ الرغيفَ ثلثَه أو نصفَه أو ثلثيه . ولا بُدَّ فيه من الاتّصال بضمير يرجع إلى المبدل منه ليربط البعض بكلّه .

والثالث : بدلُ الاشتمال وهو بدلُ شيء من شيء يشتمل عامله على معناه اشتمالاً بطريق الإجمال نحو : أعجبني زيدٌ عِلمُه أو حُسنُه أو كَلامُه . هذا الضربُ أمرُه في الضمير الرّابط كأمر بدل البعض .

والرابع : البدلُ المباين للمبدل منه وهو بدلُ الغلط أو النسيان ويُسمَّى بدلَ الإضراب وبدلَ البداء نحو : مررتُ برجلٍ حِمارٍ [٣،٤] .

---

(١) انظر التصريح ٢/١٥٥-١٥٩ ، شرح المفصل ٣/٦٤ ، شرح الكافية ١/٣٣٩ ، الهمع ٢/١٢٥ .

(٢) الفاتحة الآيتان : ٦-٧ البحر ١/٣٦

(٣) انظر الكتاب ١/٤٣٩ .

(٤) هذا الضرب بدل الغلط قليلٌ نادر

هذا ومما تقدّم يتبيّن أنّ بدلَ الكلّ من الكلّ يجب موافقته للمتبوع[١] فى الإفراد والتثنية والجمع والتأنيث دون التعريف والتنكير بخلاف الأبدال الأخر فلا يلزم موافقتها للمبدل منه فى الإفراد والتذكير وفروعهما .

يقول الرضي [٢] . اعلم أنّ البدلَ والمبدل منه فى الأبدال الأربعة يقعان معرفتين ونكرتين والأوّل معرفة والثانى نكرة وعلى العكس .

ولعلّ انفرادَ البدل دون النعت والتأكيد والبيان بجواز مخالفته للمبدل فى التعريف والتنكير، راجع إلى استقلاله، وأنّه مقصودٌ لذاته . فلمّا كان الأمر كذلك جاز إبدال المعرفة من المعرفة والنكرة من المعرفة والنكرة من النكرة والمعرفة من النكرة [٣] .

فمثال الأوّل: وهو بدل المعرفة من المعرفة : قولك : مررت بأخيك زيد . فزيد بدل من الأخ وكلاهما معرفة .

ومثال الثانى : وهو بدل النكرة من المعرفة : قولك : مررت بأخيك رجلٍ صالحٍ . فرجل صالح نكرة وهو بدل من الأخ قال تعالى : " غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ " [٤]. يقول الفرّاء عند التحليل لهذه الآية [٥]: جعلها كالنعت للمعرفة وهى نكرة ، ألا ترى أنك تقول : مررتُ برجلٍ شديد القلب ، إلاّ أنّه وقع معها قوله : " ذى الطّوْل ، وهو

---

(١) انظر شرح الكافية١/ ٣٤٠ .
(٢) المصدر السابق
(٣) انظر شرح المفصّل ٦٨/٣
(٤) المؤمن : ٣ البحر ٧ : ٤٤٦
(٥) المعانى ٥/٣

معرفة فأجرين مجراه . وقد يكون خفضها على التكرير فيكون المعرفة والنكرة سواء. ومثله قوله : وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ [١] ، فهذا على التكرير ، لأنّ فعّال نكرة محْضة ، ومثله قوله " رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ ذُو الْعَرْشِ [٢] ، فرفيع نكرة ، وأُجرى على الاستئناف ، أو على تفسير المسألة الأولى " .

وقال تعالى : " لَنَسْفَعاً بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ " [٣] . فناصية نكرة وقد أُبدلت من الناصية الأولى وهى معرفة .

ولايحْسُن إبدالُ هذه النكرة من المعرفة بل لايجوز حتّى توصَف وقد قال بذلك السهيلى عند قوله تعالى : "لَنَسْفَعاً بالناصية ناصية ... " يقول [٤] : « فإنْ قيل مافائدةُ البدل من المعرفة وتبيينها بالنكرة ، فإنْ كانت الفائدةُ فى النكرة المنعوتة فَلِمَ ذُكِرَت المعرفةُ ؟ وإنْ كانت الفائدةُ فى المعرفة فما بالُ ذِكْرِ النكرة والتبيين بها ؟ فالجواب : أنْ تقولَ : الآية نزلت فى رجلٍ بعينه ، وهو أبو جَهْلٍ ثم تعلّق حكمُها بكلِّ مَنْ اتّصَفَ بصفته ، فلو اُقتصر على الاسم المعرفة لاختصّ الحكمُ به دون غيره ، ولو اُقتصر على الاسم النكرة لخرج عن هذا الوعيد الشديد مَنْ نزلت الآية بسببه .

وكذلك حكم المعرفة إذا أبدل منها النكرة أنْ تكون النكرة منعوتة وإلاّ لم يقع بها فائدة ، ولا كانت بياناً لما قبلها .»

---

(١) البروج : ١٤ - ١٥ - ١٦ — البحر ٤٤٩/٨

(٢) غافر : ١٥ — البحر ٤٥٤/٧ - ٤٥٥

(٣) العلق : ١٥ - ١٦ — البحر ٤٩٢/٨

(٤) النتائج : /٢٩٨

والسهيلى فى هذا متأثر بالكوفيين والبغداديين فقد ذكر أبو حيان فى الارتشاف[١]: أنّ الكوفيين والبغداديين يشترطون وصف النكرة إذا أبدلت من المعرفة قال : وتبعهم السهيلى على ذلك .

ومثال الثالث : وهو بدل النكرة من النكرة قوله تعالى : " إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا " [٢] فقوله مفازاً نكرة وقد أُبدل منه النكرة وهو حدائق .

ومثال الرابع : وهو بدلُ المعرفة من النكرة قولك : مررت برجلٍ زيد . قال تعالى : " إِنَّا أَخْلَصْنَاهُمْ بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى الدَّارِ " [٣] .

يقول الفرّاء عند تفسيره لهذه الآية [٤] : " فردّ ذِكرى الدارِ وهى مَعرفة على خالصةٍ وهى نكرة . وهى كقراءة مَسروق «بزِينَةٍ الْكَوَاكِبِ» [٥] " ومثله ، قوله : " هَذَا وَإِنَّ لِلطَّاغِينَ لَشَرَّ مَآبٍ جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَا " [٦] فردّ جهنم وهى معرفة على «شَرّ مآبٍ» وهى نكرة . وكذلك قوله : " وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَآبٍ جَنَّاتِ عَدْنٍ مُفَتَّحَةً " [٧] وقوله تعالى : " إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِزِينَةٍ الْكَوَاكِبِ " [٨] يقول [٩] : تضاف

---

(١) الارتشاف / لأبي حيّان / تحقيق مصطفى أحمد النماس / ط الأولى - مكتبة الخانجي ١٩٨٧ - البحر ٤١٣/٨

(٢) النبأ : ٣١ - ٣٢ البحر ٤٠٠/٧

(٣) ص : ٤٦

(٤) معانى الفراء ٤٠٧/٢

(٥) الصّافات : ٦

(٦) ص : ٥٥ - ٥٦ البحر ٣٥١/٧ ، ٣٥٢

(٧) ص : ٤٩ - ٥٠ البحر ٤٠٥/٧

(٨) الصّافات : ٦ البحر ٤٠٥/٧

(٩) معانى الفراء ٣٨٢/٢ البحر ٣٥١/٧ - ٣٥٢

الزينة إلى الكواكب وهى قراءة العَامّة . حدّثنا أبو العباس ، قال حدّثنا محمد قال: حدّثنا الفرّاء . قال : وحدّثنى قيسى وأبو معاوية عن الأعمش عن أبى الضحى عن مسروق أنه قرأ : " بزِينَةٍ الكَواكبِ . يخفض الكواكب بالتكرير ، فيَرُدُّ معرفةً على نكرة ، كما قال : " لنَسْفَعاً بالنّاصية ناصيةٍ كاذبةٍ خاطِئة » فردّ نكرة على معرفةٍ ، ولو نَصبت الكواكب إذا نَوَّنت فى الزينة كان وجهاً صَواباً ، تريد : بتَزْيِيننا الكواكبَ . ولو رفعْت الكواكبُ تريد : زيَّنَاهَا بتزيينها الكواكبُ تجعل الكواكب هى التى زيَّنت السَّمَاء " .

فكما يكونان معرفتين ونكرتين ومختلفين كما تقدّم يكونان أيضاً ظاهرين [١] ومضمرين ومختلفين .

فمثال المظهر من المظهر ما مرّ وتقدّم .

ومثال المضمر من المضمر نحو : رأيته إيّاه . فإيّاهُ ضمير منفصل وهو بدل من الهاء فى رأيته وهو ضمير متّصل [٢] .

يقول ابن يعيش [٣] : والأقربُ فى هذا أنْ يكونَ تأكيداً لا بدلاً ، لأنّك إذا أبدلت اسماً من اسم وهما لعين واحدة كان الثاني مرادفاً للأوّل ليعلم السامع بمجموعهما ، فأمّا إعادة اللفظ بعينه فمن قبيل التّأكيد .

---

(١) انظر شرح الكافية ١/٣٤٠ ، التّصريح ٢/١٥٩ ، شرح المفصّل ٣/٦٩ .

(٢) أى يجب كون الضمير متصلاً ، لأن المنفصلَ عندهم يجرى مجرى الأجنبي ، شرح المفصّل ٣/٧٠

(٣) شرح المفصّل ٣/٧٠

ثم يستطرد ابن يعيش قائلا : واعلم أنّ المضمرات كلَّها لك أنْ تُبدلَ منها إلاّ ضمير المتكلم والمخاطب فلا يحسن البدل من كلّ واحدٍ منهما عند أكثر النحويين » .

إلاّ أنّنا نجد الأخفشَ يجّوز الإبدالَ منهما محْتَجًّا بقوله تعالى : " "لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيامَةِ لَا رَيْبَ فيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ (١، ٢)" .

وإنْ أجمع النحاةُ فى جواز ذلك فى بدل الاشتمال [٣] دون غيره .

ومثالُ بدل المظهر من المضمر نحو قولك : رأيته زيداً .

ومثالُ بدل المضمر من المظهر نحو قولك : رأيت زيداً إيّاه .

وقد يبدل الفعلُ أيضاً من الفعل نحو : قوله تعالى : " وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ آثَاماً يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ " [٤] .

وتُبْدل أيضاً الجملةُ منْ [٥] الجملة نحو قوله تعالى : " أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ«أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ»[٦] و«إِنِّي جَزَيْتُهُمُ الْيَوْمَ بِمَا صَبَرُوا إِنَّهُمْ هُمُ الْفَائِزُونَ[٧] " .

---

(١) الأنعام : ١٢ — البحر ٤ /٨٢

(٢) حيث أبدل الأخفش قوله : الذين خسروا أنفسهم من ضمير المخاطبين الكافه والميم ٢٦٩/٢

(٣) انظر شرح المفصل ٣/٧٠

(٤) الفرقان : ٦٨ - ٦٩ — البحر ٦/٥١٠

(٥) انظر الهمع ٢ /١٢٨

(٦) الشّعراء : ١٣٢ - ١٣٣ — البحر ٧ /٣٢

(٧) المؤمنون : ١١١ — البحر ٦ : ٤٢٢ . وانظر الهمع ١٢٨/٢

وقال ابن جنيّ والزّمخشري وابنُ مالك : وتُبدلُ الجملةُ من المفرد . نحو قوله :

إلى اللّه أشكو بالمدينة حاجةً وبالشأم أخرى كيف يلتقيان[١] »

أمّا تقديمُ البدل على المبدل منه فيقول السيوطي[٢]: "ولا يتقدّم بدلُ الكلِّ على المبدل منه ، لأنه لايُدْرَى أيُّهما هو المعتمدُ عليه بخلاف بدل البعض فيقدّم لكن الأحسن إضافته. . . "

وأمّا جوازُ حذف المبدل منه وإبقاء البدل ففيه[٣] رأيان:

رأي يجوّزه وعليه الأخفش وابن مالك نحو: أحْسِنْ إلى الذي وصفت زيداً أي: وصفته. وجُعل منه : "وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ[٤]"

ورأيٌ: لايجوّز حذفَه وعليه السيرافي وغيرُه، لأنّ البدلَ للإسهاب والحذفُ ينافيه.

ويحْسُن أنْ نوردَ هنا نماذجَ تحليلية من كتب معاني القرآن لأسلوب البدل.

من ذلك ماورد في معاني كلٍّ من الأخفش والفرّاء نحو: قوله تعالى:«قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ ٱلْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَأُخْرَى

---

(١) حيث أبدل الجملة "كيف يلتقيان – من المفرد وهو حاجة. انظر الهمع ٢ /١٢٨

(٢) الهمع ٢ /١٢٨

(٣) انظر المصدر السابق نفسه

(٤) النحل : ١١٦ البحر ٥ /٥٤٤

كَافِرَةٌ[١] ». يقول الأخفش هنا:[٢] "على الابتداء، رفعَ كأنّه قال : إحْدَاهُما فِئَةٌ تُقَاتِلُ في سَبيلِ اللّهِ، وقُرِئَتْ جَرّاً على أوّل الكلام على البدل، وذلك جائز ، قال الشاعر:

وَكُنْتُ كَذِي رِجْلَيْنِ: رِجْلٌ صَحِيحَةٌ ورِجْلٌ بها رَيْبٌ مِنَ الحَدَثَانِ

فرفع ، ومنهم من يجُرُّ على البدل، ومنهم من يرفع على : إحداهما كذا وإحداهما كذا ، وقال:

إنَّ لَهَا جَارَيْنِ لَنْ يغْدِرَا بهَا رَبِيبُ النبِيِّ وَابْنُ خَيْرِ الخَلاَئِفِ[٣]

رفع، والنصب على البدل."

وقوله تعالى: "بِشِهَابٍ قَبَسٍ[٤]" حيث يقول الأخفش[٥] :«إذا جعل القبسُ بدلاً من الشّهاب ، وإنْ أضاف الشهاب إلى القبس لم ينوِّن الشهاب ، وكلٌّ حسن».

---

(١) آل عمران : ١٣ — البحر ٢/٣٩٢ - ٣٩٣

(٢) معاني الأخفش ١ /١٩٥

(٣) انظر معاني الفراء ٢/٤٠٧

(٤) النمل : ٧ — البحر ٧/٥٢

(٥) معاني الأخفش ٢/٤٢٨

وقوله تعالى " " وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ[١] " ، إذ يقول الأخفش[٢] " : " فرفع على الابتداء ، ونصب بعضُهم فجعلها على البدل " ، وكذلك : " ويَجْعَلَ الْخَبِيثَ بَعْضَهُ عَلَى بَعْضٍ " جعله بدلاً من الخبيث ، ومنهم من قال : بَعْضُهُ على بَعْضٍ ، فرفع على الابتداء ... » .

كذلك قوله تعالى : " وَقَضَيْنَآ إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَؤُلَآءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ[٣] " إذ يقول هنا[٤] : " لأنّ قوله : أَنَّ دَابِرَ .... بدلٌ من الْأَمْرِ " هذا وغيره من النّماذج[٥] .

أماّ ماجاء عن الفرّاء فى معانيه من آيات البدل الذى هو بمعنى التّكرير عنده فقليلٌ نذكر منه على سبيل المثال : قوله تعالى ، " الٓمٓ أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا[٦] " يقول الفرّاء[٧] عند التحليل لها : " يُتركُوا " [كذا ، والصواب أنْ يقولوا : والأصل : لأن يقولوا] يقع فيها لام الخفض ، فإذا نزعتها منها كانت مَنْصوبةً . وقلّما يقولون : تركتك أنْ تذهب ، إنما يقولون : تركتكَ تذهب . ولكنها جُعلت مكتفية بوقوعِهَا عَلى الناس وحدهم . وإنْ جعلتَ حَسِبَ مكروهٌ عليها كان صَوَاباً ، كأنّ المعْنى : أحَسِبَ النّاسُ أنْ يُتركوا ، أحسِبُوا أنْ يقولوا آمنّا وهُمْ لا يُفْتَنُونَ " .

---

(١) الزّمر : ٦٠ — البحر ٤٣٤/٧

(٢) معانى الأخفش ٤٥٦/٢

(٣) الحجر : ٦٦ — البحر ٤٥٩/٥

(٤) معانى الأخفش ٣٨٠/٢

(٥) انظر المعانى للأخفش ٥٤/١ آية ٢٧ من سورة البقرة ، ١٤٧/١ أية ١٢٦ من البقرة كذلك المعانى ١١١/١ آية ٣٥ من سورة المؤمنون ، كذلك المعانى ٣١٨/٢ أية ٧ من الأنفال وغيره

(٦) العنكبوت : ٢ — البحر ١٣٧/٧

(٧) معانى الفرّاء ٣١٤/٢ — ومابين القوسين عن حاشية المحقّق

غير أنّ هناك من الآيات ما يمنعُ فيها الفرّاء قيام الاسم على البدلية وذلك للإحالة . منها : قوله تعالى : " قُلْ أَؤُنَبِّئُكُمْ بِخَيْرٍ مِنْ ذَلِكُمْ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ [١] " حيث نجده عند تحليل هذه الآية يقول[٢] : " فرفع الجنّات باللام . ولم يُجزْ ردّها على أوّل الكلام ، لأنك حُلْت بينهما باللام ، فلم يضمر خافض وقد حالت اللام بينهما " .

بهذا يبدو لنا أنّه قد يمتنع أنْ يبدلَ الاسمُ من الاسم وذلك حين يكونُ فى الكلام مايحولُ بين البدل والمبدل منه كما رأينا فى الآية .

مما سبق يتّضح لنا أنّ البدلَ هو المقصودُ بالحكم دون المبدل منه ، وأنّ هذا المبدل منه ليس فى حكم الطّرح والإلغاء كما زعم بعضُ النّحاة ، لأنّ المبدلَ منه مفيد فى سياقه ، ووجود كلٍّ من البدل والمبدل منه يحقّق التأكيد .... ومن قال : إنّ المبدلَ منه فى حكم الطّرح،نظر إلى الصورة الإعرابية فقط .

---

(١) آل عمران : ١٥ البحر ٣٩٨/٢

(٢) معانى القرآء ١٩٥/١